جـامعة قسنطينة 3
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

دور الحركات الاحتجاجية ضمن مسارات التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي

تونس ومصر نموذجا (2010 – 2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

إعداد الطالب:
الأمين كرواز

السنة الجامعية 2021 – 2022

جـامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي:...../2021

الرمـــــــــز: ع س/ د.ع.

شعبة: العلوم السياسية **تخصص: العلاقات الدولية**

دور الحركات الاحتجاجية ضمن مسارات التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي

تونس ومصر نموذجا (2010 – 2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

الأمين كرواز **رياض بوريش**

	لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	**الدرجة العلمية**	**الصفة**	**الجامعة الأصلية**
رضا دمدوم	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا	قسنطينة 03
يسمينة بن عبد الرحمن	أستاذ التعليم العالي	مشرفا إداريا	قسنطينة 03
جميلة علاق	أستاذ محاضر " أ "	مناقشا	قسنطينة 03
فريدة حموم	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جيجل
مبروك ساحلي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	أم البواقي
فاتح شباح	أستاذ محاضر " أ "	مناقشا	باتنة 01

السنة الجامعية: 2021 – 2022

تصريح شخصي

" أشهد أن الأطروحة التي قدمتها للحصول على شهادة دكتوراه علوم من كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، هي نتيجة جهد شخصي، احترمت فيه أخلاقيات البحث العلمي (وخاصة منها: تجنب السرقة العلمية، واحترام خصوصية المبحوثين)، مما يجعلني صاحب حقوق ملكيتها الفكرية مع تحمل مسؤولية محتوياتها، وأعلن أنه يُسمح بالاقتباس منها شريطة الإقرار بذلك وفق قواعد المنهجية العلمية، كما أؤكد أن نص أطروحتي تمت مراجعته لغويا من قبل متخصصين."

الطالب: الأمين كرواز

شـكـر وعـرفـان

يقول النبي ﷺ: "***من لا يشكر الناس لا يشكر الله*** "،

فالشكر والحمد ***لله*** الذي بنعمته تتم الصالحات،

ثم الشكر لمن ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة،

الشكر والعرفان لأولئك الذين قادني القدر خلال أسفاري لمشاركتهم أطراف الحديث حول موضوع البحث في **تونس** و**مصر**،

وإن كانوا قلة قليلة من الناس،

شكرا للأستاذ الدكتور **رياض بوريش** "رحمة من الله تنزل على روحه الطيبة" الذي شرفني بإشرافه طوال سنوات عديدة على هذا العمل، لقد اختطفه الموت منا قبل أن يحضر جلسة المناقشة العلنية لعملي هذا ... جازاك الله عن جهدك معي كل خير وجعل من الجنة دارك.

إهـداء

إلى عائلتي،

أبي، أمي،

إلى أماني، سارة وليلى،

إلى أحمد،

إلى من يعشق الحرية أينما كان أو وجد،

لكم جميعا أهدي هذا العمل.

الملخص

تكمن أهمية موضوع الدراسة في محاولة فهم تلك اللحظة التاريخية الفارقة، عندما شكلت الأحداث التي شهدتها الكثير من الدول العربية في سياق ما أصبح يعرف إعلاميا وأكاديميا بالربيع العربي، الفرصة التي انتظرتها الشعوب العربية لإحداث تغييرات سياسية، من شأنها أن تنجح في إنهاء استمرار حكم أنظمة تسلطية استمرت لسنين طويلة في أداء مهمة إدارة شؤون الدولة والمجتمع العربيين عامة، وفي تونس ومصر تحديدا، الدولتين اللتين ستمثلان النموذجين في مشروع بحثنا هذا، لوجود متغيرات عدة متشابهة بين البلدين.

عبر استعمال مجموعة المناهج "التاريخي، المقارن ومنهج دراسة الحالة" تسعى الدراسة لفهم تعددت الأسباب لما يتعلق الأمر بالإجابة عن نص إشكالية الدراسة التي مفادها: إلى أي مدى تمكنت الحركات الاحتجاجية في دول الربيع العربي – تونس ومصر–، من أن تؤذي دورا مهما بالنسبة لعملية تغيير سياسي حقيقي مفضي للتحول نحو الديمقراطية في مقابل التحديات التي تفرضها المراحل الانتقالية ؟ .

الإجابة ستجعلنا نستكشف مجموعة من النتائج في مقدمتها ذلك المأزق الذي وقعت فيه الحركات الاحتجاجية في كل من تونس وتحديد مصر، كما ستبين لنا أن مهمة إرساء معالم نظام حكم ديمقراطي هو مسار معقد من الضروري أن يمر عبر مراحل وبمشاركة مجموعة كبيرة من الفواعل في مقدمتهم مؤسسة الجيش، كما سنستخلص أن متغيرات عدة تحكمه وتحدد إمكانية نجاح من فشل ذلك، فلعل أبرز نتائج التي خلصت الدراسة إليها أنه لن تكفي الاحتجاجات الشعبية مهما بلغ مستوى انتشارها على الأرض أو تصاعدت درجة ثوريتها، كي تنجح في إحداث تلك الرجة المنتظرة التي من المفترض أن تنتهي إلى إسقاط نظام حكم تسلطي وتعويضه بآخر من المفترض أن يكون ديمقراطي، ما لم تشمل إحداث قطيعة مع السيرورة التاريخية التي صنعت ذلك النظام التسلطي، وأرست داخله علاقات متعددة المستويات، لتجعل من إمكانية هدمه أمر بالغ الصعوبة، لأنه يمثل تهديدا حقيقيا لبنية هذا النظام ومكوناته التاريخية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الربيع العربي، الديمقراطية، تونس، مصر.

Abstract

The importance of the subject of study lies in trying to understand that decisive historical moment, when the events witnessed by many Arab countries in the context of what became known in the media and academic institutions of the Arab Spring formed the opportunity that the Arab peoples waited for to bring about political changes that would succeed in ending the rule of authoritarian regimes. It continued for years in managing the affairs of the Arab state in general, and in Tunisia and Egypt specifically, the two countries that will represent the two models in our research project, due to the presence of several similar variables between the two countries.

By using a number of scientific approaches, "historical, comparative, and case study," the study seeks to answer the text of the study's problem, which is: To what extent have the protest movements in the Arab Spring countries - Tunisia and Egypt - been able to harm an important role in the process of real political change Conducive to the transition towards democracy in exchange for the challenges posed by the transitional stages?

The answer will make us explore a set of results, foremost of which is the nature of the impasse in which the protest movements have fallen in both Tunisia and Egypt, and it will also show us that the task of establishing the features of a democratic system of government is a complex task that needs to go through stages and with the participation of a large group of actors, at the forefront of which is the military establishment. . We will also conclude that the success or failure in this is governed by several variables. Perhaps the most prominent results of the study are that popular protests will not suffice, regardless of the level of their spread on the ground or the degree of their revolution, in order to succeed in producing those expected vibrations that are supposed to end with the overthrow of an authoritarian regime and its replacement with another that is supposed to be democratic, unless it includes a rupture with the historical process. That made this system authoritarian and established multi-level relationships both horizontally and vertically to make the possibility of its demolition extremely important.

Key words: Protest Movements, Arab Spring, Democracy, Tunisia, Egypt.

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص باللغة العربية	3
الملخص باللغة الإنجليزية	4
فهرس الموضوعات	6
فهرس الأشكال	9
فهرس الجداول	10
مقدمة	11
الفصل التمهيدي: قبل البداية .. حسم جدل المفاهيم	22
الفصل الأول: الحركات الاحتجاجية والتحول نحو الديمقراطية .. ضمن أطر المفاهيم والتفسيرات النظرية	32
1 . 1: الحركات الاجتماعية من المفهوم إلى النظرية	34
1. 1 . 1: مفهوم الحركات الاجتماعية	34
1 . 1 . 2: الفعل الاحتجاجي للحركات الاجتماعية ومأزق التصنيف	38
1 . 1 . 3: أساليب الفعل الاحتجاجي لإحداث التغيير: العنف ليس كل شيء	43
1 . 2: الأطر النظرية التفسيرية لدينامكية الحركات الاجتماعية والفعل الاحتجاجي	47
1 . 2 . 1: المحاولات النظريات التقليدية	48
1 . 2 . 2: المحاولات النظريات الحديثة	54
1 . 3: الديمقراطية والتحول الديمقراطي: المفاهيم والأطر النظرية المفسرة	61
1 . 3 . 1: في مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي	61
1 . 3 . 2: التحول الديمقراطي: بنية المداخل النظرية التفسيرية	69
1 . 3 . 3: فكرة قياس الديمقراطية: المبادرات الدولية	80
الفصل الثاني: واقع حركات الاحتجاج السياسي في الدول العربية: التكون والتطور	89
2 . 1: التطور المرحلي للحركات الاحتجاجية في الدول العربية	91
2 . 1 . 1: ما قبل الدولة الوطنية العربية: عنفوان حركات الاحتجاج	91
2 . 1 . 2: بعد قيام دولة الاستقلال العربية: الاحتجاج جزء من الواقع	94
2 . 1 . 3: طبيعة العلاقة بين الحركات الاحتجاجية وبنية الدولة العربية	98

2 . 2 : الحركات الاحتجاجية في الدول العربية: بنية التكوين وموقع الطبقة الوسطى منها 100
2 . 2 . 1: متغير الفئة كمحدد للحركات الاحتجاجية العربية 101
2 . 2 . 2: المكون اللافئوي لحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية 106
2 . 2 . 3: الطبقة الوسطى وموقعها من الحركات الاحتجاجية العربية 112
2 . 3: المطلب السياسي في أجندة الحركات الاحتجاجية العربية: سياقات التبلور والتطور 119
2 . 3 . 1: السياق العالمي لتبلور مطالب الحركات الاحتجاجية العربية الجديدة 119
2 . 3 . 2: العجز الديمقراطي في الدول العربية: الاستثناء المستمر 127
2 . 3 . 3 : مسألة التداول على السلطة في الدول العربية 133
2 . 3 . 4: واقع الأحزاب السياسية في الدول العربية 139
الفصل الثالث: احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر: خلفيات التبلور وسيرورات الفعل 145
3 . 1 : تطور النظام السياسي والحركات الاحتجاجية: تونس ومصر قبل العام 2011 147
3 . 1 . 1: سيرورة تطور النظام السياسي في تونس ومصر حتى العام 2011 147
3 . 1 . 2: دينامية الحركات الاحتجاجية في تونس ومصر قبل العام 2011 154
3 . 1 . 3: قوى الفعل الاحتجاجي في تونس ومصر قبل العام 2011 164
3 . 2: سيرورة احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر العام 2011 174
3 . 2 . 1: الأسباب المختلفة للفعل الاحتجاجي في إطار الربيع العربي 174
3. 2 . 2: مسار الحراك الاحتجاجي في تونس ديسمبر منذ 2010 182
3 . 2 . 3: مسارات الحراك الاحتجاجي في مصر منذ 25 جانفي 2011 188
3 . 3: الحراك الاحتجاجي في تونس ومصر: القوى الفاعلة والمواقف الدولية 194
3 . 3 . 1: صانعو الاحتجاج: الشباب، المرأة وقوى الإسلام السياسي 195
3 . 3. 2: مؤسسة الجيش: اللاعب المهم في الاحتجاجات 202
3 .3 . 3: المواقف الدولية من احتجاجات تونس ومصر 206
الفصل الرابع: من الاحتجاج إلى السياسة: مسارات الدمقرطة في تونس ومصر بعد 2011 بين النجاح والفشل 215

4 . 1 : مسارات البناء الديمقراطي في تونس بعد "بن علي": رهان الجمهورية الجديدة	217
4 . 1. 1 : انتخابات المجلس التأسيسي: نحو خارطة طريق سياسية جديدة	217
4. 1 . 2: التوافق حول شرعية دستورية جديدة	222
4. 1 . 3: دعم الديمقراطية التونسية الفتية: مخرجات انتخابات 2014	230
4 . 2: مصر بعد العام 2011: أفول فرص التأسيس لنظام ديمقراطي جديد	239
4. 2 . 1: المجلس العسكري ينفرد بالسلطة في مصر	240
4. 2 . 2: حكم الإخوان: الجدل حول دستور جديد للبلاد	246
4 . 2 . 3: الحكم العسكري الجديد: الانقلاب على الديمقراطية الفتية	257
4. 3 : الاحتجاج والتحول الديمقراطي في تونس ومصر: الواقع والمستقبل	264
4. 3 . 1: مشاكل عرقلة مسار الدمقرطة في دول الربيع العربي تونس ومصر	265
4. 3 . 2: تقييم مسار الاحتجاج والتحول نحو الديمقراطية في تونس ومصر	272
الخاتمة	279
قائمة المراجع	287
الملاحق	307

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم(01): مخطط بياني لنموذج الحرمان الطموحاتي	51
الشكل رقم (02): مخطط بياني لتصور الحرمان المتناقص	52
الشكل رقم (03): مخطط بياني لتصور الحرمان التقدمي	53
الشكل رقم (04): توزيع المعالة حسب المجموعات الاقتصادية في بعض الدولة العربية	117
الشكل رقم (05): موقع ولاية "قفصة" من إقليم دولة تونس	158

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (01): تصنيف تقرير بيت الحرية للدول حسب تقرير العام 2019	82
الجدول رقم (02): تصنيف تقرير بيت الحرية للدول حسب مؤشر الديمقراطية للعام 2018	84
الجدول رقم (03): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الديمقراطية للعام 2010	131
الجدول رقم (04): طبيعة نظم الحكم في الدول العربية منذ استقلالها	133
الجدول رقم (05): نسب عتبة الفقر في تونس العام 2010	180
الجدول رقم (06): نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيس التونسي (23 أكتوبر 2011)	220
الجدول رقم (07): نتائج الانتخابات التشريعية في تونس لتاريخ 26 أكتوبر 2014	232
الجدول رقم (08): نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في تونس 2014	235
الجدول رقم (09): نتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في تونس 2014	237
الجدول رقم (10): تطور ميزانية الجيش المصري خلال ثلاثين سنة (1980 –2010)	241
الجدول رقم (11): ملخص النظام الانتخابي للانتخابات البرلمانية المصرية 2011 – 2012	248
الجدول رقم (12): جودل يبين نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري 2012/2011	249
الجدول رقم (13): جدول يبين نتائج انتخابات مجلس الشورى المصري 2012/2011	250

مقدمة

إثر تهاوي معظم الأنظمة الاستبدادية والسلطوية في الشرق والجنوب، بداية من الربع الأخير من القرن العشرين (ابتداء من البرتغال العام 1974)، تلاه خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من صراع الحرب الباردة، ضد المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، ساد الاعتقاد بأن الديمقراطية قد حققت الفوز الكبير على نظم الحكم الأخرى، الأمر الذي سيمكنها من أن تفرض نفسها كشكل طبيعي للتنظيم السياسي والمظهر السياسي للحداثة، لتصبح في السنوات التالية المطلب الأساسي لأغلب شعوب العالم الراغبة في الانعتاق من قيود الدكتاتورية والحكم التسلطي وأشكال الحكم الأخرى.

مع النجاحات التي عرفتها الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي (1974) في دول شرق أوربا وأمريكا اللاتينية بالخصوص، ستتوقف الديمقراطية عن كونها ظاهرة غربية على الأغلب ومضت لتصبح ظاهرة عالمية، أما مع بدايات الألفية الجديدة (العام 2000) فكان هناك حشد كبير من الديمقراطيات في كافة المناطق الرئيسية من العالم، عدا المنطقة العربية التي جسد واقعها حالة ركود سياسي إستمرت لعقود طويلة، جعلت دولها تبقى عصية عن أي تغيير سياسي قد يقودها نحو الديمقراطية، حيث ترسخ فهم لدى الكثير من الباحثين والدارسين لشؤون التحول الديمقراطي في الدول العربية تم الاصطلاح عليه بوصف "الاستثناء العربي من الديمقراطية"، استثناء وحيد وهام تعددت معه التفسيرات والتحليلات.

هذا الاستثناء سيظل صامدا إلى أن تتم زعزعته مع أولى حركات الاحتجاجات الشعبية التي إنطلقت من مدينة "سيدي بوزيد" التونسية شهر ديسمبر العام 2010، ما سيشكل منعرجا حاسما في التاريخ السياسي للدول العربية، منعرج سيعود معه الأمل للشعوب العربية المغيبة سياسيا لعقود طويلة، فهذا الحراك الاحتجاجي الشعبي حسب بعض المتفائلين مثل فاصل مهم بين ماض كانت فيه الغلبة للنظم التسلطية، ومستقبل من المفترض أن يكون أفضل، مستقبل متحرر تحدده قيام نظم ديمقراطية عربية جديدة، خاصة مع نجاح القوى الاجتماعية المتحالفة في لحظة زمنية تاريخية في مهمة الإطاحة بأقوى النظم السياسية السلطوية العربية في تونس ومصر ودول عربية أخرى، في سيناريو أقرب إلى التطبيق العملي لنظرية الدومينو أو مفاهيم كرات الثلج الشعبية.

- **أهمية الموضوع**

تتجلى أهمية موضوع بحثنا تعدد التفسيرات حول الأسباب التي أخرت أو منعت التحول الديمقراطي في دول العالم العربي، فهناك من إعتبر أن التقاليد السياسية للدول العربية، المتأثرة آليا بمفاهيم الدين الإسلامي ليس بمقدورها أن تجعل من الأفكار التنظيمية للحكومة الدستورية والتمثيلية مألوفة أو واضحة

بالفعل على حد تعبير المؤرخ البريطاني "**إيلي كيدوري Elie kedourie**" (1992)، هذا التفسير المبني على نظرة عنصرية تم انتقادها بشدة، لأننا سنجد في المقابل من ذات التبرير وبشكل مناقض تماما، أن العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة على غرار: ماليزيا، تركيا، ألبانيا وغيرها، لها رصيد معتبر في مسار توسيع الحقوق السياسية لمواطنيها، كما تعتبر تجارب هامة وناجحة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي الغربي، وإن حدث ذلك في مراحل تاريخية بالنسبة لهذه النماذج من الدول.

حتى في الدول العربية ذات الأغلبية المسلمة، تبين إستطلاعات الرأي التي تجري بين الحين والآخر أن المواطن العربي المستجوب يوافق وبنسب تصل حدود 80 % على ضرورة قيام نظام حكم ديمقراطي، حتى أولئك الذين يوصفون بالمتشددين دينيا يرون بأن الديمقراطية بالرغم من المساوئ التي قد تنطوي عليها، إلا أنها تبقى أصلح وأفضل أشكال نظم الحكم على الإطلاق في الوقت الحالي، وحل جدير بالتحقيق في الوطن العربي الذي تسيطر فيه النظم السلطوية بشكل مستمر لمدة زمنية طويلة.

هناك إجماع واسع لدى المواطنين العرب بمختلف انتماءاتهم الأيديولوجية، بأن الديمقراطية هي ضرورة تمليها متطلبات الحداثة، هذا ما يبرر ولو من زاوية واحدة فقط إنتقال الحركات الاحتجاجية الشعبية ضد نظم الحكم التسلطية من دولة عربية نحو أخرى، من تونس إلى مصر ثم إنتشارها إلى باقي الدول العربية، هذه الحركات الاحتجاجية خاصة في الفترة الممتدة بين ديسمبر 2010 وجويلية 2011، خاصة في دولتي تونس ومصر، قد تحدت العديد من المقولات النظرية التي أسست عليها النظريات المفسرة للثورات، والحركات الاجتماعية الاحتجاجية والعنف السياسي المفضي إلى التغيير، لما أبانت بالأساس عن الطابع السلمي للاحتجاجات الشعبية ضد نظم الحكم التسلطي، إلا في حالات معينة اندرج في مجملها وفق مقتضيات الدفاع عن النفس، ضد العنف الممارس من قبل القوى الأمنية البوليسية.

هذا، دون إهمال انتهاجها لوسائل الاتصال الحديثة المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي، لبلورة وعي مختلف فئات المجتمع خاصة الطبقة الوسطى، الطبقة التي كان شبابها في الصفوف الأولى وفي قيادة هذه الحركات الاحتجاجية، وعي بضرورة التغيير السياسي وإسقاط النظم التسلطية المستمرة طيلة عقود التي كانت سببا في دمار على كافة الأصعدة والمستويات السياسية، الاجتماعية والاجتماعية.

- **أسباب اختيار الموضوع**

جرت العادة أن تخضع عملية إختيار موضوع بحث علمي إلى مجموعة من الأسباب، بناء عليه فإن اختيارنا لموضوع "دور الحركات الاحتجاجية ضمن مسارات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، نابع من مدى أهمية الموضوع خاصة وأن الحركات الاحتجاجية التي

شهدتها الكثير من الدول العربية وفي تونس ومصر تحديدا – بصفتهما النموذجين المختارين للدراسة –، قد تحدت بل وأسقطت بعض المفاهيم النظرية الغربية، **أولا** فيما يخص إعتبار المنطقة العربية كاستثناء من أي إمكانية للتغيير السياسي المفضي نحو الديمقراطية، و**ثانيا** أسقطت مقولة أن سبب هذا الإستثناء يجد تفسيره في إعتياد المواطن العربي على النظم الأوتوقراطية (الحكم الفردي المطلق) والطاعة السلبية، لكن في حقيقة الأمر أن التغيير السياسي المفضي للديمقراطية قد شكل مشكلة عالقة إستمرت لعقود طويلة.

فتزايد وثيرة الحركات الاحتجاجية في الدول العربي المطالبة بضرورة الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد السياسي والاقتصادي، الذي تسببت فيه سنوات طويلة من الاستبداد السياسي، قد أعادت في الجهة المقابلة طرح قضية التغيير السياسي من جديد، كما عادت للمرة الأولى منذ عقود طويلة إلى رأس الأجندات البحثية حول المنطقة العربية، والتي يجب أن يعتني بها الباحثين العرب بشدة لاستكشاف الأسباب التي أخرت هذا التغيير، أو التي جعلت منه أمرا تفرضه متطلبات الحداثة إذا أرادت الدول العربية وشعوبها الدخول في سيرورة التاريخ بعدما تم إستبعادها منها لمدة طويلة.

- **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى:

- استكشاف وجود وتطور الحركات الاحتجاجية في الدول العربية على مدار التاريخ، وكيف تشكلت تلك الحركات منها ضمن سياقات الربيع العربي.
- البحث عن تفسيرات أخرى غير تلك التي قدمتها الدراسات الغربية، المستندة بعضها على متغيرات لا موضوعية لحالة الاستثناء العربي من المد العالمي للديمقراطية.
- استجلاء أدوار مختلف الفواعل في الدول العربية لما يتعلق الأمر بإمكانية إحداث تغييرات سياسية قد تطال بنية الحكم، نخص بالذكر هنا دور المؤسسة العسكرية في دفع مسارات التحول نحو الديمقراطية أو عرقلتها لأسباب تخص مكانتها التاريخية ضمن النظام السياسي لهذه الدول.
- رصد المتغيرات التي حكمت النتائج المحققة إثر احتجاجات الربيع العربي، والمسارات المختلفة التي اتخذتها عمليات التحول نحو الديمقراطية المنشودة من قبل فئات واسعة من مواطني الدول العربية تحديد تونس ومصر.
-

- **إشكالية البحث**

الحركات الاحتجاجية في تونس ومصر، استطاعت أن تنجح في تحقيق أولى أهدافها المتمثلة في الإطاحة برؤوس الأنظمة السلطوية "**بن علي**"، و"**مبارك**"، بالرغم من أن مطلب رحيل هؤلاء، قد تطور مع توالي أيام الاحتجاجات الشعبية، التي رفعت سقف مطالبها أمام تنعت النظم السياسية الحاكمة في الاستجابة لها، ففي الأيام الأولى طالب المتظاهرون بضرورة الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، إذن الأوضاع السياسية في تونس بعد تاريخ 14 جانفي 2011، ومصر بعد 11 فيفري 2011، لن تكون نفسها بالتأكيد، فالمهمة التي ستقع على كاهل كافة الفاعلين السياسيين من نخبة سياسية ومؤسسة عسكرية وقوى الاحتجاج على تعددها هي إعادة بناء نظام النظام السياسي الجديد، الذي من المفروض أن يكون ديمقراطي كبديل لذلك النظام السلطوي القديم، خاصة قوى الاحتجاج التي ستكون مهمتها أعسر لأنها من المفترض أن تمثل الضغط الدائم في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

التجارب السابق لدول عربية أو دول أخرى في مناطق مختلفة من العالم، ستشكل ثقلا كبير خاصة تلك التجارب الناجحة ضمن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، التي فرضت في تلك الفترة ضغوطات كبرى على النخب الحاكمة في الدول العربية، التي قادت بدورها عمليات إصلاح سياسي، لأجل استعادة الشرعية والثقة المفقودة بينها وبين شعوبها، وأيضا لضمان اِستمرارها في ظل عالم متغير، غير أن هذه الإصلاحات تم التراجع أو الاِنقلاب عليها (حالة الجزائر 1991)، الأمر الذي قاد إلى بروز نظم سياسية هجينة Htbrid regimes، نظم لا هي ديمقراطية راسخة ولا هي سلطوية خالصة، بل ومع مرور الوقت أعادت إنتاج سلطوية جديدة.

إذن الحركات الاحتجاجية وفرص التغيير السياسي المفضي نحو تحول ديمقراطي حقيقي في الدول العربية، وفي خضم الحراك الذي فرضه ما أصبح يعرف بثورات الربيع العربي، هي أمام منعرج تاريخي هام، هذا ما يحتم طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تمكنت الحركات الاحتجاجية في دول الربيع العربي – تونس ومصر–، من أن تؤدي دورا مهما في عملية التحول نحو الديمقراطية في مقابل التحديات التي تفرضها المراحل الانتقالية ؟**

طبعا تندرج تحت هذه الإشكالية الكبرى للبحث، مجموعة تساؤلات فرعية تساعدنا على تفكيكها وتوضيح تفاصيل العمل والبحث عن الإجابات الحقيقية لها، هذه التساؤلات يمكن صياغتها على الشكل التالي:

1. ماذا تعني الحركات الاحتجاجية؟ وما هي أساليبها؟
2. ما هي الأسباب الحقيقية وراء العجز الديمقراطي التي عانته الدول العربية منذ عقود طويلة؟
3. هل كان للحركات الاحتجاجية ضمن سياقات الربيع العربي امتدادات وتراكمات تاريخية؟
4. ما الدوافع وراء قيام الحركات الاحتجاجية الشعبية في تونس ومصر؟ وما هي مكونات الحراك الاحتجاجي في البلدين؟
5. كيف ستكون المواقف المختلفة من الحركات الاحتجاجية من قبل مؤسسات النظام السياسي على وجه التحديد مؤسسة الجيش؟
6. ما مكانة مؤسسة الجيش من مشروع التحول الديمقراطي المنشود في دول الربيع العربي؟
7. بعد تشابه ظروف اندلاع الحركات الاحتجاجية في تونس ومصر، كيف كانت مآلاتها ونتائجها؟

- **فرضيات الدراسة**

تمثل الفرضية العلمية احتمال أو فكرة في ذهن الباحث، لحل المشكلة الرئيسية التي هي موضوع البحث، حيث يقوم الباحث للتأكد من صحتها أو خطئها باستخدام مجموعة من المناهج العلمية وأدوات البحث، لهذا قمنا ببناء الفرضيات التالية، معتبرين أنها تمثل إجابات مسبقة للإشكالية محل البحث، جاءت كما يلي:

الفرضية الأولى:

- الزخم الكبير الذي رافق الاحتجاجات الشعبية في دول الربيع العربي كان سببا مباشرا في دفع النخب الحاكمة لاتخاذ قرار التغيير السياسي المفضي إلى بناء النظام الديمقراطي الجديد.

الفرضية الثانية

- كلما كان للمؤسسة العسكرية حضور في المشهد السياسي طول فترات زمنية طوية، كان من الصعب التأسيس لنظم حكم ديمقراطية في دول الربيع العربي إن لم يتم تحييدها وضمان السيطرة عليها.

- **حدود المكان والزمان للدراسة**

تشمل الدراسة دولتي تونس ومصر ستكونان بمثابة نموذجين تتم المقارنة بينهما، فيما يتعلق واندلاع الحركات الاحتجاجية ضمن سياقات الربيع العربي، حيث كانت الدولتين أول مسارح هذه الحركات التي اندلعت منتصف شهر ديسمبر من العالم 2010 في إحدى المدن التونسية قبل أن تنتشر إلى باقي الوطن التونسي، حيث شكل نجاحها في إنهاء حكم تسلطي مستمر لقرابة الثلاثة عقود من الزمن بشكل سريع

ومفاجئ، دور في دفع فئات من الشعب المصري لكسر حاجز الخوف، والدعوة للتظاهر ضد حكم الرئيس "مبارك" في شكل يحاكي ما وقع في تونس، فكانت البداية هناك يوم 25 جانفي 2011.

حتى وإن تم تحديد مجال زمني للدراسة يمتد طوال السنوات التي أعقبت الماحدث في دولتي الدراسة حتى العام 2014، في محاولة لتتبع ورصد التحولات السياسية التي طرأت في البلدين في أعقاب احتجاجات الربيع العربي، التي رفعت سقف الآمال عاليا بإمكانية التأسيس لنظام حكم ديمقراطي يتنافى في جوهره وفلسفته مع تلك الأنظمة السياسية التي حكمت البلدين لسنوات طويلة، فإن الدراسة لن تكتفي بذلك بل بالعودة في التاريخ لاستكشاف جذور هذه الحركات الاحتجاجية، وكيف تبلورت على مدار التاريخ السياسي للدولتين.

- **الإطار المنهجي للدراسة**

تقتضي مهمة توسيع نطاق المعرفة، والكشف عن الجوانب المجهولة فيها اِستخدام المنهج العلمي الذي يعني "**مجموعة من القواعد التي توضع بهدف الوصول إلى العلم في الحقيقة**"، فالمنهج العلمي إذن هو سبيل الباحث عن الحقيقة، لذلك هو عماد البحث العلمي الرصين، وفق هذا الفهم فإننا سنعتمد في مسار عملنا على مجموعة من المناهج العلمية، هي:

المنهج المقارن

يجد مبرر اِستخدامه في كون موضوع البحث يندرج ضمن حقل السياسة المقارنة، فالمقارنة تعني هنا ذلك التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.

فموضوع بحثنا يقتضي إجراء مقارنات، بين تلك الاستراتيجيات التي أخذ بها مختلف الفاعلين السياسيين، في كل من تونس ومصر لبناء النظام الديمقراطي الجديد، فالمقارنة هنا ستوضح لنا أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الاستراتيجيات، أيها أصلح وقابل للتطبيق والنجاح وتحقيق الهدف المنشود.

المنهج التاريخي

يستخدم عادة لبلوغ جوانب من المعرفة عبر العودة إلى الماضي، ففهم الحاضر والمستقبل بوضوح دائما ما يحتم علينا الرجوع إلى الماضي فالتاريخ هو مختبر العلوم الاجتماعية، واِستخدامه في بحثنا هدفه استكشاف امتدادات الحركات الاحتجاجية وتراكماتها في التاريخ السياسي لدولتي تونس ومصر، وأيضا لتتبع مراحل مشروع بناء النظام الديمقراطي الجديد، منذ اللحظة الأولى التي أعقبت سقوط الأنظمة السلطوية في تونس ومصر، تلك اللحظة التاريخية التي ستكون فاصلة بالنسبة لمختلف الفاعلين السياسيين، بين التحول قدما نحو الديمقراطية أو الانقلاب عليها والعودة إلى السلطوية من جديد.

منهج دراسة الحالة

هو منهج يتجه لجمع البيانات العلمية المتصلة بأي وحدة، سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، فمنهج دراسة الحالة يقوم عل أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة، في تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.

لهذا فمنهج دراسة الحالة، سيمكننا من الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف، المحيطة بمختلف الفواعل السياسيين في تونس ومصر كلا على حدا، وأيضا المحيطة والمتعلقة بالعمليات المختلفة التي سيحاول عبرها هؤلاء بناء النظام الديمقراطي الجديد.

- **الإطار النظري للدراسة**

حتى إن اِعتبرنا أن الأحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر، ستمثل مستقبلا موجة جديدة من موجات التحول نحو الديمقراطية، أين سيكون العنصر الفاعل فيها، على غرار ما كان عليه الحال في الموجة الثالثة، التي اِنطلقت من البرتغال العام 1974، هو أهمية أدوار قوى المجتمع المدني Civil society في دعم مسار التغيير السياسي الذي من الممكن أن ينتهي بإقامة نظم سياسية ديمقراطية، هذه القوى التي تعمل على تصحيح أو توجيه أو حتى تقييد سلطة الدولة، عبر المساهمة في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية القائمة على فكرة التسامح والمساواة وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها.

القوى المشكلة لبنية الاحتجاجات في تونس ومصر عملت على خلق قنوات غير تقليدية للتعبير عن أفكارها ومطالبها، وتجنيد الجماهير أيام التظاهر ضد النظام التسلطي، هذه القنوات المتمثلة في ما يفره العالم الافتراضي من شبكات التواصل الاجتماعي، تعبر في مجملها عن مدى وعي هذه القوى بضرورة التغيير السياسي، وعي يعبر عن قوة هذه القوى في مواجهة هيمنة الدولة ذات النظام السلطوي، هنا نعود إلى ما جاءت به إحدى المقاربات المابعد سلوكية، الممثلة في **اِقتراب علاقة الدولة – المجتمع**، لرائدها "**جويل مجدال**"، الذي يرى أن الدولة وفي ظل وجود منظمات غير رسمية على غرار النقابات العمالية، الجمعيات ... إلخ، إلى جانب منظمات الدولة الرسمية، لم تعد تنفرد بوضع القواعد التي يمارس بموجبها الأفراد سلوكياتهم، إذن الدولة لا تمارس الضبط الاجتماعي بمفردها فلهذه المنظمات أيضا أدوار معينة في تحديد أنماط السلوك التي يتبعها مواطنوها، طبها دون الخروج عن القانون المنظم للعلاقات داخل المجتمع.

فالقوى المدنية في تونس على غرار "الإتحاد العام التونسي للشغل"، لعبت أدوار كبيرة في مهمة الحشد وإخراج المواطنين للتظاهر في الشوارع للمطالبة برحيل رأس النظام التسلطي، النظام الذي إستطاع أن يبقى متماسكا طيلة 23 سنة معتمدا على قوته المستمدة من المؤسسة الأمنية "البوليس"، ففي لحظة ضعف نتيجة استمرار المظاهرات وتصاعد حدتها من يوم لآخر وطيلة أيام الاحتجاجات، استطاعت الجماهير المحتجة أن تنجح في تحقيق أولى مطالبها وهو رحيل رأس النظام السلطوي، الذي يعني في الدول العربية في كثير من المرات فقط شخص الرئيس، الدراسات التي تناولت مسألة التغيير السياسي في الدول العربية ودول العالم الثالث بصفة عامة، أهملت الصراع بين الدولة ومنافسيها في فرض الضبط الاجتماعي وتركيزها على الصراع السياسي فقط.

أيضا لا يمكن البحث في مواضيع التغيير السياسي، مع إهمال **لإقتراب النخبة أو الفاعل** Elite or Actor، الذي يحاول فهم الخيارات الاستراتيجية للنخب التي تلعب دورها في عملية التحول والتغيير السياسي، فإستخدام إقتراب النخبة أو الصفوة للتقرب من الظاهرة السياسية محل البحث، يستهدف النظر إلى عملية صنع القرار أو صنع السياسات العامة على أنها نتاج أقلية متفردة تسيطر على المجتمع والدولة، بما يتوفر لها من إمكانات مادية وفكرية وتنظيمية، فعلى إعتبار أن التحول عن النظم السياسية التسلطية إلى أخرى ديمقراطية في دول الدراسة مصر وتونس، ما هو إلا قرار إتخذته النخب السياسية الحاكمة هناك، فإقتراب النخبة سيمكننا من معرفة وإكتشاف مجموعة الظروف التي أحاطت بعملية إتخاذ هذا القرار، خاصة ما يتعلق منها بالضغوط الدافعة إليه.

ستعتمد هذه الدراسة أيضا، بشكل كبير على مقاربة **تحليل النظم** في دراسة النظام السياسي، وذلك من خلال التركيز على النموذج الذي قدمه "**دافيد إيستون David Easton**" للنظام السياسي، وتأثيرات البيئة الداخلية في النظام السياسي، وبشكل خاص موقع وتأثير الحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر في عمليات النظام السلطوي القائم حتى العام 2011، عبر مختلف الضغوط التي مارستها "إعتصامات في الميادين، إضرابات، مظاهرات ..." لدفعه للإقدام على تقديم سلسلة من الاستجابات لمطالب الجماهير، التي ستكون بالطبع عبارة عن قرارات سياسية بضرورة الموافقة على التغيير السياسي، وتبني الخيار الديمقراطي محورها الأساسي، هذه الأخيرة ستشكل جانبا هاما من مسار معرفة ردود الأفعال المؤثرة والمتوقعة على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية.

- **أدبيات الدراسة**

كتب الباحث الأمريكي "**لاري دايموند Larry Diamond**"، في مجلة الديمقراطية Jornal of democracy في عدد جانفي العام 2010، مقالا بعنوان " **Why are no arabe democracies?**" بمعنى لماذا لا توجد ديمقراطيات عربية؟ والملاحظ أن هذا البحث قد نشر قبل أشهر قليلة من أن تندلع الحركات الاحتجاجية المستهدفة للتغيير السياسي في بعض الدول العربية، يدافع "**لاري دايموند**" عن أن الأسباب الثقافية وخاصة التقاليد السياسية للدين الإسلامي، ليست سببا يعتد به في مهمة تفسير سبب العجز الديمقراطي الذي تعانيه الدول العربية، مادام أن هناك تجارب ناجحة للديمقراطية في بعض الدول ذات الأغلبية الإسلامية "تركيا، ماليزيا، ألبانيا،...، لهذا سنحاول البحث في مختلف الأسباب التي عطلت إمكانية بناء النظام الديمقراطي في المنطقة العربية لتجاوز تلك التفسيرات التي يمكن اعتبارها عنصرية.

هذا هو أيضا رأي كل من "**ألفريد إستيبان Alfridstepan**، و**غرامي روبرتسون Graeme robertson**"، في مقال مشترك بينها جاء بعنوان "**Arab, not muslim, exceptionalism** " المنشور في مجلة الديمقراطية شهر أكتوبر العام 2004.

من الدراسات الأولى التي عالجت موضوع التغيير السياسي، في الدول لعربية في إطار ثورات الربيع العربي، نجد دراسة أخرى لباحث الأمريكي "**ألفريد ستيبان Alfred stepan**، و **جون لينز Juan J. linz**" في بحث بعنوان " **Democratizationtheory and the arab spring** " أي بمعنى نظريات الديمقراطية والربيع العربي، في أحدى أجزاء البحث يرى الباحثان، أنه كان للكنسية الكاثوليكية دورا هاما وإيجابيا في عملية التحول الديمقراطي، في كل من بولندا، الشيلي والبرازيل، لهذا كان متغير الدين يحض باهتمام الكتابات النظرية الخاصة بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطية.

من الدراسات العربية التي تناولت موضوع الحركات الاحتجاجية في دولتي تونس ومصر، ما قدمه المفكر العربي "**عزمي بشارة**" في أعماليه الكبيرين:

- كتاب "**الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وسيرورتها من خلال يوميتها**" الذي صدر العام 2012، حيث حاول من خلاله الكاتب تتبع حركية الحراك الاحتجاجي التونسي منذ أول يوم من اندلاعها، والأكثر من ذلك أنه قدم لنا قراءة متعمقة في تاريخ الاحتجاج التونسي، استنادا لما قدمه العمل سنحاول البناء عليها لتتبع حركية التغيير السياسي في تونس حتى العام 2014.

- كتاب " **ثورة مصر**" في جزئيه "**من جمهورية يوليو إلى جمهورية يناير**" و من "**الثورة إلى الانقلاب**"، قدم لنا الكاتب مادة علمية رصينة متتبعة لتاريخ الحراك الاحتجاجي في مصر، كما لم يهمل بالمرة دور مؤسسة الجيش عبر مختلف مراحل تاريخ الجمهورية المصرية، الدور الذي تأرجح بين البروز والخفوت، إلا أن الأكيد أن ذات المؤسسة لطالما كان دورها محدد في أي الحياة السياسية المصرية خاصة بعد العام 1952.

- **تقسيم الخطة**

احتاج منا الأمر للإجابة على الإشكالية التي تصدرت البحث، تقسيم العمل إلى فصل تمهيدي مخصص لحسم جدل المفاهيم حول ما حدث في دولتي الدراسة إن كان احتجاج شعبي أم ثورة، وأربعة فصول، كل فصل يضم ثلاثة مباحث، على أن يندرج ضمن كل مبحث مجموعة من المطالب، لتساعدنا على تفكير العمل وتجزئته إلى مجموعة من النقاط المترابطة بين بعضها البعض، فكان التقسيم كما يلي:

فصل أول، تناول بالدراسة جانب المفاهيم والأطر النظرية المفسرة لمتغيرات البحث، الحركات الاجتماعية – الاحتجاجية وامتداداتها وأساليب عملها، وأيضا كل ما تعلق بالقسم الثاني من العمل حول الديمقراطية ومفاهيمها المتعددة والقضايا المتعلقة بها على وجه التحديد التحول الديمقراطي.

فصل ثاني، عالج وجود ظاهرة الحركات الاحتجاجية في دول المنطقة العربية على مدار تاريخها المعاصرة مع رصد للمتغيرات التي حكمت تبلور المطلب السياسي لدى الحركات الاحتجاجية العربية.

فصل ثالث، خصص لدراسة تطور النظامين السياسيين في دولتي الدراسة تونس ومصر، ثم مجموعة الظروف التي كانت سببا في اندلاع الحراك الاحتجاجي للربيع العربي في البلدية، ومختلف القوى الاحتجاجية التي كانت طرفا في تحديد المسارات التي اتخذتها الاحتجاجات، مع رصد لسيرورتها وما تحقق منها في لحظاتها الأولى.

فصل رابع، تمحور محتواه حول التحولات السياسية التي كانت من نتاج الحركات الاحتجاجية في دولتي الدراسة، وأدوار الفاعلين السياسيين في هذه المرحلة من التاريخ السياسي للدولتين، والأهم من ذلك رصد النتائج المحقق وهل تم بالفعل مباشرة عملية التحول نحو الديمقراطية، ثم في القسم الأخير من ذات الفصل تم التطرق لمختلف معيقات المشروع الديمقراطي في دولتي الدراسة، ومحاولة تقييم لما تم تحقيقه خلال الفترة الزمنية المخصصة بالدراسة بين العامين 2010 و2014.

الفصل التمهيدي

قبل البداية .. حسم جدل المفاهيم

بين وصف الثورة، الانتفاضة، الهبة الشعبية أو الحراك الاحتجاجي الشعبي ضد أنظمة الحكم التسلطية في دول الربيع العربي، تعددت التوصيفات والتسميات في محاولة لوضع الأطر الناظمة لفهم الماحدث في هذه الدول ابتداء من تونس ثم مصر، فباقي الدول العربية التي شهدت منذ منتصف شهر ديسمبر 2010 ولأشهر عديدة بعد ذلك التاريخ أحدثا كبرى على المستوى السياسي بالضرورة، تم النظر إليها على أنها تحول تاريخي وحدث جلل حل بدول لمنطقة العربية، بما من شأنه أن يدفع مسارات التغيير السياسي الحقيقي المفضي لتحول أنظمة الحكم في دول المنطقة العربية، من أنظمة حكم تسلطي مستمرة في الزمان والمكان، إلى أنظمة حكم أخرى من المفترض أن تكون ديمقراطية، في ظل غياب صريح لأشكال نظم حكم أخرى قد تكون منافسا أو بديلا ممكن للديمقراطية.

لدى في هذا الجزء المتقدم من البحث وقبل الخوض في التفسير والتحليل من أجل إيجاد إجابات محكمة للإشكالية المطروحة سلفا، سنحاول عبر صفحات هذه الفصل التمهيدي حسم الجدل فيما يتعلق بالمفاهيم والتوصيفات التي خص بها الماحدث في دول المنطقة العربية، من أجل التأكد أكثر فأكثر من مدى صدق تسمية الثورة بالتحديد، وهو الذي لاقى رواج كبير عبد الكثير من الكتاب والمختصين العرب بالتحديد لاسيما المتفائلين منهم لحظة اندلاع الأحداث، أم أن هذه الأخيرة تبقى مجرد حراك احتجاجي بلغ مستوى معين من الانتشار على أرض الواقع كما تميز بانخراط أعداد كبيرة من المواطنين العرب في مساراته لأسباب عدة سنخوض في تفصيلاتها لاحقا، إلا أنه ورغم ذلك عجز في لحظة زمنية معينة من أن يتحول إلى ثورة حقيقية كنا نظر له المتفائلين.

- **ما الربيع العربي بالأساس؟**

جرى تداول تسمية الربيع العربي على تلك الصور للمظاهرات والاحتجاجات الشعبية الضخمة التي عرفتها الكثير من الدول العربية منذ أيامها الأولى، انطلاقا من تونس منذ النصف الثاني من شهر ديسمبر 2010، فرغم أن التسمية بدأ استخدامها عبر قنوات الأخبار العالمية، فإنها ستنتقل بسلاسة لتقتحم العالم الأكاديمي دون تدقيق كبير في المصطلح، خلافا لما هو معلوم عن هذا العالم والمشتغلين به الذين عادة ما يخضعون التسميات والمصطلحات الوليدة لكثير من التحليل والتدقيق قبل تقبلها، لقد خيل للجميع أن لفظ الربيع فقط هو دليل على وجود تحولات نوعية شبيهة لذلك التحول المناخي الذي يعلن من دخول فصل الربيع الفصل المميز بين فصول السنة بحيويته.

غير أن الباحث في تاريخ استخدام التسمية أو بالأحرى توصيف بعض الأحداث التي قد تشهدها المجتمعات البشرية بالربيع، يعود إلى التسمية التي أطلقت على الأحداث التي اندلعت في أوروبا بين

العامين 1848 و1849، أين سادت خلال تلك الفترة في الكثير من الدول الأوروبية حالة جمود سياسي واقتصادي واجتماعي كنتيجة للارتدادات السلبية للثورة الصناعية وقد اندلعت هذه الأحداث في شكل ثورات شعبية سلمية للمطالبة برحيل الأنظمة الاستبدادية بأوروبا، الأحداث التي سيعرفها المؤرخون بتسمية "ربيع الشعوب Spring of Nations"، شملت في بدايتها 50 دولة أوروبية وانطلقت شرارتها الأولى من جزيرة صقلية الإيطالية في جانفي 1848، حيث ثار شعب الجزيرة ضد حكم "**أسرة البوربون House of Bourbon**"، لتقام الدولة على أنقاض حكم الأسرة مع دستور استمر الحكم بمقتضاه ستة عشر 16 شهرًا.

بعد شهر من ثورة صقلية قامت ثورة أخرى في فرنسا في فيفري 1848، لتتتابع قيام ثورات أخرى في كل من ألمانيا والمجر والدنمارك وبولندا وغيرها من الدول الأوروبية، يشار إلى أن بعض الكتابات تشير إلى أن أول من استخدم لفظة الربيع لوصف ثورة شعبية هو المؤرخ البريطاني "**إريك هوبزباوم Eric Hobsbawm**" (بن محمد، 2018).

سيستعمل وصف الربيع مرة أخرى لوصف الأحداث التي شهدتها عاصمة دولة تشيكوسلوفاكيا براغ العام 1968، عندما باشر الحزب الشيوعي الذي يحكم البلاد بعد وصول الإصلاحي" **ألكسندر دوبتشيك Alexander Dubcek** " للسلطة في 5 جانفي 1968 محاولة جادة لتحويل النظام الاستبدادي الذي كان على النمط السوفيتي، إلى نظام سياسي تدخل فيه الاشتراكية في تحالف مع الديمقراطية وبعض عناصر اقتصاد السوق، لقد حظي مشروع تشيكوسلوفاكيا الذي سيخلق "الاشتراكية ذات الوجه الإنساني" ، كما ذهب الشعار الشهير باهتمام دولي واسع، لتصبح تشيكوسلوفاكيا على إثر هذا المشروع هدفًا لموجة هائلة من التعاطف الشعبي في العديد من البلدان بعد 21 أغسطس 1968، عندما تم غزوها من قبل جيوش الاتحاد السوفيتي وأربع دول أعضاء أخرى في حلف وارسو، لكن لم يكن هذا التعاطف في الخارج ولا المقاومة غير العنيفة للسكان ضد المحتلين في الداخل قادرين على تغيير مجرى الأحداث لقد هُزم الإصلاحيون بعد ثمانية أشهر من مبادرة الرئيس "**دوبتشيك**" (Skovajsa, 2018, p. 402).

إذن لقد أستخدم لفظ الربيع لتسمية انتفاضات الشعوب ضد حكامها، وهذا ما سيتم استنساخه منذ العام 2011، حيث تشير بعض المصادر إلى أن استخدام وصف الربيع العربي لأول مرة للدلالة على الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية حينذاك، من قبل مجلة السياسة الخارجية Foreign

*Policy التي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1922 باعتبارها مجلة متخصصة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لدولة الولايات المتحدة الأمريكية (عياصرة، 2016، صفحة 1884).

يتضح بجلاء من خلال ما سبق أن تسمية الربيع العربي هي تسمية استعملتها المنظومة الحضارية الغربية، للتعريف بالأحداث التي اندلعت من تونس لتعمل الكثير من الدول العربية على مدار أشهر عديدة منذ ديسمبر 2010، حيث كانت الأحداث عبارة عن موجة ثورة من المظاهرات والاحتجاجات كانت على درجات متفاوت بين السلمية والعنف وأعمال الشغب في أحيان كثيرة ضد النخب الحاكمة، حيث اشتركت هذه الاحتجاجات في مجملها في بعض أساليب العصيان المدني تجسد ذلك بوضوح من خلال المظاهرات الكبيرة، الاعتصامات الشعبية والتجمعات في شوارع وميادين عواصم ومدن الدول العربية التي شهدت هذه الأحداث، كما ميزها عن غيرها من الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها دول أخرى عبر العالم طوال السنوات التي سبقت العام 2011، الاستخدام الكبير والفعال لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات لاسيما وسائط التواصل الاجتماعي على غرار مواقع "فايسبوك Facebook" و" تويتر Twitter" وغيرها، في محاولة من الجماهير للتعبير عن غضبها إزاء تدهور أوضاع المعيشة والانتشار الواسع لظاهرة الفساد الذي أنهكت كاهل المواطن البسيط (عياصرة، صفحة 1884).

لقد كان واضحا لأي متتبع لهذه الأحداث أنها كانت تفتقد إلى أيديولوجيا ما تقودها أو تعبر عنها، إلا إذا استثنينا مطالب المحتجين بضرورة الإصلاح الذي يجب أن يقود لإعادة تأسيس نظام حكم جديد يشترط أن يكون ديمقراطيا أساسه التداول على السلطة بشكل قانوني بين الجماعات المتنافسة، وأن يحترم حقوق الإنسان في مجملها، يبدو أن تسمية الربيع العربي كان يتطلع من خلالها إلى إمكانية حدوث هذه النقلة النوعية في الدول العربية التي عرف عنها حالة استثناء حقيقية لما يتعلق الأمر بالحديث عن الديمقراطية وانتشارها العالمي، فهل يمكن اعتبار الماحدث بمثابة ثورة مكتملة الأركان؟.

* – عبر البحث في أرشيف المقالات الصادرة في ذات المجلة خلال الأيام الأولى للاحتجاجات في تونس شهر جانفي 2011، سنجد مقال صادر بتاريخ 06 جانفي 2011، يحمل عنوان "Obama's 'Arab Spring'?" أي بمعنى الربيع العربي لأوباما (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بين العامين 2009 – 2017)"، لكاتبه "مارك لينش Marc Lynch" أستاذ علم السياسة والشؤون الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية، ويبدو أنه أول مقال تناول الأحداث مسقطا عليها تسمية الربيع العربي، و يمكن الإطلاع على نص المقال عبر هذا رابط [http://bit.ly/2vQvmCF].

- **بحث موجز في مفهوم الثورة**

في اللسان العربي يشتق لفظ "الثورة" من ثار الشيء ثورا وثؤورا وثورانا، وتثور يعني هاج، والثائر هو الغضبان، حيث يقول العرب "اهدأ حتى تسكن هذه الثورة" أي بمعنى "الهيج"، أي أن الثورة في لسان العرب يقصد بها الهيج كما تتضمن بالضرورة معنى الغضب (بشارة، 2012، الصفحات 25 – 26).

الأكيد أنه لا وجود لتعريف واحد للفظ "الثورة"، حيث سيجد دارس مدلولات كثيرة للمصطلح، حله كحال الكثير من المصطلحات التي يستعملها المشغلين في حقل البحث السياسي أو السوسيولوجي على حد سواء، بسبب تعدد زوايا نظر الكتاب والباحثين لمثل هذه المصطلحات، وارتباط التعريفات المقدمة لها في أحيان كثيرة بالفلسفات والأيديولوجيات التي يدين بها هؤلاء، حيث استعمل المصطلح في علم الاجتماع السياسي للإشارة للتأثيرات المتبادلة للتغيرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية، كما عرفتها موسوعة علم الاجتماع بأنها "التغيرات الجذرية في البن المؤسسة للمجتمع، التي تعمل على تحويل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة نفسها، حيث قد تكون هذه الأخيرة عنيفة ودموية، أو سلمية، كما قد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية (بونعمان، د س ن، صفحة 17).

أما "**كرين برينتن Crane Brinton**" فقد استهل عمله الشهير الموسوم بـ "تشريح الثورة" الصادر عام 1938، بالقول أن لفظ "الثورة" من الكلمات التي تتصف بالغموض وأن استعمالاتها تكاد تكون غير محدودة، إلا أنها في الواقع فيدل استعمالها الشائع على أنها مرادفا تأكيديا لكلمة "تغيير" الذي قد يكون مفاجئ أو لافتا للنظر، فلفظ "ثورة" أو بالأحرى "ثوري" حسب "برينتن" يجعلنا نفكر في تلك التحولات الكبرى في المجتمعات السياسية المستقرة، مركزين على الاستبدال العنيف والمفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن إدارة كيان سياسي إقليمي، بمجموعة أخرى لم تكن حتى ذلك الحين تدير تلك الحكومة، أو بمعنى آخر الثورة تعني استبدال مجموعة بأخرى عبر انتفاضة عنيفة أو انقلاب أو عصيان مسلح أو نوع آخر من الخيانة (برينتون، 2009، الصفحات 23 – 24).

أما حسب الفهم الماركسي فإن الثورة حسب "**يوري كرازين Yuri Karazin**" هي "شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي القديم إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية" (بونعمان، صفحة 18).

يبدو جليا من خلال ما سبق أن أغلب المفكرين والكتاب ينظرون إلى الثورة باعتبارها عملية تغيير وانتقال تحدث داخل المنظومات الاجتماعية السياسية، لينتقل الوضع القائم من حال إلى حال.

من جهته أيضا المفكر العربي "**عزمي بشارة**" يعتبر أن الثورة هي تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، بهذا الفهم حسب "بشارة" فإن الثورة تختلف في مدلولها عن ما يعرف بالانقلاب العسكري، كما تختلف عن ما تعنيه الانتفاضة الاحتجاجية الشعبية أو التمردات على أنواعها في حالة عدم طرحها مسألة تغيير النظام الحاكم (بشارة، صفحة 29).

- **في فلسفة الثورة**

تقدم لنا الأدبيات الغربية الأصيلة تقسيما ثلاثيا للمراحل التي تمر عليها الثورات في سيرورتها الزمنية، طبعا استنادا للتجارب الغربية بالضرورة فيما يخص الثورات بالتحديد الثورة الفرنسية 1789، الثورة الإنجليزية 1688، الثورة الأمريكية 1765 – 1783، وأيضا الثورة البلشفية الروسية 1917، فحسب الكثير من الكتاب في مجال التنظير للثورات على غرار "**كرين برينتن Crane Brinton** "، " **حنة أرندت Hannah Arendt**"، "**إيرك هوبزباوم Eric Hobsbawm**"، فإن الثورة حتى يتحقق الهدف منها أي التغيير، يجب أن تمر عبر ثلاثة مراحل كبرى على أن تتميز كل مرحلة مجموعة من الأحداث والمتغيرات التي تدفع نحو الوصول إلى المرحلة التي تتبعها فتكون بذلك نتيجة طبيعية لكل ما سبقها، حيث يمكن اختصار هذه المراحل كما يلي (2015، الصفحات 149 – 157):

أ – مرحلة ما قبل الثورة (النظام القديم)

في هذه المرحلة يرى "**برينتن**" أن السنوات التي سبقت اندلاع ثورات الدول الأربعة المذكورة سلفا، قد شهدت مشاكل اقتصادية أو مالية خطيرة من نوع خاص، وجهتها الحكومة دون المجتمعات نفسها، أما "**هوبزباوم**" فيستشهد بدور الطبقة الوسطى (البورجوازية) في تحديد بوصلة التمردات والانتفاضات وتوجهاتها طوال الثلاثة سنوات التي سبقت نشوب الثورة الفرنسية، كما يشير ويؤكد على تأثير فلاسفة عصر الأنوار في أفكار هذه الطبقة عندما قال في كتابه الشهير "عصر الثورة": "**يمكن أن نحمل الفلاسفة بحق مسؤولية الثورة، وصحيح أنها كانت ستحدث من دونهم، غير أنهم سارعوا بالانتقال من مجرد تحطيم النظام القديم، إلى استبداله بسرعة بنظام جديد**".

ب – مرحلة قيام الثورة (حقبة الثورة)

تتميز هذه المرحلة ببروز قوى تعارض الثورة وتسعى لكسر مسارها أي ما يمكن اعتباره بالثورة المضادة، هذه الأخير من الممكن أن تنعكس نتائجها على نتائج الثورة ككل، حيث سيتحول الأمر برمته إلى مواجهات عنيفة ومتطرفة جراء خوف الثوار والمتعاطفين معهم على الثورة، فشخصية الثوار هذه تتجه نحو التطرف بسبب إيمانهم المطلق بضرورة الحفاظ على الثورة، ما يسميه "برينتن" بالحماسة الدينية التي من شأنها أن تصيب الثوار خلال الحمى الثورة، إنها تفسير منطقي لتفشي عهد الإرهاب في فترة الأزمة حسب اعتقاد "**برينتن**"، ضف إلى ذلك انه وخلال هذه المرحلة من السهل جدا يبدل رجال الثورة معتقداتهم التي آمنوا بها وشكلت منطلقا لهم، هذا التبديل في المعتقدات حسب "**أرندت**" لا يتعلق بضعف الثوار ونقص وعيهم، بل هو دليل صارخ على أن الحدث الثوري غالبا ما ينتج أشياء لم تكن في الحسبان، حيث سيتلزم التعامل معها ضرورة تغيير بعض المعتقدات.

ج – مرحلة ما بعد الثورة (مرحلة تحقيق أهداف الثورة)

يتفق كل من "**برينتن**" و"**أرندت**" على الشيء المهم في مسار الثورات ليس ذلك الفعل المتعلق بمسألة الإطاحة العنيفة بالنظام القديم، بل بما يحدث بعد ذلك أي ما يحدث بعد الاستيلاء على السلطة من قبل النخبة الجديدة التي أفرزتها الثورة، فعادة ما تكون التغييرات التي تحدثها الثورات على المستوى السياسي أقوى وأوضح في مقابل إهمال واضح للوضع الاقتصادي والاجتماعي، ففي ظل استمرار حالة الفقر واللامساواة قد تندفع الجماهير مرة أخرى للانقلاب على الثورة ونخبها الجديدة، لتتشكل معارضة من شعب كان ينظر إلى كون الثورة مخلصا له من معاناته المستمرة، ففشل الثوريين في التعامل مع هكذا مشاكل من شأنه أن يعيق التغيير السياسي والاجتماعي في ظل عدم توفر انجازات اقتصادية حسب موقف "**جون فوران John Foran**".

إذن، للثورة قوانين تحكمها وتسلسل مرحلي يجعل منها حدثا إنسانيا ذو معنى حسب ما تقدمه لنا التجارب الإنسانية، بالتالي لا يمكن إطلاق تسمية الثورة كثيرا على الانتفاضات الكبرى التي تمثل محطات مهمة في التاريخ الإنساني، إلا عبر عملية قياس لمدى قدرتها على إحداث تحول نوعي عميق على مستوى بنية المجتمع ماديا من خلال الاقتصاد والتنمية، ومعنويا من خلال نظام سياسي بنخبة جديدة، وتكريس منظومة قيم اجتماعية جديدة، أي قدرة انتفاضة الشعبية ما في أي زمن ومكان على اكتساب مضمون ثوري يمنحها القدرة على التأسيس لمتغيرات جديدة، تعيد عبرها رسم خارطة

موازين القوة في المجتمع وفق رؤية جديدة، فلبلوغ أي ثورة مستوى التغيير الذي من المفترض أن تحققه كما أسلفنا، سيستلزم قيامها على ثلاثة ركائز مهمة هي (المعيني، 2013):

1 – فكر خلاق تبلوره عقول المفكرين باعتبارهم عصارة وضمير العقل الباطن لمعاناة شعوبهم.

2 – وجود نخبة شجاعة تتبنى هذا الفكر.

3 – جماهير واعية وليست قطعانا ديماغوجية يسهل التلاعب بها.

خلاصة ما سبق أن الأفكار الثورية بمفردها ليست ذات قيمة، كما إن أي ثورة شعبية مع غياب صريح لأهداف يراد تحقيقها وأساس نظري للتغيير، ستكون غير ذات جدوى وتنتهي إلى غير ما كان يحلم به الثائرون قبل اندلاع الثورة أو في خضم أحداثها.

- **الربيع العربي باعتباره ثورة**

في هذا المستوى من البحث سنحاول الإجابة عن سؤال مهم مفاده: " هل أن ما حدث في المنطقة العربية والذي درج على تعريفه بالربيع العربي يعتبر ثورة؟".

الحديث عن الثورة يسوق إلى ذهن الباحث بصورة آلية التجارب الإنسانية العديدة في هذا المجال، حيث يستذكر الثورة الفرنسية والإنجليزية وغيرها كثير، إنه تراث القرنين السابع والثامن عشر، الذي قدم لنا فهما نظريا مفاده ان الثورات هي معادلة متغيراتها قوى التغيير، التنظيم، القيادة، البرنامج السياسي، الأيديولوجية الثورة، العنف الثوري والتغيير الجذري البنيوي، هنا ستنبئنا عملية المقارنة أو عمليات الإسقاط التاريخية لهذه المتغيرات مجتمعة على الماحدث عربيا بأنه لا يتيح البتة توصيفه بأنه ثورة، لافتقادها لغالبية عناصر الثورة التي شكلت تاريخيا بنية النموذج الثوري (بونعمان، الصفحات 90 – 91).

افتقد الماحدث عربيا رغم الزخم الذي ميزه واتساع رقعته على الأرض، سواء داخل الدولة ذاتها التي شهدت هذه الحدث على غرار تونس أو مصر ...، أو بالانتقال من دولة إلى أخرى، للقيادة الفردية أو الجماعية، فقد كانت تحركات غاضبة ضد النظام السياسي من دون رأس أو أيديولوجية أو حتى برنامج سياسي واضع المعالم والمراحل، لقد غاب عن جماعات الشباب التي شكلت قوى التغيير الحقيقية كما كان مفترضا، أن المرحلة التي تنتهي بسقوط رأس النظام السياسي تستلزم ضوابط أخرى للتعامل مع بقايا النظام القوية في شاكلة مؤسسة الجيش المتورطة جدا في السياسية، لقد اعتبروا من دون وعي أن تحركهم على أرض الواقع يستلزم إحداث التغيير السياسي عبر صناديق الانتخابات

التي حرمهم منها النظام السابق، مهملين بالدرجة الأولى أن نجاح هذا التغيير وبلوغ الديمقراطية لا يمر فقط عبر هكذا مسار إن لم تتوفر له شروطه الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الصدد يحاجج "**عبد الإله بالقزيز**" قائلا (بلقزيز، 2015):

" الثورة ليست، حصرا، غضبة الشارع، وضغطه الكثيف، وهزه أركان سلطة النخبة الحاكمة، وإسقاطه النخبة إياها، وقيام سلطة انتقالية تلغي الدستور، وتحل البرلمان، وتعزل حزب النخبة الحاكمة السابقة، وتكتب دستورا جديدا، وتنظم انتخابات نيابية ورئاسية على مقتضى قانون انتخابٍ جديد، وتفتح محاكمات رجالات العهد البائد...الخ، .... والثورة ليست قطعا، امتشاق السلاح ونهج طريق التغيير بالعنف المسلح، حتى ولو كانتِ العلة الرد على عنف النظام المستبد، ... الثورة ليست هذا ولا ذاك، هي – في مفهومها النظري – تغيير شامل للبنى والعلاقات الاجتماعية–الاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي. إن علاقات السيطرة السياسية، وما يكتنفها من علاقات الغلبة أو الهيمنة، تبع لعلاقات الإنتاج المسيطرة ".

إن ما حدث عربيا ضمن سياقات الربيع العربي، تفتقر بوضوح لمجمل عناصر الثورة، كما أن نتائجها لم تطل بالتغيير بنى السلطة والقوة في المجتمع، بالرغم من نتاجها الأولى في إسقاط رؤوس النظام السياسي بشكل مفاجئ وسريع في تونس ومصر، فقد فشل أمام قوة وتغلغل باقي منظومة الحكم المستمرة منذ عقود من الزمن، والتي تمكنت من التكية وضبط نفسها مع المتغيرات التي فرضتها الأحداث في شكل ما حدث في تونس خلال المرحلة الانتقالية التي تمكن بعدها "الباجي قائد السبسي" باعتباره من رجال الدولة منذ عهد الرئيس "**بورقيبة**" من الوصول إلى رئاسة البلاد متفوقا على من اعتبروا أنفسهم قوى التغيير في البلد، أما في مصر فقد عاد الجيش لممارسة السياسة مستغلا غضب الشعب على تدهور حياته اقتصاديا واجتماعيا، في مقابل تورط الحكام الجدد ممثلين في جماعة الإخوان المسلمين في خوض صراعات سياسية بغرض تثبيت أركان حكمهم، في مقابل تراجع دور القوى الثورية التي عجزت عن تقديم البديل السياسي الذي من شأنه أن يقود لإحداث تغيير ثوري حقيقي.

إن الماحدث عربيا ليس بثورة حسب الفهم التاريخي النظري للثورة كما قدمناه سلفا، ففي ظل غياب مشروع حقيقي للتغيير، يمكن اعتبار الماحدث من أنه عبارة عن انتفاضات لم تكتمل أهدافها،

أو حركات احتجاجية قامت لتعبر عن حالة غضب ورفض لواقع الحال العربي، الذي لطالما كان تجسيدا حقيقيا للفشل المستمر لأنظمة الحكم التسلطية في دول المنطقة، على صعيد آخر حتى بالنسبة لأولئك المتفائلين الذي يستمرون في توصيف الماحدث بالثورة، سيكون لزاما عليهم العمل على بناء نموذج تفسري جديد، لتمكيننا من فهم الماحدث ضمن سياقه الثوري بمتغيرات أخرى تتناسب وسيرورة الأحداث، التي قدمت لنا شكل جديدا من الاحتجاج البشري الذي انسجمت وسائله مع التطورات التي تشهدها المجتمعات البشرية لاسيما في المجال التكنولوجي الرقمي، فلربما سيتمكنون من بناء نموذج أكثر إقناعا يجعلنا نطلق وصف الثورة على أحداث الربيع العربي، بدل من اعتبارها حركات احتجاجية مطلبية.

الفصل الأول:

الحركات الاحتجاجية والتحول نحو الديمقراطية .. ضمن أطر المفاهيم و التفسيرات النظرية

بعد تصاعد حدة الحركات الاحتجاج الشعبية التي انطلقت من دولة تونس نهاية العام 2010 تدحرجت كرة الثلج لتشمل الكثير من الدول العربي "مصر، ليبيا، سوريا، اليمن..."، احتجاجات شعبية اتخذت أشكال متعددة انتقلت من السلمية في أحيان كثيرة إلى ممارسة العنف والعصيان في أحيان كثيرة أخرى، لدى قد بات من الصعب على الباحثين لاسيما المهتمين بالشأن العربي تجاهلها في دراساتهم خاصة المقارنة منها، فبعد سنوات أصبح من الضروري دراسة مسارات تطورها والأهم من ذلك محاولة اكتشاف مستقبلها، مآلاتها ومصيرها، لاسيما وأن أمرها يتعلق بشكل مباشر بمستقبل الواقع السياسي للدول العربي، على اعتبار أن الكثيرين قد تفاءلوا معتبرين أن هذه الحركات الاحتجاجية الشعبية الرافضة لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة قبل العام 2011 القائمة على مبدأ الإقصاء، من شأنها أن تلعب دورا هاما في إحداث تغيير سياسي، ينتهي بالتأسيس لأنظمة حكم ديمقراطية، في أعقاب العجز الديمقراطي الذي وقعت فيه الدول العربية، بعد انتهاء الحديث عن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي (1974)، الموجة التي أصبح معها نام الحكم الديمقراطي ذو بعد عالمي لا غربي بالضرورة، ونقلت الديمقراطية من مجرد كونها نظام لتنظيم شؤون حكم الدولة والمجتمع إلى نمط حياة تتميز به دول وشعوب عن غيرها.

1 . 1: الحركات الاجتماعية من المفهوم إلى النظرية

الحركات الاجتماعي ظاهرة تاريخية عرفتها كل المجتمعات البشرية والأنظمة السياسية الديمقراطية منها واللاديمقراطية، حيث كان لها دور مهم في إنجاح عمليات التحول الديمقراطي في الكثير من دول العالم، على غرار دول أوربا الشرقية مطلع سنوات التسعينات من القرن العشرين، أما في منطقة أمريكا اللاتينية فقد أوصلت بعض أبناءها إلى سدة الحكم في بلدانهم على غرار "**أيفو مورالييس Evo Morales**" عضو منظمة السكان الأصليين في بوليفيا، استنادا لمفهوم رأس المال الاجتماعي الذي يساعد في بلورة قيم مشتركة بين أفراد أي حركة اجتماعية يدافعون عليها، على صعيد آخر سيساعد التطور التكنولوجي هذه الحركات في ابتكار أشكال جديدة للتواصل والعمل المشترك، تستغلها للخروج والانتشار خارج حدود بلدانها لتصبح ظاهرة عالمية بامتياز نذكر على سبيل مثل هنا المنتدى الاجتماعي العالمي الذي استطاع أن يكون قطبا منافسا لمؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي.

1 . 1 . 1: مفهوم الحركات الاجتماعية

كان لظهور الحركات اليسارية، النازية الألمانية والفاشية الإيطالية قبل الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، الدور البارز في تزايد اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية بمفهوم "**الحركات الاجتماعية**"، حيث حاولوا فهم أسباب صعودها وتفسير الفعل الاحتجاجي الذي يميز ممارستها الرافضة في أغلب الأحيان لبنى الدولة، هذه الحركات التي أصبح لها حضور قوي في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية المختلفة، إن "**الحركات الاجتماعية**" كما يوضح المصطلح هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة من المجتمع على غرار العمال، الجمعيات النسائية، الطلاب إلى جانب العنصر الفكري، حيث تجمع بين هذه الأطراف مصالح متنوعة أهمها على الإطلاق شعور عام بالظلم، بسبب الإدراك المشترك بغياب الديمقراطية في وضعية سياسية بعينها (تيلي، 2005، صفحة 33)، إلا أن هذا لا ينفي وجود تعدد في التعريفات حول هذا المفهوم.

بالرغم من أن المجتمعات البشرية قد عرفت الأشكال التنظيمية ذات الطابع الاجتماعي، خاصة بفعلها الاحتجاجي، فإنها كمفهوم نظري تبقى حديثة التكوين، فعبر دراسته للآثار المترتبة عن الثورة

الفرنسي (1789) أطلق "**لورينز فون ستاين L. Von Stein**"* مصطلح الحركات الاجتماعية للتدليل على مختلف صور الاحتجاج الإنساني التي تستهدف إحداث تغيير على الوضع القائم، أو إعادة بناءه من جديد، فبناء المجتمع حسبه هو المسؤول عن التغيير السياسي، فالحياة هنا تعبر عن حالة صراع دائم أقطابه الدولة والمجتمع (الأقدحي، 2011، صفحة 11).

من جهته "**هربرت بلومر H. Blumer**" يعتبر أن الحركة الاجتماعية تتمثل في "ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى التغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع عين"، فهي في نظره "مشاريع اجتماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، استنادا إلى الإحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد"، فحسب هذا التعريف فإن شرعية وجود الحركات الاجتماعية تكتسبها من جعلها لمبدأ التغيير شرطا وجوديا لها (العطري، 2011، صفحة 19).

إضافة إلى مبدأ التغيير، يعتبر "**الاستمرار**" مبدأ أساسي لوجود أي حركة اجتماعية، **فقاموس علم الاجتماع لغولد وكلوب** يعرفها على أنها "جهود مستمرة لجماعة اجتماعية، تستهدف تحقيق مجموعة أهداف مشتركة بين جميع أعضائها"، حيث أن الفعل المستمر لجماعة اجتماعية، هو الذي سيجعل من ممارسة الفعل الاحتجاجي، ينتمي إلى مفهوم الحركة الاجتماعية كجهد منظم (العطري، صفحة 19).

على هذا الأساس يؤكد "**فرنسوا شازل F. Chazel**" على أن الحركة الاجتماعية هي عبارة عن "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغييرات في البنية الاجتماعية أو السياسية (العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، صفحة 19).

أما مبدأي "**التغيير والاستمرارية**" كشرطين لوجود شرعي للحركات الاجتماعية، فيقود للحديث عن مبدأ ثالث يعتبر من أهم سمات الحركات الاجتماعية هو "**التنظيم**" حيث يرى "**غي روشي Guy Rocher**" بأنها "تنظيم ذو هيكل محدد، له هدف معلن يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محدد" (العطري، صفحة 19)، بذلك فأي حركة اجتماعية ستتطلب حد أدنى من التنظيم، بما

* – هو عالم اقتصاد واجتماع ألماني، ولد العالم 1890 بفيينا (النمسا)، له أفكار سياسية محافظة وأول من أستحدث مفهوم الحركات الاجتماعية في البحث الجامعي الأكاديمي، من خلال دراسته لمختلف التعبيرات الاجتماعية والاشتراكية في المجتمع الفرنسي.

يمكنها من بناء قنوات للتعبير عن آرائها وتحديد الآليات، التي تعمل من خلالها لتحقيق الأهداف التي أسست لأجلها.

- **مفهوم الحركات الاجتماعية بين الفكر الماركسي واللبرالي**

إن البحث عن تحديد توصيف للحركات الاجتماعية انطلاقا من تاريخ الأفكار السياسية والاجتماعية، سيقود لاكتشاف ذلك الاختلاف بين كيفية فهمها في الفكر الماركسي ونظيره اللبرالي، فالماركسيين يرون أن الحركات الاجتماعية هي مؤشر قوي على الحركة الحتمية للجماهير "**فكارل ماركس Karl Marx**" عرفها بأنها "ذلك التحرك الجماهيري الذي يكون كنتيجة للصراع الطبقي"، كما عرفها "**فلاديمير لينين Vladimir lenin**"* بأنها "ذلك الفعل الثوري الذي يعني تحرك الجماهير تجاه تغيير الأوضاع القائمة، حيث لابد أن يكون للحركة طليعة مؤمنة بهذا التغيير" (إبراهيم، 2012).

إذن، مفهوم الحركة الاجتماعية عند الماركسيين هي فعل جماهيري بلورته الظروف القاسية لحياة البشر اليومية التي أدت لنشوئها ومنحها شرعية وجودها.

أما في الفكر اللبرالي، فإن الحركات الاجتماعية ماهي إلى "سلسلة أفعال وجهود يقوم بها عدد من الأشخاص، مستهدفين تحقيق هدف محدد، يعبر عن المصالح التي يتشاركونها"، هنا يمكن الاستدلال بما أوردته **الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britannica**، التي عرفت الحركات الاجتماعية على أنها "حملة ذات تنظيم فضفاض ضعيف، تستهدف دعم هدف اجتماعي، أو إحداث تغيير في هيكلة المجتمع، أو قيمة، أو منع حدوث هذا التغيير، وعلى الرغم من أن الحركات الاجتماعية تختلف في الحجم، إلا أنها ترتكز على كونها عمل جماعي يعبر عن تلقائية تكاثف الشعب، حيث لا تحدد العلاقات بواسطة القواعد والإجراءات، فما هي إلا مجرد نظرة مشتركة داخل المجتمع(Smelser & Others, 1998) .

إجرائيا مفهوم الحركات الاجتماعية يمكن استخلاصه مما قدمه "**بول ويلكنسون Paul Wilkinson**"، الذي في تعريفه قدم مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في أي حركة، حتى نطلق عليها وصف "الحركة الاجتماعية"، هي (إبراهيم، 2012):

* – من قادة الثورة البلشفية في روسيا العام 1917، عاش بين سنتي 1870 – 1924.

- عمل جماعي تلقائي يستهدف التغيير.
- وجود حد أدنى من التنظيم، ابتداء من مستوى محدود، ضيق أو جزئي، غير رسمي ومؤسسي.
- توفر عوامل أساسية مثل الوعي، الرموز، والمقولات الفكرية التي تحقق المشاركة الفعالة من الأعضاء والأتباع.

أما الحركات الاجتماعية في بعدها السياسي فهي تلك الحركات التي تركز جهودها على الوضع القائم، لمحاولة تقسيم أو إعادة تقسيم عنصر **القوة Power** في المجتمع، على غرار الحركات القومية، حركات الاستقلال، الحركات الثورية التي تكون سياسية بإمتياز، بحكم تنظيمها والأنماط التي تتخذها للتعبير عن مطالبها من حيث الوجود والأهداف، لذا ستكون إما راديكالية، إصلاحية، محافظة، ثورية أو رجعية، حتى أن بعض الحركات الاجتماعية الفردية ولأنها متعددة القطاعات قد تفلت من التصنيف السياسي المعتاد أو تشق عنه (وهبة و شكلا).

وفق ما سبق يمكن الاستدلال بواحد من أهم التعريفات، ذلك الذي قدمه"**تشارلز تيللي Ch. Tilly**" الذي يرى أنها "سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وبإقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية، تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، في هذا الإطار يقدم هؤلاء الأشخاص مطالبهم على الملأ من أجل التغيير، سواء من أجل توزيع أو ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد" (Diani, the concept of social movement, 1992, p. 5).

على صعيد آخر، يفترض "**تللي**" أن أي حركة اجتماعية تظهر استجابة لدعم قيمة أخلاقية، تكون معبرة عن إرادة الشعب أو على الأقل قطاع كبير منه، فبعض من علماء السوسيولوجيا ومراقبين آخرين، يرون أن الحركات الاجتماعية هي أشكال مميزة من السياسات والنزاعات، بما يعني كونها إملاء جماعي للمطالب التي إذا تم بلوغها، فإنها ستتصارع مع مصالح أطراف أخرى (وهبة و شكلا)، فعمليا الحركات الاجتماعية تبني وتنتج شبكات من المعلومات ذات كثافة عالية، بين الفاعلين الذي يتشاركون هوية جماعية واحدة ومنخرطين في حالة صراع ذو طابع اجتماعي أو سياسي، بهذا هي تقابل عمليات التحالف الذي يتيح لأعضائه العمل تحت رعايته أو تكفله بأمورهم (Diani & Bison, 2004, p. 284).

إذن، **الحركة الاجتماعية في عبارة عن شبكات غير رسمية تتألف من أفراد، جماعات، أو منظمات منخرطة في صراع سياسي أو ثقافي- اجتماعي، ترتكز على تشارك أعضائها لهوية واحدة، وآراء ومعتقدات تمثل تفضيلات لتغيير بعض عناصر البنية الاجتماعية أو الساحة السياسية، أو حتى توزيع مكافآة في المجتمع، باعتبارها كائن منظم .**

تجدر الإشارة إلى أن الفعل الاحتجاجي هو ما يميز حالة الصراع التي تباشرها الحركات الاجتماعية، فأي حركة احتجاجية سوف تعني تلك الأشكال المتنوعة من الاعتراض، أين تستخدم أدوات متعددة يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو على الأقل الالتفاف حولها، فهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافة خاصة التي تعاني من ضغوط سياسية واجتماعية، حيث قد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة (الشوبكي، 2014، صفحة 42).

1 . 1 . 2: الفعل الاحتجاجي للحركات الاجتماعية ومأزق التصنيف

إن الباحث في شؤون الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، سوف يواجه لا محالة ضرورة الإجابة عن سؤال محدد مفاده: **كيف يتم تصنيف الحركات التي تتخذ من الاحتجاج وسيلة لتحقيق مطالبها؟،** إن الكثير من الباحثين كانوا قد وضعوا تصنيفات لها، منهم من جعل من المجال الجغرافي عاملا محددا في عملية التصنيف، هنا سينتج عنه حركات حضرية وأخرى ريفية، وهناك من صنفها على أساس فئوي بما أوجد حركات نقابية للعمال وأخرى للفلاحين أو للطلاب، لذا فالصور والصيغ التي توجد عليها الحركات الاحتجاجية في كل مجتمع، ستمثل مصدرا مهما لعملية فهمها وتفسيرها.

على صعيد آخر، فإن كان الماركسيين على سبيل المثال يهتمون بحركات العمال والفلاحين، كمحرك أساسي لعملية صنع التاريخ، فإن آخرين يراهنون على النخبة المثقفة أو الطلاب أو النساء، فض إلى كل هذا أطروحات أخرى لا تؤمن إلا بمدى جدوى الحركات الكونية، التي تلغي كل ما هو طبقي أو محلي على شاكلة الحركات المناهضة للعولمة اللبرالية الجديدة (العطري، 2008، الصفحات 42 - 43).

لذا سنحاول في الجزء المتقدم من هذا المطلب، مباشرة البحث في كيفية تحديد شكل الفعل الاحتجاجي في منظوره العام، مادام أنه موجود في كافة الأنساق السياسية منها والاجتماعية، كما أن

له وجود في الدول الديمقراطية والمتقدمة، أين سيلعب دورا هاما في تطوير بنية النظام ولفت الانتباه إلى الثغرات والمطالب الاجتماعية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على أداء هذه الأنظمة مستقبلا، أما في الدول النامية وغير الديمقراطية سيكرس الاحتجاج حالة الأزمة التي تعانيها هذه الأنظمة، بسبب حالة العجز التي تعانيه جراء ضعف وغياب فاعلية الاستجابة لمختلف مطالب المحتجين، السياسية منها والسوسيو – اقتصادية، بل يعمل على التحايل والالتفاف عليها عبر الاستجابة لبعضها بصورة لا تجعلها – أي هذه الأنظمة – في كل الأحوال قادرة على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي (الشوبكي، صفحة 12)، فما أن يوجد أي مجتمع فإن ظاهرة الصراع ستكون موجودة، لكن الذي قد يختلف ويحدد نوع الصراع هو أطرافه، استراتيجياته ومآلاته.

حتى يومنا هذا يبقى التصنيف الذي أحدثه الماركسيين في شأن أن يقدم قراءة رصينة للحركات الاجتماعية وفعلها الاحتجاجي بالدرجة الأولى، باعتباره التصنيف الأكثر موضوعية واستمرارا بارتكازه أساسا على مفهوم الطبقة أو الفئة، التي تمثل اجتماع أشخاص وفق معايير الوظائف والشروط الاجتماعية المتشابهة (لوميل، 2008، صفحة 20)، وفق هذا الاعتقاد سنجد حركات احتجاجية عامة على غرار حركات العمال ، أضف إلى ذلك حركات احتجاجية تستهدف بالدرجة الأولى إحداث تغيير مثل الحركات الدينية، فعامل الاتصال دائما موجود بين الحركات الاحتجاجية والفئات المعنية بها، على اعتبار أن الحديث عن أي حركة احتجاجية يستلزم الإحاطة علما بفاعليها الذين هم أعضاء ضمن طبقة مجتمعية محددة، الأمر الذي سيجعل منها – أي الحركات – تنقسم بين التشكيلات المكونة للنظام الاجتماعي (الطبقات) (العطري، 2008، الصفحات 44 – 45).

فالفعل الاحتجاجي رغم كونه سمة رئيسية للصراع الاجتماعي الذي هو عبارة عن نظام حول القيم، المطالب، أوضاع معينة أو قوة وموردة محدودة ونادرة، يكون الهدف منها مثلا ليس فقط كسب القيم المرغوبة، بل أيضا تحييد أو إلحاق الضرر، إزاحة المنافسين أو التخلص منهم (بدوي، 1997، الصفحات 36 – 37)، فالنظر إلى الفعل الاحتجاجي على أنه من أصناف الصراع المجتمعي رغم أهميته فإنه لا يمكن الباحث من فهمها، كونها تتخذ موقعها ضمن أكثر من نسق وسياق، كما يمكن الحديث أيضا عن وجود احتجاج طبقي خالص، إذا افترضنا جدلا أن أي حركة احتجاجية قد ينقسم الفاعلين ضمنها بين حساسيات اجتماعية مختلفة (العطري، 2008، صفحة 46).

إذن، فكل تصنيف سيبدو منطقيا بالاستناد إلى زوايا النظر التي ينظر عبرها لظاهرة الحركات الاجتماعية – الاحتجاجية، فحدوث تغيير في زوايا النظر هذه، واكتشاف متغيرات جديدة سوف يزيد من الشكل حولها، غير أن الاقتراب منها في محاولة لفهمها وتفسير السلوكيات الصادرة عنها باعتماد التفسير الطبقي – الفئوي، يبقى الأقوى إلى يومنا هذا بسبب قوة منطلقاته، ما سيقودنا لاكتشاف وجوه عديدة من الحركات الاجتماعية ذات الفعل الاحتجاجي.

1 – الحركات العمالية

سبب ظهورها اتساع رقعة النشاط الصناعي وتصاعد حركات الهجرة نحو المدن مع البدايات الأولى للثورة الصناعية في أوربا، ليزدهر نشاطها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر العصر الذي عرف انتشار لظاهرة العمل المأجور، بسبب التغيرات في هيكلة الاقتصاد الأوربي أين انفصل رأس المال عن العمل (البطمة، 2007، صفحة 3)، حيث بدأت تتكون في ضواحي المدن الكبرى تجمعات سكانية من عمال المصانع وعائلاتهم، الذين لم يجدوا سبيلا للدفاع من حقوقهم المسلوبة لأجل حياة كريمة إلا سبيل الاحتجاج والمطالبة بأوضاع أكثر عدالة وكرامة، فلا وعي مهني بدون صراع اجتماعي (العطري، 2008، صفحة 47)، في فترة سابقة عن القرن السابع عشر، كانت هناك هيمنة ذاتية عن العمل، أين كان الفرد يملك ويسيطر على وسائل الانتاج، مادام أنه يعمل لصالحه حيث يسيطر على المنتج النهائي، كان هذا حال المجتمع الزراعي الذي بدأ يتحول إلى مجتمع شبع صناعي في ذلك الزمن.

ستتطور فيما بعد هذه الحركات العمالية لتكون في قلب النقاشات الفكرية التي بلورت أطر نظرية، على غرار الماركسية التي انبثقت عن البيان الشيوعي الذي كتبه "**كارل ماكس**" و"**فريدريك إنجلز**" العام 1847، كل هذه التطورات ستتوج بإصدار قانون يسمح بالإضراب والاتحاد في فرنسا العام 1864، وميلاد أول نقابة عمالية العام 1868 بإنجلترا وفرنسا، فبالرغم من أن البعض يرجع الفعل الاحتجاجي إلى الظروف الصعبة للعمل في فترات زمنية سابقة عن هذا التاريخ.

2 – حركات الفلاحين

من أقدم الحركات في التاريخ الإنساني التي اتخذت من الفعل الاحتجاجي وسيلة للمطالبة بحقوقها، مادام أن النشاط الزراعي قديم جدا وسابق لكافة الأنشطة الاقتصادية للإنسان، فاحتجاج

الفلاحية عبر التاريخ لطالما كان ضد الاستغلال غير العادل للأراضي ونظام الضرائب، فالأبعاد السوسيو – اقتصادية التي قامت لأجلها هذه الحركات، منحتها دورا نضاليا مهما ساهم في إحداث تغييرات ذات بعد سياسي في الكثير من الحضارات السابقة ودول عالم اليوم، باعتبار أن النشاط الزراعي مازال يحضى بمكانة مهمة في الأنظمة الاقتصادية.

فحتى مع التطور التكنولوجي والصناعي لم يختفي نجم حركات الفلاحين التي أبقت على نهجها التطوري، فقد أعادة هيكلة صفوفها ليكون لها صدى أكبر على غرار حالة "**حركة البدون أرض**" في البرازيل باعتبارها واحدة من أبرز الحركات الاحتجاجية في أمريكا اللاتينية، وفي العالم أيضا، حيث تأسست العام 1984 لها اليوم فروع في 23 ولاية من أصل 27 في البرازيل، يبلغ أعضاؤها حوالي 1.5 مليون مواطن، تناضل في سبيل حل مسألة الأرض والإصلاح الزراعي، مع الالتزام بتأسيس مجتمع أكثر عدالة وتقدمية، كما يمكن أن نذكر في هذه الإطار "**الحركة الأممية الفلاحية**" التي تأسست العام 1993، كأداة نضالية ضد العولمة النيولبرالية، وضغوطات المنظمات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، وأيضا منظمة التجارة الدولية OMC.

3 – الحركات الطلابية

تصاعد صوتها كحركات احتجاج هدفها التغيير لرفضها الوضع القائم بعد أحداث شهر ماي 1968، أين جند طلبة المدارس في فرنسا حركة احتجاجية شارك بها أزيد من عشرة ملايين شخص بين طالب وعامل، رفعين شعارات التحرر المشاركة والتعبير، قبل ذلك يمكن استحضار ما قاله المؤرخ الفرنسي "**والتر لاكير Welter Lakeer**" حول دور طلاب المدارس والجامعات في الحركات الوطنية، حيث اعتبر أن الطلاب في مصر قد لعبوا دورا هاما في تحقيق استقلال بلادهم التي كانت تحت الحماية البريطانية (1882 – 1956)، أما في دولة السودان فقد شكل مقتل الطال الجامعي "**أحمد القرشي**" بتاريخ 21 أكتوبر 1964، منعطفا حاسما في مسار إسقاط الحكومة العسكرية بقيادة "**إبراهيم عبود**"، وقيام حكومة مدنية مكانها، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة.

فالحركات الطلابية أصبح لها دور فاعل في إحداث تغيرات مجتمعية هامة في تاريخ أمم كثيرة، باعتبارها من أهم الحركات في أي مجتمع، ولها امتداداتها السياسية فيه، فرغم كون فئة الطلاب أقلية

في أي مجتمع، إلا أنهم يمتلكون قدرات كبيرة لحشد الجماهير ضد ظلم وطغيان الأنظمة السياسية الحاكمة، والنظم الاقتصادية التي أرهقت الفرد العامل ومنعت عنه حقوقه.

4 – الحركات النسوية

يقصد بمصطلح النسوية Feminism كل تلك الأفكار والحركات التي تتخذ من تحرير المرأة، أو التحسين من أوضاعها بعمق هدفها الأصلي (فوت، 1998، صفحة 50)، بدأت هذه الحركات في التكون منتصف القرن التاسع عشر مع بداية تكون قناعة لدى جموع النساء، بأنهن يعانين من تمييز راسخ مقارنة بالرجال بسبب الجنس، وأن لهن حاجات خاصة ما تزال منكرة لم يتم إشباعها، الأمر الذي سيتطلب حسب قناعاتهن إحداث تغيير جذري – أو حتى ثورة لدى بعضهن – على مستوى الأنساق الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية (كومار و بارتكوفيسكي، 2010، صفحة 62)، للحيلولة دون استمرار تلك النظر النمطية التي ترى في المرأة مواطنا من الدرجة الثانية، يكون ذلك عبر صور احتجاج عدة عملت على تشكيل وعي بين النساء بضرورة تغيير الأوضاع القائمة المؤسسة على التمييز واللامساواة.

فمن الدول الصناعية الكبرى التي شهدت البدايات الأولى للحركات النسوية، إلى باقي دول العالم (عولمة القضية النسوية)، لم يكن هذا التوسع في المجال فقط بل حتى الأيديولوجيا، حيث تعددت المقاربات والأطروحات التي دافعت عن المرأة المضطهدة بفعل النظام الاجتماعي الذكوري – الأبوي، حيث تبلور الفكر النسوي في تيار لبرالي إصلاحي وآخر ماركسي، مرورا بالراديكالي وتيار النساء الملونات "سوداوات البشرة" (العطري، 2008، صفحة 50).

5 – الحركات الدينية

يقصد بالحركة الدينية كل التيارات التي تتبنى مشروعا للتغيير، ولها أجندة وأهداف واستراتيجيات تنفذها عبر الفعل الاحتجاجي، حيث ترتكز على متغير "**الدين**" الذي سيحكم كافة خطواتها (العطري، 2008، صفحة 52)، هذا النوع من الحركات لم يخل عصر من العصور منها، فعادة ما يشكل الدين الأرضية التي تنطلق إليها، أو تحاول إرساء معالمه أي حركة احتجاج إذا ما نجح مشروعها للتغيير في أي مجتمع، لدى سيشكل الدين مكونا هاما للحركات الاجتماعية والاحتجاجية يجب مراعاته في أي محاولة لدراستها وتفسير ديناميتها.

من الحركات الاحتجاجية الدينية في التاريخ الإسلامي "الخوارج، المعتزلة ..."، إلى الحركة البروتستانتية التي أسست لعصر الأنوار في أوربا القرون الوسطى مستمرة حتى يومنا هذا، مازالت هذه الحركات تلعب أدوارا مهمة في دفع عمليات التغيير على أكثر من صعيد، على سبيل المثال لا الحصر الدور الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في إسقاط أنظمة الحكم التسلطي في بعض دول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في شرق أوربا وأمريكا اللاتينية، أو حتى دعم استقرار بعض الأنظمة الحاكمة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الدينية في ملكيات الخليج العربي (المملكة العربية السعودية والتحالف بين آل سعود وممثلي السلطة الدينية لإرساء معالم الحكم)، فأثر حركات الاحتجاج الدينية عادة ما يكون وقعه عميق في أي مجتمع أو دولة مهما اختلفت الثقافات، بسبب حضورها القوي في المجتمع وقدرتها على الحشد والتنظيم.

على صعيد آخر، ومنذ منتصف القرن العشرين ظهرت للوجود حركات احتجاجية ذات بعد كوني، مدافعة عن قضايا واهتمامات الإنسان، على غرار الحركات المناهضة للبرالية والعولمة، منظمات حماية البيئة والمدافعة عن حقوق الإنسان أينما وجد، هذه الحركات التي أصبحت بمثابة فاعل كوني فعله الاحتجاجي عابر للحدود الوطنية، ساعدها في ذلك التطور الحاصل في وسائل وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي أصبحت وسيلة مهمة تستعين بها للتعبير عن اعتقاداتها وطموحاتها في إحداث تغييرات على الواقع والنظام القائم، اقتصاديا، اجتماعيا، والأهم من كل ذلك سياسيا.

1 . 1 . 3: أساليب الفعل الاحتجاجي لإحداث التغيير: العنف ليس كل شيء

يعتبر جوهر أي حركة اجتماعية – احتجاجية في أي نسق اجتماعي، اقتصادي أو سياسي، هو بمثابة إعلان للرفض تجاه الأوضاع والسياسات عبر اللجوء إلى أساليب اللاعنف "كسلوك هادئ يجنح نحو التفاهم وتجنب استخدام القوة والصدام المباشر مع الخصم"، فاللاعنف كما عرفه "**بتريم سوروكن Pitrrim Sorokin**" هو " سلوك مسالم وهادئ يجنح نحو التفاهم والود والانسجام مع الآخرين، متجنبا القوة والصدام مع المناوئين والخصوم، حتى لو كلف ذلك بعض الخسائر المادية والاعتبارية للطرف الذي يتوخى التهدئة والسلام" (عبد الكريم و آخرون، 2013، صفحة 55).

أما "**الماهتما غاندي Mahatma Gandi**" الذي قدم للعالم الغربي كلمة "**اللاعنف –Non violence**" فيعرفها بأنها "سلوك لا ينطوي على حب من يحبوننا فقط، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أن اللاعنف يبدأ من اللحظة التي نشرع فيها بحب من يكرهوننا" (عبد الكريم و آخرون، صفحة 55).

إن فكرة اللاعنف هي مبدأ فلسفي ومنهاج عمل، ففي الأولى هو طلب للمعنى، وفي الأخرى محاولة للبحث عن الفاعلية، فرغبة العنف عبر إبعاد وإقصاء الآخر كامنة في نفسية الإنسان، لكن يمكن السيطرة عليها واستئناسها كما يرى "غاندي".

أما المفكر الفرنسي "**جان ماري مولر Jern Marie Muller**" فيعرف ظاهرة اللاعنف بأنها "درب من دروب الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل من الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه، هذا الاعتراف هو الذي يشعل شرارة اللاعنف التي تضع حدا للاستغلال والاحتكار والنزاع والحرب (Muller, 2005, p. 127).

ففي حالة تبلور حركة احتجاجية ضد نظام سياسي تسلطي، سيكون اللجوء إلى العنف في حالات كثيرة بمثابة تبرير لاستخدام هذا النظام للقوة التي يتفوق في امتلاكها بكفاءة، الأمر الذي سيضع هذه الحركة موضع الضحية (شارب، 2003، صفحة 29)، بالتالي لن يتوفر أمامها إلى الاحتجاج عن طريق اللاعنف كشكل معين من التحرك السياسي، الذي يتناقض في جوهره واستخدام القوة للوصول إلى الاستيلاء على السلطة، فكثيرا ما نجحت هذه الممارسة في تحقيق أهداف حركات اجتماعية احتجاجية كثرة، على سبيل المثال نذكر حركة اللاعنف التي قادها "غاندي" وانتهت باستقلال الهند العام 1947، كما نال أصحاب البشرة السود الكثير من حقوقهم السياسية والمدنية عقب الحركة الاحتجاجية التي قادها "**مارتن لوثر كينغ Martin Luther King**" في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن العشرين.

أن التحرك السياسي أو كما يسميه "**جين شارب Gene Sharp**" "بالتحدي السياسي"، سيكون البديل الأنجع لأي حركة احتجاجية تستهدف التغيير أو استبدال من هم في السلطة من الذين سيكون من خصائصهم (شارب، صفحة 29):

- لا يقبل أن تكون أساليب القتال التي اختارتها أنظمة الحكم الدكتاتورية (أو الطرف الآخر الذي قامت في مواجهته الحركة الاحتجاجية) هي التي تحدد النتيجة.
- يصعب على النظام القائم مواجهتها.
- يجعل نقاط ضعف الطرف الآخر الذي يمثل النظام في حالة أزمة ويفصل عنه مصادر قوته.
- يقبل أن يوزع على مجال واسع وأن يركز على هدف محدد.
- يوقع الطرف الآخر الذي يمثل النظام القائم في أعمال وأحكام خاطئة.
- يستطيع أن ينتفع من المواطنين جميعا أو من مؤسسات ومجموعات المجتمع في النضال من أجل القضاء على سيطرة القلة الحاكمة.
- يساعد في توزيع القوة المؤثرة في المجتمع بحيث يصبح إنشاء وبقاء المجتمع الديمقراطي أكثر إمكانية.

أما فيما يخص أشكال الاحتجاج والرفض كممارسة اللاعنيفة، فيمكن التمييز بين أشكال كثيرة وتقسيمها كما يلي:

أولا: أساليب الاحتجاج والإقناع

الغرض منها لفت الانتباه إلى مدى خطورة وحساسية المطالب، المشكلات أو القضايا التي تتبناها الحركة الاحتجاجية وقامت لأجلها، يكون ذلك لخدمة هدف معين هو "التعريف بالقضية وحشد التعبئة الجماهيرية لها"، خاصة لدى الفئات الأخرى من المجتمع المتخوفة من مساندتها، على اعتبار أن القضية المدافع عنها تعبر عن مصالح الجماعة والفئات التي تتعرض للغبن في أي مجتمع، هذه الأساليب التي ستمثل المراحل الأولى في استراتيجية تتنافى ومنطق العنف، ستتنوع بين الخطابات العامة، الاحتجاج بواسطة ممارسات فنية كالمسرح أو الموسيقى، تكريم ضحايا عنف النظام القائم ...إلخ، لكن هذه الأشكال يميزها الضعف النسبي، إذا ما قورنت بحجم الإنجازات المترتبة عن استخدامها.

ثانيا: أساليب اللاتعاون

أي عدم التعاون مع الطرف الآخر أي النظام القائم الذي تكونت أو قامت ضده الحركة الاحتجاجية، حيث ينقسم هذا اللاتعاون إلى ثلاثة مستويات:

- لا تعاون اجتماعي: يكون عبر نبذ الأشخاص الذين قاموا بخرق القيم والمبادئ المجتمعية.
- لا تعاون اقتصادي: وسائله فعالة لأنها لا تؤثر في أرباح النظام القائم فقط، بل يمكن أن تعمل على تهديد استقرار واستمرار معاملات النظام الاقتصادي ككل (أعمال يقوم بها المستهلكون، العمال والمنتجون وحتى الملاك لإحداث ضغط على النظام القائم).
- لا تعاون سياسي: عبر نبذ السلطة الحاكمة، وعدم التعاون معها، ومقاطعة المنظمات التي تمثلها أو تدعمها.

ثالثا: أساليب التدخل الفعال

تلجأ إليها الحركات الاجتماعية الاحتجاجية حسب ما قدمه "**جين شارب**"، عقب استنفاذها لكافة الخطوات المذكورة سلفا، التي تندرج ضمن أساليب الاحتجاج والإقناع ومختلف مجالات اللاتعاون، فاعتماد الحركات الاحتجاجية لفلسفة اللاعنف سيمثل هنا تصعيدا للموقف والسلوك الاحتجاجي من أجل تحقيق المطالب، فالتداخل الفعال هنا لا يعني الانحدار نحو السلوك العنيف، وإنما تدخل نفسي كالإضراب عن الطعام أو الصيام الجماعي،... أو تدخل اقتصادي عن طريق الإضرابات، إغراق السوق بالسلع، التوجه نحو الأسواق البديلة، أما اجتماعيا فيقترح "**جين شارب**" إمكانية بناء نماذج اجتماعية جديدة، المقاطعة الكلامية، ...إلخ، بالإضافة إلى التدخل السياسي الذي قد يتم عبر إبداء الرغبة في دخول السجن، العصيان المدني للقوانين، كشف العملاء السريين وغيرها من الأفعال (شارب، الصفحات 68 – 69).

فالغرض من أساليب التدخل الفعال هذه، هو العمل على تمزيق وإلحاق الضرر بفعالية النظام التسلطي القائم، وحتى يضمن منظمي الحركة الاحتجاجية الفعالية في الأداء وضمان تحقيق أجندة مطالبهم، يجب عدم إهمال الاختيار الدقيق لمثل هذه الأساليب وأي منها يحقق نتيجة أفضل، فعلى سبيل المثال: إذا ما واجهت الحركة الاحتجاجية والفاعلين فيها قضية فرض الحدود على حرية الكلام، فإن السلوك الاحتجاجي الأنسب لهذا الموقف يجب أن يؤكد على الحق في حرية الكلام لا أن يتم تنظيم إضراب عمالي.

خلاف لما سبق، يبقى وصف الحركات الاجتماعية – الاحتجاجية بالسلمية على المستوى النظري فقط، فالطبيعة الصراعية للأنساق السياسية والاجتماعية قد تقود للانزلاق في أعمال عنف

وتخريب، حتى أن كان ذلك بشكل ظرفي يتنافى في جوهره مع مبادئ وقيم هذه الحركات على اعتبار أن الاحتجاج كممارسة رافضة لا تحتمل من حيث المفهوم ولا الإجراءات أي نزعة نحو العنف الدموي (العطري، 2008، صفحة 55)، لك تبقى الثقافة التي توجه المجتمع وأدوات الضبط التي توجهها هي التي تكسب الأفراد والجماعات السلوك العنيف أو اللاعنيف، ضف إلى ذلك قد يكون اللجوء إلى الممارسات العنيفة بمثابة رد فعل سابق من قبل من يمارس هيمنة على النسق الذي يشهد نشوء حركة اجتماعية ذات بعد احتجاجي بالضرورة، فكل عنف يقابله لا محالة شيء من العنف المضاد، وفق مبدأ أن لكل فعل رد فعل آخر قد يوازيه أو يفوقه من حيث القوة والأثر، الأمر الذي يجعل من بعض الحركات الاحتجاجية نتاجا خالصا لعنف سابق عليها (العطري، 2008، صفحة 60).

إذن، فالمتغيرات التي تحكم الأنساق السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، من ثقافة، مؤشرات التوتر، التهميش والاضطهاد كلها تحدد شكل الأساليب التي تتخذها الحركات الاحتجاجية بين العنف واللاعنف، كي تتولى إدارة صراعها ضد من يمتلك السيطرة ووسائل الإكراه في ذات النسق الذي يسعى دائما لضمان استمراره عبر ضمان توازنه، غير أن تعارض المصالح والرغبة في تغيير لوضع القائم يبقى خاصية الأنساق التي لا يمكن إلغاؤها.

1 . 2: الأطر النظرية التفسيرية لديناميكية الحركات الاجتماعية والفعل الاحتجاجي

بالرغم من الحداثة النسبية لبداية الاهتمام بموضوع الحركات الاجتماعية، فإن بعض الباحثين قد حاولوا بناء تفسيرات نظرية من شأنها أن تساعد على توجيه عملية التفكير، التساؤل وتفسير أسباب وجود وديناميكية الحركات الاجتماعية وفعلها الاحتجاجي، فلقد أثارت أدبيات الحركات الاجتماعية والاحتجاجية منذ خمسينات القرن العشرين الكثير من الجدل، بين من انتصر لدعوات الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي مفسرين وجود هذا النوع من الحركات وفق طرح أيديولوجي محض، وبين من اعتبر وجودها ما هو إلا تعبير صريح عن حالة الصراع الذي من المفروض حدوثه بين مختلف فئات المجتمع، بما أنه مؤشر واضح عن حالة اختلال اجتماعي، على غرار أنصار التيار الماركسي الذين يرون أن الفعل الاحتجاجي الصادر عن الحركات الاجتماعية هو المحرك الفعلي للتاريخ.

1 . 2 . 1: المحاولات النظريات التقليدية

بدأت محاولة تفسير صيرورة الحركات الاجتماعية ومختلف الأفعال الصادرة عنها، على وجه التحديد الفعل الاحتجاجي بغرض إحداث تغيير على مستوى طبيعة وبنية النسق القائم، إلى ما قام بتطويره عالم الاجتماع الفرنسي "**غوستاف لوبون Gustave Le Bon**" في كتابه الشهير المنشور العام 1895 تحت عنوان: "**سيكولوجيا الجماهير Psychologie des Foules**"، أو ما أصبح يعرف بعده بنظرية سلوك الجماعات أو نظرية العدوى Contagion Theory، ثم ما قدمه بعد ذلك "**تيد غور Ted Gurr** " في نموذجه للحرمان النسبي، مرورا بالتفسيرات الماركسية لديناميكية الحركات الاجتماعية وفعلها الاحتجاجي كمحرك للتاريخ.

أولا: نظرية السلوك الجماعيCollective Behavior Theory

عكس أطر نظرية أخرى تركز نظرية السلوك الجماعي على دور "البنيات" في إنجاح عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، يعود تاريخ بنائها إلى سنوات الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، لذا يمكن اعتبارها من الأطر النظرية الكلاسيكية التي حاولت أن تجد التفسير المناسب لمجموعة الدوافع التي تقف خلف تحرك البشر في جماعات دفاعا عن مصالحهم المشتركة، مصالح قد تدفع بهم إلى حد التمرد ضد النظام القائم.

تأثر روادها على غرار "**هربرت بلومر Herbert Blumer**" بالإنتاج الأدبي لمدرسة شيكاغو، وبعض الوظيفيين من أمثال "**نيل سملسر Neil Smelser** ودراساته حول السلوك الجماعي، وأيضا بعض رواد علم النفس الاجتماعي وكتابات "**غوساف لوبون** ".

بالعودة إلى ما قدمه "**لوبون**" في نهاية القرن التاسع عشر الذي اعتبر أن الحركات الاجتماعية –لاسيما الثورية منها– تنشأ كنتيجة لتداعي المعتقدات الدينية، السياسية والاجتماعية التي تتألف منها عناصر المدينة الحاضرة، ونتيجة لنشأة ظروف وأفكار جديدة بفعل الاستكشافات العصرية العلمية والصناعية، فالصراع بين الوافد والموروث يؤذي لا محالة إلى الفوضى والتوترات (نوير، 2008، صفحة 97).

انطلاقا من هذا الاعتقاد، يري "**لوبون**" أن شخصية الفرد تنطمس وسط الجماهير، التي يصفها بالكثرة اللاواعية والعنيفة والبربرية، التي ستعمل على نشر الفوضى لما تخسر القوى الأخلاقية أو الهياكل الرسمية السيطرة على زمام المبادرة، فالعواطف المتقلبة هي التي تحرك البشر وتجعلهم يلتحمون في شكل جماعات بفعل التحريض المستمر، وتصديق الجماهير لأي شيء بسبب السذاجة التي تميزهم المترتبة عن عدم استعمالها لعقول الفاعلين فيها من منطق أن العقل العاقل يغيب وسط المجموعة، فالفرد المنخرط ضمن الجماهير تميزه الخصائص التالية (لوبون، 2015، صفحة 21):

- تتلاشى شخصيته الواعية لتفسح المجال لسيطرة الشخصية اللاواعية.
- توجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار.
- الميل لتحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة فيصبح الفرد غير نفسه وهو بمفرده، بل يصبح إنسان آلي ما عادت إرادته بقادرة على أن تقوده.

انتقد هذا الطرح بحجة أن أفراد الحركات الاحتجاجية لا يفتقدون للقدرة على ضبط الذات لصالح الجماعة، ولا تغيب عنهم العقلانية، بالعكس من ذلك ستدفعهم للتصرف بشكل مصلحي جماعي ضمن الجماهير المحتشدة (نوير، صفحة 97).

لقد ربط رواد نظرية السلوك الجماعي الحركات الاجتماعية ووجودها على أرض الواقع بمجموعة من الأنشطة والأفعال التي تقوم بها على غرار الانتفاضات الجماهيرية، المظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية التي قد تصبح خطيرة بسبب عدم انسجامها والمنطق القائم، خاصة إذا واجهتها ظروف غير طبيعية، المثال على ذلك كما يرون الحركات الفاشية والنازية في كل من إيطاليا، ألمانيا واليابان، التي قاد رفضها للواقع الذي أفرزته نتائج الحرب العالمية الأولى على دول كألمانيا وإيطاليا إلى اندلاع حرب عالمية ثانية (1939-1945)، أما المشاركة الفردية في الحركات الاجتماعية، فهي مجرد باعث بسيكولوجي (نفسي) أي هو استجابة لا عقلية ردا على الأحوال الاجتماعية، حيث كان ينظر إلى العمل الجماعي بأنه ذو علاقة بانفجار سلوك غير مسيطر عليه كنتيجة لاختلال وظيفي اجتماعي (ناش، 2013، صفحة 220).

ثانيا: نظرية الحرمان Deprivation Theory

على غرار نظرية السلوك الجماعي، تنتمي **نظرية الحرمان** إلى مجمل أطر التفكير والتنظير في العلوم الاجتماعية عامة النابعة من **البنائية الوظيفية Functional–Structural** التي تنحاز في تفسيراتها إلى العلاقات الاجتماعية المستقرة ذات الطابع المؤسسي، لذلك تعتبر أن الحركات الاجتماعية هي حالة شذوذ في واقع يفترض أنه قائم على المأسسة.

يعتبر "**تيد روبرت غور Ted Robert Gurr**" رائد هذا الطرح النظري عبر أطروحته الموسومة بـ "الحرمان النسبي"، التي وردت في كتابه الشهير "**لماذا يتمرد البشر Why Men Rebel**" الصادر العام 1970.

لقد شكلت نظرية الحرمان النسبي محاولة لتفسير الفعل الاحتجاجي للجماهير، حيث يقصد به: "حالة اللارضا والغضب والعداء التي تبدأ في التشكل عقب فشل الأفراد في تحقيق القيم أو حتى قيمة واحدة، مما كانوا يتطلعون إليه، من ثروة، مكانة، قوة، أمن، مساواة وحرية ... إلخ، وهي الأشياء التي يضفي عليها الناس قيمة كبرى في حياتهم"، حسب تعبير "**روبرت دوس وجون هيوز Dowes & Hughes**" (الحوراني، 2012، الصفحات 230 – 231).

أما "**تيد غور**" فيرى أن ذلك التناقض الشديد الذي قد يظهر داخل أي نظام سياسي، بين مستوى التوقعات والمطالب المادية للناس، هي التي تخلق لديهم حالة الإحباط التي ستشكل دافعا قويا لهم لتبني الفعل الاحتجاجي الجماعي أو الثوري ضد النظام القائم (Gurr, 1970, pp. 36 – 37).

فشدة ونطاق الحرمان النسبي الذي ستعانيه جماعة من البشر، هي لتي ستحدد القدرة على العنف الجماعي واحتمالاته، فاستشهاد "**تيد غور**" بالأبحاث التي أجراها علماء النفس حول العدوان، جعلته يخلص إلى أن الشعور بالإحباط يعتبر الدافع الأساسي إلى العنف، كما يعترف بأن "الجشع" أحيانا يسبب اللجوء إلى العنف بين الجماعات البشرية المتنافسة فيما بينها على تحصيل قيمة أو مجموعة قيم معينة (Gurr, 1970, p. 36).

لذا فالمظاهرات وجميع أشكال الاحتجاج، بموجب التفسير الذي قدمه "**تيد غور**" ما هي إلى سلوكيات هستيرية لجماهير غير واعية حيث تذوب شخصية الفرد فيها، بسبب التحريض المستمر،

بالتالي فإن الحركات الاجتماعية هي من موجودات المجتمعات المريضة لا الصحية، هذه الأخيرة تعمل على توفير الأطر القانونية لضمان مشاركة الأفراد في مختلف تفرعات الحياة السياسية (حالة الدول الديمقراطية وفكرة التمثيل الشعبي في المجالس المنتخبة، ومنح المواطنين حق التجمع و تكوين جمعيات وأحزاب سياسية).

بناءا على ذلك، فطبيعة الحرمان النسبي الذي قد يعانيه البشر ويدفعهم للاحتجاج وحتى الثورة ضد النظام القائم بوصفه عاجز عن إشباع حاجاتهم، قد صاغ لها "**تيد غور**" ثلاثة نماذج هي (الحوراني، 2012، الصفحات 231 – 233):

أولا: الحرمان الطموحاتي Aspirational Deprivation

يتشكل عندما تزداد طموحات الناس بينما تبقى مقدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة، على غرار ما هو واقع في البلدان النامية، فالطموحات التي تتكون لدى الناس في هذه الدول بفضل التعليم والانتشار الواسع لأنماط الاستهلاك الغربي، يبقى النظام السياسي والاقتصادي عاجزا على تلبيتها، لتبرز مجموعة من المشاكل التي تعبر عن هذا النمط من الحرمان، على غرار البطالة في المناطق الحضرية وفي أوساط المتعلمين على وجه التحديد (أنظر الشكل رقم 01)).

– الشكل رقم (01): مخطط بياني لنموذج الحرمان الطموحاتي –

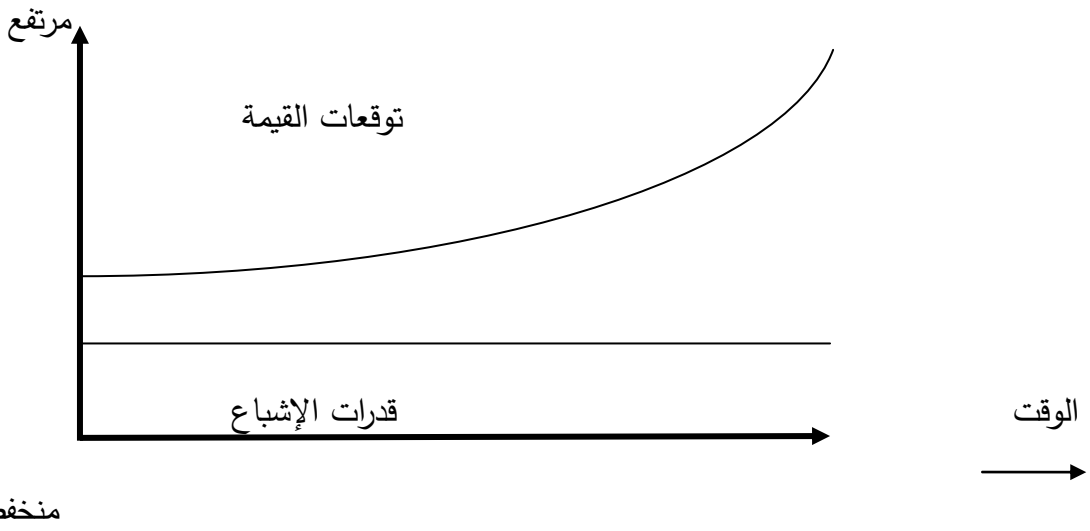

Source : Gurr, (1970), P. 51.

ثانيا: الحرمان المتناقص Decremental Deprivation

يمثل تلك المواقف التي تتناقص فيها قدرات الإشباع وتحقيق القيمة، في حين يبقى مستوى الطموحات والتوقعات مرتفع وفق خط مستمر، الحالة التي ستخلق شعورا بالإحباط والغضب لدى الناس، بسبب التناقص الكبير في مستوى الإشباع، فاكتساب الناس لقيمة لفترات طويلة من الزمن سيشكل خسرانها في لحظة معينة صدمة كبيرة بالنسبة لهم ولطموحاتهم، يمكن تجسيد هذا النمط من الحرمان (أنظر الشكل رقم 02):

- الشكل رقم (02): مخطط بياني لتصور الحرمان المتناقص -

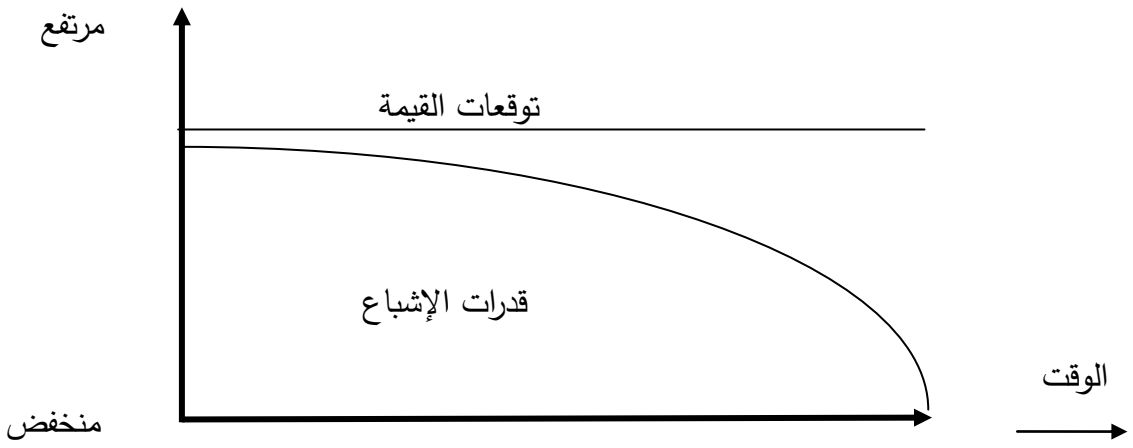

Source : Gurr, (1970), P. 47.

ثالثا: الحرمان التقدمي Progressive Deprivation

يحدث عندما يحصل الأفراد مكاسب اقتصادية واجتماعية لفترة زمنية طويلة أو قصيرة حتى، غير أنهم سيجدون أن هذه المكاسب غير مستمرة بعدما كان افتراضهم أنها يجب أن تستمر، هذا النموذج قدمه "**تيد غور**" بناءا على طرح "**جيمس ديفز James Davics**"، وفرضيته التي تحمل مسمى (J Curve) –، التي أقر من خلالها أن الثورات الاجتماعية غالبا ما تحدث بسبب حدوث تراجع حاد في مستويات الإشباع، يمكن توضيح هذا النمط من الحرمان التقدمي (أنظر الشكل رقم 03):

- الشكل رقم (03): مخطط بياني لتصور الحرمان التقدمي -

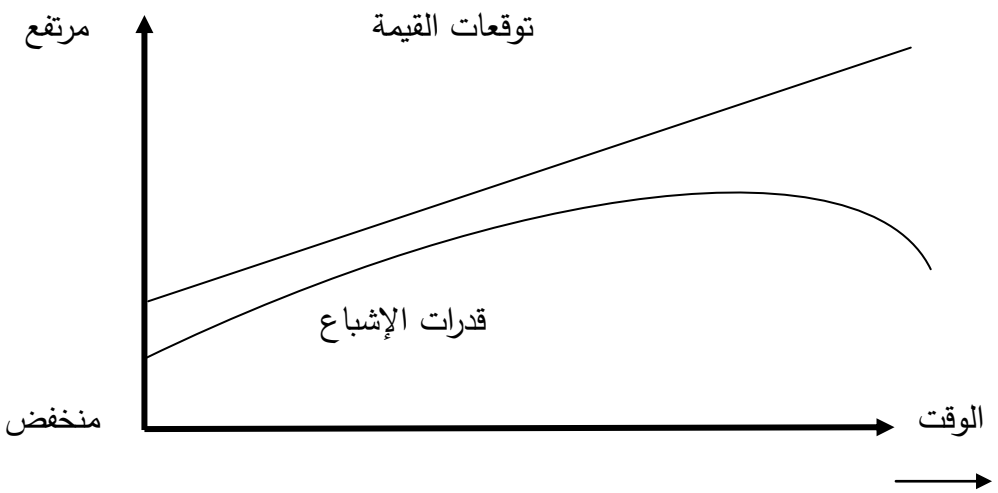

Source : Gurr, (1971), P. 53.

مجمل القول، أن الإطار التفسيري الذي قدمه "**تيد غور**"، المبني على أساس معاناة الناس من مظاهر الحرمان النسبي، كأحد الأسباب الدافعة للاحتجاج الجماعي ضد الأنساق القائمة، يؤكد بوضوح على دور المكون العاطفي (الشعور بالإحباط، الغضب، ...) لانخراط الجماهير في الأفعال الاحتجاجية في محاولة منهم للتعبير من تطلعاتها وحاجاتها التي لم تلبى، أكثر من ذلك قد تتعاظم هذه الحركات الاحتجاجية لتطالب بإسقاط الأنساق القائمة التي عجزت لأسباب عدة عن تلبية أجزاء من طموحاتها.

يتضح بجلاء أن الأطر النظرية الكلاسيكية، في تفسير صيرورة الحركات الاجتماعية ذات الفعل الاحتجاجي، قد ركزت على الدوافع باعتبارها المحدد الرئيسي للتعامل مع هذه الحركات، وبالتالي فإن السلوك الاحتجاجي تقف وراءه مجموعة دوافع، الأمر الذي جعله أي الاحتجاج حسب رواد هذه الأطر النظرية سلوك غير شرعي تتخلله درجات من العنف، أين ينشأ بشكل تلقائي بسبب تعاظم المظالم التي سيحاول الأفراد في جماعات الحد منها أو إلغائها.

1 . 2 . 2: المحاولات النظريات الحديثة

عكس النظريات الكلاسيكية لم تركز الأطر الحديثة على متغير الدوافع التي اعتبرتها غير كافية في دراسة الحركات الاجتماعية – الاحتجاجية، فعادة توجد في الكثير من المجتمعات مظالم عدة لكنها لا تؤذي بالضرورة إلى تكون هذا النوع من الحركات، هذه الأخيرة يعتبرها المحدثين بمثابة سلوك رشيد يتخذه الكثير من الأفراد كأسلوب للمشاركة في مختلف مجالات الحياة، خاصة السياسية منها على وجه التحديد، لدى توجب دراسة صيرورة هذه الحركات من خلال التطرق لقدرتها على التعبئة والعمل المنظم.

أولا: نظرية تعبئة الموارد Resource Mobilization Theory

بمثابة إطار نظري بخلفية أيديولوجية لبرالية محضة، استندت في تفسيرها للحركات الاجتماعية إلى دور الفاعل "**الفرد**" في إحداث التغييرات السياسية، تم تطويرها منذ ستينات القرن العشرين بالموازاة مع محاولة فهم وتفسير تصاعد الحركات النسوية، حركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية وحركات المدافعين عن البيئة، من أهم روادها "**أونطوني أوبرشال Anthony Oberschall، ماير زالد Mayer Zald، وجون ماكرتي John McCarthy**".

يعتبر كل من "**زالد**" و"**ماكرتي**" من بين روادها الذين كان لهم دور كبير في تطوير هذه النظرية، حيث يعتبران أن العمل الجماعي لا تسببه الأحوال الاجتماعية فهي دائمة الوجود في أي مجتمع، بل الذي يحتاج إلى الشرح هو سبب انخراط الأفراد المقصود في العمل الجماعي، الذي سيكون كنتيجة لتفكير عقلي بمصالحهم الخاصة (ناش، 2013، صفحة 226).

على هذا الأساس، فإن نظرية تعبئة الموارد، عكس سابقاتها من نظريات الفعل الجماعي التي قامت لمعارضتها، تعالج الحركات الاجتماعية باعتبارها أنشطة عقلانية منظمة، يمكن مناقشتها في ضوء ما يسمى بديناميكيات التنظيم، فالموارد مثل المال، الوقت، المهارات التنظيمية، وبعض الفرص السياسية والاجتماعية الحاسمة، تعتبر مهمة لإمكانية نجاح الحركات الاجتماعية (EL tantawy & Wiest, 2011, p. 1209).

فالموارد حسب "**زالد**" و"**ماكرتي**" تتمثل في المشروعية، عمل الداعمين، التسهيلات، وأهمها "المال" الذي يعد موردا هاما يندرج دوره في زيادة الحركة الاجتماعية، حيث ستعمل وتتنافس من أجل استقطاب من تراهم فيهم القدرة ليوفروا لها هذه الموارد من المتعاطفين والملتزمين الوجدانيين بأهداف الحركة التي ستدافع عن مصالحهم، لذا فإن الخيارات الفردية بالانضمام إليها الذي لا يبنى تفسيره على أساس الاختيار العقلاني للمصالح الذاتية، لن يكون صالحا لتفسير وجود الحركات الاجتماعية التي سيعبر وجودها عن فعالية اجتماعية وعنصر فاعل في العملية السياسية ككل، فدائما ما توجد علاقة بين هذه الحركات ومسائل السياسة.

حسب رواد نظرية تعبئة الموارد فإن السبب الرئيسي في نشوء أي حركة اجتماعية، هو التغيرات الاجتماعية التي تجعل النظام السياسي سريع التأثر بالتغيير وغير محصن ضده، فالفرصة السياسية التي تولد بهذه الطريقة ليست بفرصة، إلا بمقدار ما تحددها كذلك مجموعة من الفاعلين سبق أن كانوا منظمين بما يكفي لاستغلال أي فرصة ملائمة، بإمكان أي نظام سياسي قائم تقديمها (ناش، 2013، صفحة 243)، يمكن الاستشهاد هنا بما حدث من حركات احتجاجية ضد نظم الحكم في دور أوربا الشرقية في أعقاب بداية انهيار القطب السوفياتي المسيطر العام 1989، حيث وفر تراخي هذا الأنظمة عقب الإصلاحات التي باشرها رئيس الاتحاد السوفياتي " **ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbavhev (1988 – 1991)**" إصلاحات كشفت ما مدى لا شرعية هذه الأنظمة، الأمر الذي استغلته الجماعات المعارضة لصالحها، وعملت على تحريك هذا المورد ضد تلك الأنظمة السياسية في محاولة لإسقاطها واستبدالها بأخرى تكون أكثر ديمقراطية على النمط الغربي.

إذن، فنظرية تعبئة الموارد RMT حسب ما قدمه السوسيولوجيين "**زالد**" و"**ماكرتي**"، تنفي مسألة نقص العقلانية في العمل الجماعي الذي اعتبرته حركة منظمة مهمة، تهدف إلى إصلاح المساوئ الاجتماعية التي سيعجز الفرد في أدائها.

على صعيد آخر، تعتبر إضافات "**تشارلز تيلي Charles Tilly**" في هذا الصدد مهمة، خاصة ما جاء في كتابة الموسوم "**من التحريك إلى الثورة From mobilization to revolution**" الصادر العام 1978، أين ركز في عمله على أهمية مكانة الدولة كفاعل حقيقي، التي ستكون المسؤولة إما بقمع أو تسهيل عمل الحركات الاجتماعية، كل ذلك استنادا إلى ما تراه نخب الدولة أنه

يخدم مصالحها (ناش، 2013، الصفحات 233 – 234)، على غرار الحركات الإرهابية على سبيل المثال، أو تلك الحركات التي تستهدف تغيير واقع تحاول نخب الدولة الحفاظ على استمراره.

أما "**سيدني تارو Sidney Tarrow**"، الذي طور مفهوم "دورات الاحتجاج" أو "دورات النضال"، ضمن الإطار النظري الكبير لنظرية تعبئة الموارد RMT، فإنه يرى أن فردية نشوء الحركات الاجتماعية تعد فكرة خاطئة، إنما تكون نشأتها كجزء من موجة عامة غير متوقعة وتسهله تغيرات في بنى الفرص السياسية (ناش، 2013، صفحة 236)، حيث تتشكل الحركات الاجتماعية في ذروة دورة الاحتجاج، وتزداد قوة بفعل تدعمها بوقت وطاقة الأعضاء وحماسهم للثورة، غير أن زيادة درجات العنف نتيجة التصادم مع قوى الدولة سيعجل ببداية انحدار الدورة، لأن الجماهير المنظمة سترفض استمرارية العنف إما نتيجة تعبها من العنف المفرط الممارس ضدها من قبل الدولة، أو استجابة هذه الأخير لمطالبهم، وحتى إن لم تتجسد طموحات المحتجين فوريا، فقد تحدث تحولات مهمة مستقبلا على مستوى الخطاب السياسي أو القرارات السياسية، أو في البرامج الحزبية التي ستريد استمالة عناصر الحركة الاجتماعية لصفوفها.

ثانيا: نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة New Social Movements Theory

عكس المنطلقات اللبرالية لنظرية تعبئة الموارد RMT، فإن نظرية "**الحركات الاجتماعية الجديدة**" لها جذور نظرية ماركسية أين اكتسبت منها جزء من افتراضاتها، على اعتبار أنها بنيت حول فكرة مركزية مفادها طبيعة الصراعية للمجتمع، فالدارس للمحتوى الأدبي لهذه النظرية سيكتشف أنها جاءت في مجملها من علماء ينتمون لدول أوربية على غرار:

- **آلان توين Alain Touraine** فرنسا.
- **ألبيرتو ميلوتشي Alberto Melluci** إيطاليا.
- **كلاوس أوفي Claus Offe** ألمانيا.
- **تار رايتشمان Tar Riechmen** إسبانيا.

مرد ذلك إلى الحركات التي كونتها بعض الجماعات من السكان والفئات الاجتماعية في قارة أوربا في أعقاب حركة الشباب والطلبة في فرنسا العالم 1968 – الحركة التي جاءت كنتيجة لانتفاضة شهر ماي من سنة 1968 – حيث احتجت فئة الشباب والطلبة على القيود التي فرضتها حكومة

"شارل ديغول Charle De Gaulle"، الحركة ذاتها كونت بالإضافة إلى أسباب أخرى تراكمات وحالة غضب شعبي ساد البلاد، فحتى اليوم لا تمثل هذه الأحداث في دولة كفرنسا مجرد مرحلة تاريخية، بل مرحلة مهمة غيرت وجه البلاد تماما، لقد رفعت هذه الحركات شعارات ومطالب سياسية بهدف الدفاع عن قضايا البيئة، نزع السلاح وتحرير المرأة ... إلخ (زهران، 2008، صفحة 11)، لتنتقل هذه الظاهرة لتصبح واقعا في كثير من دول العالم حيث ترسخ وجودها وأصبحت من الفواعل في الأنظمة الاجتماعية – السياسية لهذه الدول.

لم تكن مطالب هذه الحركات نمطية بل رفعت مطالب سياسية لم يستطع أحد أن يصنفها أيديولوجيا بين اليسار الاشتراكي أو اليمين اللبرالي (التقسيم الأيديولوجي خلال فترة الحرب الباردة)، فالطبيعة الجامدة لهذه التيارات والأحزاب السياسية التي تنتمي إليها لم تكن معتادة على هذه الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي، أي العمل خارج المجال السياسي وخارج التنظيمات النقابية، فهذه الأطر التنظيمية التقليدية لم تستطع استيعاب طبيعة المطالب التي رفعتها هذه الحركات الاجتماعية الجديدة (زهران، صفحة 12)، فإن كانت الحركات التي قامت في أوربا لها مطالب سياسية، فإن وجدها في قارات أخرى لاسيما أمريكا اللاتينية قد ارتبط بمطالب اقتصادية محضة، لذا ساد الاعتقاد أن هذه الحركات تعرف وتوجه عبر الهوية والثقافة السياسية بدلا من الدولة أو الطبقة (Weir, 1993, p. 73)، فهي تدافع أو تطالب لمصلحتها الذاتية، ما جعلها تقع ضمن ما يعرف بالمجتمع المدني الذي ستدافع عنه.

أما عن أسباب نشوء الحركات الاجتماعية الجديدة، فيجادل " **كلاوس أوفي Claus Offe**"، أن الازدهار النسبي للديمقراطية الاجتماعية، مستويات التعليم العالية ونمو التوظيف في قطاع الخدمات، هي التي وفرت الشروط لنشوئها، فالطبقات المتوسطة في المجتمع من مجموعات الطلاب، ربات البيوت والحاصلين على إعانات من لدولة، كل هذه الجماعات لها القدرة على أن تتقبل المشاغل الكلية للحركات الاجتماعية الجديدة (ناش، صفحة 212).

أما "**يورغن هابرماس Jurgen Habermas**"، فيرى أن توسع ظاهرة التحول إلى السلع الناتجة عن نمو اقتصاد الاستهلاك، وإلى دولة الرفاهية البيروقراطية التي وجدت بعد الحرب، لتشمل ما كان يعتبر سابقا "حياة خاصة"، هو الذي قاد لنشوء الحركات الاجتماعية الجديدة التي ستدافع عن "عالم

الحياة" بما يعني قيم المجتمع والأسرة المهددين من قبل النظامية الاقتصادي والسياسي للمجتمعات الحديثة (ناش، صفحة 215).

إذن، فالحركات الاجتماعية الجديدة أغلب منتسبيها هم من أفراد الطبقات الاجتماعية الوسطى، ضف إلى ذلك اتساع رقعة دفاعها عن المصالح الطبقية إلى المصالح ذات الامتداد الكوني – الإنساني، عبر السعي لتكوين هوية جماعية بعيدة كليا عن الأيديولوجيات القائمة، كما أسلفنا الذكر يعد الفرنسي "**آلان تورين**" والإيطالي "**ألبرتو ميلوتشي**" اثنين من أكثر المهتمين بشأن الحركات الاجتماعية الجديدة، لذا سيكون لزاما علينا الإحاطة بأهم الأفكار التي قدماها ومحاولاتهما لتفسير صيرورة هذه الحركات.

ثالثا: الإسهامات النظرية لتورين وميلوتشي

1 – آلان تورين Alain Touraine

يعتبر من أهم علماء الاجتماع المعاصرين من أصل فرنسي، اشتهر بتطويره لمفهوم "**المجتمع ما بعد الصناعي Post–industrial Society**"، كما كان له اهتمام بدراسة وتطوير التفسيرات النظرية حول ديناميكية الحركات الاجتماعية، التي يعتبرها بمثابة الموضوع المركزي في السوسيولوجيا المعاصرة، كما أن تنظيم العلاقات الاجتماعية هو نتاج عمل اجتماعي، فإن الحركات الاجتماعية هي القوى الجمعية الفاعلة فيه، إذن هي ليست حدثا استثنائيا كما يفسر وجودها رواد نظرية تعبئة الموارد (ناش، صفحة 250).

فاتجاه المجتمع المعاصر أكثر فأكثر نحو التسلط والرقابة المحكمة، جعل من الحياة الاجتماعية مجرد تجليات لسيطرة مطلقة، الأمر الذي جعل من الحركة الاجتماعية مجرد تمرد يتم على هامش المجتمع دون إحداث تأثير كبير، فالحركات الاجتماعية الجديدة حسب فهم " **تورين**" لا تتشكل بالعمل السياسي والصدام، لكن بتأثيرها في الرأي العام (تورين، نقد الحداثة، 1998، صفحة 12)، كما ينظر لها على أنها مكونة من مبدأ من الهوية (باسم من نتعارك؟)، ومن مبدأ معارضة (ضد من؟)، ومن مبدأ كلية (يدل على الرهان المجتمعي) (بكيس، 2018، صفحة 43).

فالحركات الاجتماعية الجديدة لا تنطلق من مبدأ تغيير الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، بل تدافع عن حرية كل فرد ومسؤوليته وحيدا كان أو منصهر في جماعة، ضد منطق الربح والمنافسة، وضد نظام قائم يقرر ما هو سوي أو شاد، محلل ومحرم (تورين، 2011، صفحة 265)، "**تورين**" حتى لما اعتبر أن المجتمع فيه "طبقتين" متضادتين، فهو عكس التنظير الماركسي الذي يرى أن التاريخ هو صراع طبقي بين البروليتاريا وملاك وسائل الإنتاج، بالعكس يرى "**تورين**" أن الصراع بين الحركات الاجتماعية هو صراع بين طبقة مسيطرة استولت على الكينونة التاريخية لتحولها إلى نظام عبر التنظيم، وطبقة مسيطر عليها يحاول المنتمون إليها قلب الموازين والواقع لصالحهم (ناش، صفحة 252)، فالصراع هنا حول حق الأفراد في اختيار مصيرهم والسيطرة على حياتهم، وأن كثرة استحضار مفهوم "الصراع من أجل السيطرة" ليصبح عديم الجدوى (تورين، 2011، صفحة 129).

فالتحول من مجتمع ما بعد صناعي قائم على صناعات المعرفة، أو المجتمع المبرمج كما يسميه "**تورين**" حيث ستكون السيطرة على المعلومة والمعرفة هي لب الصراع المجتمعي، بين طبقة مسيطرة يمثلها التكنوقراطيين، وأخرى مضادة لا تمثل العمال فحسب بل جميع الخاضعين لسيطرة التكنوقراطية (ناش، صفحة 252).

2 – ألبيرتو ميلوتشي Alberto Melluci

تبنى العديد من أفكار أستاذه "**تورين**"، غير أنه تجنب الحتمية الموجودة في المقاربات البنيوية، كما حاول الاستنجاد ببعض أفكار نظرية تعبئة الموارد RMT المتعلقة بتعبئة وبنى الفرص السياسية، لهذا يعد "**ميلوتشي**" من أبرز المساهمين في تطوير نظرية " **الحركة الاجتماعية الجديدة NSMT**".

يرى "**ميلوتشي**" أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي ذات طبيعة تعددية، تتألف من مستويات عمل مختلفة، ومجموعات مختلفة من العاملين ذوي الأسباب المختلفة لانخراطهم في العمل الجمعي (ناش، صفحة 259)، على اعتبار أن القضية التي هم بصدد الدفاع عنه تهمهم جميعا، لكن كل حسب مكانته وتصوراتها، فالفلاحين والتجار وحتى الشباب ربما العاملين ضمن حركة واحدة، لا يعني أن لديهم نفس التصور للقيمة التي سيجنونها من انضوائهم ضمنها، بالرغم من وحدوية الهدف الأسمى الذي تجمعوا لأجله، فالحقيقة المفيدة هنا أن الأفراد لا يندفعون إلى المشاركة في الحركات الاجتماعية، إلا بمقدار ما تعني لهم إنها تلبي حاجاتهم الشخصية الخاصة (ناش، صفحة 264).

أما عن علاقة هذه الحركات بالمجال السياسي، فيرى "**ميلوتشي**" أنها عرضية، فالعملية السياسية لا تقدر على امتصاصها، مادام أن الصراعات التي تخلقها ستدمر قيود النظام الجاري، بالتالي فإن أهم وظيفة سياسية يمكن أن تؤذيها الحركات الاجتماعية في المجتمعات ما بعد الصناعية، هي أن توضح الصورة وأن تلقي ضوء قوي على النزاعات والمسائل الخفية، وتظهر إلى السلطة المستخدمة لها بتدابير عقلية تقنية واضحة (ناش، صفحة 265).

فالحركات الاجتماعية هنا ستشير إلى تلك الطريق خلف حدود النظام الحاضر، إلى شكل جديد من التحول الديمقراطي، يكون ملائما للمجتمعات ما بعد الصناعية التي ميزها التعقيد، فهي تجسد الحاجة إلى فضاءات اجتماعية جديدة، تحتل موقعا وسطا بين المجتمع المدني ومنظماته والدولة، حيث ستتمكن انطلاقا من موقعها هذا من صياغة الأفكار وتحديد المعضلات والإعلان عنها لبقية المجتمع وللمنشغلين بالسياسة، كي يقوموا بوضع القرارات النهائية المتعلقة بكيفية التعامل معها (ناش، صفحة 266)، فبالرغم من وجود هذا النوع من الفضاءات في الجامعات ومؤسسات صناعة لمعرفة والثقافة، إلا أنها تحتاج إلى دعم بغرض تقويتها.

إن محاولة الفهم التي قدمها "**ميلوتشي**" حول صيرورة الحركات الاجتماعية الجديدة، تعد مهمة جدا لفهم واقعها في عالم اليوم، خاصة في مهمة تحديد أدورها السياسية، حتى أن كان ذلك على مستوى ضيق كما استخدمه "**ميلوتشي**"، باعتبار العلاقة السياسية هي تلك العلاقة التي تمكن من لقليل من الشك وتسوية الخلافات بالتوسط بين المصالح المتضاربة عن طريق القرارات.

اختلفت الاتجاهات النظرية المفسرة للحركات الاجتماعية وتباينت في تحديدها لأسباب نشأتها وطبيعة أهدافها، وحول غايات المنخرطين فيها، أين تلعب المصلحة الخاصة والدفاع عنها أحد أهم أسباب الالتحاق بهذه الحركات بشكل فردي أو جماعي، فمن الأطر النظرية التقليدية إلى محاولات تفسير الحركات الاجتماعية الجديدة، عرفت هذه الأطر تطورات ارتبطت لا محالة مع تلك التطورات التي شهدها عالم البشر على عدة أصعدة، ولما كثر الحديث عن ارتباط هذه الحركات مع التغيرات الكبيرة التي قد تطال بنية الأنظمة السياسية في الكثير من الدول، لاسيما دول العالم الثالث أو الدول ذات الأنظمة الغير ديمقراطية التي انتقل البعض منها نحو الديمقراطية، على إثر تكون واندلاع حركات اجتماعية ذات طبيعة احتجاجية، مطالبة بضرورة الإصلاح السياسي والانتقال نحو

الديمقراطية التي أصبحت مطلبا عالميا، سيكون لزاما علينا الإحاطة بكل ما يتصل بالديمقراطية وتفسيراته.

1 . 3: الديمقراطية والتحول الديمقراطي: المفاهيم والأطر النظرية المفسرة

منذ منتصف سبعينات القرن العشين (1974) تاريخ بداية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، وبداية الاستغناء التدريجي عن نظم الحكم الأخرى في مختلف قارات العالم، أصبحت الديمقراطي قضية ملحة بذلك توقفت عن كونها ظاهرة غربية بامتياز، لتصبح ظاهرة ذات امتداد عالمي، وصل صداها والمطالبة بها كشكل طبيعي فاضل عن أشكال الحكم الأخرى إلى مختلف دول وقارات العالم، فمن جنوب أوربا إلى شرقها، مرورا بأمريكا اللاتينية، آسيا وإفريقيا، الديمقراطية اليوم تمثل قيمة إنسانية وموروث بشري حقيقي، تعود أصوله الأولى إلى الحضارة اليونانية القديمة والدولة المدينة التي أسس فلاسفتها لفكرة حكم الشعب لنفسه بنفسه.

1 . 3 . 1: في مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي

قبل أن يسود الاعتقاد في أواخر القرن العشرين بأن الديمقراطية في عالم اليوم ستفرض نفسها كشكل طبيعي للتنظيم السياسي، والمظهر السياسي للحداثة التي يعتبر اقتصاد السوق شكلها الاقتصادي والعولمة تعبيرها الثقافي (تورين، 2000، صفحة 11)، فإن الفكرة الجوهرية للديمقراطية كنظام للحكم أساسه حكم الشعب لنفسه، يعود إلى الحضارة اليونانية القديمة، أين كانت تعني كلمة "**ديمقراطية**" المكونة من قسمين "**حكم الشعب**"، **Demos** ويقصد بها الشعب، أما **Kratos** فتعني الحكم، أي أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية، متميزة ذلك كنظام حكم قائم على قاعدة حكم الأكثرية، مقارنة بأنظمة الحكم الأخرى على غرار الحكم الفردي الاحتكاري، أو حكم الأقلية الأوليغراشية أو الأرستقراطية (الكيالي، 1979، صفحة 751).

رغم وضوح المعنى حول المقصود بكلمة "**ديمقراطية**"، إلى أن النقاشات حولها ظلت تتطور وتنمو، آخذت بعين الاعتبار جوانب وأبعاد جديدة تتغير كلما تغير السياق المجتمعي، فالانتقادات لتي طالتها في بداياتها الأولى من قبل الفلاسفة اليونانيين على غرار "**أفلاطون Plato**" و"**أرسطو Aristotle**"، أسست على أن الديمقراطية ما هي إلا نظام حكم يخدم مصالح الفقراء، ليعجل بانحطاط

الدولة وانتشار الفوضى بسبب الحرية التي جعلت من احترم السلطة أمرا مهمشا أو منعدم، لذا برز التوجه نحو "**دولة خليط Mixed State**" بين ملكية، أرستقراطية وديمقراطية، ميزتها الفصل بين السلطات لضمان مبدأ توزن القوى بين الجماعات المختلفة المتفاعلة في مجتمع واحد (سورنسن، 2015، الصفحات 18 – 19).

مرورا بعهد الانحطاط في الإمبراطورية الروماني، أين انحصر الحديث بشدة عن الديمقراطية، على اعتبار أن تولي زمام السلطة كان مرتبطا بالوراثة أو السطوة في كثير من الأحيان، غير أن عصر النهضة (ق 14 – ق 17) قد شهد عودة الحديث عن الديمقراطية مجددا، مع كتابات "**نيقولا ميكيافيلي Nicolas Machiavel**"، ومع بداية القرن التاسع عشر زاد الحديث عن الديمقراطية بالموازاة مع تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي الحديث في قارة أوربا، مكان ميلاد الديمقراطية اللبرالية التي مثلت تطورا طبيعيا مناقضا لمؤسسات الحكم والسياسة في أوربا خلال القرون الوسطى أين كان الحكم أساسه التراتبية، في ظل ملكيات استبدادية تحكم بصورة مطلقة مستمدة أسس شرعيتها من الادعاء بأنها مساندة من قبل الله نفسه (سورنسن، الصفحات 20 – 21)، حيث قاد ناضل اللبراليين خلال هذه المرحلة، إلى بداية ترسيخ فكرتين مهمتين في عالم اليوم تعدان من مرتكزات الحكم الديمقراطي هما:

1. التقليص من سلطة الدولة عبر إنشاء منظمات المجتمع المدني.
2. السلطة أساسها إرادة الشعب ذو السيادة، أين ارتبط مفهوم التمثيل النيابي بهذه الفكرة.

مع هذا تخوف اللبراليون من أن تعوق الديمقراطية تأسيس المجتمع الذي ينظرون له، مجتمع مؤمن بقيم التنافس والحرية الفردية والاستقلالية، بمرور الزمن بدأت العلاقة المعقدة بين اللبرالية والديمقراطية تأخذ طريقها نحو التسوية (سورنسن، صفحة 21).

مع التطورات الكبيرة والتداخلات بين مصطلح الديمقراطية ومصطلح اللبرالية كفكر مهيمن اليوم، ما زالت مهمة تحديد المقصود بالديمقراطية بدقة محل نقاشات عدة بين الباحثين، حتى وإن ساد الاعتقاد بينهم أنها أصبحت تمثل نظام الحكم الطبيعي، الأمر الذي جعل منه طلبا شعبيا ذو بعد عالمي مهما اختلفت الدول والثقافات، فإن هذا لن يمنع من محاولة استذكار تلك التعريفات المقدم للديمقراطية، لاسيما خلال القرن العشرين أين عرفت ازدهارا كبيرا.

يعد التعريف الذي قدمه "**جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter**" لمصطلح الديمقراطية الذي أورده في كتابه الشهير "**الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**" الصادر العام 1942، من أهم التعريفات المقدمة لمصطلح الديمقراطية في العصر الحديث، حيث اعتبرها أنها "**ذلك الترتيب المؤسسي الذي غايته الوصول إلى قرارات سياسية، يكتسب فيه الفرد القوة على القرار بواسطة وسائل الصراع التنافسي على صوت الشعب**" (شومبيتر، 2011، صفحة 517).

بالرغم من أهمية هذا التعريف، إلا أنه أنتقد بوصفه تعريف "ضيق"، على اعتبار أن "**شومبيتر**" اكتفى بإقران الديمقراطية في القرن العشرين بعملية التنافس على أصوات الناخبين للصول إلى السلطة، أي أن الديمقراطية حسب الفهم الذي قدمه تعني فقط الانتخابات.

من جهته "**دافيد هيلد David Held**" قام بجمع مختلف الآراء من التقاليد اللبرالية، وأخرى من الفكر الماركسي، بغية التوصل إلى معنى شامل الديمقراطية، عبر ما أسماه مبدأ "**الاستقلال الديمقراطي Democratic Independence**" الذي سيتطلب توفر (سورنسن، الصفحات 28 – 29):

- دولة خاضعة للمساءلة.
- تنظيم ديمقراطي للمجتمع المدني.
- مشاركة مباشرة كبيرة في مؤسسات المجتمع المدني.
- إدارة ذاتية للمؤسسات المملوكة تعاونيا.
- قانون حقوق للأفراد يتجاوز حق الأداء بالصوت.
- فرص متساوية في المشاركة.
- اكتشاف ما يفضله الفرد من أجل السيطرة النهائية للمواطنين على الأجندة السياسية.
- ضمان توفر الموارد الكافية للاستقلالية الديمقراطية، عبر حقوق اجتماعية واقتصادية راسخة.

محاولة الفهم التي قدمها "**هيلد**" لمصطلح الديمقراطية باعتبارها ليست فقط نظام حكم، بل بالإضافة إلى ذلك هي نظام اقتصادي اجتماعي أيضا، جعلت تعريفه للديمقراطية يوصف بأن تعريف "موسع"، بين هذا الأخير والتعريف الضيق الذي قدمه "**شومبيتر**"، يبقى النقاش حول تحديد المقصود بدقة من مصطلح الديمقراطية أكثر دينامكية في غياب حسم واضح، من جهتها حاولت منظمة الأمم

المتحدة UNO أن تؤسس عبر قرارها رقم (A/RES/59/201) للعام 2004، لمجموعة العناصر الأساسية للديمقراطية في القرن الواحد العشرين، والتي تضمنتها المادة الأولى من القرار، هي (الديمقراطية، 2011، الصفحات 8 – 15):

- فصل السلطات توازن القوى.
- استقلال القضاء.
- نظام تعددي للأحزاب والمنظمات السياسية.
- احترام سيادة القانون.
- المساءلة والشفافية.
- إعلام حر مستقل وتعددي.
- احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية: مثل حرية التنظيم، التعبير ... وكذا الحق في التصويت والترشح في المناسبات الانتخابية المختلفة.

حتى يومنا هذا يظل الفهم التقليدي للديمقراطية الذي مفاده "حكم الشعب بالشعب" هو الراسخ، غير أن النقاشات الكثيرة حول الديمقراطي طيلة قرون طويلة، قد حاولت أن توضح الصورة المثلى للطريقة العملية التي ينبغي أن تنظم بها الديمقراطية، خاصة ما يتعلق بكيفية تولي السلطة واختيار الحكام وفق مبدأ التنافس على أصوات الناخبين، فما الإضافات التي أقرنت بالديمقراطية إلا دليل على ذلك (قرار الأمم المتحدة تحت مسمى العناصر الأساسية للديمقراطي للعام 2004)، وتأكيد على أن الديمقراطية في عالم اليوم ما هي إلا الشكل الطبيعي لنظام الحكم الضامن للمشاركة، المنافسة والحقوق السياسية والمدنية للأفراد والجماعات المتفاعلة في المجتمع، ما جعلها مطلبا شعبيا عالميا بامتياز لدى تلك الدول التي مازالت تحكم بأشكال أخرى ن نظم الحكم غير الديمقراطي، فيما درج على معرفته بمطالب التحول نحو الديمقراطية.

- **في مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به**

إن مصطلح التحول الديمقراطي يشير بوضوح إلى حدوث تغيير في النظام السياسي، من صيغة لا ديمقراطية "دكتاتورية، استبدادية، تسلطية...إلخ"، إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية عبر عملية تدريجية، حيث ستعرف المجتمعات تعديلات في مؤسساتها السياسية، واتجاهاتها من خلال عمليات

وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، بنية السلطة التشريعية، نمط الثقافة السياسية وشرعية السلطة السياسية (هلال و وآخرون، 1983، الصفحات 9 – 10).

من جهته "**صامويل هنتغتون Samuel Huntington**" يعرف عملية التحول الديمقراطي على أنها: " **عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... فهي مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة، إلى نظام سياسي مفتوح**".

عموما فإن الفكرة الجوهرية التي قدمها "**هنتغتون**" هي أن عملية التحول الديمقراطي عادة لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، فقد تأخذ مسارا طبيعيا عبر استبدال شكل نظام الحكم اللاديمقراطي بآخر أكثر ديمقراطية، كما قد تؤسس للعودة بشكل مضاد إلى بعض أشكال الحكم الأخرى (السيد، 2001، صفحة 146)، لذا فنجاح عملية التحول الديمقراطي التي يمكن اعتبارها عملية طويلة الأجل Process، سينتج عنها:

- إفساح المجال أكثر أمام المشاركة في الحياة السياسية والتداول على السلطة.
- إعادة توزيع للسلطة والنفوذ والإجبار داخل المجتمع.
- تعددية حزبية وتنافس وفق قواعد معينة بين مكونات النظام السياسي.
- استحداث تعديلات على نص الدستور أو كتابة دستور جديد ومنه إجراء تعديلات على القوانين والقواعد التنظيمية للدولة.
- تبني نمط سلطة جديد أكثر تعقيدا أساسه التفاوض والتحالف والمساومة للتوصل إلى حلول وسط، عكس قيم الطاعة التي تركز عليها أشكال الحكم الأخرى غير الديمقراطية.

إذن، التحول الديمقراطي سيمثل تلك العملية الطويلة الأجل نسبيا، التي تستهدف أحداث تغييرات في البنى والمؤسسات السياسية القائمة، واستبدال حالة الانغلاق على مستوى نظام الحكم بحالة من الانفتاح التي تسمح بفرص أكثر للمشاركة السياسية، التداول السلمي على السلطة واحترام لكافة حقوق الإنسان، والأسمى من ذلك أن تعمل على غرس قيم التنافس، التسامح، التضامن والتفاوض بين الأفراد الجماعات السياسية في الدولة الواحدة، تبين لنا التجارب الدولية أن عمليات التحول الديمقراطي عادة ما تسير بسرعات متفاوتة، وأنها بمجرد انطلاق عجلتها في الدورات، فإن حركتها سيحكمها تارة التقدم،

وتارة أخرى التراجع، فغالبا ما تأخذ منحنى منعطفا ومتعرجا، كما قد يكون لأي حدث غير متوقع تأثير كبير على مسارها إما بشكل إيجابي أو سلبي (بيطار و لوينثال، 2016، صفحة 622).

الأكيد أن الدول تنتقل إلى الديمقراطية بطرق متميزة، فقد تكون بعض التحولات عنيفة، مثل الانتفاضة الشعبية في رومانيا للإطاحة بنظام الرئيس "**نيكولاي تشاوشيسكو Nicolae Ceauşescu** العام 1989، في حين أن البعض الآخر منها يغلب عليه الطابع السلمي، كأن يكون الانتقال بقيادة النخبة الحاكمة مثل الذي حدث في تايوان ، أو الانتقال التعاوني على شاكلة ما حدث في كوريا الجنوبية في منتصف ثمانينات القرن العشرين، في حين أن الهدف من جميع التحولات الديمقراطية هو نفسه أي ديمقراطية موحدة ، فإن بعض الدول تصل إلى هناك بسهولة أكثر من غيرها، إلا أن الشيء الأكيد أن كل من عمليات الانتقال العنيفة والسلمية تتفق على هدف واحد وجب تحقيقه هو إزالة النظام الحالي أو إصلاحه، ولكن فقط في عمليات الانتقال السلمي يتضح أن البديل يجب أن يكون ديمقراطيًا (Guo & Stradiotto, 2014, p. 3).

على العموم تخبرنا تجارب الدول التي نجحت في مهمة التخلص في أشكال الحكم غير الديمقراطية لصالح أنظمة الحكم الديمقراطي، في أعقاب الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، بمجموعة عوامل مشتركة قد يعني توافرها إرساء معالم الحكم الديمقراطي، والتي تتجسد فيما يلي (بيطار و لوينثال، الصفحات 626 – 628):

- الدور الهام والمتميز لمنظمات المجتمع المدني، أي النقابات العمالية، الجماعات الدينية، الاتحادات الطلابية، الجمعيات النسوية ... الخ. فهي التي تتولى مهمة الحشد والتعبئة الجماهيرية للرافضين لاستمرار الحكم الاستبدادي.
- أهمية السياق الدولي وتأثيره على مسارات التحول، فقد كان للنزاعات الإقليمية والأيديولوجية السائدة صلة وثيقة بعمليات تحول محددة، بالإضافة لطبيعة ودرجة تكامل كل بلد مع الاقتصاد العالمي، حيث مارست القوى الكبرى أو الدول المجاورة أو حتى المؤسسات الدولية ومجتمعات الشتات بما تملكه من علاقات، دور مهما في دفع مسارات التحول الناجحة في بعض الدول.
- القرارات الحاسمة للزعماء السياسيين سواء كانوا في الحكومات، الأحزاب أو الحركات، حتى إن كان للمهارة والحظ هنا دور محدد.

على صعيد أخر فمفهوم "**التحول الديمقراطي**" عادة ما يتقاطع مع مفاهيم أخرى في حيثيات كثيرة، بحيث يتم استخدام هذه المفاهيم للدلالة على التحول نظام سياسي ما نحو الديمقراطية، فيما سيأتي سنحاول أن نحدد تعريفا مناسبا لهذه المفاهيم، مع إبراز طبيعة العلاقة بينها وبين المفهوم المركزي في الدراسة "**التحول الديمقراطي**".

أولا: الانتقال الديمقراطي

حسب ما قدمه كل من "**جيليمو أودونيل Guillermo O'Donnell وشومبيتر j. Schumpeter**" فإن الانتقال الديمقراطي يمثل تلك المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي غير ديمقراطي وآخر أكثر ديمقراطية، يتم تدعيمه وترسيخه عبر العديد من الإجراءات التي تستهدف معالجة الكثير من التحديات التي تبرز خلال المراحل الانتقالية التي من شأنها أن تنهي مسار عملية التحول برمتها، لهذا فإن مرحلة الانتقال الديمقراطي لن تحسم الشكل الديمقراطي لنظام الحكم دائما، حيث قد تؤذي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، كما قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي مرة أخرى (مساعيد، 2011، صفحة 215).

إذن الانتقال لا يعني التحول بالضرورة، إنما يمكن اعتباره كقطيعة مع استراتيجية الثورة أدواتها ومنهجها (العنف)،التي لطالما اعتبر الخطوة الأولى والأساسية في سبيل بناء النظام الديمقراطي، واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي– السياسي، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في مجال السياسة والعلاقات التراتبية في الحق الاجتماعي (بلقزيز، 2000، الصفحات 136 – 137).

ثانيا: التحول اللبرالي

على خلاف ما تعارفنا عليه في تعريف المقصود بالتحول الديمقراطي، فإن مصطلح التحول اللبرالي Liberalisation يشير إلى إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد عبر تقديم عديد الضمانات، من أجل حماية الأفراد والجماعات من تعسف الدولة، تتضمن هذه الضمانات إجراءات نذكر منها (أحمد، 2016، صفحة 07):

- الإفراج عن المساجين لأسباب سياسية.
- السماح بحرية أكبر للتعبير عن الرأي.

- الحد من الرقابة والتدخل في العمليات الانتخابية.
- إجراء انتخابات نزيهة لبعض المناصب القيادية.

بالنظر إلى هذا المعني لمفهوم التحول اللبرالي، سوف يتضح لنا أن التحول الديمقراطي يتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية الجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخب، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي، في حين أن التحول اللبرالي ما هو إلا عملية لتخفيف القبضة الحكومية القوية على المجتمع، وإضفاء قدر من المرونة على الحياة السياسية.

ثالثا: الإصلاح السياسي

طرح مصطلح الإصلاح السياسي بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية، مع بداية تسعينات القرن العشرين، الفترة الزمنية التي شهدت انهيار الاتحاد السوفياتي، وبداية موجة التحول نحو الديمقراطية في كثير من دول أوربا الشرقية (بولونيا، رومانيا، ...)، فمن جهته "**هنتغتون**" يرى أن الإصلاح السياسي يشير إلى تغيير القيم والأنماط التقليدية للسلوك، ونشر وسائل الاتصال، التعليم وتوسيع نطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة، القرية والقبيلة، ليصل إلى الأمة، علمنة الحياة العامة، عقلانية البنى في السلطة، تعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، استبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية (الشيخ داود، 2003، صفحة 44).

فالإصلاح السياسي يحدث داخل النظام السياسي وبآليات يختارها بنفسه، ليشمل منظومة القيم السائدة في المجتمع، بنية مؤسسات الحكم وكذا أنماط السلوك وعلاقات السلطة، حيث ينطوي على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، أكان ذلك بشكل تدريجي ميزته التراكم، أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر تستهدف تحسين أداء النظام والمؤسسات والأفراد، عكس مفهوم التحول الديمقراطي الذي كما عرفناه سلفا أنه عبارة عن مسار يمر عبر مراحل محددة تنتهي بإقامة نظام ديمقراطي راسخ وفق نموذج معين أركانه المشاركة، المنافسة والحقوق السياسية والمدنية، هذا عكس الإصلاح السياسي الذي لا يحدد بشكل نمطي نهايات عمليات الإصلاح (عربي، 2013، صفحة 246).

غير أن أدبيات التحول الديمقراطي تشير إلى احتمال بداية بعض مسارات التحول الديمقراطي، بعمليات إصلاح سياسي تباشرها النخب الحاكمة، في أعقاب الضغوط من البيئة الداخلية (معارضة)

أو الخارجية (الدول العظمى، المؤسسات المالية الدولية)، غير أن عملية الإصلاح هذه ليس من الضروري أن تنتهي بإقامة نظام ديمقراطي مستقر، فمادام أنها تحدث من داخل النظام، ففي الكثير من الحالات تعمد الأنظمة التسلطية على ضمان استمرارها، عبر مشاريع الإصلاح التي تختار استراتيجياتها بدقة، لهذا فإن فمفهوم الإصلاح السياسي كمفهوم أكثر تعددية، لا يعني بالضرورة التحول نحو الديمقراطية، بل يبقى عبارة عن مفهوم مرن يضيق ويتسع من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، فهو ليس عبارة عن وصفة جاهزة يمكن الأخذ بها وتنفيذها عبر مراحل زمنية محددة.

1 . 3 . 2: التحول الديمقراطي: المداخل النظرية التفسيرية

بعد أن شهد العالم تحركا واسعا ضد نظم الحكم غير الديمقراطية، أين سيطر مطلب التحول صوب إرساء معالم نظام حكم لبرالي الذي سيكون غالبا ديمقراطي، على أجندات تفكير قوى المعارضة والمواطنين في الكثير من دول العالم*، كان قد وصف هذا التحرك العديد من المراقبين الغربيين – على وجه التحديد– بأنه جزء واحد من كل أكبر، من اتجاه عالمي نحو تبني نظم الحكم الديمقراطية، تحرك أطلق عليه "**هنتغتون**" اصطلاحا مسمى "**الموجة الثالثة The third wave**" للديمقراطية، التي عرفها بأنها "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي التي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال من الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية" (هنتغتون، 1993، صفحة 73).

ما ميز هذه الموجة أنها جعلت من الديمقراطية قيمة عالمية، ضف إلى ذلك جهود المراقبين الغربيين من أجل التأسيس لإطار تحليلي للرد على الأحداث التي تخللت هذه الموجة، حيث دفع الأمر بالمجتمع الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا، إلى بناء نموذج تحليلي Analytic model لعملية التحول الديمقراطي بما ساعد على بلورة حقل بحث أكاديمي أصبح يعرف "**بعلم التحول Transitology**"، بفضل أعمال المتقدمين من أمثال "**غييرمو أودونيل Guillermo O'Donnell**" و "**فليب شميتر Philippe Schmitter**" (Carothers, 2002, p. 05)، وآخرون كثر على غرار "**خوان لينز Juan Linz**" و "**لاري دايموند Larry Diamond**"، وقبلهم

* – كانت البداية من دول جنوب أوربا (البرتغال)، ثم انتقل الأمر إلى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة شرق وجنوب آسيا، فأوروبا الشرقية مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، ثم دول إفريقيا جنوب الصحراء، وبدرجة أقل جدا بعد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ العام 1990.

من أمثال "**سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipest**"، " "**دانكورت روستو Dankwart Rusto**" و "**روبرت دال Robert Dall**" وأخرون كثر.

سيمثل هذا النموذج "نموذجا عالميا" لفهم قضايا التحول الديمقراطي تبنته دوائر السياسة الأمريكية، بل جعلت منه وسيلة للحديث، التفكير وحتى لتصميم التدخلات الأمريكية لإحداث تغيير سياسي، وفق مبدأ نشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، بالتالي تجاوز الفهم التقليدي الذي قدمه "**شومبيتر**" من أن الديمقراطية تتأسس عبر إجراء العمليات الانتخابية، التي من شأنها أن توسع فرص المشاركة في الحياة السياسية، بل حاول العديد من الدارسين طوال الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، الإجابة على سؤال مركزي وهام مفاده: " **لماذا شهدت بعض الدول انتقال ديمقراطي مكتمل، بينما لم تشهد دول أخرى نفس المسار من الانتقال؟** ".

في معرض الإجابة عن التساؤل السابق ستنقسم المقاربات النظرية التي حاولت تبرير وتفسير عمليات التحول نحو الديمقراطية إلى:

أولا: مقاربات تستند في تفسيرها على الشروط الموضوعية والبنيوية

1. مقاربة الحداثة

هي أول محاولة للإجابة تجلت مع الطرح الذي قدمه "**مارتن ليبست**" العام 1959، في مقاله الشهير المعنون بـــ: "**بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية**"، ثم في كتابه " **الرجل السياسي: الأسس الاجتماعية للسياسة Political Man: The Social Bases of Politics**" الصادر العام 1960، فانطلاقا من التراث الرأسمالي – اللبرالي الذي يعود إلى "**آدم سميث Adem Smith**" وكتابه الشهير "**رأس المال (1867)**"، قدم "**ليبست**" مساهمته الأهم في علم السياسة ضمن ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية **بالمدخل التحديثي،** حيث عمل على الربط بين التحديث والسياسة، لقد أنشأ "**ليبست**" صلة فريدة من نوعها بين مستوى دخل الفرد والديمقراطية، مفترضا أنه مع تطور المجتمعات اقتصاديًا، لم يعد مواطنوها يتسامحون مع الأنظمة السياسية القمعية، وقال إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى الانتقال إلى الديمقراطية (Bates & Others, 2006, p. 552).

الحجة التي انطلق منها "**ليبست**" بسيطة جدا، حيث اعتبر **أنه كلما ارتفعت مستويات الرفاهية في دولة ما، كلما تعاظمت فرص إقامة نظام ديمقراطي** (Thiébault, 2008, p. 395) ، فالنمو الاقتصادي بالنسبة له يرتبط عادة بمستوى الثروة، درجة التصنيع، اتساع رقعة التمدين وأخيرا ارتفاع مستويات التعليم، كل هذا سيكون له دور محدد في زيادة الاتجاه العام نحو المشاركة في الحياة العامة، كما أنها تساعد على خفض حدة التفاعلات السياسية عبر خلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة، من شأنها أن تسهل عملية بناء إجماع ديمقراطي واستقرار سياسي، فالتنمية الاقتصادية الرأسمالية بالأساس ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمنظمات المجتمع المدني (المغيربي، 2006، صفحة 68).

طبعا أعيد النظر في ما قدمه "**ليبست**" عبر اعتماد منهجيات أكثر دقة ترتكز على المنهج الإحصائي الذي مثل نقطة الضعف في طرح "**ليبست**"، أين فشل في اثبات وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية ووجود نظام سياسي ديمقراطي، غير أن محاولات إعادة النظر هذه قد خلصت في النهاية إلى نفس النتائج تقريبا، من محاولات عديدة نذكر (المغيربي، الصفحات 69 – 70):

أ – دراسة "**كولمان Colmen**" العام 1960، الذي أثبت وجود ارتباط اعتماد متبادل، بين الديمقراطية والتنمية، غير أنه لم يقر بضرورة وجود علاقة سببية.

ب – دراسة "**كثايت Cutright**" العام 1963، حيث خلص إلى وجود علاقة ارتباط وثيقة بين مؤشر الاستقرار السياسي، وأربعة مؤشرات تقاس بها التنمية وهي "تطور وسائل الاتصال، الحضرية، التعليم، التصنيع".

ج – دراسة "**بولين Bollen**" و"**جاكمان Jackman**" العام 1985، حيث توصلا عبر تحليل إحصائي متقدم لمجموعة عوامل متغيرات، إلى أن التنمية الاقتصادية، هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة، بالنسبة لعملية الدمقرطة.

أما "**روبرت دال R. dahl**" العام 1971، فقد طرح افتراض آخر على نحو معاكس، حيث رأى أن النظام السياسي الديمقراطي، يضمن قيام الحكام بتوظيف المواد بطريقة من شأنها تحقيق ارتفاع في الإنتاج بطريقة أكثر فعالية، على اعتبار أن الحكام يسعون دائما عبر أداء أمثل ضمان استمرارهم في ممارسة الحكم.

الديمقراطية = شفافية + مساءلة + فعالية في الأداء الحكومي + ازدهار ونمو اقتصادي

غير أن هذه الأطروحات المندرجة ضمن المدخل التحديثي لتفسير عملية التحول نحو الديمقراطية، قد أثبت مدى ضعفها، أين أصبحت غير قادرة في كثير الحالات على التفسير، فتاريخ الديمقراطية في كثير من الدول التي شهدت إما تحول نحو الديمقراطية أو حالة انتكاس عنها، تبين بوضوح أن هناك نماذج لدول فقيرة لكنها ذات نظم سياسية ديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر "دولة الهند"، في المقابل توجد الكثير من الحالات لدول تمتلك الثروة ومستويات تنمية مرتفعة، غير أنها لم تتحول نحو الديمقراطية ولازالت تحت سيطرة نظم سياسية لا ديمقراطية، على سبيل المثال هنا حالة "ملكيات الخليج العربي".

من جهته قدم "**برزورسكي Przeworski**" ومساعدوه حجة جديدة مهمة ضمن هذا الإطار، عندما افترض بأن الارتباط بين مستوى التنمية الاقتصادية المرتفع والديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية بينهما، فعلى حد اعتباره رفقة فريقه البحثي أن البلدان قد تصبح ديمقراطية لأسباب لا علاقة لها بمستوى التنمية الاقتصادية، فبمجرد أن تزدهر الديمقراطيات التي تتمتع بمستويات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن عليها أن تتجنب الانزلاق مرة أخرى إلى الاستبداد، لذا فإن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والديمقراطية ستظهر بمرور الوقت، قد تفعل ذلك على الرغم من أن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى التحول الديمقراطي (Bates & Others, p. 552).

2. المقاربة البنيوية

إضافة إلى ما قدمه كل من "**مارتن ليبست**"، تشكل **المقاربة البنيوية** هي الآخرى واحدة من بين أهم المداخل النظرية المكونة لنموذج التحول، حيث يستند التحليل البنيوي Structural analysis على ما قدمه "**بارينجتون مور Barrington Moore Jr**" في مؤلفه الشهير المعنون بـــ "**الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**"، الصادر العام 1966، ففي هذا العمل الكلاسيكي من التاريخ المقارن ونظم الحكم، حاول "**مور**" نزع الحجب عن الأسباب التي دفعت بعض البلدان في العصر الحديث للتحول نحو نظم حكم ديمقراطية، في حين أن بلدان أخرى عملت على بناء وترسيخ أشكال أخرى من نظم حكم كالدكتاتوريات الفاشية أو الشيوعية، حيث ركز في تفسير عمليات التحول الديمقراطي باعتبارها عمليات تغيير تاريخية طويلة المدى، على

أدوار ما أسماه "**مور**" ببنى القوة والسلطة في أي مجتمع والتي تمتاز بالتغيير بين فترة زمنية وأخرى، هذه البنى التي تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في مجتمعاتهم، وأيضا تشكيل تفكيرهم رغم كونها مستقلة عن الفرد (المغيربي، صفحة 75).

عبر تحليل مقارن للمسارات التاريخية للعديد من الدول الديمقراطية (فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، الفاشية (ألمانيا واليابان)، الشيوعية (الصين وروسيا) في الفترة الزمنية الممتدة بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين، كان التحول من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات حديثة يرتكز اقتصادها على الصناعة، حيث ترسخ هذا التحول عبر العلاقات المتقاطعة لأربعة (04) بنى للقوة السلطة، هي الفلاحون، ملاك الأراضي الأرستقراطيين، البورجوازية الحضرية والدولة.

التحليل المقارن الذي أنجزه "**مور**" أفرز مجموعة نتائج حددت طبيعة نظام الحكم الذي انتهت إليه تجارب البلدان السابقة الذكر:

النتيجة الأولى، هي أن مسار تشكل الديمقراطية اللبرالية، قد كان نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين، سادة الأرض، البورجوازية الحضرية والدولة.

النتيجة الثانية، أن الفاشية قد تم إرساؤها في بلدان (اليابان وألمانيا بالضرورة)، كانت فيها البورجوازية الحضرية ضعيفة نسبيا، حيث اعتمدت على الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية.

النتيجة الثالثة، أن الشيوعية التي أفرزتها الثورات في روسيا (1917) والصين (1949)، قد كانت ضمن أوضاع ميزتها ضعف البروجوازية الحضرية وخضوعها لسيطرة الدولة كما كان الارتباط بين سادة الأرض الذين فشلوا في التحول إلى زراعة تجارية والفلاحين ضعيفا، أما الفلاحين كطبقة كانت متماسكة ارتبطت بحلفاء ذوي مهارات تنظيمية.

العام 1992 حاول "**ديتريك روشماير Dietrich Rueschemeyer**" رفقة مجموعة من الباحثين، تجاوز إغفال "**مور**" للدور الهام للتفاعلات الدولية وعبر القومية، وتأثيره على مسارات البلدان إما نحو الديمقراطية أو أشكال ونظم حكم أخرى، إضافة لدور الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية الآخذة في النمو، فعبر تحليل تاريخي مقارن توصل "**روشماير**" ومن معه من الباحثين إلى نتيجة

مفادها أن تحرك أي مجتمع نحو تبني الديمقراطية اللبرالية، أساسه وجود توازن قوة طبقية، حيث أن الصراع فيما بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم، له دور محدد في وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية للمجتمعات، كما يحدد احتمالاتها (المغيربي، صفحة 76).

أما فيما يخص بنى القوة والسلطة المتفاعلة داخل أي مجتمع، فقد حددها "**روشماير**" وزملاؤه بخمسة (05) هي: كبار ملاك الأراضي، الفلاحين، الطبقة العاملة الحضرية، البورجوازية التجارية والصناعية والطبقة المتوسطة المهنية، حيث لكل طبقة توجهاتها نحو نظام الحكم الديمقراطي، لا يمكن تحليله أو تفسيره بمعزل عن توجهات الطبقات الأخرى، فالتحالفات التي من الممكن أن تحدث بين بنى القوة والسلطة هذه، من شأنها أن تدعم مسارات التحول نحو الديمقراطية أو عرقلتها، ففي الحالات التي نجحت فيها مسارات الدمقرطة، كانت الدولة ليست بالقوية جدا أو الضعيفة جدا، في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع.

انتقدت "**تيدا سكوكبول Theda Skocpol**" عمل "**مور**" واصفت إياه بأنه عمل ماركسي أكثر من اللازم حيث يتوافق ورؤية علم الاجتماع الماركسي، فيما يخص مفهوم الطبقة الاجتماعية باعتبارها نتيجة لمجموعة من العلاقات الاقتصادية ذات الخصوصية التاريخية، وأن صراع الطبقات هو الجوهر الأساسي للسياسة، حيث ترفض الفكرة التي قدمها "**مور**" حول دور البنى الدولاتية لما اعتبر ان الدولة هي بمثابة لجنة تنفيذية للبورجوازية، بالتالي لم توافق على التعليل الذي ساقه "**مور**" حول الثورة الاجتماعية الذي يركز على مصالح الطبقة الارستقراطية التي تحدد وتحسم النتائج السياسية، فبالنسبة لـ "**سكوكبول**" فإنه كما للمؤسسات الاقتصادية فإن لبنى الدولة دورا في تحديد التحولات الاجتماعية خلال عمليات التحديث (عاصي، 2006، الصفحات 46 – 48).

الانتقاد الآخر الذي وجهته "**سكوكبول**" للطرح الذي قدمه "**مور**" يتمحور حول تعريف وفهم عملية الحداثة، فالجذور الاجتماعية تتضمن تناقض غير واضح المعالم بين المسارات البديلة للحداثة ومراحلها التسلسلية، التناقض الذي لا يمكن حله إلا من خلال تبني رؤية جديدة للحداثة على أنها عملية تشمل عدة مجتمعات وعملية تاريخية عالمية (عاصي، صفحة 48).

ثانيا: مقاربة تستند في تفسيرها على ديناميات التحول

- **مقاربة دينامية التحول:**

تعتبر بمثابة التحدي المبكر لأطروحة "**ليبست**"، الذي قام بالربط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالديمقراطية، تمثل في ما قدمه" **دانكورت روستو Dankwart Rustow** " الذي أعتبر ما قدم "**ليبست**" اهتمام بالعوامل المختلفة التي تؤذي إلى ترسيخ أركان النظام الديمقراطي لا كيفية تحقيق وبناء هذا النظام، حيث يرتكز التصور الذي قدمه "**روستو**" على أن العوامل التي تحافظ على ديمقراطية مستقرة لا يمكن أن تكون هي التي تتسبب في وجودها، فالتفسيرات الخاصة بالديمقراطية يجب أن تميز بين الأداء والتكوين (سيرا، 2016، صفحة 26)، هذا ما ركز عليه "**روستو**" وحاول إبرازه عبر استخدام مدخل تطوري تاريخي، للمساعد على استكشاف الكيفية التي تتحقق بها عملية التحول نحو الديمقراطي.

في مقاله الشهير الذي تضمن أطروحته والموسوم بـ: " **Transitions to democracy Toward a dynamic model** " الصادر العام 1970 في مجلة " **Comparative Politics**"، يعتقد من أنه " يجب أن لا يفهم أن ظهور الديمقراطية على أنها حدث قد يتحقق في ظرف سنة واحدة، بالنظر لظهور مجموعات اجتماعية جديدة وتشكل عادات جديدة أيضا، فمن المحتمل أن يكون جيل واحد هو الحد الأدنى لفترة الانتقال في البلدان التي ليس لها نموذج سابق للمحاكاة، هنا من المرجح أن يكون الانتقال أبطأ" (Rustow, 1970, p. 347).

إذن، من خلال تحليل تاريخي مقارن لدولتي "تركيا" و"السويد" استخلص "**روستو**" مرتكزات التفسير الذي قدمه عبر مقاربة التحول، المرتكزات التي ستمثل مسارا عاما مقسما إلى (04) مراحل تمر عبرها الدول كي تتمكن من إرساء معالم نظام ديمقراطي، حيث تأتي هذه مراحل وفق الترتيب التالي (المغيربي، الصفحات 71 – 72):

المرحلة الأولى: حالة الخلفية Background Condition:

هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تعتبر شرطا ضروريا التي يجب أن تسبق جميع مراحل الديمقراطية، غير أن "**روستو**" لا يعتبرها فقط مرحلة لتوافر الإجماع فقط، إنما حيث يتم البدء بتشكيل

هوية وطنية مشتركة لدى أغلب المواطنين، حسب "**روستو**" فإن هذه المرحلة تعني ببساطة أن الغالبية العظمى من المواطنين في الديمقراطية، يجب أن لا يكون لديهم شك أو أي تحفظات عقلية تجاه المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه، على صعيد آخر فإن تشكل الوحدة الوطنية لا يعني وجود حد أدنى للتنمية الاقتصادية أو التمايز الاجتماعي باعتبارهما شرط مسبقا وضروري للديمقراطية، (Rustow, pp. 350 – 351).

المرحلة الثانية: المرحلة التحضيرية Preparatory Phase:

أو باصطلاح آخر مرحلة الصراع السياسي، على اعتبار أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع والعنف، لذا فهذه المرحلة تتميز بصراعات سياسية طويلة غير محسومة، على شاكلة بروز نخبة صناعية جديدة تطالب بمكانة مناسبة لها ومؤثرة في المجتمع السياسي، في مقابل نخبة تقليدية مسيطرة تحاول الحفاظ على الوضع القائم، مع الإشارة إلى أن التكوين الاجتماعي الخاص بالقوى المتنافسة، وكذا الطبيعة المحددة للقضايا موضوع الصراع، ستختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر، كما قد تختلف في نفس البلد بين فترة زمنية وأخرى، حيث يسوق لنا "**روستو**" هنا العديد من الحالات على غرار حالة دولة السويد مطلع القرن العشرين، حيث كان الصراع بين المزارعين أولا، ثم الطبقة الحضرية المتوسطة والطبقة العاملة ضد تحالف محافظ مشكل من البيروقراطيين وكبار ملاك الأراضي والصناعيين، كما كانت القضايا تتعلق بالتعريفات والضرائب والخدمة العسكرية والاقتراع . (Rustow, p. 353)

المرحلة الثالثة: مرحلة القرار Decision Phase:

تعني مرحلة التحول المبدئي مع التأكيد أنها قد تستمر لعقود زمنية عديدة، مع هذا فهي تمثل لحظة تاريخية مهمة في تاريخ النظام الديمقراطي الجديد، حيث تقرر أطراف الصراع غير المحسوم، أنه ما من ضرورة تستدعي استمرار حالة الصراع هذه، وأنه من اللازم التوصل إلى تسويات يؤسس بموجبها النظام الديمقراطي، أهمها: توسيع مجال المشاركة لكل فئات المجتمع السياسي كنوع من إضفاء الطابع المؤسسي على بعض الجوانب الحاسمة من الإجراءات الديمقراطية، لا تعني هذه المرحلة أن دولة ما قد حققت البلوغ إلى الديمقراطية، بل هي نتيجة قرار من قبل القادة السياسيين لقبول حالة التنوع الموجودة في الوحدة، وإن استمرار حالة الصراع التي تميز المرحلة التحضيرية لا

طائل منها، ها هنا تصبح الديمقراطية بمثابة اختيار يتحقق لما تكون الخلفية والظروف التحضيرية في متناول اليد، إذن هو خيار حقيقي وليس مجرد تدفق تلقائي من هذين الشرطين (Rustow, p. 357)

المرحلة الرابعة: مرحلة التعود Habituation Phase:

يمكن اعتبارها أيضا بمثابة عملية الانتقال والتحول الثانية، فخلال هذه المرحلة الأخيرة من مسار عملية التحول الديمقراطي في أي دولة كانت، ستتعود مختلف الأطراف على قواعد اللعبة الديمقراطية، التي كانت كقرار أتخذ في لحظة تاريخية "حاسمة"، وفي أحيان كثيرة يقول "**روستو**" أن قرار التحول هذا لم يكن نتاج قناعة، إنما نتاج إحساس أطراف الصراع بضرورة إيجاد تسويات، غير أنه مع مرور الوقت تدريجيا، ستتعود مختلف الأطراف على طبيعة النظام الديمقراطي الجديد، التي قد تقبل من طرف الجيل الأول بصعوبة وعلى مضض باعتبارها ضرورة أملتها مرحلة تاريخية معينة، إلا أن الأجيال الجديدة من النخب ستصبح أكثر تعودا وقناعة وإيمانا بقواعد الديمقراطية، وهنا ستترسخ أركان النظام الجديد.

طبعا، محاولة الفهم هذه التي قدمها "**روستو**" لم تتوقف عنده فحسب، بل عمل الكثيرين على تطويرها وإعادة النظر في الأفكار، التصورات والتفسيرات التي أسست عليها، من بين من عملوا على ذلك نذكر:

أ – دراسة "**غييرمو أودونيل Guillermo O'Donnell**" وزملائه العام 1986، التي حملت عنوان "**اللانتقال من الحكم الاستبدادي Transition from the authoritarian rule**"، حيث عبر "**أودونيل**" وزملائه عن الرغبة في تقسيم العمليات إلى عمليتين انتقاليتين، تنطلق الأولى من النظام الاستبدادي، لتنتهي بتنصيب حكومة ديمقراطية، أما الثانية فتنطلق منذ نهاية الأولى لتنتهي عند ترسيخ الديمقراطية أي عند الممارسة الفعالة للنظام الديمقراطي، بالتالي فالمرحلتين يمكن تسميتهما لاحقا بمرحلة الانتقال والترسيخ، غالبا ما تكون فترة الانتقال أقصر من فترة الترسيخ (سيرا، الصفحات 28 – 29).

ب – دراسة "**يوسي شين Yossi Shaine**" و "**خوان لينز Juan Linz**" بعنوان : "**ما بين الدول: الحكومات المؤقتة والترسيخ الديمقراطي Between states : Interim goverments and democratic consolidatio**"، أين ميزا بين مرحلة التحول المبدئي (التي اعتبروها مرحلة للبرلة

السياسية) وبين آخر مراحل عملة الدمقرطة (مرحلة الترسيخ)، على اعتبار أن عمليات الانتقال الأولى قد لا تنجح ولا تترسخ.

بعد كل هذا نخلص إلى أن نموذج التحول قد قام على خمسة افتراضات مركزية هي (Carothers, pp. 07 – 09):

1 – أي بلد يبتعد عن ما يمكن اعتباره حكما دكتاتوريا هو بلد يمر بمرحلة انتقالية يندرج ضمن نموذج التحول.

2 – الديمقراطية تمر عبر مراحل، أولها مرحلة الهيجان الديمقراطي، الذي يسبب تصدع وانهيار نظم الحكم الدكتاتورية، بالتالي ظهور دمقراطيات جديدة، أما آخر هذه المراحل حدوث الترسيخ Consolidation لعملية التحول هذه.

3 – الدور الحاسم للانتخابات، الأمر الذي يبرر المساعدات الدولية في نشر الديمقراطية التي ركزت على عمليات الانتخاب فقط.

4 – أن الظروف الكامنة في بلدان الانتقال ليست محددة لنتائج عمليات التحول، هذه الظروف الكامنة تتجلى في: مستويات الاقتصاد، التاريخ السياسي، الموروثات المؤسسية والعرقية، التقاليد الاجتماعية والثقافية، ...إلخ، حيث ساد الاعتقاد مع بداية الموجة الثالثة أن نظم الحكم الديمقراطية لن تصبح واقعا إلا على الطريقة الأمريكية، مع وجود طبقة وسطى في المجتمع وتراث الفردية البروتستانتية.

5 – الديمقراطية التي يجري بناؤها ستقود لتأسيس دولة متماسكة، فمسار الديمقراطية يستدعي إعادة تأسيس بعض مؤسسات الدولة (برلمان، قضاء، جيش، ...)، على اعتبار أن الدول ذات الأنظمة الغير ديمقراطية هي دول غير وظيفية بشكل كبير Nonfunctional.

لقد أعطى **نموذج التحول** الكثير من المفاهيم والأدبيات والافتراضات القوية، بالإضافة إلى الرؤية المملوءة بالأمل في كون أن العالم أخذ ينتقل بخطى واثقة نحو الديمقراطية، في مقابل التخلي شيئا فشيئا عن أشكال نظم الحكم الاستبدادية، خاصة مع زوال أي منافسة أيديولوجية للديمقراطية اللبرالية، فقد ظهرت إلى الوجود خلال سنوات الذروة من الموجة الثالثة خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين أكثر من (50) نظام ديمقراطي جديد، إلا أن الأمر أخذ في التراجع مع بداية الألفية الجديدة،

أين أصبحت ولادة الديمقراطيات تشهد تباطأ رهيبا، ضف إلى ذلك وجوع أغلب هذه الديمقراطيات في ما سمى بالمنطقة الرمادية أو **الأنظمة الهجينة Hybrid Regimes** التي يقصد بها تلك الأنظمة التي تجمع بين بعض مظاهر الديمقراطية، وبعض مظاهر الاستبداد، حيث يصطلح عليها أحيانا بمسميات عدة منها: الديمقراطية الناقصة أو المشوهة، السلطوية الانتخابية أو التنافسية، الديمقراطية الانتخابية، الديمقراطية الإقصائية، هذا ما دفع بالكثير من المهتمين بموجع التحول الديمقراطي يوجهون اهتماماتهم إلى كيفية تعزيز الديمقراطية ونوعيتها (Diamond & other, 2014, p. 86)،

توقف عمليات التحول الديمقراطي في أكثر من بلد، ومع انقلاب الكثير من ديمقراطيات الموجة الثالثة بشكل عكسي، وتصاعد الأصوات المنادية لضرورة التخلي عن نموذج الانتقال مثلما فعل "**توماس كاروتز Tomas Carothers**، والتوجه نحو التعمق في دراسة الأنظمة التسلطية، استمرارها وترسيخها، غير أن ظاهرة الثورات الملونة وهو الوصف الذي أطلق على حركات الاحتجاج المطلبية والعصيان المدني وأعمال الشغب، التي شهدتها بعد البدان مع بداية القرن الواحد والعشرين، حيث يستخدم المشاركون في هذه الثورات المقاومة السلمية والاحتجاج من خلال التظاهر في الشوارع والساحات العمومية، بالإضافة لاتخاذهم لوشاح ورفعهم أعلام ذات لون موحد أو حتى زهور في بعض الأحيان، من الأمثلة عن هذه الثورات نذكر: الثورة الوردية في جورجيا (2003)، الثورة البرتقالية في أوكرانيا (2004)، ثورة الأقحوان في قرغيزيا (2005)، وثورة الأرز في لبنان (2005)

إن التغيرات التي طرأت على الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي منذ العام 2011، والانفتاح السياسي في بعض دول العالم، قد أعاد قضايا التحولات الديمقراطية إلى مركز الصدارة، فأحداث الربيع العربي على وجه التحديد في بداياتها دعمت الطموحات الشعبية وزادة من اهتمام الباحثين بكون التغيير السياسي في هذه المنطقة من العالم يظل ممكنا على الدوام (Thomas, 2014, p. 472)، وأن اتجاه الكثير من الدارسين للتركيز على الاستقرار السياسي للنظم غير الديمقراطية، وإهمال التوترات البنيوية والاجتماعية التي أصبحت موجودة داخل الدول التي فشلت في تحقيق تحول ديمقراطي في إطار الموجة الثالثة، على غرار الدول العربية على سبيل المثال (أحمد تهامي، 2011، صفحة 46).

1 . 3 . 3: فكرة قياس الديمقراطية: المبادرات الدولية

إثر الازدهار الذي ميز عقد التسعينات من القرن العشرين فيما يتعلق بدراسات الرأي العام، ستصبح مسألة قياس الديمقراطية واحدة من أهم التطورات في الدراسات المقارنة للديمقراطية، عبر إجراء المسوح واستبيانات الرأي، بغرض رصد مدى تطور الديمقراطية أو تراجعها، والاضطلاع على مختلف القضايا السياسية، في مقدمتها مبادرات الإصلاح السياسي، فعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لمحاولات القياس هذه هو جمع معلومات حول مدى استجابة "المواطنين" لهذه الإصلاحات، وتصوراتهم لها فيما يتعلق بأوجه النقص على وجه التحديد، فإنها ستشكل مصدر مهم للمعلومات المتعلقة بتوسيع رقعة النظريات والمبادئ المعززة للديمقراطية، غير أن هذا لا يعبر عن وجود توافق في الآراء حول كيفية القياس التي هي نفسها على قد كبير من الاختلاف.

إن القيمة المضافة التي تمثلها محاولات القياس هذه، تتمثل في التحليلات التي تتناول العلاقات والعوامل الحاسمة، كيف تحسن الظروف السوسيو– اقتصادية من شرعية الديمقراطية دون الاتجاهات الحزبية والأيديولوجية؟، تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وعدد كبير من عوامل أخر، ففي محاولات القياس التي أنجزت على جميع المستويات العالمية منها، الإقليمية، القارية وحتى الخاصة بكل دولة منفردة، بتكرر مرات إجرائها ستصبح على قدر كبير من الأهمية، لأنها ستزود الدارسين وصانعي السياسات في مختلف الدول بوضع الديمقراطية في دولهم وفي العالم، فهي تقدم أداة قياس أو بارومتر Barometer حقيقي حول الديمقراطية وحالتها المتأرجحة بين القوة والضعف، لذا ولأهمية محاولات القياس هذه سنتناول بالدراسة التجارب الرائجة منها.

أولا: تقرير الحرية في العالم لمؤسسة فريدوم هاوس (بيت الحرية)

يصدر بشكل سنوي عن مظمة "**فريدوم هاوس Freedom House**" غير الحكومية، التي تتخذ من واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية مقرا لها، تعتمد في إصدار هذا التقرير منذ العام 1972 على مجموعة معايير مركبة، يتم من خلالها تصنيف وترتيب الدول التي يشملها التقرير (209 دولة وإقليم حسب التقرير الصادر العام 2017) إلى ثلاثة مستويات هي (العمري، 2016، صفحة 51):

أ – دول حرة.

ب – دول حرة جزئيا.

ج – دول غير حرة.

تركز "فريدوم هاوس" في إعداد تقاريرها على رصد الحقوق العالمية الحقيقية للأفراد، عبر التركيز على المعايير الأساسية للحقوق السياسية والحريات المدنية، المستمدة بشكل كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948، حيث تطبق هذه المعايير في جميع دول وأقاليم الدراسة، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الثقافية، موقعها الجغرافي أو تركيبتها الإثنية، الدينية أو مستوى التنمية الاقتصادية بها (Freedom, 2017, p. 02).

في رصدها لحالة الحقوق السياسية، تستند "**فريدوم هاوس**" على ثلاثة تقويمات فرعية تشمل: العمليات الانتخابية، التعددية السياسية والمشاركة وأداء الحكومة، أما الحريات المدنية فتقويمها يشمل أربعة فئات فرعية هي: حرية التعبير والمعتقد، حقوق إقامة المنظمات والانتساب إليها، سيادة القانون والخصوصية الشخصية والحقوق الفردية، بحيث يعين كل بلد وفق تصنيف عددي بين 1 و 7 للحقوق السياسية والحريات المدنية، حيث يمثل العدد 1 التقويم الأكثر حرية، أما العدد 7 فيعني التقويم الأقل حرية، حيث تحدد التصنيفات بناء على إجمالي عدد النقاط التي تصل إلى 100 نقطة (العمري، صفحة 52).

أما منهجية العمل التي تعتمد لإعداد تقرير الحرية في العالم، فتقوم على استقبال كل بلد 10 أسئلة حول مسائل الحقوق السياسية، بالإضافة إلى 15 سؤال آخر عن الحريات المدنية، على أن تقيم الإجابات من 0 إلى 4 نقاط عن كل سؤال، ثم يتم تحديد متوسط الحقوق السياسية والحريات المدنية تصنيف الدول على النحو التالي:

أ – حرة من 1.5 إلى 2، **ب** – حرة جزئيا من 3 إلى 5، **ج** – غير حرة من 5.5 إلى 7.

عادة من تعين التقارير بالأسهم الاتجاه التصاعدي أو التنازلي، للبلدان التي تشهد اتجاهات إيجابية أو سلبية عامة خلال العام، لكن كما جرت العادة، لا تكون هذه الاتجاهات كبيرة بما ينعكس على الترتيب النهائي الدول (العمري، الصفحات 52 – 53)، الجدير بالذكر هنا، أن "**فريدوم هاوس**" تعتمد مصطلحي الحرية والديمقراطية بشكل متساوي، بل حتى أنها تبادل استخدام المصطلحية، بحيث

أن الدول الحرة على حد تعبيرها هي الدول الديمقراطية، والعكس يبين الجدول التالي أعداد الدول المنتمية لكل فئة حسب تقرير المنظمة لحالة الحرية في العالم للعام 2019 (أنظر الجدول رقم 01):

- الجدول رقم (01): تصنيف تقرير بيت الحرية للدول العام 2019 -

التصنيفات	عدد الدول
دول حرة	86
دول حرة جزئيا	59
دول غير حرة	50
المجموع	195

Source: Freedom House, (2019), P. 13.

ثانيا: مؤشر الديمقراطية Index of Democracy

يصدر بشكل سنوي عن وحد الاستخبارات التابعة لمجلة "**الإيكونوميست The economist Intelligence Unit** "**The EIU**"، وهو قسم خاص بالبحث والتحليل أنشئ العام 1946، بالتالي فإن هذه الوحدة لها أكثر من 70 سنة خبرة في مساعدة الشركات، المؤسسات المالية والحكومات في فهم كيفية تغيير العالم وسبل صنع الفرص وإدارة المخاطر.

انتقدت وحدة الاستخبارات للإيكونوميست محاولات قياسها للديمقراطية، بحجة أنها تعتمد في عملها على رصد الحريات السياسية والمدنية فقط، المحاولات التي اعتبرت بأنها ليست على قدر كبير من التماسك، وأن التركيز على الحرية سوف يهمل كيفية عمل الديمقراطية ومدى جودتها، لهذا فإن أي محاولة للقياس يجب أن تستند على مراقبة ورصد مدى التطور أو التراجع الذي قد يحدث في مكونات الديمقراطية الحقة التي يمكن تقسيمها إلى خمسة فئات هيا (العمري، صفحة 53):

1 – العملية الانتخابية والتعددية.

2 – الحريات المدنية.

3– أداء الحكومة.

4 – المشاركة السياسية.

5 – الثقافة السياسية.

ترتكز منهجية العمل في إعداد مؤشر الديمقراطية السنوي، على مقياس يضم درجات من 0 إلى 10، على أساس تصنيف مؤشر منقسم على الفئات الفرعية الخمسة للديمقراطية المذكورة سلفا، على أن يكون لكل فئة مقياس من 0 إلى 10 درجة، بذلك سيمثل المؤشر العام للديمقراطية المتوسط البسيط لحاصل مؤشرات الفئات الخمسة، في حين تستند مؤشرات الفئات إلى مجموع درجات المؤشرات لتحول إلى مقياس من 0 إلى 10 درجة، بحيث تستحدث تعديلات على درجات التصنيف، إذا لم تسجل البلدان رقما واحدا (01) في المجالات الحاسمة التالية من أجل الديمقراطية (Kokic, 2018, p. 09):

1 – حرية ونزاهة الانتخابات.

2 – أمن الناخبين.

3 – تأثير قوة أجنبية على الحكومة.

4 – قدرة الخدمة المدنية على تنفيذ السياسات.

إذا كانت النتائج في الأسئلة الثلاثة الأولى هي 0 أو 0.5 نقطة يتم خصم نقطة واحدة أو 0.5، من المؤشر في الفئة ذات الصلة (إما العملية الانتخابية والتعددية أو أداء الحكومة)، أما إذا كانت النتائج هي 0 نقطة في أربعة أسئلة، ستخصم نقطة واحدة من مؤشر الفئة أداء الحكومة (Kokic, p. 09).

على إثر النتائج المحصلة يتم تصنيف الدول حسب الدرجات التي تحصلت عليها بعد عملية المسح إلى أربعة أنواع من الأنظمة هي (العمري، الصفحات 54 – 55):

أ – الديمقراطيات الكاملة Full Democracies: تضم الدول التي مؤشرها ما بين 8 و 10 درجات، ميزتها أنها تتجاوز احترام الحريات السياسية والمدنية الأساسية للأفراد، إلى التركيز على الثقافة السياسية التي تسهم في ازدهار الديمقراطية، أما الأداء الحكومي في هذه الدول فهو مرض جدا، مع استقلال لوسائل الإعلام، بالإضافة إلى وجود روابط وتوازنات فاعلة، وسلطة قضائية مستقلة تنفذ قراراتها، مع وجود مشكلات محدودة في أداء الديمقراطية.

ب – الديمقراطيات المعيبة Flaw Democracies: تضم الدول التي مؤشرها يتراوح بين 6 و 7.9 درجات، تحترم فيها الحقوق السياسية والمدنية، مع إجراء انتخابات حرة ونزيهة، إلا أن هذه الديمقراطيات عادة ما تعاني من مواطن ضعف على غرار التحديات على حرية وسائل الإعلام، زيادة على مشكلات في عملية الحكم، الثقافة السياسية، التي تؤذي إلى التدني المستمر في مستويات المشاركة السياسية.

ج – الأنظمة المتخلطة Hybrid Regimes: مؤشرها يكون محصور بين الدرجات 4 و 5.9 ضمن هذه الفئة، فحتى مع وجود عمليات انتخابية إلا أن الكثير من المخالفات تشوهها، لتؤثر على حريتها ونزاهتها، بالإضافة إلى تعاظم المشاكل التي تحدث في فئة الديمقراطيات المعيبة، فإن ما يميز الأنظمة الهجينة هو استشراء ظاهرة الفساد، ضعف سيادة القانون والمجتمع المدني، التضييق على عمل الصحافة ولا استقلال لمؤسسة القضاء.

د – الأنظمة الاستبدادية Authoritarian Regimes: مؤشرها من أربعة درجات وأدنى، حيث تغيب هنا التعددية السياسية، أوفي أحسن الحالات تكون ضيقة وبشدة، زيادة على أن أغلب أنظمة هذه الفئة هي دكتاتوريات صريحة، عدم فعالية المؤسسات الديمقراطية – إن وجدت –، ممارسة القمع ضد أي رأي معارض مع رقابة سلطوية وأمنية واسعة الانتشار، زيادة على لا استقلالية القضاء الذي تسيطر عليه السلطة التنفيذية على غرار باقي مؤسسات الدولة، كما أن وسائل الإعلام هي ملك للدولة أو لجماعات تربطها بالنظام القائم علاقات زبائنية راسخة، أما الانتخابات فهي غير موجودة في أغلب الأحيان، وإن حدث وأجريت فإنها لن تكون لا نزيهة ولا شفافة، إنما يكون الغرض منها محاولة تدعيم شرعية النظام الاستبدادي القائم.

في تقريرها للعام 2018، قسمت وحدة الاستخبارات لمجلة الإيكونوميست، الدول التي خضعت لعملية قياس الديمقراطية، حسب الفئات المذكورة سلفا إلى (أنظر الجدول رقم02).

– الجدول رقم (02): تصنيف الدول حسب مؤشر الديمقراطية للعام 2018 –

	عدد الدول	النسبة المئوية من عدد دول العالم %	النسبة المئوية من عدد سكان العالم %
ديمقراطيات كاملة	20	12.0	4.5

ديمقراطيات معيبة	55	32.9	43.2
أنظمة هجينة	39	23.4	16.7
أنظمة استبدادية	53	31.7	35.6

Source: Economist Intelligence unit, (2019), P.02.

تكشف تقارير مؤشر الديمقراطية لوحدة الاستخبارات للإيكونوميست منذ بضع سنوات عن حالة التناقص الذي أخذ يطال عدد الديمقراطيات الكاملة وتراجعها إلى صنف الديمقراطيات المعيبة، خاصة أن الأمر يتعلق بديمقراطيات راسخة منذ عقود زمنية طويلة، أبرز هذه الحالات تتمثل في دولتي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، إيطاليا وغيرها، أين بدأت الثقة في الحكومات والممثلين المنتخبين والأحزاب السياسية تقل من سنة إلى أخرى بشكل ملحوظ، الأمر الذي أخذ يقلص من شرعية النخبة السياسية وخياراتها، فالإخفاقات التي رافقت الأزمة المالية العالمية للعام 2008، جعل من مهمة الحفاظ على الديمقراطية التمثيلية الحالية في دول كفرنسا، اليونان وبعض الدول الأوروبية أمرا صعبا.

ثالثا: مقياس الديمقراطية العربي

يمثل جوهر التقرير السنوي لمبادرة الإصلاح العربي بل يعتبر أهم مساعي المبادرة، هو عبارة عن مشروع تشاركي بين مؤسسات عربية، هدفه تقييم عملية الانتقال إلى الديمقراطية في الدول المنتقاة، تقوم مبادرة الإصلاح العربي بإصدار هذا التقرير مرة كل سنتين منذ العام 2005 تاريخ تأسيسها، حيث بلغ عدد التقارير حاليا خمسة (2008، 2009 – 2010، 2011، 2014، 2016).

منهجيا، يرتكز إعداد مقياس الديمقراطية العربي، على قراءة رقمية لحالة اثنين وأربعين مؤشر، تم اختيارها لتعكس واقع متغيرات يتوقع حدوث تغير عليها، في حالة ما إذا نجحت عمليات الإصلاح في الدول العربية، في الاقتراب إلى التصور السائد لمفهوم الديمقراطية اللبرالية في الدول القومية، حيث تنقسم هذه المؤشرات إلى نوعين (مبادرة الإصلاح و المركز الفلسطيني، مقياس الديمقراطية العربي 5، 2017، صفحة 12):

أ – مؤشرات تقيس ممارسات التحول الديمقراطي (الانتخابات).

ب – مؤشرات تقيس وسائل التحول الديمقراطي (التشريعات).

تمثل المؤشرات الاثنين والأربعين قيم أربع هي (مبادرة الإصلاح و المركز الفلسطيني، 2014، صفحة 06):

1 – قياس مدى وجود مؤسسات عامة قائمة (الفصل بين السلطات، مساءلة الحكومة ...).
2 – قياس درجة احترام الحقوق والحريات (حرية العمل الحزبي، التظاهر ...).
3 – قياس حالة المساواة والعدالة الاجتماعية (تشريعات المساواة بين الجنسين، نسبة الأمية ...).
4 – قياس مدى سيادة القانون في النظام السياسي (استقلال القضاء، حالات الاعتقال التعسفي ...).

عموما لا يتناول تقرير الديمقراطية العربي حالة الديمقراطية في كل الدول العربية، بسبب صعوبة الحصول على معلومات حول بعض الدول لأسباب متعددة، بالتالي استحالة إجراء مسوح لحالة المؤشرات التي تؤسس المقياس، على سبيل المثال غطى التقرير في نسخته الرابعة للعام 2014 تسعة دول عربية فقط، أما تقرير العام 2016، فقط غطى 10 دول عربية، كما تعذر التطرق لدولتي سوريا واليمن بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في البلدين، حيث سبق أن تمت تغطيتهما في التقارير السابقة.

الملاحظ أن مقياس الديمقراطية العربي، يركز على مراقبة أي تغيير قد يطرأ على حالة الديمقراطية العربية، استنادا لمبادرات الإصلاح التي تقودها نظم الحكم في الدول العربية، غير أن تجليات ثورات الربيع العربي منذ العام 2011 قد جعلت للحركات الاحتجاجية الشعبية دورا في التأثير على النظام السياسي القائم، ودفعه إما إلى استحداث إصلاحات سياسيو (المغرب، الأردن)، أو دفعه للتنازل عن مراكز القوة التي يعتمدها كمصدر لشرعيته، بالتالي مباشرته البحث عن مصادر شرعية جديدة، فالاحتجاجات الشعبية والتعبئة الجماهيرية، أصبح لها دور هام في إحداث تغييرات سياسية على مستوى النظم السياسية، حتى إن كانت ليست بالضرورة تغييرات تفضي لتحول ديمقراطي ناجح، هذا ما سنتطرق له في بقية العمل.

مجمل القول أن المحاولات الكثيرة لقياس الديمقراطية، ترتكز في عملها على التصور السائد للديمقراطية اللبرالية كما هو موجود في المنظومة الحضارية الغربية، حيث تتمثل الديمقراطية في وجود مشاركة سياسية، منافسة، وحقوق سياسية ومدنية، واستنادا إلى هذه المرتكزات يتم تصنيف دول العالم إلى حرة وغير حرة وحرة جزئيا، كما يفعل تقرير الحرية في العالم لمؤسسة "**فريدوم هاوس**"، حتى إن كانت المبادلة في استعمال مصطلحي الديمقراطية والحرية على أنهما مترادفين غير ممكن في أحيان كثيرة، باعتبار أن الحرية قيمة لبرالية تعني التنافس، والذي قد يؤثر سلبا على قيمة المساواة والتضامن

التي تتضمنهما الديمقراطية كقيمة إنسانية عالمية، هنا يمكن الاستدلال بالمقولة الشهيرة لـ "**أشعيا برلين Asaiah Berlin**" (سورنسن، 2015):

> **"... الحرية المطلقة للذئاب لا تعني سوى موت الحملان، فالحرية المطلقة للأقوياء والموهوبين لا تتوافق مع حقوق الضعفاء والأقل موهبة في العيش الكريم ... وقد تتطلب المساواة تقييد لحرية أولئك الراغبين في الهيمنة ...".**

فالإخلال بحالة المساواة الذي أفرز قلة مسيطرة وأغلبية مهمشة، أدى لميلاد نقاش عالمي حول كون الديمقراطية مجرد لحظة تاريخية بدأت في الأفول، وحان الوقت للبحث عن بدائل لنظام سياسي جديد، يتجلى ذلك في التحذيرات التي أطلقتها وحدة الاستخبارات للإيكونوميست، في تقرير مؤشر الديمقراطية للعام 2016، حيث لوحظ بداية التراجع الذي طال عدد الديمقراطيات الكاملة من سنة لأخرى، خاصة وأن الحالات هنا تتعلق بديمقراطيات راسخة على غرار حالة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب أزمة الثقة بين الشعب والنخبة الحاكمة، والتي من أهم أسبابها الإخلال بواحدة ما أهم مرتكزات الديمقراطية "قيمة المساواة بين جميع أفراد الشعب"، الأمر الذي وسع الفجوة بين القلة الحاكمة والأغلبية بسبب توالي مرات إخفاق هذه القلة.

في ختام هذا الفصل الذي خصص للدراسة المفاهيم والأطر النظرية المفسرة لديناميكية الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي ودورها المفصلي في إحداث تغييرات متعددة الأبعاد عبر ممارسة الضغط على النخبة الحاكمة، وقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي الذي سعى الباحثين لبلورة نموذج نظري يمكن الدارسين كما صناع القرار من فهم المسارات المتباينة التي تمر عبرها عملية الدمقرطة منذ بدايات الموجة الثالثة منتف سبعينات القرن العشرين، يمكن أن نخلص إلى:

- الحركات الاحتجاجية هي نوع من الرفض الحقيقي للواقع القائم بمختلف أبعاده، حيث أن الشعور بالإحباط أو الظلم، هو من يدفع البشر أفراد أو جماعات للتكتل من أجل الدفاع عن مصالحها.
- أي حركة قد تلجأ للاحتجاج دفاعا عن مصالح معينة قد يكون سلوكها غير واعي في لحظة من الزمن، لهذا يستلزم هذا النوع من الحركات وجود قيادة ومشروع بديل يواجه الواقع المرفوض إذا ما أرادت النجاح في تحقيق أهدافها التي قامت لأجلها، فالحركات الاحتجاجية بصفة عامة وتحركاتها الرافضة للواقع القائم ليست بالضرورة مرتبطة بممارسة العنف، إن تلك الممارسات مرتبط بطبيعة النظام السياسي الحاكم وكيفية تعامله معها فقد يكون العنف الممارس من قبلها عبارة عن رد فعل وليس فعل بالضرورة.
- التعدد الذي يميز الأطر النظرية المفسرة للحركات الاحتجاجية سببه التطورات والتعقيدات التي تميز المجتمعات البشرية وتفرق بينها، فإن اختلفت هذه الأطر في تفسيراتها ونظرتها لموضوع دراستها، فلن تختلف في كون الحركات الاحتجاجية تنبيه عن اختلال موجود وجب علاجها.
- الديمقراطية قد لا تكون من مطالب الحركات الاحتجاجية في دول ذات نظم حكم ديمقراطية، بل هو مطلب لدى الشعوب التي تحملت تبعات حكم الأنظمة الغير ديمقراطية على تنوعها.
- الديمقراطية لم تصبح فقط مجرد تلك الفكرة الإغريقية التي تؤسس لحكم الشعب لنفسه، فديمقراطية في عالم اليوم ليست فقط أسلوب حكم، بل نمط حياة تميز البشر، حتى مع تزايد الحديث عن تراجع حاد في الديمقراطية العالمية وجب التنبه له وعلاجه.
- الأطر النظرية المقدمة لفهم التحول الديمقراطي التي حاولت جعله عبارة عن نموذج معرفي قائم، لم تصمد أمام حالات الانتكاس التي عرفتها الكثير من التجارب أو صمود أخرى أمام المد العالمي للديمقراطية، على غرار حالة العجز الديمقراطي المستمر لدول المنطقة العربية.

الفصل الثاني:

واقع حركات الاحتجاج السياسي في الدول العربية .. التكون والتطور

الواقع أن الاهتمام بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية في الدول العربية ليس بالموضوع القديم، حيث بدأ في التبلور كحقل بحثي في السنوات القليلة الماضية، كان ذلك بالموازاة مع ما شهدته هذه الدول من حراك سياسي ومطلبي احتجاجي، اتخذ أشكالا عدة منذ بداية القرن الواحد والعشرين، غير أن هذا لا يعني أن تاريخ الدول العربية منذ بداية تشكل دولة الاستقلال بها وقبل ذلك بكثير من الزمن، لم يعرف وجود حركات احتجاج اختلفت الدوافع لنشأتها وتعددت، ليبقى الهدف الأسمى الذي لطالما وجدت لأجله هو ضمان الحياة الكريمة للمواطن العربي البسيط، سواء بالدفاع عن هذا المطلب والهدف ضد الدول الكبرى الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، وقبلهما الإمبراطورية العثمانية ...)، أو ضد تسلط وفساد نظم الحكم العربية في مرحلة الاستقلال.

إن الدول العربية منذ نيلها لاستقلالها بداية من منتصف القرن العشرين، وانطلاق مشاريع بناء الدولة القومية الحديثة فيها، أين تبنت الكثير منها نمط التنمية الرأسمالي، ليبدأ في التشكل نوع من التعقيد المجتمعي كنتيجة لهذه التطورات، ما وفر فرصة كبرى لبداية تجمع المواطنين العرب في دولهم بمختلف فئاتهم المجتمعية، من أجل بلورة وعي جمعي وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للدفاع عن مصالحهم، والاحتجاج لصالح مجموعة من القضايا التي تعد من صميم حياتهم اليومية أو في صميم وجدانهم الانتمائي.

بالرغم من أهمية المطالب الاحتجاجية لمختلف فئات الشعوب العربية، التي تجد مصدرها في الكثير من المشاكل في البيئتين الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المطلب السياسي سيكون في مقدمة هذه المطالب باندلاع ما أصطلح عليه بـ "ثورات الربيع العربي"، بسبب حالة العجز المستمر لسنوات فيما يتعلق بقضية الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وما ارتبط بها من شخصنة للسلطة، بالإضافة إلى توسع رقعة الفساد، كلها متغيرات كانت لها نتائج سلبية على حياة المواطن العربي البسيط، ما دفع إلى تشكل حركات احتجاجية ضد نظم الحكم المستمرة في مركزها لعقود من الزمن، والعمل على إعادة بلورة مسار لتحول ناجح نحو نظم حكم ديمقراطية.

2 . 1: التطور المرحلي للحركات الاحتجاجية في الدول العربية

قبل أي محاولة لاستكشاف وجود ظاهرة في الواقع، لابد من البحث والتنقيب عن إمكانية وجود جذور لها في التاريخ، فحتى إن كانت محاولات الفهم والتفسير لما يتعلق الأمر بالحركات الاحتجاجية في مختلف الدول العربية، لم تحصل على ذلك الزخم إلا في السنوات الماضية، فإن المنطقة العربية من شرقها إلى غربها قد شهدت تاريخيا نضاليا شعبيا مهيبا، في محاولة البحث عن الكرامة والدفاع عنها باستماتة، انطلاقا من هذا المبدأ يعالج هذا المبحث بشيء من الاختصار، وجود مجموعة من الحركات الاحتجاجية في مختلف أصقاع المنطقة العربية منذ بداية العصر الحديث، أين ارتبطت في أولها بمحاولات الإخضاع والسيطرة من قبل قوى دخيلة على المنطقة، ثم قامت في مرحلة أخرى ضد التسلط الذي سيشكل ميزة لنظم الحكم في مختلف الدول العربية الوطنية منذ أيامها الأولى.

2 . 1 . 1: ما قبل الدولة الوطنية العربية: عنفوان حركات الاحتجاج

من المعروف تاريخيا عن أغلب جهات المنطقة العربية أنها لم تعرف وجودا للدولة الوطنية، إلا منذ النصف الثاني للقرن العشرين، فطوال الفترة التي سبقت هذا الوجود، شهدت المنطقة العربية محاولات متعددة للإخضاع والسيطرة من قبل قوى استعمارية دولية كثيرة، فحتى إن اعتبرت الحملة الفرنسية التي قادها "**نابليون بونابرت Napoléon Bonaparte**" على مصر العام 1798، هي بمثابة بداية الدخول الاستعماري الأوربي إلى المنطقة العربية، سيمثل بذلك القرن التاسع عشر بكامله قرن التنافس الاستعماري على المنطقة ككل، حتى وإن سبقت حملة "**نابليون**" محاولات إخضاع أوربية أخرى إلا أنها لم تصل إلى مستوى الاحتلال (أشتي، 2014، صفحة 94)، كما سيحدث طوال السنوات التي تلت حملة "**نابليون**".

فعلى مدار قرنين من الزمن ستنتفض الشعوب العربية محتجة في مواجهة التوسع الاستعماري الإمبريالي، كان ذلك في شكل الهبات الشعبية التي تحولت في أحيان كثيرة إلى انتفاضات مسلحة، هنا يمكن الاستشهاد بالاحتجاجات الشعبية في مصر ضد الوجود الفرنسي منذ العام 1798، والتي تتجددت العام 1800، بعد أن تمت السيطرة عليها في المرة الأولى والثانية معا، غير أنها مهدت لحركة نضال واسعة من قبل الحرفيين، العمال والتجار رفقة كل سكان مدينة القاهرة ضد حكم "**خورشيد باشا**" العام 1804، ليعتلي عرش مصر في أعقاب ذلك "**محمد علي**" الذي نال اعتراف العثمانيين (لوتسكي، 2007، صفحة 60)، ما ميز حركة العصيان المدني هذه أنها جمعت بين مختلف فئات سكان القاهرة على تعدد انتماءاتهم الاجتماعية.

في جهة أخرى من الوطن العربي، تعرضت الجزائر التي كانت تحت سيطرة العثمانيين منذ العام 1515، إلى حملة استعمارية فرنسية صيف العام 1830، غير أن الشعب الجزائري سينتفض ضد هذا الاحتلال منذ بداياته، حيث كانت أهم هذه الانتفاضات تلك التي قادها "**الأمير عبد القادر**" في الغرب الجزائري بين العامية 1832 – 1847، ثورة "**الشيخ محمد المقراني**" بتاريخ مارس 1871، غير أن الملاحظة البارزة في الكثير من انتفاضات الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، هي قيامها في الريف بالنظر إلى الانتماءات القبلية للمنتفضين أنفسهم، دون إهمال تلقيهم للمساعدة والتعاطف والتضامن من سكان المدن (أشتي، صفحة 97)، إلا أنها في كل مرة لم تستمر لفترة طويلة من الزمن، فككل مرة كان يتم إخمادها من قبل القوة الاستعمارية طوال سنوات احتلال الجزائر (المقصود هنا الانتفاضات والحركات الاحتجاجية التي كانت قبل الثورة التحريرية للعام 1954).

على إثر الحملة الفرنسية على مصر، بدأت تتبلور إرهاصات العلاقات الرأسمالية والتحديث البورجوازي، وتعاظم التغلغل الرأسمالي الأوربي، الذي سيجعل من تاريخ الشعوب العربية منذ تلك الفترة حتى الوقت الحاضر، تاريخ نضال مستمر بشكل أو آخر ضد المنظومة الحضارية الغربية وسيطرتها السياسية، الاقتصادية والثقافية (شرابي، 1993، صفحة 75)، هذا النضال سيتضح بجلاء طوال القرن التاسع عشر عبر المحاولات الإصلاحية الكثيرة، على غرار تلك الجهود التي قادها "**خير الدين التونسي** (1820 – 1890) " الملقب بأب النهضة التونسية، أيضا جهود "**داود باشا**" و"**محمد باشا**" في العراق، بالإضافة لمحاولات "**محمد علي**" في مصر لبناء الدولة الحديثة.

الواقع أن الجهة الغربية من المنطقة العربية هي التي شهدت على امتداد سنوات طويلة اختراقات رأسمالية، بسبب موقعها الجغرافي القريب من أوربا، هذا الاختراق سيتحول فيما بعد إلى محاولات توسع إمبريالية غذتها حالة الضعف التي ميزت التواجد العثماني في المنطقة، بالإضافة إلى المؤتمرات الدولية التي جمعت الدول الأوربية الاستعمارية، بغرض وضع أطر منظمة لاقتسام مناطق النفوذ فيما بينها، على غرار مؤتمري برلين للعام 1878 والعام 1885، الأمر الذي تسبب في ظهور أشكال متعددة من الاحتجاج في هذا الجزء من المنطقة العربية، أهمها (أشتي، الصفحات 103 – 105):

- انتفاضة "**علي بن غذاهم**" العام 1864 ضد الحكام في تونس، بسبب الضرائب وتزايد النفوذ الرأسمالي الفرنسي، وغارات الجيش الفرنسي على كل من تونس والجزائر.
- انتفاضة "**عرابي**" في مصر بتاريخ سبتمبر العام 1881، التي كانت جل مطالبها سياسية بامتياز ضد سياسات التدخل الأجنبي، كانت على شكل تمرد عسكري مع دعم شعبي واسع،

فبالرغم من أنها أوصلت "**محمود سامي**" إلى رأس الحكومة، إلا أنها قمعت بعد التدخل العسكري الإنجليزي شهر سبتمبر من نفس السنة (لوتسكي، الصفحات 243 – 254)، لتصبح بعد ذلك مصر تحت حكم الإنجليز حتى العام 1914.

- انتفاضة "**المهدي**" في السودان بين العامين 1881 – 1889، تزعمها "**محمد أحمد**" أحد أتباع الطريقة السمانية – هي اسم اصطلاحي لخمسة طرق صوفية هي: القادرية، النقشبندية، الخلوتية، طريقة الأنفاس، طريقة الموافقة، تنسب لمؤسسها الشيخ "محمد بن عبد الكريم السمان" (1132 – 1189هـ) – ضد النهب الأوربي وتعسف الباشاوات الأتراك والمصريين، التف حولها الفلاحين، البدو والحرفيين، استطاعت هذه الحركة الاحتجاجية إلحاق الهزيمة بالقوات الإنجليزية في أكثر من موقعة، كما أقامت دولتها العام 1885، ليتم إخمادها العام 1889 بفعل التحالف البريطاني المصري ضدها.
- انتفاض المغرب منذ العام 1902، بقيادة "**الجيلاني الزرهوني**" ضد سياسات السلطان "**عبد العزيز**" التي ساعدت على التدخل الأجنبي، ومنه وضع المملكة المغربية تحت الحماية الفرنسية الإسبانية، تلقى "**الزرهوني**" تأييدا كبيرا من شيوخ القبائل الذين قاموا بخلع السلطان "**عبد العزيز**"، وتولية "**مولاي عبد الحفيظ**" الملك، الذي سيخلع بدوره العام 1912 من قبل فرسا وإسبانيا المتحالفتين ضده.

الملاحظ عن هذه الحركات الاحتجاجية تبنيها لمطالب سياسية في مجملها، حيث عملت على توحيد مختلف فئات الشعب، سواء أكانوا من سكان الأرياف أو المدن الذين دعموا جهود بعضهم البعض ضد فساد الحكام وزيادة التوسع الإمبريالي الأوربي في المنطقة العربية في شرقها وغربها، فبالإضافة إلى عموم الشعب سنجد الدور الهام الذي أداه رجال الدين وأتباع الطرق الصوفية في تحقيق التعبئة الجماهيرية حولها، وأيضا المنتسبون إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة التي بدأت في التكون في ذلك الوقت.

إن حركات الاحتجاج الشعبية في المنطقة العربية، قبل تكون مشاريع الدول الوطنية لم تقتصر على البعد السياسي فقط، بل كانت لها مطالب اقتصادية واجتماعية أيضا رفضا لممارسات الحكام وتعسفهم، كما شهدت المنطقة احتجاجات من قبل الأوربيين الذين استوطنوا الكثير من المناطق العربية أنفسهم ضد سلطة الحاكم الأوربي، نذكر على سبيل المثال احتجاج العمال الأوربيين رفقة فقراء الجزائر ضد الجنرال "**والزين أستير هازيه**"، ضد قمعه الوحشي لمدينة "وهران" في سبتمبر العام

1870 (أشتي، صفحة 108)، الاحتجاج الذي تمدد إلى العاصمة "الجزائر" ليشكل نقطة فارقة في طبيعة الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة العربية قبل بناء الدولة الوطنية في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى.

2 . 1 . 2: بعد قيام دولة الاستقلال العربية: الاحتجاج جزء من الواقع

إن دولة الاستقلال في المنطقة العربية، كانت كنتاج صريح لمسار نضالي طويل من أجل التحرر من ظاهرة الاستعمال الأوربي، حيث ارتبط في تلك المرحلة من منتصف القرن العشرين، مطلب الاستقلال مع مطلب ضرورة التأسيس لبناء الدولة العربية الحديثة، مع استحداث تنمية اقتصادية واجتماعية تلغي حالة التخلف التي تسبب فيها التواجد الاستعماري الذي استمر لعشرات السنين، غير أن الواقع مع مرور الوقت قد أثبت أن العديد من الدول العربية – حتى لا نقول كلها – ، قد أخفقت في دمج مختلف قوى وكيانات المجتمع ضمن دولة يحكمها القانون والحقوق الممنوحة للمواطنين وفق منطق المساواة، إضافة إلى استحداث آليات عادلة لتوزيع الثروة، وتحقيق مختلف الأهداف التنموية، وتقديم مجموعة الخدمات الرئيسية التي كانت قد وعدت بها مواطنين (صحة، تعليم، تأمين اجتماعي، عمل ...) (حمزاوي، 2011، صفحة 91)، هذا ما سيتسبب في تبلور حركات احتجاجية شعبية ضدها، كتعبير مباشر عن حالة الغضب الشعبي العربي إزاء حالة الفشل التي أصبحت صفة لصيقة بأداء الدولة العربية بعد الاستقلال في مختلف مجالات الحياة.

حالة الفشل هذه كان سببها النمط المركزي في التسيير الذي اعتمدته دولة الاستقلال في المنطقة العربية، النمط الذي اعتبر حينها السبيل الناجع للحفاظ على استقلالها ومواجهة التحديات الخارجية، وأيضا لضمان الوحدة الداخلية للحيلولة دون الوقوع انشقاقات اجتماعية أو حتى طبقية في بنية المجتمع العربي (خليل، 2011)، الأمر الذي دفع الدولة العربية إلى بناء اقتصاد يرتكز على التصنيع باعتباره قوة ديناميكية بمقدورها إحداث نمو وتطوير لحالة المجتمع، نذكر على سبيل المثال هنا استراتيجية التصنيع التي كلفت دولة الجزائر بين العامية 1967 – 1989 مخصصات مالية ضخمة قدرت بحوالي 994.5 مليار دينار جزائري (دبيش و أوكيل، 2014، صفحة 158).

هذا التوجه جعل من مسألة الديمقراطية في غير صالح المشروع الاقتصادي والاجتماعي الذي حاولت إنجاحه النخبة الحاكمة، فبناء الدولة حسب وجهة نظرها يعتبر أولية تسبق التأسيس لنظام حكم ديمقراطي، وأن الوحدة الوطنية أولى من التعددية السياسية، الأمر الذي أنتج على أرض الواقع دولة تسلطية قائمة على القمع والمواجهة العنيفة لأي حركة احتجاجية تبدي معارضتها للواقع القائم فكان

النظر لها بصفتها تهديد مباشر لاستقرار النظام الحاكم واستمراره، خاصة بالنسبة لتلك الاحتجاجات التي رفعت لنفسها مطالب ذات بعد سياسي، على غرار الاحتجاج الذي باشره العمال في مصر العام 1968 في مدينة "حلوان"، الحركة الاحتجاجية العمالية التي اتسعت لتشمل الطلاب وقطاعات شعبية أخرى، رافعين مطالب بضرورة محاكمة المسئولين على الهزيمة في حرب العام 1967 ضد الكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى المطالبة بحرية التعبير، والإسراع بالقيم بإصلاحات جذرية على مستوى النظام السياسي المصري آنذاك بقيادة الرئيس "**جمال عبد الناصر (1956 – 1970)**".

بالموازاة مع مباشرة برامج التصنيع عملت الكثير من الدول العربية على تطبيق برامج إصلاح زراعي، على غرار ما باشرته دولة الجزائر بمسمى "الثورة الزراعية" بداية من العام 1972 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" قبل أن يتم التراجع عنها العام 1984، لم تؤذي هذه البرامج دورها لإلغاء إمكانية الاحتجاج لدى فئات واسعة من المواطنين العرب لاسيما منهم الفلاحين، حيث ستتسبب أزمة التمويل التي رافقتها أزمة تضخم حادة، الانخفاض الكبير لمستويات المعيشة لدى قطاعات واسعة من الشعوب العربية بسبب تقليص الإنفاق العام، ضف إلى ذلك الهزيمة العسكرية للعام 1967، كلها عوامل ساعدت في تصاعد حركات اجتماعية احتجاجية في بعض الدول العربية، تكونت معظمها من أبناء الطبقة الوسطى في المجتمع (عمال، طلاب جامعات ...)، حيث برهن المشروع البورجوازي في المنطقة العربية على استحالة تحقيق الاستقلال الذي اعتمدته النظم السياسية العربية كأساس لشرعيتها على حد تعبير "**سمير أمين**"* (خليل، 2011).

فالأنظمة السياسية التسلطية التي أصبحت ميزة المنطقة العربية لسنوات طويلة، لطالما كانت سببا مباشرا في حالة الضعف الذي ميز التيارات الفكرية والسياسية العربية على مراد سنوات طويلة من تاريخ الدولة العربية خلال القرن العشرين، حتى تلك التيارات التي تعالت أصواتها محتجة على الحالة السياسية والاقتصادية المزرية، على غرار حركات الإسلام السياسي، تعرضت كلها للقمع والتضييق على نشاطاتها، بالرغم من أنها مثلت ولا تزال قوة مجتمعية لا يستهان بها، نذكر هنا على وجه التحديد أهم هذه الحركات "حركة الإخوان المسلمين" في مصر التي أسسها "**حسن البنا**" العام 1928.

فالملاحظ لتاريخ الحركات الاحتجاجية في مختلف الدول العربية، خاصة تلك الحركات التي حملت مطالب سياسية، سيرصد مجموعة كبيرة منها، فبالرغم من أنها لم تحدث تغييرات كبيرة على

* – سمير أمين هو مفكر اقتصادي مصري، وواحد من أهم رواد مدرسة التبعية، وأيضا من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية.

واقع الحال، إلا أنها أثبتت أن طبيعة نظم الحكم التسلطية هي السبب المباشر في حدوثها، نذكر أهم هذه الحركات الاحتجاجية (أشتي، الصفحات 124 – 133):

1 – في حالة دولة لبنان

عادة ما تحدث في دولة لبنان حركات احتجاجية بالتزامن مع عمليات انتخاب رئيس للبلاد، على غرار ما وقع سنوات 1952، 1958، 1964، 1969، 1975، غير أن هذه الوضعية لم تختف كثيرا بعد نهاية الحرب الأهلية (1975 – 1990)، نظرا للطبيعة الطائفية للمجتمع اللبناني، وارتباط هذه الاحتجاجات في أغلب الأحيان بأحزاب سياسية وقوى سياسية منظمة، من أبرز حركات الاحتجاج التي عرفها لبنان نذكر منها:

أ – الإضراب المفتوح في سبتمبر العام 1952، الذي انتهى باستقالة الرئيس "**الشيخ بشارة الخوري**" بصفته أول رئيس لدولة لبنان بعد الاستقلال.

ب – إضراب سبتمبر العام 1958، الذي دعا إليه حزب "الكتائب" الذي أسسه "**بيار الجميل**" العام 1936، بسبب اختطاف الصحفي "**فؤاد حداد**"، حيث سيتخلل هذه الحركة الاحتجاجية اصطدام مسلح مع الجيش اللبناني.

ج – احتجاجات العام 1973، إثر العدوان الإسرائيلي على العاصمة بيروت دعت إليه الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية والقومية.

2 – في حالة المملكة المغربية

قامت في المملكة المغربية الكثير من الحركات الاحتجاجية ذات مضمون اقتصادي واجتماعي وسياسية ضد نظام الحكم، منذ اليوم الأول لدولة الاستقلال (1956)، نذكر منها:

أ – تمرد "**عدي**" و"**بيهي**" في جانفي العام 1957 من قبل عمال إقليم "قصر السوق" ضد ممارسات حزب الاستقلال وتدخلات وزير الداخلية والتي تم قمعه.

ب – انتفاضة الريف العام 1957 الذي دعا لها " **الحاج سلام أمزيان الريفي**" ضد التهميش الذي مارسه المخزن ضد منطقة الريف، الاحتجاجات التي انبثقت عنها "حركة التحرير والإصلاح الريفية"، مطالبين بإدارة ذاتية لمنطقة الريف، مارست العنف المسلح قبل أن يتم قمعها بعنف.

ج – انتفاضة مارس 1965 ردا على مذكرة السلطة برفض إعادة تسجيل التلاميذ الذين ناهز سنهم 17 سنة، انطلقت من مدينة الدار البيضاء لتتسع رقعتها إلى مدن الرباط، فاس ومكناس، شارك بها

الطلاب، العمال وحتى العاطلين عن العمل بقيادة الاتحاد الوطني للقوات المسلحة، واجهتها السلطة بعنف ما أدى إلى وقوع ضحايا في صفوف المحتجين.

د – انتفاضة جانفي العام 1984 ضد غلاء المعيشة وسوء الأوضاع السياسية، قوبلت بحملة قمع عنيفة أسفرت عن ضحايا بالمئات بين المحتجين.

هـ – احتجاجات مدن بوزنيقة، ابن أحمد وتلفيت، شهر جويلة 1993 بسبب نتائج الانتخابات التشريعية التي رفضها مواطني هذه المدن.

3 – في منطقة الخليج العربي

في هذه المنطقة من العالم العربي تحتل دولة البحرين المرتبة الأولى في عدد الحركات الاحتجاجية التي شهدتها مقارنة بباقي دول الخليج العربي، فبسبب نظامها الاجتماعي ستشهد منذ استقلالها العام 1971 احتجاجات عديدة إضافة لحراك سياسي كثيف، لعل أهم هذه الاحتجاجات انتفاضة عمال قسم الصيانة بمطار "المحرق" شهر مارس العام 1972، الحركة الاحتجاجية التي اتسعت رقعتها بعد انضمام باقي عمال نفس المطار، بالإضافة إلى مستخدمي قطاع الصحة، وعمال ميناء "سلمان"، استخدمت السلطات البحرينية ضدهم العنف عبر إطلاق النار لتفريق المسيرة العمالية بتاريخ 12 مارس من نفس السنة، المسيرة الاحتجاجية التي رفعت مطالب أهمها الإسراع بتأسيس نقابات عمالية (ربيعة، د س ن، الصفحات 24 – 26)، يذكر أن أهمية هذه الاحتجاجات تكمن في تزامنها وإعلان السلطة السياسية عن عزمها لوضع دستور للبلاد.

بالتأكيد لم يكن العرض السابق عبارة عن إرث كامل للحركات الاحتجاجية في مختلف الدول العربية، بل مجرد محاولة للتأكيد على أن هذا النوع من الحركات قد شهدته مختلف مراحل تكون وتطور الدولة العربية الحديثة، فبعد أن كانت احتجاجات الشعوب العربية ترتكز على مطلب مهم وهو مجابهة الظاهرة الاستعمارية وتوسعها الإمبريالي، فإن دولة الاستقلال العربية وأنظمة حكمها هي الأخرى واجهة احتجاجات متنوعة، لطالما كانت مطالبها في الظاهر اقتصادية – اجتماعية، غير أن البعد السياسي فيها ظل عاملا محددا أيضا، هذا ما يفسر المجابهة العنيفة للسلطة السياسية في الكثير من الدول العربية لأي حركة احتجاجية ضدها، الشيء الذي يقودنا للتساؤل عن تلك العلاقة الموجودة بين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية العربية، ومختلف مكونات المجتمع في فترة الاستقلال على وجه التحديد، وبين السلطة السياسية والدولة ككيان سياسي.

2 . 1 . 3: طبيعة العلاقة بين الحركات الاحتجاجية وبنية الدولة العربية

إن مهمة تحديد هذه العلاقة لن تخرج عن إطار محاولة الفهم المتعلقة بتلك العلاقة الموجودة بين مختلف مكونات المجتمع العربي المدني، هذه الأخير يؤرخ لبداية وجودها الأول منذ مستهل القرن التاسع عشر (مصر 1821، تونس 1867، العراق 1873، لبنان 1878، الأردن 1912) (المركز الدولي لقانون المنظمات، 2013، صفحة 22)، وبين كيان الدولة في المنطقة العربية التي عملت أنظمتها السياسية على فرض السيطرة المطلقة (هيمنة) على مختلف الجماعات والتقسيمات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى إحلال مصلحة النظام السياسي الحاكم مهما كان شكله، عوضا عن برامج حقيقية للثقافة السياسية، الاقتصاد والتنمية المجتمعية (المركز الدولي لقانون المنظمات، صفحة 24).

فالفعل الاحتجاجي الذي تسلكه مختلف التقسيمات المجتمعية في أي دولة عربية، يمكن اعتباره كرد فعل للسيطرة المطلقة التي يمارسها النظام السياسي العربي، سيطرة أسست على قيم الولاء والطاعة، في تجسيد واضح لنظام أبوي – بطريركي لا تنسجم أركانه ومفهوم النظام الديمقراطي الذي شكل طموحا حقيقيا لدى الشعوب العربية، فالنظام الأبوي مهما كانت البيئة الحضارية أو الثقافية التي ينشأ ويتطور بها تميز مجموعة من الخصائص نذكر أهمها كما يلي (معزوز، 2012، الصفحات 18 – 19):

- **السلطة والخضوع لا الاعتراف والاستحقاق:** فرئيس الحزب السياسي، الحاكم، القائد، الزعيم السياسي أو المعلم ... يمثلون شخصية "الأب" بمعناها الثقافي (Patriarche)، بما يجعله أداة القمع الأساسية في المجتمع الأبوي، العربي منه بالضرورة.
- **التبعية:** فالنظام الأبوي لا ينتج ذوات مستقلة، بقدر ما يعمل على إنتاج أفراد سلبيين، همهم الأوحد الامتثال للأعراف بدل احترام القوانين، فالولاء في المجتمعات الأبوية للقبيلة، الطائفة، الزعيم، ...، في ظل غياب واضح لمؤسسات الدولة الحديثة كالحزب السياسي، النقابات العمالية والجمعيات الأهلية، التي حتى إن وجد نوع من الانتماء لها سيكون انتماء للشكل لا للجوهر، أي استمرار في الولاء واعتبار الزعيم بأنه شخص ملهم وفوق مستوى التعرض للانتقاد، كما تعوض الحماية نظام العدالة، ما يؤذي إلى تكريس التفاوت بين البشر.

بالأساس تعود جذور النظام الأبوي في المنطقة العربية، إلى المرحلة السابقة عن ظهور دين الإسلام، حيث ساد نظام القبيلة القائم على صلة الدم والقرابة، فلطالما كنت القبيلة بديلا عن الدولة

وإدارتها، باعتبار القبيلة شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي المتأسس على القيم، العصبيات والعلاقات العشائرية التغالبية، وعلى الرغم من أن الدين الإسلامي قد حاول إحداث تعديلا جوهري يتم عبره استبدال مفهوم "القبيلة" بمفهوم "الأمة"، فإن نظام القبيلة بقي مسيطر على المجتمع والدولة، بالتالي استمرار القيم والتقاليد في ممارسة تأثيرها على العلاقات الاجتماعية، وفي تحديد نمط العلاقة الذي يربط بين الفرد ومن يمارسون الحكم، إنها علاقة أساسها الولاء للقبيلة التي تبادل الفرد الولاء، وتعمل على حمايته باعتبارها المسؤولة اجتماعيا وسياسيا عن كل فرد في القبيلة (الحيدري، 2016، صفحة 14).

النظام الأبوي في المجتمعات العربية سيعيد تجديد نفسه وفق أشكال مختلفة، ففي شكله التقليدي في المجتمع والثقافة سيرتبط بأنماط من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي التقليدي، كما سيهيمن على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ستغلب عليها الانتماءات القبلية، الطائفية والمحلية، فلطالما كان المجتمع العربي أكثر أبوية مقارنة بغيره من المجتمعات، على اعتبار أنه مجتمع تقليدي – ماضوي راكد مفتقر لقوة داخلية تحركه وتدفعه إلى الأمام (الحيدري، صفحة 14).

إن النظام السياسي العربي الحديث يمثل امتدادا طبيعيا للنظام الأبوي الذي يميز المجتمع العربي منذ القديم، بل أكثر من ذلك فهو يستمد شرعيته منه، بالتالي لطالما قدم الحاكم العربي نفسه على أنه "الأب القائد"، لينظر إلى جميع أفراد الشعب بأنهم بمثابة أبنائه، مخاطبا إياهم بـ "أولادي"، منتظرا منهم كأبناء تقديم الولاء المطلق له، بالتالي الطاعة والخضوع التي انتقلت على مر الزمن من البيت إلى المدرسة والوظيفة والمصنع والمؤسسات الأمنية والعسكرية حتى أعلى هرم السلطة، من جهتها فكرة الجماعة تدعم الخضوع لهذا النظام، مغيبة بشكل تام مفهوم المواطن الفرد المستقل بذاته، الذي ستنتفي خصوصيته بسبب ذوبان شخصيته في الجماعة (الحيدري، 2010).

كما سيساعد المنتمون إلى الطبقة البورجوازية الصغرى في مختلف الدول العربية، من قادة الأحزاب سياسية وضباط الجيش، الذي قاموا بالاستيلاء على السلطة السياسية بشكل مباشر بمجرد حصول بلدانهم على الاستقلال عن الاستعمار الأوربي، في إعادة التأسيس لنمط جديد من النظام الأبوي، المعتمد على بناء شرعية للزعامة مستندين في ذلك على الإنجاز "الاستقلال"، الشرعية الجديدة التي ستعيق إلى حد كبير المشروع النهضوي العربي، لأنها حولت مركز الاهتمام من آليات النهضة إلى تقديس مشروع الزعيم الأوحد (مهني، 2011، صفحة 315).

فالعلاقة الموجودة داخل المجتمع العربي بين مختلف مكوناته من جهة، وكيان الدولة من جهة أخرى التي هي بالأساس علاقة ذات نزعة أبوية، هي أيضا علاقة استبدادية تسلطية قد تؤذي إلى استجابات متعارضة على حد تعبير الفيلسوف وعالم النفس الأمريكي "**إريك فروم Erich Fromm**"، فهي إما أن تؤذي إلى الخضوع الزائد عن اللزوم للمتسلط (النظام السياسي)، أو النبذ التام لسلطته والتمرد عليها.

لذا فالواضح أن النظام أن النظام الأبوي الموجود في المنطقة العربية يعمل على منع قوى التغيير، عبر فرضه لنظام قيم وأفكار على أعضائه، من أجل تعزيز العلاقات العائلية والطائفية، هذا ما تسبب حسب المؤرخ الفلسطيني "**هشام شرابي**" في إهداره لثلاثة فرص تاريخية هي (عفيف، 2003، الصفحات 206 – 207):

1- فرصة تحقيق الوحدة.
2- فرصة التنمية الاقتصادية على نطاق قومي.
3- فرصة بناء مجتمع حر وعادل.

هذا الإخفاق أفرز واقعا عربي مأزوما على جميع الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، الأمر الذي دفع مختلف مكونات المجتمع العربي لممارسة الاحتجاج ضد النظام السياسي التسلطي القائم مستمر الوجود في الكثير من الدول العربية، في محاولة لفك حالة الارتباط والحيلولة دون اتساع رقعة الهيمنة التي يمارسها هذا النظام، وسعيه المستمر للتضييق على فرص المشاركة بمعناها الشامل بالنسبة للأفراد والمجموعة.

2 . 2: الحركات الاحتجاجية في الدول العربية: بنية التكوين وموقع الطبقة الوسطى منها

لطالما شكلت الاهتمامات المشتركة الإطار الحقيقي لتنظيم وتجمع الأفراد، من أجل المطالبة بإشباع هذه الاهتمامات، بما يتضمنه من سعي نحو تغيير الواقع الذي منع عنهم إشباع بعض هذه الاهتمامات أو كلها، حيث سينصبون أنفسهم كمتحدثين رسميين نيابة عن جماعات شعبية كثيرة، أو ربما فئات شعبية تفتقر في معظم الأحيان لتمثيل رسمي في مختلف مؤسسات الدولة، كي يقدموا مطالبهم معبرين بوضوح عن رفضهم للواقع الذي يحيون فيه في قالب احتجاجي، فالدارس لهذه الحركات الاحتجاجية ومطالبها المختلفة سيخلص إلى نتيجة مفادها أن أهم مكون لهذه الحركات هم أبناء الطبقات الوسطى من المجتمع، من أولئك الذي نالوا حظا وافرا من التعليم، بالإضافة إلى الإلمام

الواسع بكيفية التعبئة حول كيفية تحقيق مطالبها، الحال نفسه لما يتعلق الأمر بالحركات الاجتماعية المبادرة بالفعل الاحتجاجي في المنطقة العربية، فقبل الخوض في مكانة الطبقة الوسطى العربية ضمن هذه الحركات، الحري بنا التطرق أولا إلى البنية التكوينية لهذه الحركات، هذا ما سيتناوله هذا المبحث.

2. 2 . 1: متغير الفئة كمحدد للحركات الاحتجاجية العربية

يقصد **بالفئة Category** "أولئك الأفراد الذين يمتلكون عقلية متشابهة، متحدين فيما بينهم كأنهم جماعة مصالح، من أجل متابعة هدف مشترك أو مجموعة أهداف"، إن إسقاط هذا الفهم على واقع الحركات الاحتجاجية في محاولة لتحديد مختلف الفئات المكونة لها، سيقود لوضع التقسيم التالي:

1 – الحركات العمالية.

2 – الفلاحين.

3 – طلاب الجامعات

فكل فئة منها عادة ما تجمع أفراد همهم الدفاع عن مصالحهم المشتركة، كما أنها قد تندمج فيما بينها لما يتعلق الأمر بقضايا مجتمعية ذات اهتمام مشترك، سنعمل فيما سيأتي على رصد وجود هذا النوع من الحركات كل على حدا في الدول العربية من حيث النشوء والتطور.

أولا: الحركات العمالية العربية

في الكثير من البلدان العربية تعد النقابات العمالية سابقة الوجود عن دولة الاستقلال ذاتها، حيث كان العمال من بين أهم الشرائح المجتمعية التي لعبت أدوارا مهمة في مسارات النضال والكفاح الوطني من أجل الاستقلال (الصافي، 2017، صفحة 107)، فبعد تكون الدولة إثر نيل مختلف الدول العربية لاستقلالها منذ منتصف القرن العشرين، قامت الكثير من الدول العربية بمنح فئة العمال بعض المكاسب، لكن في المقابل عملت على وضع الكثير من القيود بغرض شل حركتهم بشكل مستقل عبر التأسيس لنقابات عمالية حكومية مهيمنة، هذا ما سيطرح التساؤل حول مدى تبعية الاتحادات العمالية العربية للسلطة السياسية؟، باستثناء حالة المملكة المغربية، البحرين وتونس، هذه الأخير كان فيها الاتحاد العام التونسي للشغلUGTT الذي تأسس رسميا العام1946 فاعلا مهما في الحياة السياسية للبلاد، حيث انخرط في حالات صراع متعددة ضد السلطة من أجل استحداث تحول ديمقراطي حقيقي، وإنهاء استمرار حكم الحزب الواحد.

أما في دول عربية أخرى على غرار الجزائر، مصر وغيرها، فقد أحكمت السلطة السياسية سيطرتها على المركزيات النقابية هناك، عبر منح تفضيلات في شكل منافع اقتصادية واجتماعية

لقادتها، من أجل إحكام السيطرة عليها وخلق نمط معين من العلاقات الزبائنية بين الطرفين، أما في دول أخرى كالأردن فقد كان السبيل هو استعمال القوة والرقابة الأمنية لأحكام السيطرة على المركزية النقابية في البلد، كما استعملت الأحزاب السياسية المذهبية في الحالة اللبنانية، والانتماء إلى فصيل سياسي معين في حالة فلسطين (صليبي، 2017، صفحة 11)، الأمر الذي رسخ مركزية القرار النقابي في الاتحادات العمالية العربية، لاسيما فيما يتعلق بقضايا الميزانية والمفاوضات مع السلطة السياسية، وتحديد أشكال الاحتجاج كالإضرابات العمالية على وجه التحديد، بالتالي ستتجلى حالة من الضعف في نشاط الحركات العمالية المنضوية تحت لواء المركزيات النقابية في أغلب الدول العربية.

حالة الضعف والفشل الذي تميز عمل المركزيات النقابية في أغلب العربية، باعتبارها حركة اجتماعية ذات فعل احتجاجي، دفع بفئة العمال إلى التفكير في تأسيس نقابات مستقلة، كمحاولة لتخطي حالة الهيمنة التي تفرضها السلطة السياسية، هذا النوع الجديد من النقابات الذي بدأ في الازدهار في الكثير من الدول العربية، منذ تسعينات القرن العشرين (الجزائر مثلا منذ العام 1990) وبداية الألفية الجديدة ميزته ثلاثة خصائص هي (صليبي، صفحة 12):

1- الاستقلالية تجاه الطرفين التقليديين الدولة والاتحاد النقابي الرسمي، الأمر الذي أضفى على النقابات المستقلة طابع تنظيمي وسياسي.
2- مساهمة هيئات المجتمع المدني في نشأتها، الأمر الذي أنتج علاقة تعاون بين الطرفين، لاسيما منظمات المجتمع المدني المشتغلة بمجال حقوق الإنسان، هذا النوع من العلاقات كان غائبا من الاتحادات المركزية جراء عزلتها وصدامها معها أحيانا.
3- المشاركة في ثورات الربيع العربي ورفعها لمطالب الحرية والديمقراطية، الأمر الذي لم تفعله الاتحادات الوطنية الرسمية باستثناء الاتحاد العام التونسي للشغل كما سنرى لاحقا.

غير أن هذا النوع من النقابات العمالية غالبا كانت نتيجة جهوده الفشل، عندما يتعلق الأمر بتحقيق مطالبه وخلق جبهة قوية موازية ضد المركزيات النقابية، بسبب المعوقات الإدارية والسياسية التي عملت على تضييق نشاط المنظمين إليها وقلة خبرتهم النضالية، بالإضافة إلى القمع الأمني الذي عادة ما تواجهه وضعف الدعم المالي أو غيابه في كثير من الأحيان، حيث تعمل السلطة السياسية على خلق موانع تحد إمكانية جمع هذه النقابات للاشتراكات (صليبي، صفحة 12)، بالإضافة إلى عدم اعتراف الحركة النقابية الدولية بها في بعض البلدان العربية، حيث تقدم هذه الأخيرة

الدعم فقط للاتحادات الوطنية، رغم هذا تبقى النقابات المستقلة في الدول العربية أمرا واقعا، فبإمكانها إضفاء الكثير من الديناميكية إلى الحركة المطلبية والاحتجاجية لفئة العمال.

ثانيا: حركة الفلاحين

الفلاح هو من يمتهن فلاحة الأرض باستعمال قوة عمله الذاتية أو العائلية، هنا قد يكون الفلاح مالكا للأرض التي يزرعها أو مستأجرا لها (النور، 2015، صفحة 29)، فلطالما كان الفلاح واحد من أهم أعضاء الجماعات البشرية، بالنظر إلى أعداد المشتغلين – حسب الإحصائيات الرسمية – في القطاع الزراعي الذين بلغت نسبتهم في مقابل إجمالي القوى العاملة العربية حوالي 20% العام 2014 في مقابل 23% العام 2010، يعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة الداخلية في أغلب الدول العربية من الريف إلى المدينة، بسبب مستويات الخدمات الأساسية وقلة فرص العمل المجدي في الوسط الريفي (صندوق النقد، 2016، صفحة 71).

استنادا إلى هذا الوجود لفئة الفلاحين العرب على أرض الواقع، وأيضا لارتباط الفلاح العربي بقضايا وهموم الوطن، عادة ما يكون له دور مهم في مجابهة تسلط الدولة، فعلى الرغم من أن الدول العربية في مجملها قد باشرت عقب نيلها للاستقلال مباشرة تنفيذ برامج للإصلاح الزراعي، كان الهدف منها التأسيس لمشروع بورجوازي وطني، استهدف تحديدا القضاء على نفوذ طبقة كبار الملاك وتحقيق فائض يستخدم في تأسيس قاعدة صناعية، بالتالي دعم فرص النجاح لمسارات بناء الدولة الحديثة (خليل، 2011)، فإنها لم تلبي طموحات الفلاح البسيط بل زادت معاناته اليومية، ما دام أن أغنياء الريف العربي حاولوا إحكام السيطرة على الأرض، الأمر الذي فجر صدامات بين الفلاحين وعائلات كبار الملاك.

تأكيدا لما سبق تمثل الحالة المصرية خير مثال على ذلك، ففي أعقاب صدور قوانين الإصلاح الزراعي بعد ثورة العام 1952، الذي قضى بإعادة توزيع الأرض من الملكيات الكبيرة إلى الملكيات الصغيرة دون المساس بأوضاع الملكيات المتوسطة (الحسيني، 2017، صفحة 133)، إلا أن آثار هذا القانون لم تتجاوز سوى 7% من ملكية الأراضي الزراعية وزعت على 5% من أسر الفلاحين العاملين في الزراعة (خليل، 2011).

هذا الوضع أدى إلى بروز حركات فلاحين ناضلت ضد تغول كبار الملاك، حركة احتجاجية تحولت إلى صدامات سقط على إثرها ضحايا في أوساط فلاحي الريف المصري، غير أن تحركات الفلاحين واحتجاجاتهم في مصر قد شهدت تحولا آخر إلى الصراع والصدام في مقابل الدولة وكبار

ملاك الأرض منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، على إثر صدور قانون تحرير إيجارات الأراضي الزراعية العام 1992 الذي تسبب في تفاقم البطالة في أوساط الفلاحين البسطاء.

على غرار الفلاحين في المجتمع المصري الذين أسسوا لاتحاد الفلاحين العام 1983، من أجل التكتل لمجابهة ومقاومة محاولات الإخضاع والسيطرة التي تقودها بيروقراطية الدولة المتحالفة مع كبار الملاك وأغنياء الريف، فإن جماعات الفلاحين في مختلف الدول العربية قد عمدوا إلى تكوين تكتلات في شكلها النقابي خاصة بهم بغرض الدفاع عن مصالحهم كما كان الحال على سبيل المثال في:

- تونس: عبر الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري العام 1949.
- سوريا: الاتحاد العام للفلاحين العام 1964.

غير أن هذه الاتحادات قد أسست لوجودها السلطة السياسية في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يجعلها تخضع لهيمنتها كما هو الحال مع المركزيات النقابية كما ذكرها سلفا، زيادة على ذلك فإنها لا تخدم في كثير من الأحيان مصالح صغار الفلاحين الذي عادة ما يعانون جراء السياسات الزراعية الفاشلة التي تتبناها دولهم.

ثالثا: الحركات الطلابية

تكمن أهمية الحركات الطلابية في كونها واحدة من أهم الحركات الاحتجاجية، بالإضافة إلى أنها من أهم مكونات الحركة الوطنية في كل دولة عربية تقريبا، على اعتبار أنها تتصف بما يلي (أبو المجد، 1971، صفحة 08):

1- تعتبر حركة شباب مثقف لديه وعي بالوضع العام للبلا. وتصورات حول إمكانيات التغيير.
2- التمركز أغلب الوقت في مناطق معينة بما يسهل الاتصال بين الطلاب وتنظيمهم.
3- انتماء أغلب طلاب الجامعات إلى مستوى اجتماعي متوسط.

في الوطن العربي ستمثل الحركات الطلابية باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة، مفتاح مهم لفهم واقع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، الذين عملوا على رسم صورة الدولة العربية وواقعا في عالم اليوم.

حال نشأة الحركات الطلابية في الكثير من الدول العربية هو حال الكثير من الحركات الاجتماعية الأخرى، لقد كانت نشأتها في كثير من الدول سابقة لوجود الدولة العربية المستقلة، حيث بدأت في التكون مع إرساء أركان أولى الجامعات العربية، فقد جابه طلاب "جامع الأزهر" في مصر قرارات الولاة العثمانيين، وانتهاكات عسكر المماليك للأحياء والبيوت، عبر التظاهر في شوارع مدينة

القاهرة، للعلم فإن "جامع الأزهر" يعود تأسيسه إلى العام 970م، بذلك يعد ثاني أقدم جامعة مستمرة بعد جامعة القرويين بمدينة فاس المغربية (859 م).

كما كان للطلاب المصريين دورا مفصلا خلال "الثورة العرابية" ضد سلطة الخديوي "**توفيق**" والتدخل الأجنبي بين العامين (1879 – 1882)، كما ناضلوا وشاركوا سرا خلال ثورة العام 1919 ضد الاحتلال الإنجليزي، وخلال أحداث العام 1935 للمطالبة بعودة العمل بدستور العام 1923، كما شارك الطلبة بقوة في المظاهرات المطالبة بالاستقلال التام عن التاج البريطاني العام 1946 (عفيفي، 2014).

كان الارتباط وثيقا بين طلاب الجامعات المصرية ومختلف مظاهر الاحتجاج السياسي، حيث قاد طلاب جماعة الإخوان المسلمين مظاهرات وإضراب ضد قيادة ثورة العام 1952 بتاريخ جانفي 1954، كما كان لطلاب الجامعات نشاطات سياسية بالموازاة والفشل العسكري للعام 1967، كما يعتد لهم بأداء دور مهم في دفع القيادة المصرية لاتخاذ قرار حرب أكتوبر 1973 (عفيفي، 2014).

كما كان عليه الحال في النموذج المصري، فإن الحركات الطلابية في أغلب الدول العربية كان لها دور مهم في مسارات النضال ضد المستعمر الأوربي، هذا ما نجده على سبيل المثال لا الحصر في منطقة المغرب العربي، حيث تم تأسيس جمعية للطلبة المسلمين في شمال إفريقيا العام 1919، والتي كان الهدف منها الدفاع عن مقومات الهوية لسكان المنطقة المغاربية على غرار الدين واللغة الوطنية العربية (مجموعة، 2005، صفحة 09)، ومجابهة التواجد الاستعماري الفرنسي الذي لطالما حاول القضاء على معالم الهوية للسكان هناك في الجزائر، المغرب وتونس، البلدان التي شهدت منتصف خمسينات القرن العشرين تأسيس اتحادات طلابية:

1- الاتحاد العام لطلبة تونس 1952.
2- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 1955.
3- الاتحاد الوطني لطلبة المغرب 1956.

المفارقة أن تأسيس هذه الاتحادات الطلابية المحلية صادفه وجود ديناميكية سياسية، على اعتبار أن البلدان الثلاثة كانت تحت سلطة الاحتلال والحماية الفرنسية، أيضا اندلاع حركات احتجاجية قادها الطلبة أنفسهم مطالبين بضرورة نيل بلدانهم للاستقلال، غير أنه وبعد نيل هذه البلدان لاستقلالها سينخفض الصدى الذي كانت تحدثه هذه الحركات في فترات زمنية سابقة، مرد ذلك إلى انخراطها في مهمة بناء دولة الاستقلال، بالإضافة إلى قلة أعداد الطلبة مقارنة بما هي عليه أعدادهم اليوم.

الظاهر أن وجود الحركات الاحتجاجية على شكل نقابات، حركات للفلاحين والطلبة في مختلف الدول العربية، يعود إلى ما قبل تكوين دولة الاستقلال، حيث شكلت هذه الفئات المجتمعية عبر حركاتها الاحتجاجية رافدا مهما من روافد الحركات الوطنية العربية، التي ناضلت لسنين طويلة ضد التواجد الاستعماري التقليدي، ثم ضد السلطة السياسية في دولة الاستقلال الوطنية التي لم يدخر حكامها جهدا في محاولة إخضاعها والسيطرة عليها نظرا للطبيعة الأبوية للنظام السياسي العربي، كما أسلفنا الذكر، غير أن هذه الحركات ستحافظ على استمرار حراكها الاجتماعي والاحتجاجي بالضرورة حتى في مواجهة قوة النظام السياسي العربي المرتكز على استعماله للقوة التي يحتكرها من أجل فرض إرادته وضمان استمراره رغم ديمومة حالات الفشل الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي التي يعانيها.

إن الدليل على ذلك كما لاحظنا خلال العرض كيف اتجه العمال في الكثير من الدول العربية إلى تأسيس نقابات مستقلة، لمواجهة السيطرة المطلقة للنظام السياسي الحاكم على المركزيات النقابية، بالموازاة مع هذه الحركات الاحتجاجية التي تمثل فئات من المجتمع العربي، سنعمل فيما سيأتي على رصد تلك الحركات ذات الطابع الغير فئوي، أو بالأحرى غير المهنية التي كانت لها أدوار مهمة هي الأخرى عبر مختلف محطات الحراك السياسي على وجه التحديد الذي شهدته الدول العربية في فترات زمنية سابقة، وستشهده في مراحل زمنية لاحقة.

2 . 2 . 2: المكون اللافئوي لحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية

بعد أن عددنا مجموعة الحركات الاجتماعية – الاحتجاجية، التي يمثل المنظمون لها فئة معينة من المجتمع العربي، سنعمل فيما سيأتي على التطرق إلى مجموعة أخرى من الحركات الاحتجاجية غير الفئوية، بمعنى أن المنتمين إليها هم بالضرورة أفراد مختلفون لما يتعلق بالمستوى الاجتماعية والاقتصادي الذي ينتمون إليه، حيث قد يمثلون فئات مجتمعية مختلفة إلا أنهم اجتمعوا للدفاع عن أهداف تجمعهم، حيث تجاوزت مطالبهم تلك المطالب الفئوية، حتى إن كانت تتكامل فيما بينها في بعض الجوانب، من أهم هذه الحركات تلك التي بدأت في التكون في إطار دولة الاستقلال، بالإضافة إلى أن ما ميزها هو همومها التي تجاوزت في أحيان كثيرة حدود الدولة، لتندمج مع قضايا قومية أو حتى عالمية.

أولا: المنظمات الحقوقية والدفاعية غير الحكومية

عادة ما يرتبط وجود هذا النوع من المنظمات بحالة انفتاح عليها وقبول لها من قبل السلطة السياسية، خاصة أن استقلاليتها عن الحكومة، الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية، سيتيح لها

الفرصة لخلق رؤية مشتركة لدى مجتمعها الأهلي، بالتالي المساعدة في تحسين حياة الناس على مدى العقود الزمنية القليلة الماضية (أنيليس، 2012، صفحة 07).

لقد بادرت مختلف الدول العربية عقب نيلها للاستقلال إلى بناء ما يعرف بالدولة المركزية، الأمر الذي جعلها تلغي وجود مختلف التكوينات الاجتماعية التي كانت قائمة قبل ذلك الوقت، ولدعم إحكام السيطرة على مجتمعاتها عملت على وضع قوانين تؤسس لميلاد منظمات أهلية تابعة بشكل مباشر إلى وزارات الشؤون الاجتماعية، مع تكييف الأدوار المنوطة بها لتؤذي نشاطات خدماتية ذات طابع خيري بالأساس، بالإضافة إلى جعلها كيانات تضمن التبعية الجماهيرية لصالح الحزب السياسي الحاكم، على غرار اتحاد شبيبة الثورة في سوريا المؤسس العام 1970، أو منظمة الشباب في مصر التي تم تأسيسها العام 1964 (خليل، 2011).

ازدهار المرجعية الحقوقية الدولية منذ الربع الأخير من القرن العشرين، انعكس بالإيجاب على وضع المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، التي اعتمدت في علاقاتها على نفوذ المنظمات الغربية والدولية، من أجل خلق هامش للصراع مع الحكومات العربية القائمة في تلك اللحظة الزمنية، هذا الهامش ساعد في اتساعه حرص الحكومات على المظهر الديمقراطي بالنسبة للبيئة الخارجية (خليل، 2011)، تم ذلك عبر إرساء مجموعة من القوانين التي تنظم وجود هذه المنظمات.

في الجزائر على سبيل المثال، يحكم تأسيس هذه المنظمات قانون تشكيل الجمعيات الصادر العام 1990، تحت مسمى القانون رقم 31 – 90 الذي جاء متوافقا وروح دستور العام 1989 المقر للتعددية وحرية تكوين جمعيات، أما في مصر فتخضع في تأسيسها إلى قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية رقم 84 للعام 2002، حيث تتعدد وتتنوع هذه المنظمات على كثرتها (40 ألف منظمة)، ومن أبرز اهتماماتها القضايا المتعلقة بالبيئة، التعليم والرعاية الاجتماعية لبعض المجموعات من المواطنين، أما في الأردن فينظم عمل المنظمات قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم 33 للعام 1966، أما في المملكة المغربية فإن المرسوم رقم 376 – 58 – 1 الذي نشر كجزء من قانون الحريات العام للعام 1958 هو الذي ينظم إنشاء وكيفية إدارة هذا النوم من المنظمات، حيث تم تعديله جوهريا خلال العام 1973.

الملاحظة المهمة حول القوانين المنظمة لهذه المنظمات في المنطقة العربية، أنها تحتوي على قيود مشددة جدا، بالإضافة إلى اشتراطها الحصول على الترخيص من الجهات الحكومية لمباشرة العمل، فالترخيص الإلزامي يعتبر عبء غير ضروري وغير مشجع للمؤسسات والمنظمات غير

الحكومية، التي في معظمها منظمات غير رسمية لا تحتاج لأن تكون لها شخصية قانونية أو إشراف حكومي، الأمر الذي وضع هذا الحركات تحت سيطرة الحكومات العربية وأفقدها حرية النشاط باعتبارها حركات اجتماعية ذات طبيعة مطلبية، وهي التي يميزها انحيازها غالبا للطبقات الهشة في المجتمع للدفاع عن حقوقها، القبضة القانونية القوية ستمكن الحكومة المصرية على سبيل المثال من إغلاق منظمة نسائية ترأسها "**نوال السعداوي**"، وإحالة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى نيابة أمن الدولة العام 1998 في قضية حقوق الأقباط والتعذيب الجماعي.

إن هذا النوع من المنظمات وبفعل اعتمادها على علاقاتها مع الخارج، لما يتعلق الأمر بصراعها ضد الحكومات العربية، جعل ذلك منها منظمات نخبوية بامتياز بعيدة جدا عن التأثير المجتمعي الواسع إلا في استثناءات قليلة، الأمر يعود إلى عدم قطع المنتسبين إليها علاقاتها مع مفاهيم اللبرالية الجديدة، خاصة أن مصادر التمويل تأتي من بعض المصادر المرتبطة مع قوى العولمة، الأمر الذي أبقى حرية التحرك لديها ضيقة في ظل أجندة ليست محددة بالضرورة داخليا، لكنها على الأكثر حصيلة توازنات وسطية ما بين الاجتهادات المحلية والتأثيرات العالمية.

ثانيا: الحركات الدينية والثقافية

الارتباط بين الدين والحركات الدينية متغير غير كاف لتفسير نشأة هذا النوع من الحركات الاجتماعية – الاحتجاجية، بالتالي هي ظاهرة جاءت كمحصلة لتفاعل عدة عوامل مؤثرة في نشأتها وتطورها، أهمها حالة الأزمة الاقتصادية، غياب كلي للديمقراطية أو الرغبة في الوصول إلى الحكم (الخواجة، 2015، صفحة 07)، فوجود هذا النوع من الحركات هو قديم قدم الأديان التي عرفتها البشرية، فاليهودية، النصرانية والإسلام كديانات سماوية كلها شهدت ميلاد العديد من هذه الحركات بداخلها، نذكر على سبيل المثال هنا البروتستانتية كحركة إصلاحية احتجاجية ضمن الديانة النصرانية، أيضا الحركات الدينية المسيانية ضمن الديانة اليهودية.

في العالم العربي ستشكل الحركات الدينية أحد أهم أركان الواقع العربي منذ زمن بعيد، لاسيما تلك الحركات التي نشأة وتطورت داخل الدين الإسلامي، حيث نشأة على شكل فرق ذات توجهات سياسية بالأساس، سواء تعلق الأمر بكونها من أحزاب متحالفة مع السلطة (أشاعرة مثلا) أو معارضة (معتزلة، خوارج، شيعة) ، فقد شهد تاريخ الإسلام دعوات متكررة نصب القائمون عليها أنفسهم مدافعين عن الدين ضد كل خطر أو انحراف، مع إدانة للمجتمع والدولة بالانحراف الذي يحتاج إلى إصلاح وتقويم، ليستمر الحال إلى العصر الحديث حيث شهدت مختلف أنحاء المنطقة العربية حركات

احتجاجية ذات منطلقات دينية مطالبة بإصلاح الوضع القائم، أبرز هذه الحركات نذكر حركة الشيخ "**محمد بن عبد الوهاب**" في نجد (المملكة العربية السعودية) العام 1742، أيضا الحركة السنوسية في شمال إفريقيا والحركة المهدية في السودان (الأفندي، 2002، صفحة 19)، المحصلة أنها حركات غلب عليها الطابع السياسي.

على صعيد آخر سيكون للحضارة الغربية تأثير ثقافي وفكري، سلوكي وأخلاقي في طيف واسع من النخبة العربية مع بداية القرن العشرين، ما خلق رغبة بمجابهة هذا التأثير عبر التأسيس لحركات إسلامية معاصرة، تأثرت أساسا بالحركة الإصلاحية التي باشرها "**جمال الدين الأفغاني**" وتلميذه "**محمد عبده**" وأيضا جهود "م**حمد رشيد رضا**"، لتظهر للوجود واحدة من أهم الحركات الدينية في الوطن العربي منذ البدايات الأولى للدين الإسلامي إلى يومنا هذا، تلك التي أسسها "**حسن البنا**" في الإسماعيلية (مصر) العام 1928، التي أصبحت تعرف بحركة الإخوان المسلمين (الأفندي، صفحة 24)، الحركة التي كان لها شأن كبير داخل مصر وخارجها عبر فروعها في الكثير من الدول العربية والعالم.

لطالما كانت العلاقة بين أغلب الحركات الدينية والسلطة السياسية في الدول العربية صدامية بامتياز، حيث اصطدمت سابقا حركة الإخوان المسلمين بالسلطة السياسية في أعقاب ثورة العام 1952، لتستمر في النشاط سرا طوال عقود طويلة من الزمن، بسبب التضييق والاضطهاد الذي عانته من قبل النظام الحاكم في مصر الذي أصدر في حقها قرار بالحل مرتين العام 1948 و 1955، نفس الحال تقريبا ستعرفه فروعها في الكثير من الدول العربية، ما عدى الدول التي أسس فيها من يحسبون أنفسهم على حركة الإخوان المسلمين أحزاب سياسية، وانخرطوا في الحياة السياسية الوطنية (الجزائر على سبيل المثال منذ العام 1989).

أما فيما يخص الحركات الثقافية التي تعتبر من مميزات واقع الحركات الاحتجاجية – المطلبية في منطقة المغرب العربي على وجه التحديد، لاسيما في دولتي الجزائر والمملكة المغربية، أين يمثل السكان المتكلمون باللهجات الأمازيغية نسبة معتبر من العدد الإجمالي لمواطني الدولتين، ففي الجزائر قاد مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية مظاهرات حاشدة ضد النظام للمطالبة بالاعتراف بوطنية اللغة الأمازيغية كما يسمونها العام 1980، الأحداث التي ستعرف لاحقا بمسميات المسألة الأمازيغية أو الربيع الأمازيغي، نفس الطرح تبنته الأحزاب السياسية المحسوبة أيديولوجيا على منطقة القبائل على غرار التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD، ومجموعة من المثقفين الجزائريين على غرار مولود

فرعون، مولود معمري وكاتب ياسين (المناصرة، د س ن، صفحة 23)، الاحتجاجات في منطقة القبائل الجزائرية ستعود للاندلاع العام 1998 كرد فعل على قانون استعمال اللغة العربية، الذي أقره الرئيس اليمين زروال (1994 – 1999) في نفس السنة، ولطالما كانت لها سجالات وصدامات متكررة مع السلطات الجزائرية.

لقد ناضلت الحركة الثقافية الأمازيغية في الجزائر من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الظاهرية، هي (المناصرة، صفحة 68):

1- جعل اللغة الأمازيغية على قدم المساواة مع اللغة العربية.

2- العناية والتطوير للثقافة واللغة الأمازيغية.

3- احترام الخصوصية الثقافية واللغوية لكل المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية، عبر تعميمها في التعليم المدرسي والحياة.

بفضل قوة تأطيرها وتنظيمها النخبوي، استطاعت الحركة الثقافية الأمازيغية أن تجند أطياف واسعة من سكان منطقة القبائل في الجزائر أو حتى في المملكة المغربية، فكان من ضمن مناضليها الفلاح، العامل، التاجر وأفراد البورجوازية أيضا، حيث تمكنت من التعبير عن نفسها عبر مئات الجمعيات وبعض النقابات العمالية، غير أنها بقية منحصرة في نطاقها الجهوي، فبالرغم من نضالها السلمي عموما والمؤطر، فإن أحداث العنف في منطقة القبائل الجزائرية عامي 2001 و 2002، قد أفقدها الشيء الكثير من أصالة نضالها الذي انطلق في وقت سابق بشكل سلمي، بالإضافة إلى ظهور جيل جديد من هذه الحركة كان أكثر انغلاقا على الذات رافضا لكافة أشكال وجود الدولة (شرطة، انتخابات، ...)، على رأس هذا الجيل ما سمي في ذلك الوقت بحركة العروش (خليل، 2011).

ثالثا: الحركات النسوية

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبحت موضوع المرأة العربية بمثابة قضية، حيث بدء السعي نحو بلورة نظرة متوازنة للنساء تتجاوز مجرد "التحسين، التنظيم والتحديد" لواقعهن، إلى المطالبة بتمكينهن في بيئتهن عبر الحصول على مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الأكثر من كل المطالبة هذا أن تنال النساء العربيات كافة الحقوق السياسية على غرار النساء في الكثير من بقاع العالم، بالإضافة إلى المطالبة بإقرار تشريعات ووضع قوانين من شأنها أن تحسن من وضعهن كي يستطعن ممارسة حياتهن وفق ضوابط عادلة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2005، صفحة

02)، فمكانة المرأة العربية في مجتمعها دفعت الحركات الوطنية أن تتبنى مطالب النساء العربيات منذ فترة النضال ضد المستعمر الأوربي طوال النصف الأول من القرن العشرين، أما في إطار دولة الاستقلال في مختلف دول الوطن العربي، لطالما كانت المنظمات النسائية تحض بدعم الرجال الدين أحكموا سيطرتهم على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع، بسبب الطبيعة الذكورية للمجتمعات العربية.

إلا أنه ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين الذي أبان عن حالة فشل مزمنة أصابت المؤسسات السياسية العربية، بالإضافة إلى بداية الاهتمام بالمنظمات المدنية التي ستتحمل مهام الدفاع عن حقوق الناس بسبب فشل الأحزاب السياسية في أداء هذه المهمة، ستنبثق حركة نسائية جديدة أساسها انتقاد التراكمات الثقافية العربية، مستندة في نشاطاتها وأجندة مطالبها إلى مجموعة المواثيق الدولية، التي موضوعها حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة، بالإضافة إلى الكثير من مخرجات وبرامج العمل الصادرة على مؤتمرات دولية حول المرأة انعقدت تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، على غرار:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948.
2- العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعام 1966.
3- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة للعام 1952.
4- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للعام 1979، والبروتوكول الاختياري الملحق بها للعام 1999.
5- المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة بالمكسيك العام 1975.
6- المؤتمر الثاني المعني بالمرأة بكوبنهاغن العام 1980
7- مؤتمر نيروبي لاستعراض وتقييم منجزات عقد المرأة (19975 – 1985) للعام 1985.
8- مؤتمر العالمي الرابع للمرأة ببيكين العام 1995.

كل هذا كان لدعم جهود الحركات النسوية العالمية والعربية على وجه التحديد، من أجل العمل على تخليص النساء من مختلف أوجه التمييز الممارسة ضدها بالتالي تحسين واقعهن الحياتي، فظهرت بذلك إلى حيز الوجود تنظيمات نسائية لها هيكلها المحلي والوطني، كما ربطت علاقات عابرة للحدود الوطنية مع منظمات دولية للنساء، الأمر الذي أكسبها قوة دعمت بها وجودها وجهودها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، صفحة 03).

ستشكل الحركات النسوية رافدا مهما ضمن منظومة الحركات الاجتماعية العربية، بالرغم من أنها قد يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات كبرى هي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، صفحة 04):

1- منظمات نسوية مؤطرة من قبل أحزاب سياسية.

2- منظمات نسوية حافظت على طابعها المدني.

3- منظمات نسوية تابعة لحركات سياسية محظورة (التنظيمات الإسلامية).

يوجد اليوم عدد كبير من المنظمات النسوية في مختلف الدول العربية، على سبيل المثال ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، اتحاد النساء التقدمي في دولة مصر، أما في تونس فتوجد جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، ... إلخ، تميز خطاب هذه المنظمات وغيرها بمحاولة لفت الأنظار لواقع المرأة العربية الهش، خاصة ما تعلق منه بقوانين العمل (خليل، 2011)، فعبر مظاهرات وتجمعات ضمت النساء، حاولت مختلف الحركات النسوية في الدول العربية أن تطالب السلطة السياسية بضرورة بدل المزيد من الجهد، لرفع الظلم عن الممارس ضد المرأة العربية، وإنزالها منزلتها الحقة باعتبارها إنسان في المقام الأول، وبكونها تمثل نصف مجتمعها ثانيا.

هذا العرض الموجز لمختلف روافد الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي تؤسس لها فئات من المجتمع، أو تضم فئات كثيرة منه، كان الغرض منه التأسيس لوجود هذا النوع من الحركات في مختلف الدول العربية، حيث كان لها دور هام في مسارات التحرر وبناء الدولة في فترة ما بعد الاستقلال، كما حاولت أن تدافع عن حقوق ومصالح أفرادها في إطار الدولة الوطنية على مدار عقوق من الزمن، باعتبارها ملاذا مناسبا لمختلف فئات المجتمع، لاسيما أبناء الطبقات الوسطى منه، ولمجابهة محاولات السيطرة على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع، التي باشرتها السلطة السياسية في الدول العربية، وأيضا حالة الفشل الذريع الذي طال الأحزاب السياسية، مهما اختلف شكل نظام الحكم والنظام الحزبي المنتهج، أحادي أم تعددي، حيث تحولت الأحزاب السياسية إلى مؤسسات تدين بالولاء للسلطة السياسية، لتهمل بذلك دورها المركزي المتمثل في الدفاع عن مصالح المواطنين.

2 . 2 . 3: الطبقة الوسطى وموقعها من الحركات الاحتجاجية العربية

لطالما عرفت الطبقة الوسطى في كافة أنحاء العالم بأنها المحرك الرئيسي للتجارب الإنمائية الناجحة، كما أنها تمثل العمود الفقري لنظام الحكم الديمقراطي، واقتصاد السوق، ومحور التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2014، صفحة 14)، فالمنتمون إلى هذه الطبقة يهتمون بقضايا السياسية الداخلية منها أو الدولية، حتى أن محاولات فهم وتفسير أوضاعها

بصفة عامة، عادة ما يصطدم بكثرة التعريفات لتعدد زوايا النظر إليها، الأمر الذي أفرز غياب تعريف جامع لها يتضمن العوامل المحددة لها بدقة.

لقد أسست الأفكار التي قدمها كل "**كارل ماركس Karl Marx**" و" **ماكس فيبر Max weber**"، لمعالم قواعد التحليل والنظريات السوسيولوجية حول ماهية الطبقة والتدرج، فحتى إن لم تصمد هذه الأفكار طويلا كأدوات للتفسير، في مقابل التطور المتلاحق الذي كان مسرح له المجتمع الرأسمالي في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، الأمر الذي اضطر أنصارهما إلى إدخال تعديلات عليها لمواكبة أي تغيير قد يطرأ على المجتمع، فمنذ الربع الأخير من القرن العشرين ازدهر النقاش حول ماهية الدور الحضاري للطبقات وأثرها في إحداث تحولات داخل النظم الاجتماعية والسياسية، ففي حين أولى البعض أهمية لهذا الدور على غرار "**بيير بورديو Peirre Bourdieu**" الذي يقر بالدور الحضاري للطبقات وأثرها الواضح في مجمل التحولات الاجتماعية، فإن "**أنطوني غيدنز Anthony Giddens**" فيتجه وآخرون نحو إعلان موت الطبقة بسبب صمتها التاريخي، واضمحلال دورها في الفضاء الاجتماعي (بدوي، 2013، الصفحات 49 – 50).

دون الخوض في التراث الفكري الغربي حول الطبقات الاجتماعية، والطبقة الوسطى على وجه التحديد، سنعمل فيما يلي على تقديم تصورين لماهية الطبقة الوسطى، استنادا إلى عاملين مهمين اقتصادي واجتماعي.

أولا: الطبقة الوسطى من المنظور الاقتصادي

هنا الطبقة الوسطى هي عبارة عن مجموعة من الأفراد، الذين يتراوح مستوى دخلهم أو إنفاقهم، بين عتبتين نقديتين، على اعتبار أن الدخل يقسم إلى خمسة مستويات، الأمر الذي يجعل من الجماعات البشرية المكونة للطبقة الوسطى هم أولئك الذين تقع مداخيلهم بين المستوى الثاني، الثالث والرابع، بعبارة أخرى هم أولئك الأفراد الذين يتخطى مجموع إنفاقهم خط الفقر المحدد بشكل مناسب، على أن لا يتجاوز إنفاقهم على السلع والخدمات غير الأساسية قيمة خط الفقر المحدد (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2014، صفحة 23)، بالتالي فإن هذا الفهم لا يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخصائص الاجتماعية للطبقة الوسطى.

ثانيا: الطبقة الوسطى من منظور اجتماعي

بغض النظر عن مستويات الرفاه المادي للأفراد والجماعات، فإن المنتمين إلى الطبقات الوسطى من المجتمع، عادة هم أولئك العاملين في القطاعين العام والخاص على حد سواء في الوظائف

المكتبية، الذين يمتلكون مستوى تعليمي ثانوي أو أكثر من ذلك (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2014، صفحة 23).

الواضح أن الطبقة الوسطى حسب المنظور الاجتماعي، تتناسب وخصائصها والطبقة الموجودة في مختلف الدول العربية، حتى إن كانت مهمة تحديد حجمها ونسبتها في مقابل العدد الإجمالي للمواطنين يعد أمرا صعب نوعا ما، بالنظر إلى التداخل الحاصل فيما بين مختلف المحددات الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى، وكذا عملية تحديد مدى وجودها في الواقع.

بالاستناد إلى الفهم الاقتصادي والاجتماعي في تحديد من يكونون الطبقة الوسطى، سنجدها بحد ذاتها كطبقة اجتماعية تتكون من مجموعة من الشرائح المجتمعية هي (زكي، 1993، الصفحات 125 - 130):

1 – الشريحة العليا للطبقة الوسطى

يمثلها أصحاب المهن المتميزة على غرار الأطباء، المهندسين، القضاة، كبار الضباط...إلخ، أي من يكون لهم دخل مرتفع، بالتالي فإن أفراد هذه الشريحة هم النسبة الأقل المكونة للطبقة الوسطى.

2 – الشريحة المتوسطة للطبقة الوسطى

تضم مجموع الأفراد العاملين في المصالح الإدارية الحكومية من ذوو الدخل المتوسط على العموم، بحيث أن أغلبهم من خرجي الجامعات، يمثلون نسبة معتبرة من أفراد الطبقة الوسطى.

3 – الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى

تضم في عضويتها الأفراد العاملين في الوظائف المكتبية البيروقراطية، أو العاملين لحساب أنفسهم ضمن القطاعات المقدمة للخدمات ممن يمتلكون مشروعات مصغرة، هذه الشريحة تمثل القاعدة العريضة للطبقة الوسطى، لاسيما في الدول العربية.

الظاهر أن الحدود الفاصلة بين الشرائح الثلاثة غير واضحة تماما، حيث قد تتداخل في أحيان كثيرة، كما قد ينتقل أفراد الطبقة الوسطى بين الشرائح صعودا بفعل مجموعة من الأسباب أهمها السياسات التنموية المتبعة، مستويات التعليم والصحة جراء الإنفاق الحكومي في هذه القطاعات الحيوية، حيث تنعكس جودة مخرجاتها بشكل إيجابي على وجه التحديد المنتمين إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

إن الطبقة الوسطى في أي مجتمع هي مختلف الشرائح الاجتماعية التي تلبي احتياجاتها المعيشية عبر الأجر نظير العمل في القطاع العام والجهاز الإداري الحكومي بسبب حصول أفرادها

على مستويات جيدة من التعليم، إضافة إلى من يعملون في المهن الحرة أو الخاص، الأمر الذي يجعل منها طبقة اجتماعية غير متجانسة، بما أنها تضم مجموعة شرائح اجتماعية متباينة (زكي، صفحة 125).

- **خصائص الطبقة الوسطى في الدول العربية**

على غرار الفهم العام حول الظروف والعوامل المحددة للطبقة الوسطى في مختلف مناط العالم، فإن الطبقة الوسطى العربية تتمتع بالكثير من الخصائص التي تميزها عن باقي الطبقات الاجتماعية، أهم هذه الخصائص:

1 – التعليم

تبدل الدول العربية جهودا معتبرة في دعم التعليم، حيث يتم تخصيص موارد مالية ضخمة لتلبية حاجياته المتزايدة من سنة لأخرى، فلما كانت منظمة "اليونسكو" تحث الدول على تخصيص نسبة 6% على الأقل من إجمالي ناتجها المحلي للتعليم، فإن مخصصات الدول العربية لقطاع التعليم تتراوح من دول لأخرى بين 2 – 7% من مجمل الناتج المحلي، في مقابل معدل الإنفاق على التعليم بالدول الصناعية المتقدمة الذي يبلغ مابين 5 – 6% عموما، على اعتبار أن الدول العربية مجتمعة تولي أهمية كبرى في إنفاقها السنوي إلى الأمن والغذاء، ليأتي التعليم في أحيان كثيرة في المرتبة الثالثة (الهندي، 2016)، بالإضافة إلى تواضع الناتج المحلي لبعض الدول العربية غير النفطية.

الجهود التي بدلتها الدول العربية على مدار عقود من الزمن جعلتها قريبة من المعدل العالمي للالتحاق بالمدارس الابتدائية، حيث ارتفع معدل سنوات الالتحاق بالمدارس للراشدين (بعمر 15 سنة فما فوق) من ما نسبته 3% العام 1960 إلى إلى 5.4% مع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2014، صفحة 47)، أما عن عدد المدارس في مختلف الأطوار فتضاعف بشكل كبير، لتغطية مختلف المناطق الحضرية والريفية، وأيضا تشييد الكثير من الجامعات.

من جهتها العديد من الدول على غرار قطر، البحرين، الأردن ....، قد نجحت بشكر كبير في تخفيض نسب الأمية لدى مواطنيها، في حيث ما تزال دول أخرى تجابه مخاطر الظاهرة على غرار اليمن، موريتانيا ....، الأمر الذي جعل نسب الأمية بين المواطنين العرب تستقر عند 21% مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بعد أن كانت في حدود 73% خلال سبعينات القرن العشرين، حيث تشير التقديرات إلى حوالي 73.5 مليون أمي في الوطن العربي من ما يقارب 280 مليون نسمة تعيش ضمن مجموع الدول العربية (المنظمة العربية للتربية، 2017، صفحة 65).

لكن بالرغم من كل هذه الجهود خاصة ما تعلق منها بزيادة الإنفاق، لا يزال التعليم العربي ذو نوعية متدنية، يغلب عليه الطابع النظري التقليدي مع الاهتمام بالكم لا بالنوع، الأمر الذي انعكس سلبا على النظام التعليمي في الكثير من الدول العربية ، التي تم بناء أنظمتها التعليمية على استراتيجية تذكر المعرفة لا إنتاجها (الهندي، 2016).

2 – العمالة

العمالة هي العنصر البشري العامل في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات، حيث يتوقف عليها مدى تحقيق أهداف المشروعات والخطط التي تضعها الدولة، فالقوى العاملة في أي مجتمع هي تعبير عن مجموع الأفراد الذين لهم القدرة على العمل، مع استبعاد أفراد القوى المسلحة والأطفال أقل من 16 سنة والعاجزين عجزا دائما (حداد، 2005، صفحة 206).

عادة ما تمثل الطبقة الوسطى بمختلف مستوياتها، أهم مكون من إجمالي في أي دولة، على غرار مختلف الدول العربية، حيث يتوزع أبناء الطبقة الوسطى للعمل في قطاع الصناعة، الخدمات والزراعة، وفق نسب متفاوتة بين القطاعات نفسها، وبين الدول العربية أيضا، يعود ذلك إلى طبيعة النظام الاقتصادي لكل دولة على حدا بالإضافة إلى مصادر دخلها وانتقال العمالة من قطاع إلى أخرى أحيانا، فغالبا ما يتم الانتقال من الزراعة إلى قطاعي الخدمات والصناعة، يكون ذلك بحثا عن الأجور المرتفعة بدل تلك المتدنية في قطاع الزراعة، أو بسبب مستويات التعليم المتقدمة التي ينالها المنتمين إلى الطبقات الفقيرة في الدول العربية.

إن محاولة تحديد طبيعة وظائف المنتمين إلى الطبقة الوسطى العربية، ستقود لاكتشاف أن أغلب العاملين المنتمين إلى هذه الطبقة، يتخذون من قطاع الخدمات ملجأ مهما للعمل، ففي الأردن عل سبيل المثال يعمل حوالي 85% من مجموع الطبقة الوسطى في قطاع الخدمات، أما في مصر وتونس (دولتي الدراسة) قد أبانتا عن تنوع مهني، حيث يعمل 20% من عمالة الطبقة الوسطى في الزراعة، 21%في الصناعة و59% في الخدمات هذا بالنسبة لدولة تونس، أما في مصر فيعمل 26% في حجم الطبقة الوسطى في الزراعة، 15% في الصناعة و59% في قطاع الخدمات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2014، صفحة 50)، حيث أن البلدان الثلاثة المذكورة على سبيل المثال تنتمي إلى البلدان متوسطة الدخل (أنظر الشكل رقم 04).

الشكل رقم (04): توزيع العمالة حسب المجموعات الاقتصادية في بعض الدولة العربية

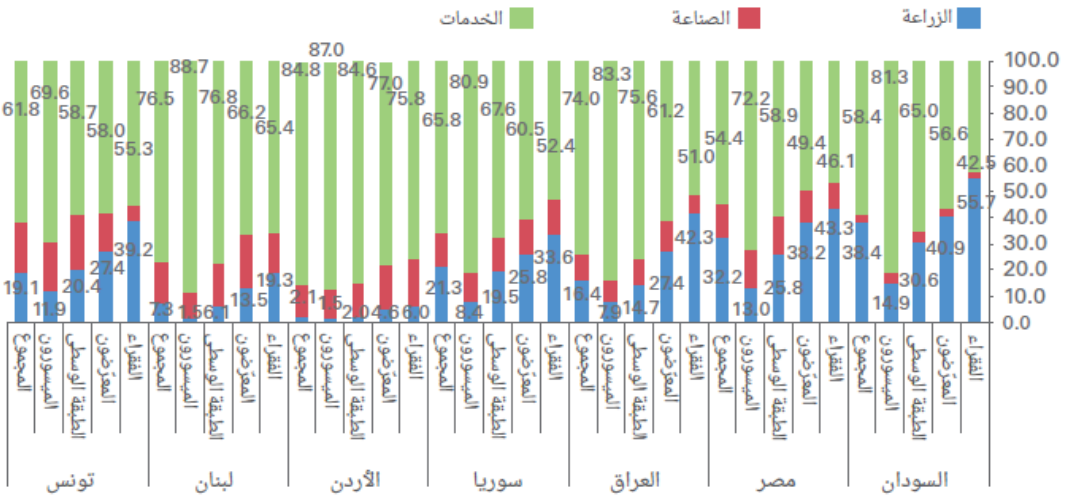

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2014)، ص.51.

غير أن هذه الإحصائيات تبقى غير كافية، على اعتبار أن جزء كبير أيضا من المنتمين إلى الطبقة المتوسطة العربية، لاسيما من فئة الشباب الذين يلجؤون للعمل في القطاع غير الرسمي، القطاع الذي أصبح يشكل مصدرا رئيسيا للعمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أين تلاحظ حالة قصور في البيانات حول هذا القطاع وأعداد العاملين فيه، الأم الذي يعد مشكلة حقيقية تجعل من الصعب دراسة حجم هذا القطاع وديناميكياته.

3 – الرفاه الاقتصادي

الرفاه الاقتصادي يتحدد عادة بمستويات الإنفاق الحقيقي للفرد، كما أنه عامل محدد لمدى حجم تواجد الطبقة الوسطى في المجتمع توسعا أو انحسارا، الواضح أنه خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تمكنت دول عربية عديدة من تسجيل نمو إيجابي في مستويات الإنفاق الحقيقي على غرار الأردن، تونس، سوريا، سلطنة عمان ...، أين انتقل الكثير من الفقراء إلى مصاف الطبقة الوسطى التي بالمقابل ازداد حجمها بشكل ملحوظ، في الحالة المصرية على سبيل المثال حدث العكس من ذلك، أين أخذت الطبقة المتوسطة في التقلص بسبب تراجع معدل الإنفاق الحقيقي بنسبة 1.5% لدى الفقراء، في حين ارتفع بنسبة 8.9% لدى الأسر ميسورة الحال، و 1.92% لدى أفراد الطبقة المتوسطة من المجتمع المصري مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي زاد من

تعميق الاختلافات بين مختلف الطبقات الاجتماعية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2014، صفحة 56)، ضد إلى ذلك بروز حالة من عدم المساواة في الدخل والثروة، وهو نفس الحال في الكثير من الدول العربية، أين تتركز الثروة لدى طبقة صغيرة تجمعها علاقات وثيقة بكافة الأجهزة الرسمية للدولة.

حجم النمو في مستويات الإنفاق الحقيقية بين الأفراد المنتمين إلى طبقات مختلفة، هو الذي عمق عدم المساواة، حيث يصل إنفاق الفرد في الطبقة الميسورة أحيانا مقدار 10 أضعاف نظيره لدى أفراد الطبقة المتوسطة، وأكثر من ذلك لدى الفقراء، الأمر الذي سيشكل أحد العوامل المهمة التي اندلعت على إثرها ثورات الربيع العربي منذ شهر ديسمبر العام 2010 (تونس).

كان هذا باختصار عرض حال لثلاثة خصائص محددة للطبقة الوسطى من أي مجتمع والمجتمع العربي تحديدا، فالتعليم، العمالة والرفاه الاقتصادي، كلها ستحدد خصائص الطبقة المتوسطة في مجموع الدول العربية، وموقعها من مختلف الحركات الاحتجاجية الفئوية منها وغير الفئوية، فمستويات التعليم التي يحصل عليها أبناء الطبقة الوسطى العربية ووفروها لأبنائهم على مدار عقود من الزمن، بسبب مخصصات السياسات التعليمية للدول العربية منذ تأسس الدولة العربية المستقلة منتصف القرن العشرين، ستمكنهم من بلورة وعي حول ظروف حياتهم اليومية والمشاكل التي يواجهونها باستمرار.

الأهم من ذلك سيتوفر لديهم تصورات لطبيعة الحلول لمختلف هذه المشاكل، ما سيدفعهم إلى الانضواء تحت حماية حركات اجتماعية لحماية وضمان مصالحهم، في مواجهة محاولات السيطرة المتكررة من قبل الدولة ومختلف أجهزتها، بالتالي تخطيط وتنفيذ استراتيجيات متنوعة للدفاع عن هذه المصالح، هنا يبرز الاحتجاج بمختلف صوره كسمة مميزة لنشاطات الحركات الاجتماعية المطلبية، حيث سيتم الحديث في هذا الصدد عن الإضرابات التي تنظمها النقابات العمالية في مختلف الدول العربية، في مختلف المجالات على غرار التعليم، الصحة، القضاء أحيانا، الصحافة ... إلخ، احتجاجا ورفضا لأوضاع معينة يعيشونها.

كما أن تنوع مجالات العمل بالنسبة للقوى العاملة المنتمية إلى الطبقة الوسطى، قد أفرز في الواقع تجمع هذه القوى العاملة في نقابات عمالية وحركات للفلاحين في مقابل الدولة من جهة، والطبقة البورجوازية وكبار ملاك الأراضي في الريف العربي من جهة أخرى، والمتحالفين مع مختلف أجهزة الدولة، حيث تربط بينهم علاقات عمودية وأفقية معقدة أساسها المصالح المتبادلة كتقديم الولاء والمساندة والحصول على الحماية والأفضلية، فالتعليم والعمالة من أهم محددات وخصائص الطبقة

الوسطى في الدول العربية، الطبقة التي من المفترض يكون لها دور محددا في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي، عبر تكتلها ضمن حركات احتجاجية مطلبية بامتياز.

إذن فالطبقة المتوسطة في مختلف الدول العربية، ينقسم انتماؤها إلى مختلف الحركات الاحتجاجية، فإن كانت خاصتي التعليم والعمالة تحدد موقع هذه الطبقة من تلك الحركات الاحتجاجية الممثلة لفئات مجتمعية بعينها عمال، فلاحين، طلبة ...، فإن مستويات الرفاه الاقتصادي والتعليم أيضا ستعمل على تحديد فرص أخرى لاجتماع أفراد الطبقة الوسطى في حركات اجتماعية احتجاجية تمثل في الحركات النسوية والمنظمات الحقوقية والدفاعية على وجه التحديد.

2 . 3: المطلب السياسي في أجندة الحركات الاحتجاجية العربية: سياقات التبلور والتطور

أصبح من الصعب تجاوز وجود وانتشار الحركات الاحتجاجية في مختلف الدول العربية، فلما كانت في كثير من الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز لم تقترب من المجال السياسي (الشوبكي، 2011، صفحة 101)، فإن توظيف القضايا الاجتماعية من أجل حسم الكثير من الصراعات السياسية بين مختلف الجماعات المتصارعة أصبح أمرا واقعا في الكثير من الدول العربية – إن لم نقل كلها –، زيادة على ذلك فإن الوضع العام للنظام السياسي العربي بوصفه نظاما مغلقا بامتياز قائم على مبدأ إقصاء الآخر كأفراد أو جماعات ممن يختلفون معه في المواقف والآراء وحتى الاعتقادات، سيكون لهذا الوضع دور مهم في بلورة بعد سياسي مهم ضمن مجموعة المطالب التي تقوم لأجلها أي حركة احتجاجية، لاسيما إذا ما تمت مناقشة الكثير من المسائل السياسية ذات الأولوية على غرار حالة الديمقراطية العربية العاجزة بالأساس، ومحاولة البحث في أسباب هذا العجز، أيضا الإشكاليات المتعلقة بالتداول السلمي على السلطة، والفشل الذي أصاب الحياة السياسية والحزبية في مختلف الدول العربية طوال عقود طويلة من الزمن.

2 . 3 . 1: السياق العالمي لتبلورت مطالب الحركات الاحتجاجية العربية الجديدة

لم تكن في يوم ما المنطقة العربية بمعزل عما قد يحدث على حدودها أو عبر العالم بأسره، بل كانت محل تأثير وتأثر مع الخارج وتحولاته، هذا التوصيف سيقود للحديث عن ظروف السياق العالمي بتحولاته، والذي ساعد على تبلور الحركات الاجتماعية – الاحتجاجية الجديدة في دول المنطقة عامة، ومنه في دول الدراسة تونس ومصر خاصة، السياق ذاته الذي ساعد أيضا على تحديد محتوى أجندتها المطلبية استنادا لخصوصيات هذا السياق وما يفرضه كمتطلبات.

سيحاول هذا الجزء من العمل الخوض في تفاصيل الكثير من المفاهيم التي أصبحت بمثابة مطالب تشترك فيها كل الحركات الاحتجاجية المطلبية في دول العالم اللامتقدم واللاديمقراطي تحديدا، فمنذ نهاية عقود الصراع الأيديولوجي شرق غرب (1945 – 1991)، طرأت كنتيجة لذلك مجموعة من التحولات التي طالت مختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما علا وانشر صيت الكثير من المفاهيم التي أفرزها خروج المعسكر الغربي منتصرا من ذات الصراع، مفاهيم تجد دلالاتها وقوتها في بنية النموذج الحضاري والمعرفي الغربي بالأساس، على غرار مفاهيم الديمقراطية، ومجموعة حقوق الإنسان المكرسة بموجب المواثيق الدولية، ضف إليها ما أقرته المؤسسات المالية العالمية من مفاهيم الحكم الجيد والرشيد ومتطلباته، وتصاعد الأدوار الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني الذي أصبح بمثابة شريك أساسي للحكومات في مهمة إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

كما ورد في مواضع عديدة سالفا من هذا العمل، برزت الديمقراطية منذ الربع الأخير من القرن العشرين على أنها الغاية التي تستهدفها كامل شعوب الدول التي لم تعهد العيش في كنف نظام حكم ديمقراطي، لقد ربطت الديمقراطية بالحرية، ولطالما نظر إلى نظم الحكم اللاديمقراطية على أنها تعمل بلا هوادة على سلب الحرية من مواطنيها، لهذا ستكون الديمقراطية بعد هذا التاريخ قيمة عالمية هامة، كما أصبح ينظر لها من قبل كافة الشعوب ومنها العربية تحديدا، بأن جوهرها الحقيقي يتجسد في المناخ الذي تفرزه أكثر مما هي فقط ذلك الأسلوب الذي توفره وتتبناه للممارسة السياسية، بل أنها حقيقة بمثابة شرط ضروري لأي تقدم أو نهوض في الزمن الحديث، لهذا فإن نظام الحكم الديمقراطي من وجهت نظر نفعية خالصة ستطال مخرجاته الإيجابية أكبر عدد ممكن من مواطني أي دولة، ففي عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح الاعتقاد الراسخ تجاه الديمقراطية بأنها توفر أقل قدر من المعاناة للجميع على حد تعبير "**كارل بوبر Carl Popper**" (عادل، 2018، الصفحات 12 – 14).

فالديمقراطية عندما أصبحت قيمة ذات بعد عالمي، ستصبح بكل مرتكزاتها في مقدمة الأجندة المطلبية لدى الشعوب العربية التي تطمح لتحقيق الحداثة والانعتاق من سيطرة أنظمة الحكم اللاديمقراطية، وهذا ما سنناقشه فيما سيأتي عندما نخصص للموضوع مساحة كافية من التحليل، لنخصص ما تبقى من هذا المطلب لمناقشة مجموعة أخرى من التحولات التي فرضت نفسها كضرورة ضمن السياق العالمي الذي تبلورت ضمنه الحركات الاحتجاجية العربية على الأقل منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

- **مقاربة الحكم الرشيد**

على تعدد محاولات التعريف المقدمة من جهات عدة "مفكرين، علماء سياسة، مؤسسات دولية.."، فإن الحكم الرشيد أو الراشد أو الصالح يعني "**أنه ممارسة السلطة من خلال العمليات السياسية والمؤسسية التي تتسم بالشفافية والمساءلة وتشجع المشاركة العامة**" (High commissioner for human rights, 2007, p. 02)، أما على صعيد التبلور فقط سطع نجم المفهوم منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين عندما أصبح ينظر إلى أن إمكانية إرساء دعائمه "الحكم الرشيد"، سيؤدي حتما إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة، وتعظيم العائد منها، بما أن التجارب عبر الدول قد أثبتت أن الكثير من الموارد قد ضاعت بسبب الفساد، وأن غالبية الدول النامية – إن لم نقل كلها– قد فوتت بفعل ذلك فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (سامح، 2007، صفحة 34).

من منطلق تجاربها وقناعتها التي مفادها أنه لا وجود لتنمية، أو تنمية تلبي شرط الاستدامة إلى من خلال التأسيس الحقيقي لنظام حكم رشيد، ستقدم لنا المؤسسات الدولية المانحة على غرار البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مجموعة الأبعاد التي من المفترض أن تقيم معالم الحكم الرشيد في أي دولة ما، حيث تتلخص هذا الأبعاد فيما يلي (سامح، 2007، الصفحات 37 – 41):

أ – قدرة الدولة على إدارة الموارد العامة بشكل كفء Capacity.

يتطلب ذلك وجد إلام واسع بالسياسات والقواعد التي تخدم الصالح العام، وتدريب للجهاز البيروقراطي المعني بتنفيذ هذه السياسات في مختلف المجالات المهنية والتخصصية.

ب – الالتزام بتحقيق الصالح العام Public Good

دائما يرتبط الالتزام بالتقييم من حيث الجدية، الفتور أو التراخي، حيث من المفروض أن يكون هذا الالتزام من قبل القيادة السياسية "قيادات كاريزمية"، بالإضافة إلى أن الالتزام قد يكون مصدره الروافد الثقافية السائدة، خاصة تلك الثقافات التي تدفع المواطن لاختيار التصرفات التي تصب في صالح الجماعة، في المقابل هناك من الثقافات التي تبرر وجود الفساد، فلما كان النوع الأول من الثقافات من مميزات المجتمعات المتحضرة، فإن النوع الثاني منها هو ما يميز ويفسر واقع المجتمعات المتخلفة.

ج – الشفافية Transparensy

بمعنى الانفتاح وحرية تداول المعلومات خاصة منها تلك المتعلقة بإدارة الشأن العام، عادة ما تقترن الشفافية بالمساءلة Accountability بالنسبة للأفراد العاملين في إدارة الشأن العام وموارده "سياسيين، وزراء ..."، الذين من المفترض أن يقع على عاتقهم تقديم تبريرات منطقية عن طبيعة أدائهم للأعمال المسندة لهم، هذه المساءلة في المجتمعات المتحضرة يمارسها المواطنين عبر آلية الانتخاب، أو أن تساءل المؤسسات بعضها بعضا.

د – حكم القانون The rule of Law

أي أن يكون المواطنين على اختلافهم على نفس المسافة من نص القانون، هذا الأخير من المفترض أن يكون منتوج مؤسسة تشريعية منتخبة شعبيا، وأن يطبق بشكل مستقل من قبل مؤسسة القضاء في الدولة.

هـ – المشاركة Participation

أي أن يكون للمواطنين على تعددهم واختلافهم الحق في المشاركة في صنع السياسات التي تخص مختلف أبعاد حياتهم، ومنه المشاركة أيضا في تنفيذها، بما يعزز الاندماج الاجتماعي، ويحول دون تكون فجوة التهميش السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فمشاركة المواطنين هذه تضمن الاستدامة للسياسات العامة بعدما زاد لديهم الإحساس بامتلاكها، كما أن المشاركة تساعد على بناء التوافق بين الجماعات والمصالح بما بخدم الصالح العام.

و – رأس المال الاجتماعي social Capital

الذي يتجسد من خلال الروابط والشبكات والمنظمات التي يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة على أساس الثقة والاحترام والعمل المشترك، حيث يدفع وجوده المواطنين للمشاركة في الحياة العامة، والتعبير عن مصالحهم والدفاع عنها بكل مدنية وتحضر، بعيد عن الممارسات العنيفة التي هي من مميزات المجتمعات المتخلفة، فرأس المال الاجتماعي يدعم تشكيل ثقافة سياسية باعتبارها إحدى دعائم المواطنة المسؤولة.

تشكل الأبعاد الستة (06) المذكورة جوهر فلسفة الحكم الرشيد، التي أخذ البشر عبر دول العالم يتطلعون لإرساء معالمه، بعدما اقتنعوا أن بلوغ هذا المستوى من عملية الحكم، هو الضامن لهم ولذواتهم كأفراد مواطنين يمتلكون مجموعة حقوق في مقابلها مجموعة واجبات منوطة بهم، ففي المنطقة العربية عامة لطالما كان الحديث عن وجود حكم رشيد بمثابة ترف فكري ونقاشات أكاديمية

معقدة، في المقابل لطالما أثبتت التقارير المقدمة من قبل المؤسسات الدولية وجود تراجع وفجوة تتسع باستمرار بين واقع الدول العربية وشعوبها ومختلف مؤشرات قياس مدى جودة الحكم ، نذكر منها المؤشر العالمي للحوكمة Worldwide Governance Indicators وهو الأكثر شمولا ومصداقية ودقة يصدر عن البنك الدولي، مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception index، مؤشر التنمية البشرية Human Development Index، مؤشر الجودة المؤسساتية Institutionnel indicators of quality.

إن فلسفة الحكم الراشد قد خلقت نوع من الإدراك مفاده أن الشكل الحديث للحكومة لا يتعلق فقط بالكفاءة، بل أن الحكم يتعلق أيضا بالمساءلة بين الدولة ومواطنيها، فالحكم الجيدة أو الراشد يتعلق أيضا بكيفية معاملة الناس ليس فقط كعملاء أو مستهلكين، ولكن كمواطنين يمتلكون الحق في محاسبة حكوماتهم على الإجراءات التي تتخذنها أو تفشل في اتخاذها، لا ينبغي أن يؤدي الطلب على الكفاءة في القطاع العام إلى سوء الخدمة، فعند وجود خدمة سيئة يصبح من حق المواطنين الاحتجاج ومحاسبة السياسيين كونهم المسؤولين المباشرين (Ekundayo, 2017, p. 154).

قبل اندلاع احتجاجات الربيع العربي كانت المنطقة العربية بكل دولها قد احتلت المركز الأخير حول مدى تحقق الحكم الرشيد، وفق ما قدمه مؤشر الجودة المؤسساتية للعام 2009، كان ذلك كنتيجة خلص إليها تقرير "الحكم الراشد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الصادر عن البنك الدولي، كما أشارت حينها النتائج التفصيلية بكل دولة عربية على حدا، إلى أن غالبية هذه الدول يقع ترتيبها دون المتوسط باستثناء دول قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، سلطنة عمان والأردن (الرفاعي، 2019، صفحة 40).

- **مجموعة حقوق الإنسان**

منذ بدايات القرن العشرين زاد الاهتمام المجتمع الدولي بضرورة حماية مجموعة حقوق الإنسان على تعددها، فعقدت لذلك العديد من المؤتمرات وخرجت للعلن العديد من المواثيق والمعاهدات التي كان موضوعها ضمان صيانة الإنسان في حقوقه على رأسها الحق في الحياة، بل تعدى ذلك لتشكل قانون دولي لحقوق الإنسان وقانون دولي إنساني، كما بدلت وتبدل المؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية جهدا كبيرا في هذا الصدد، لدرجة أصبحت فيها منظومة حقوق الإنسان تتصف بكونها خطاب ذو بعد عالمي بمعنى أن كل الحقوق الواردة ضمن الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان ومختلف وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان، تتجاوز وتفوق الحدود الوطنية والجغرافية، اللغوية والدينية والثقافية، بما يجعل من المجتمع الدولي ساحة بدون حدود لتطبيق هذه الحقوق، حيث يمكن أن نستشف البعد العالمي الذي أصبحت عليه حقوق الإنسان من التسمية ذاتها التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948، وإعلان فيينا الصادر عن مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان العام 1993، الإعلان الذي نص بشكل صريح على أن جميع حقوق الإنسان عالمية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، بحيث يحتم على المجتمع الدولي التعامل مع حقوق الإنسان على هذا النحو، أيضا يتضح هذا البعد العالمي أكثر من خلال (زغدود، 2018، الصفحات 120 – 121) :

- تقنين قواعد حقوق الإنسان في شكل إعلانات ومعاهدات واتفاقيات ذات طابع دولي.
- التأسيس لآليات دولية مهمتها العمل على تعزيز مدى احترام حقوق الإنسان، على غرار مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة.
- التدخل الدولي المباشر لضمان الاحترام الواجب لحقوق الإنسان ضمن آلية التدخل الدولي الإنساني، تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة.

هذا العرض البسيط جدا عن حقوق الإنسان والاهتمام العالمي بضرورة حمايتها والحيلولة دون تعرض أي إنسان مهما كان انتماؤه إلى أي انتهاك قد يطال حقوقه، فكيف كان الحال في المنطقة العربية؟.

تثبت لنا الدراسات المقارنة بين دساتير مختلف الدول العربية وتشريعاتها، أنها أوردت مواد، فصول وأبواب تتناول موضوع حقوق الإنسان أو لمواطن العربي وحرياته الأساسية، كما حددت في بعض منها حقوق خاصة بالمواطن الذي يحمل جنسية البلد، والتي هي في الغالب متشابهة فيما بين جل الدساتير العربية، وفي البعض المتبقي ما تعلق بحقوق الإنسان بصفة عامة (الخطيب، 2011، صفحة 65)، طبعا كل هذا مع وجود بعض المآخذ على ما تضمنته هذه الدساتير فيما يتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام، في حالة مقارنتها مع ما ينص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان، **حقوق الفرد العربي بوصفه مواطن** التي نصت عليها الدساتير العربية تتلخص في: الحق في المساواة أمام القانون، الحق في العمل، الحق في التعليم، الحق في حرية التنقل والإقامة، الحق في حرية التعبير عن الرأي، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في تولي الوظائف العامة والترشح والانتخاب، الحق في مخاطبة

السلطات العامة، أما **ما تعلق بحقوق الإنسان بشكل عام** فتتلخص في: الحق في الحياة والحرية الشخصية والحماية من لتعذيب، الحق في حرية المعتقد، الحق في حرية المسكن والمراسلة والملكية، الحق في التقاضي وفي محاكمة قانونية عادلة، الحق في الجنسية، الحق في اللجوء السياسي.

بالنظر إلى تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع حقوق الإنسان، وما تضمنته دساتير الدول العربية حول الموضوع ذاته، فإن وواقع الممارسة في كل هذه الدول ينبئنا عن تواضع حالة حقوق الإنسان العربي، هذا يمكن استنتاجه من حال الحكم الرشيد في دول المنطقة، التي عادة ما تصنف في مراتب متدنية في تقارير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الحكم الرشيد وحقوق الإنسان يعزز كل منهما الآخر، توفر مبادئ حقوق الإنسان مجموعة من القيم لتوجيه عمل الحكومات والجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى، كما أنها توفر مجموعة من معايير الأداء التي يمكن على أساسها محاسبة هؤلاء الفاعلين، على صعيد آخر فبدون الحكم الرشيد لا يمكن احترام حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة مستدامة (High commissioner for human rights, p. 02)، فالحالة المتواضعة التي عليها حقوق الإنسان العربي ستدفعه للبحث عن كرامته المهدورة بفعل سياسات الأنظمة الحاكمة، كرامة كانت من المفروض أن تضمنها وتحميها التشريعات والممارسة والسياسات الحكومية.

- **حضوة المجتمع المدني**

ازدهرت النقاشات حول المجتمع المدني ومدى ارتباطه بمسارات التحول نحو الديمقراطية، وأهمية الأدوار التي من الممكن أن يلعبها ضن هذه المسارات بالتحديد، كان هذا بالموازاة مع الانتصارات التي أحرزتها الديمقراطية في بقاع شتى من العالم، ظلت المنطقة العربية بمنأى عنها في حالة اصطلح عليها بالاستثناء العربي، فالمجتمع المدني في عالم اليوم أصبح وجوده من ميزات الأنظمة السياسية الحداثية، ومحل اهتمام الناشطين السياسيين والأكاديميين، الذين يعتقدون من أنه متضمن لثلاثة أبعاد تتلخص كما يلي (Viterna & & Others, 2015, p. 177):

- **بعد معياري:** يمنح المجتمع المدني طابعا حضاريا، كون مكوناته تعزز من استنارة المجتمع، عبر تمييزه بفضائل مثل التضامن والإنصاف والعدالة.
- **بعد وظيفي:** يتجسد ذلك من خلال تأثير المجتمع المدني في الديمقراطية، فمؤسساته توفر فرصا لحشد المواطنين والدافع عنهم، كما تخلق الثقة الاجتماعية وتوفر الحماية ضد الفساد

الحكومي أو سوء المعاملة، أي أنه يساعد على توليد الديمقراطية وترسيخها، أي حمايتها بمجرد بداية نشأتها.

- **بعد هيكلي:** يجعل من المجتمع المدني قطاع من العمل الإنساني المنظم يتألف من فاعلين جماعيين خارج الأسرة ومتميزين عن الدولة والسوق (قطاع ثالث).

أما عربيا فقد كان موضوع المجتمع المدني، موضوع نقاشات كبيرة وحتى أطروحات نقدية عابرة لفكرة المجتمع المدني بحد ذاته وفائدة لمشروع الديمقراطية العربي، إلى استعمالاته عربيا التي حولته إلى مصدر ضرر للديمقراطية والتحرر العربيين، عندما حيد سياسيا وأعفي من طرح مسألة نظام الحكم والتداول عن السلطة كما قدمها لنا المفكر العربي "عزمي بشارة" (كاضم، 2013، صفحة 236)، والذي يرى أيضا أن المجتمع المدني كفكرة قد اكتسب حيوية جديدة في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة السلطوية العربية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، هنا ووفق هذا المنطق لطالما استحضرت تيارات سياسية عربية النموذج البولندي للأدوار التي كانت من نصيب "**حركة التضامن**" خلال مسار التحول نحو الديمقراطية أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين (كاضم، صفحة 236)، لكن كل هذا لم يحقق المأمول ولم تتراجع الدولة في المنطقة العربية قيد أنملة لصالح المجتمع المدني، على الأقل خلال تسعينات القرن العشرين وبدايات القرن الذي بعده.

شكلت هذه المتغيرات من تزايد المد العالمي للديمقراطية، المقاربات المتعددة للحكم الرشيد، الاهتمام العالمي بضرورة صيانة حقوق الإنسان إلى النقاشات حول المجتمع المدني، ودوره الفاعل في بناء الديمقراطية بوصفه شرطا مسبق الوجود عنها، ومتغيرات اقتصادية وأيديولوجية كثيرة، جوهر النسق العالمي الذي أخذت تتبلور بالموازاة ومتطلباته السابقة الذكر حركات الاحتجاج العربية الجديدة، التي اعتبرت أن ما تعانيه الدول العربية عامة من عجز مزمن في الديمقراطية وتصاعد درجات الفساد والانتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان التي أهدرت كرامته، والتضييق الذي يطال أي إمكانية لتكون مجتمع مدني حقيقي، مصدره بالأساس النظام السياسي الحاكم والمستمر في الزمان والمكان، والسياسات الفاشلة التي لطالما تحملت تبعاتها مختلف فئات الشعب لاسيما الفئات الهشة منه، لقد تكونت الأجندة المطلبية لهذه الحركات الاحتجاجية شيئا فشيئا وانتقلت من كونها مطالبات ذات بعد سوسيو – اقتصادي إلى مطالب سياسية ولو على احتشام ومضض.

2 .3 . 2: العجز الديمقراطي في الدول العربية: الاستثناء المستمر

استخدم مصطلح **العجز الديمقراطي Democratic Deficit** لأول مرة خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، للتدليل على مجموع النواقص الديمقراطية على مستوى المؤسسات الأوربية، بسبب ضعف سلطة البرلمان الأوربي، وضعف المشاركة في انتخاباته، إضافة إلى وجود فجوة بين السياسيين الأوربيين وبين الرأي العام فيما يتعلق بقضايا التكامل الأوربي، ليستخدم المصطلح مرة أخرى لوصف احتكار الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لحق النقض (الفيتو) لما يتعلق الأمر بالقرارات المهمة، في مقابل ضعف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة التي من المفروض أنها تمثل جمعية تمثيلية ديمقراطية، أما بعد نهاية الحرب الباردة فاستخدم مصطلح العجز الديمقراطي للدلالة على مستوى الديمقراطية كنظام للحكم على مستوى الدول المتحولة إليها حديثا في منطقة شرق أوربا (سليم، 2012).

في أعقاب الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي (1974) التي جعلت من الديمقراطية تتوقف عن كونها ظاهرة غربية على الأغلب، لتمضي قدما كي تصبح ظاهرة ذات انتشار عالمي، سيصبح هناك حشد كبير من الديمقراطيات في كل منطقة من المناطق الثقافية الرئيسية عبر العالم، رغم هذا الانتشار الواسع للديمقراطية ستشكل مختلف الدول العربية الاستثناء الوحيد الصامد ضد هذا الانتشار (Diamond, 2010, p. 93)، حيث ظلت تحافظ على أشكال نظم حكم تقليدية تسلطية بالأساس، مستمرة منذ سنوات طويلة على غرار الحالة المصرية (1981 – 2011)، ليبيا (1987 – 2011)، ... إلخ.

رغم المبادرات ومشاريع الإصلاح السياسي التي باشرتها بعض النظام السياسية العربية مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين (الجزائر 1989، تونس منذ تولي "**زين العابدين بن علي**" الحكم العام 1987)، في محاولة منها لمباشرة عملية تحول ديمقراطي ولو على مضض، سيتم التراجع عنها لصالح إجراءات إعادة ترسيخ نظام الحكم السلطوية، حتى أن المبادرات الدولية للضغط على الأنظمة السياسية في الكثير من الدول العربية، من أجل استحداث إصلاحات سياسية لم تصل حد إلغاء استمرار حالة الاستثناء العربي في مقابل عولمة الديمقراطية، هنا نخص بالذكر على سبيل المثال سياسة الرئيس الأمريكي " **جورج وولكر بوش (2001 – 2009)** ".

حتى المبادرة الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم العربي، التي قامت على افتراض أن نجاح التدخل في العراق وتحويله إلى دولة ديمقراطية مزدهرة، بالإضافة إلى ممارسة الضغط على دول

بعينها كالمملكة العربية السعودية ومصر، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لبعض الدول العربية عبر مبادرة شراكة الشرق الأوسط (430 مليون دولار)، لم تحرز المبادرة تقدما على مستوى سياسات الدولة العربية، فبعد فترة وجيزة من الحراك السياسي خلال العامين 2004 و2005، ستعود الحياة في منطقة الشرق الأوسط إلى حالة الركود المعهود المستمر من سنوات طويلة (أوتاي، 2008، صفحة 02).

إن محاولة تفسير هذه الحالة من العجز الديمقراطي في العالم العربي، ستضع الباحث أمام أسباب كثيرة منها ما يرتبط بطبيعة الموروثات الثقافية والدينية، كما تجد أسباب أخرى مصدرها في مستويات التنمية الاقتصادية والهياكل الاجتماعية، فقد جادل المؤرخ البريطاني "**إيلي كيدوري Elie Kedourie(1926 – 1992)**" قائلا بأنه (Kedourie, 1992, pp. 05 - 06):

> **" ليس هناك شيء في التقاليد السياسية للعالم العربي – التي هي التقاليد السياسية للإسلام – يمكنها أن تجعل من الأفكار التنظيمية للحكومة الدستورية والتمثيلية مألوفة وواضحة بالفعل ... فمفهوم الدولة ككيان إقليمي محدد يتمتع بالسيادة، السيادة الشعبية التي هي أساس للشرعية الحكومية، وفكرة التمثيل والانتخابات، الاقتراع الشعبي، المؤسسات السياسية التي تنظمها قوانين موضوعة من قبل جمعية برلمانية، القوانين التي تحميها وتؤيدها سلطة قضايا مستقلة، وأفكار العلمانية للدولة، والمجتمع المتكون من عدد وافر من التفعيل الذاتي، وجماعات مستقلة وروابط كلها غريبة جدا عن التقاليد السياسية للإسلام "**

هذا الرأي نجده نقيضه عند كل من "**ألفرد ستيبان Alfred Stepan**" و"**غريمي روبرتسون Graeme Robertson**" اللذان اعتبرا أن حالة العجز الديمقراطي في المنطقة العربية هي "عربية" أكثر منها إسلامية، مادام أن الكثير من الدول ذات الأغلبية المسلمة لها تقاليد هامة في مجال توسعة نطاق الحقوق السياسية ذات الطابع الديمقراطي لكل شعوبها، ينطبق على دول مثل: ألبانيا، بنغلادش، ماليزيا، السنغال وتركيا، حتى أن تفاوت درجات الممارسة الديمقراطية بين هذه الدول بحد ذاتها، خاصة أن دراسة "**ستيبان**" و"**روبرتسون**" لم تعمل على تقييم البلدان الـ 47 ذات الأغلبية المسلمة، على أساس المجموعة الكاملة لمعايير الديمقراطية، لكن فقط تم ذلك على أساس متغيرين هما (Stepan & Robertson, 2003, pp. 30 - 44):

- أن الحكومة قد انبثقت عن انتخابات عادلة ومعقولة.
- أن الحكومة المنتخبة قد تمكنت من ملء أهم المكاتب السياسية.

إذن، محاولة تفسير العجز الديمقراطي المستمرة حتى قبيل اندلاع ثورات الربيع العربي (ديسمبر 2010)، عبر الاعتماد على محددات ثقافية – دينية هو طرح غير صحيح تم إثبات مدى قصوره التفسيري الواقعي، هذا استنادا لما قدمه كل من "**ستيبان**" و"**روبرتسون**" وآخرين غيرهم كثر، لذا وجب البحث عن تفسيرات أخرى تكون أكثر مصداقية.

يرى الدارسون لحال الديمقراطية في مختلف الدول العربية، أن حالة العجز المستمرة على مدار عقود من الزمن، يمكن تبريرها انطلاقا من النقاط التالية (البدوي و المقدسي، 2011، الصفحات 85 – 91):

أولا: الثورة النفطية والدولة الريعية

الدولة الريعية Rentier state هي تلك الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريع مصدره التجارة بمادة أولية (تصديرها)، على غرار المواد الطاقوية كالنفط والغاز كما هو الحال لدى الكثير من الدول العربية، ما يجعلها تعتمد على دخل مستدام مصدره الأساسي الأسواق الدولية، حيث لا يشارك الاقتصاد المحلي فيها بشيء يذكر (الجناني، 2013، صفحة 08).

لقد ساعد ارتفاع أسعار المواد الطاقوية تحديدا "النفط"، في زيادة مداخيل الكثير من الدول العربية التي استطاعت بفضل ذلك أن تكون ثروات هائلة، الأمر الذي يستدعي التساؤل حول إمكانية تأثير هذه الثروات على مستويات الحرية السياسية بالضرورة؟، صحيح أن إسهام هذه الثروة في دعم مستويات الرفاه الاقتصادي يبدو واضحا في دول الخليج العربي على غرار المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، لكنها أيضا شكلت حجر الزاوية في سياقات دعم سيطرة العائلات الحاكمة واستمرارها في ممارسة السلطة والحكم، والمحافظة على بنيتها الموروثة من الفترات الاستعمارية، حيث تم توظيف هذه الثروات لمساعدة الأنظمة على الإنفاق ببذخ على المؤسستين الأمنية والعسكرية، بالنظر إلى الأدوار المنوطة بالمؤسستين باعتبارهما قوى تعمل لصالح استمرار من هم في السلطة.

يضيف آخرون، أن من شأن أنماط التنمية السريعة في الدول النفطية (الخليج العربي على الأخص)، قد شكل عامل جذب للقوى العاملة المتمرسة وجماعات كبيرة من ذوي المستوى التعليمي المرتفعة من مختلف الدول العربية، ما ساعد على تراجع الطلب على الديمقراطية من قبل هؤلاء لحظة

عودتهم إلى أوطانهم، بعد أن تشبعوا بنمط ثقافي اجتماعي – سياسي يتقبل ببساطة ممارسات النظم السياسية الأوتوقراطية التسلطية، رغم هذا فإن الثروة النفطية لا تفسر بمفردها حالة العجز الديمقراطي.

ثانيا: الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية

ارتبط وجود الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية بالصراع القائم مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة على مستوى دول الجوار الأقرب إلى ساحة الصراع (مصر، الأردن، سوريا، لبنان)، ضف إلى ذلك مسارات التحول نحو الديمقراطية التي تعرضت للإخفاق في حالات الدول التي شهدت حروب أهلية، على غرار دولة السودان التي شهدت حربين من هذا النوع الأولى كانت بين العامية 1955 – 1972، والثانية بين العامين 1983 – 2005 بين الشمال والجنوب، الأمر الذي شجع حدوث انقلابات على السلطة الحاكمة من قبل القائمين على شؤون المؤسسة العسكرية، هنا نذكر الانقلاب الذي أوصل "**عمر البشير**" إلى سدة الحكم العام 1989، أما في لبنان فإن الحرب الأهلية 1975 – 1990 قد عملت على توطيد حالة الانقسام العرقي والمذهبي بين مكونات المجتمع اللبناني(مسيحيين، مسلمين سنة وشيعة).

زيادة على كل ما سبق، تبرز أهمية الدور الهدام للحروب الأهلية على مسارات وإمكانية التحول عن الاستبداد نحو الديمقراطية، لقد كان خوف الحكام العرب من صعود التيارات الإسلامية في ثمانيات وتسعينات القرن العشرين، عامل مباشر ومهم لتبرير مناسب لتوطيد أركان الحكم الاستبدادي، خاصة لما انتهجت هذه التيارات العمل المسلح ضد السلطة (حالتي مصر والجزائر كمثال)، وما تبعتها من إجراء من قبل هذه الأنظمة السياسية، التي انعكست سلبا على حالة الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين في مختلف الدول العربية.

ثالثا: الموروثات التاريخية

لقد أبقت الكثير من الدول العربية على بنية السلطة وكذا الأنظمة الحزبية التي أنشأت في الفترة الاستعمارية، القائمة بالأساس على الولاء الطائفي وشخصنة الحياة السياسية، فإلى جانب الثروة النفطية والدعم الأجنبي (البريطاني بالأساس) ستتمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من بناء قاعدة صلبة للسلطة الأوتوقراطية، أما في المملكة العربية السعودية فالأمر يعود إلى طبيعة التحالف الموجود بين "آل سعود" الذين تولوا شؤون السلطة السياسية ومؤسسة علماء الدين التقليدية (الوهابية) محاربين بذلك كل معارضة ممكنة، أما في سوريا مثلا فإن نظام الحزب الواحد (حزب البعث السوري) قد قام بتحييد أي دور ممكن لطبقة رجال الأعمال قد تدعم من خلاله عملية التحول نحو اللبرالية

والديمقراطية، عبر استحداث أنماط لعلاقات زبائنية مع هذه الطبقة، ستتحول إلى مدافعة عن استقرار هذا النظام لضمان استمرار تدفق مصالحها.

إذن يمكن اعتماد متغيرات الثروة النفطية، الصراعات الإقليمية والموروثات التاريخية، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الخاصة بكل قطر عربي، لتفسير حالة العجز الديمقراطي المستمر على مستوى الدول العربية التي أصبحت تمثل استثناء حقيقي، بالمقارنة مع الانتشار الرهيب لنظام الحكم الديمقراطي منذ الربع الأخير من القرن العشرين، بالتالي تجاوز التفسيرات الغربية المستندة إلى دور الدين الإسلامي كمحدد لاستمرار حالة العجز هذه، اعتمادا على دراسات غربية فندت نتائجها هذا التفسير، في مقدمتها ما ذكرناه سلفا حول ما قدمه كل من "**ألفرد ستيبان**" و"**غيرمي روبرتسون**".

على صعيد آخر، لو أردنا الاضطلاع على حالة الديمقراطية في مختلف الدول العربية عشية اندلاع الاحتجاجات الشعبية للربيع العربي (أنظر الجدول رقم 03)، بالاعتماد على مؤشر الديمقراطية الصادر عن وحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الإيكونوميست، سنجد أن الدول العربية قد احتلت مراكز متأخرة من مجموع 167 دولة شملها التقرير النهائي لمؤشر الديمقراطية للعام 2010، حيث كان تصنيف الدول العربية كما يلي:

الجدول رقم (03): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الديمقراطية للعام 2010

الدولة	الترتيب	النتيجة	العملية السياسية والتعددية	أداء الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدمية
الأنظمة الهجينة							
لبنان	86	5.82	7.92	3.93	6.67	5.00	5.59
العراق	111	4.00	4.33	0.79	6.11	3.75	5.00
الأنظمة التسلطية							
الكويت	114	3.88	3.58	4.25	3.33	4.38	3.82
موريتانيا	115	3.86	3.00	4.29	3.89	3.13	5.00
المغرب	116	3.79	3.50	4.64	1.67	5.00	3.53
الاردن	117	.3.74	3.17	4.64	3.33	3.75	3.82
البحرين	122	3.49	2.58	3.57	2.78	5.00	3.53

الجزائر	125	3.44	2.17	2.21	2.78	5.63	4.41
قطر	137	3.09	0.00	5.00	3.89	5.63	4.41
مصر	138	3.07	0.83	3.21	2.78	5.63	1.47
عمان	143	2.86	0.00	3.57	2.22	4.38	4.12
تونس	144	2.79	0.00	2.86	2.22	5.63	3.24
اليمن	146	2.64	1.33	1.79	3.89	5.63	1.18
الإمارات	148	2.52	0.00	3.57	1.11	5.00	2.94
السودان	151	2.42	0.00	1.43	3.33	5.00	2.35
سوريا	152	2.31	0.00	2.50	1.67	5.63	1.76
ليبيا	158	1.94	0.00	2.14	1.11	5.00	1.47
السعودية	160	1.84	0.00	2.86	1.11	3.75	1.17

Source : Economist intelligence unit ,(2010).

بقراءة بسيطة للجدول السابق، سنجد أن كل الدول العربية تقع في مستوى الدول ذات الأنظمة التسلطية، ماعدا دولتي لبنان والعراق اللتين صنفتا على أنهما ذات نظام سياسي هجين، النظام السياسي الذي يجمع بين بعض صفات الأنظمة الديمقراطية (الانتخابات) وكثير من صفات الأنظمة التسلطية، بالإضافة إلى الترتيب المتأخر للدول العربية تبرز تقييمات سلبية لواقع التعددية السياسية في عدد كبير منها على غرار دولة قطر، عمان، الإمارات، ليبيا، سوريا، العربية السعودية، بسبب غياب التعددية الحزبية شكل تام، الأمر الذي انعكس سلبا على مستويات المشاركة السياسية والحريات المدنية، هذه القراءة لمؤشر الديمقراطية الذي يرصد الحالة المتردية للديمقراطية في مختلف الدول العربية عشية اندلاع احتجاجات الربيع العربي منتصف شهر ديسمبر 2010، تؤكد حالة استمرار العجز الديمقراطي وما يتوافق معها من غياب لمشاركة سياسية فاعلة، قد تسهم في إحداث تداول حقيقي على السلطة، وهو المتغير الثاني الذي يغيب تماما في حالة الدول العربية، حيث سيشكل هذا المتغير رافد مهم في بلورة المطالب السياسية لدى الحركات الاحتجاجية المختلفة.

2 . 3 . 3: مسألة التداول على السلطة في الدول العربية

بعد محاولة تفسير حالة العجز الديمقراطي المستمرة في مختلف الدول العربية لعقود طويلة من الزمن، سنحاول فيما سيأتي التطرق لمتغير آخر مهم يرتبط بشكل دائم بأي نظام حكم ديمقراطي هو متغير التداول على السلطة، على اعتبار أن التشبث بكرسي الحكم لسنوات طويلة، وأيضا إتباع طرق غير سلمية للوصول إلى الحكم، أو متنافية ومبدأ الحرية والاحتكام إلى نص الدستور، هو أمر يتنافى تماما وروح الديمقراطية كنظام للحكم (أنظر الجدول رقم 04)، فالثابت أن عملية التداول على السلطة بين الجماعات السياسية المتنافسة في ظل النظام السياسي الديمقراطي يتم عبر طرق سلمية يحددها القانون ولفترات زمنية محددة (حوحو، 2010، صفحة 324)، لذا إن الوصول إلى السلطة في عالم اليوم وحسب ما هو متعارف عليه، يتأسس على مؤشرين هامين هما (زرنوقة، 2012، صفحة 119):

- **المؤشر الأول:** يتعلق بمظاهر النمط المعمول به في انتقال السلطة (الأمر هنا يختلف بين الدول الملكية والجمهورية)، هذه المظاهر هي:
  - طريقة ترك السلطة
  - طريقة شغل منصب الحكم والسلطة
  - المدة الزمنية للاستمرار في الحكم والسلطة
- **المؤشر الثاني:** يتعلق بخصائص نمط انتقال السلطة، حيث تتمثل بمدى ما يحظى به من تقنين جيد (الاستناد إلى القانون)، وأيضا شروط هذا التقنين.

القيام بإسقاط هذين المؤشرين على حالة انتقال وترك السلطة في الدول العربية، باختلاف نظم الحكم المتبعة منذ الاستقلال بين الجمهوريات والملكيات، سيقودنا إلى استكشاف الحالة الحقيقية لجوهر العملية السياسية ككل، وسبب التنافس والصراع بين مختلف النخب السياسية، وهي مسألة التداول على السلطة.

الجدول رقم (04): طبيعة نظم الحكم في الدول العربية منذ استقلالها

دول ذات نظام جمهوري	دول ذات نظام ملكي
الجزائر (1962)	المغرب (1956)
تونس (1956)	الأردن (1946)
مصر (1952)	سلطنة عمان (1650)

سوريا (1946)	البحرين (1971)
لبنان (1943)	الكويت (1961)
العراق (1958)	قطر (1971)
اليمن (1990)	الإمارات العربية المتحدة (1971)
السودان (1956)	المملكة العربية السعودية (1932)
موريتانيا (1960)	
ليبيا (1969)	
الصومال (1960)	
جيبوتي (1977)	
جزر القمر (1975)	

من إعداد الباحث

فعبر عملية إحصائية لستة عقود من تاريخ الدول العربي (1952 – 2010)، يمكن إحصاء 91 حالة لترك السلطة موزعة كما يلي (زرنوقة، صفحة 119):

- 46 حالة عزل بالقوة، 03 حالات منها في الدول ذات الأنظمة الملكية الوراثية.
- 17 حالة وفاة طبيعية، 14 حالة منها في الملكيات الوراثية.
- 10 حالات إعفاء من المنصب، 06 حالات منها كانت في دولة لبنان.
- 10 حالات اغتيال، 08 حالات كانت في الدول الجمهورية.
- 05 حالات تنازل طوعي.
- 02 حالة استقالة.
- 01 حالة قتل.

بالتالي، أن النتيجة التي تم التوصل إليها، أن الحكام العرب لا يتنازلون أو يخرجون من السلطة، إلا عبر ثلاثة مسارات هي: الموت، التآمر أو العزل عبر ثورة شعبية.

أما فيما يتعلق بعملية تولي السلطة، فإن السلطة في النظم العربية الملكية تنتقل مبدئيا عن طريق الوراثة، على أساس احترام الشرعية القانونية والدستورية، أي عبر تتبع القواعد المتفق عليها مسبقا في

نظام الوراثة بالنسبة للعرش الذي لا يناله إلا أفراد الأسرة الملكية الحاكمة (المرابطي، 2018، صفحة 71)، على غرار المملكة العربية السعودية التي انحسر فيها الحكم بين أبناء مؤسس الدولة "**عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود**" الذي أسس لنظام حكم ملكي وراثي منذ العام 1902 تاريخ دخوله عاصمة المملكة الحالية مدينة "الرياض" (الزيدي، 2015، صفحة 43)، أما في المملكة الأردنية الهاشمية فإن وراثة العرش محصورة فقط في الأولاد الذكور من أسرة "**الحسين بن علي**" وفق نص الدستور، أما في البحرين فإن وراثة العرش لا تخرج عن أسرة "**آل خليفة**"، وفي قطر فإن الأمير يكون فقط من أسرة "**آل ثاني**"، ونفس الأمر تقريبا بالنسبة لباقي الدولة ذات النظام الملكي حيث تنتقل السلطة من الأب إلى الابن مباشرة، الأمر الذي يجعل من مدة بقاء الحاكم في السلطة مدى الحياة (زرنوقة، صفحة 121).

أما في الأنظمة الجمهورية، فمن المفروض أن آلية التداول على السلطة تتميز بالاستقرار محددة بموجب نص الدستور، أين يتم تحديد الفترات التي يبقى بموجبها الحاكم في السلطة، ليسلمها بعد نهايتها إلى من يخلفه ويختاره الشعب عبر الانتخاب، إن واقع انتقال السلطة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري يتنافى وهذا المنطق، ففي مرات كثيرة يتم التحايل على الدستور عبر إجراء تعديلات على نص الدستور لمنح الحاكم حق البقاء في السلطة مدى الحياة، باستثناء لبنان لا يوجد بلد عربي ترك فيه الحاكم السلطة بعد انتهاء عهدته المحددة بموجب الدستور (زرنوقة، صفحة 121).

أما فيما يتعلق بخصائص النمط المتبع في عملية انتقال السلطة، فيشترط أن تكون مجموعة قواعد قابلة للتطبيق أو بالأحرى قواعد قانونية أو حتى أعراف متفق عليها، حيث أن الجيد منها ينتفي فيه عامل الغموض، كما أنها لا تتسبب في إذكاء صراع على السلطة بسبب المرونة الزائدة، فوفق هذا المؤشر ستكون الدول العربية الملكية على توافق ومبدأ التقنين الجيد، على الخصوص دول كالأردن، المغرب، المملكة العربية السعودية، أما الجمهوريات فإن انتقال السلطة بها لا ينسجم تماما ومبدأ جودة التقنين (زرنوقة، 2012، صفحة 121)، خاصة مع نجاح محاولات لتوريث الحكم، على غرار ما حدث في سوريا لما تولى السلطة "**بشار الأسد**" خلفا لوالده المتوفي "**حافظ الأسد**" العام 2000، ورغبة الرئيس المصري "**حسني مبارك** (1981 – 2011)" دعم تولي ابنه "**جمال مبارك**" الحكم، الأمر الذي يتنافى تماما ومبدأ انتقال السلطة في النظام الجمهوري بالأساس.

إن الواقع المتردي لمتغير انتقال السلطة في الدول العربية، عمل على إفشال أي محاولة لإصلاح الحياة السياسية، وأرسى مكانيزمات لكبح الحريات العامة وشخصنة السلطة، الأمر الذي وسع من

درجات الفساد وزاد من مستوى الشعور لدى المواطنين بضرورة الإصلاح لواقعهم المتردي اقتصاديا، اجتماعيا والأهم من ذلك سياسيا.

الأمر الآخر المهم المرتبط أيضا بمتغير التداول على السلطة هو جدلية الشرعية والمشروعية بالنسبة للنظام السياسي العربي، فالمقصود بشرعية النظام السياسي هو القبول الطوعي الغير قسري من قبل مواطني الدولة بالنظام السياسي، هنا نستحضر التعريف الذي قدمه "**ماكس فيبر**" لما اعتبر أن الشرعية تعني "**أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح يستحق التأييد والطاعة**" (الخزرجي، 2004، صفحة 177).

غير أن الشرعية عادة تتجاوز مسألتي التأييد أو المعارضة، إلى اعتقاد المواطنين أن من مصلحتهم طاعة النظام السياسي القائم، مادام أنه ينسجم تماما ومبادئهم، أخلاقهم وتطلعاتهم، فالدفاع عنها هنا هو مبدأ المنفعة العامة الطويلة الأجل، التي تجعل من المواطنين يتقبلون استمرار هذا النظام حتى مع وجود معارضة صريحة لبعض مخرجاته، فشرعية أي نظام ستجد مصدرها في التقاليد والتراث، الزعامة الكاريزمية أو العقلانية القانونية كما ذهب إليه "**فيبر**"، أو في المكون الشخصي، الأيديولوجيا أو الشرعية البنيوية كما قدمها "**دافيد إيستون David Easton** " (الخزرجي، 2004، الصفحات 178 – 181).

أما المشروعية بالنسبة لأي نظام سياسي، فتتأسس على أن القانون الوضعي في أي مجتمع كان، يمثل المرجعية الوحيدة لمشروعية ممارسة السلطة السياسية، في هذا الصدد نستشهد بما قاله "**توماس هوبز Thomas Hobbes** " من أن "**شرعية السلطة القانونية تكمن في حقيقية أن الخاضعين لها يعترفون لها بحرية، وأن أوامر السلطة العليا ليس لها الصفة القانونية، إلا إذا أجاز المواطنون إقرار هذه المعايير** "، أما "**فيبر**" فيؤكد على أن المشروعية تهم أكثر من القيم التي يعبر عنها مفهوم الشرعية، خاصة إذا ما ارتبط بأسس ومعايير خارجة عن إطار القانون (ناصوري، 2008، صفحة 357).

إن النخب التي استلمت السلطة في مختلف الدول العربية، في أعقاب الحصول على الاستقلال السياسي، قد انقسمت لما تعلق الأمر بتحديدها لمصدر الشرعية التي ستستند إليها لتبرير حكمها، الأمر الذي أفرز أربعة اتجاهات كبرى هي (إبراهيم، 2002، صفحة 412):

- **الاتجاه الأول:** أبقى على المصدر التقليدي للشرعية المستند إلى الدين الإسلامي والانتماءات القبلية العربي العربية الشريفة (دول الخليج العربي بالأساس).

- **الاتجاه الثاني:** حاول التأسيس لمصدر جديد للشرعية يرتكز على العقلانية القانونية الدستورية، عبر إرساء معالم الشكل اللبرالي البرلماني الجمهوري (لبنان على وجه التحديد).
- **الاتجاه الثالث:** حاول إحداث توفيق بين مصدري الشرعية التقليدي والعقلاني مجسدا في شكل الملكيات البرلمانية الدستورية (المملكة الأردنية، المملكة المغربية).
- **الاتجاه الرابع:** استند إلى الشرعية الثورية والقيادة الكاريزمية المهمة، أو الأيديولوجية ونظام الحزب الطلائعي الذي يحكمه الفرد، أو تآلف أحزب وقوى أخرى في المجتمع (الجزائر، مصر كمثال).

هذا الاتجاه الأخير، اعتمدته الكثير من النخب العربية لتجعل منه أساس عقد اجتماعي صريح أو ضمني بين الحكام والشعوب، غير أن هذا المصدر للشرعية سيبدأ في الاضمحلال بعد فترة من الدعم والتأييد التي تلقاها من قبل الشعوب (ناصوري، صفحة 382).

فلما كانت هذه المصادر المختلفة لشرعية ممارسة السلطة في الدول العربية على اختلافها، غير منسجمة مع الواقع الاجتماعي ولا الثقافة السياسية السائدة في أي قطر عربي، كما لم تكن خيار حر سواء تعلق الأمر بالنخب الحاكمة أو المحكومين، ستظل قاصرة على تنوعها من أن تملأ فراغ الشرعية الموجود في الواقع العربي، على الأقل حتى أحداث ثورات الربيع العربي مهما كان الشكل السياسي للدولة ملكية وراثية كانت أو جمهورية، الأمر الذي انعكس سلبا على استقرارها السياسي والاجتماعي طوال عقود زمنية تلت فترة تكون دولة الاستقلال منذ خمسينات القرن العشرين.

في ظل أزمة الشرعية التي يعانيها النظام السياسي العربي بشكل متفاوت بين دولة وأخرى، ستلجأ النخب العربية الحاكمة إلى محاولة ضمان استمرارها عبر إيهام المواطنين بأنه أفضل نظام ممكن، وأن أي بدائل أخرى له تعني الكارثة، أو عبر استخدام الموارد المالية للبلاد والأجهزة الحكومية في علاج بعض المشاكل المتأزمة، ثم تضخيم هذا الإنجاز، أو اللجوء في ظل أزمة الشرعية هذه إلى تبني سياسات تأزيم الأوضاع وافتعال المشاكل مع دول الجوار لتتخذها كذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لها (ناصوري، صفحة 283).

أزمة الشرعية هذه تعود بالأساس إلى عملية بناء الدولة العربية الحديثة، حيث لم تتوفر حالة من الإجماع بين النخب العربية الحاكمة وجموع المحكومين حول ثلاثة قضايا مفصلية هي (إبراهيم، الصفحات 414 – 416):

- **القضية الأولى: مسألة الهوية**

باعتبارها جوهر أي مجتمع سياسي، لا تزال في الكثير من الدول العربية محل خلاف، فالترجمة السياسية للهوية العربية على الرغم من أن التسليم بها من قبل الحكام وطيف واسع من المحكومين، فهي محل منافسة من هويات أخرى أهمها: هوية القطرية، الهوية العربية القومية، الهوية الإسلامية، الهويات الإثنية ...، ففي كثير من الأحيان تحدث صراعات بين هذه الهويات والهوية العربية، الأمر الذي يتجسد في تعدد اتجاهات ومستويات الولاء، والتمسك بهوية معينة والتنكر لما عداها.

- **القضية الثانية: مسألة السلطة**

أي شكل وحدود وقنوات العلاقة الرأسية بين الحاكم والمحكوم، فحتى لما تم تقنينها – أي هذه العلاقة – ظل الأمر صوري لا يحض بالاحترام من قبل النخبة الحاكمة في كثير من الأحيان، كما يخرقه المحكومين سرا وعلنا بمجرد أن يتوفر لهم الإدراك بإمكانية الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى تعرض الجماعات الوسطية بين الطرفين إلى الاندثار، هذه الجماعات التي كانت تميز واقع المجتمع العربي التقليدي (المجالس القبلية والمشايخ الدينية)، التي كانت على صلة وثيقة بالمحكومين الذين يكنون لها كامل الاحترام، ففي غياب مثل هذه المؤسسات لم يتم استحداث أخرى حديثة تحل محلها، لتؤذي تلك الوظائف الاجتماعية والسياسية ذاتها التي كانت من مهام المؤسسات المندثرة، الأمر الذي زاد من سطوة النخبة الحاكمة التي ستربطها بالمحكومين علاقة خوف وخضوع، بالتالي سيغيب لا محالة شرط القبول الطوعي بمن يماس الحكم، باعتباره أحد الأركان الأساسية للشرعية.

- **القضية الثالثة: مسألة المساواة**

رغم أن معظم النخب التي تولت الحكم في الدول العربية في أعقاب نيل الاستقلال، تسلم بكون قيمة المساواة هي حق مكفول للمواطنين، كما أنها مبدأ مهم تقوم عليه عملية الحكم وممارسة السلطة في مخيال النخب العربية الحاكمة، بالتالي تم تقنين قيمة المساواة ضمن نصوص الدساتير، غير أن ذلك لم يعني أن المساواة بين المواطنين العرب في دولهم مسألة تم حسمها، حيث لا تزال قوى المعارضة العربية تثير قضية المساواة، كما عملت على إحداث نقلة في نوعية المساواة نفسها، من مجرد مساواة قانونية إلى مساواة اجتماعية مرتبطة بمطلب إقرار العدالة الاجتماعية، هذا الوضع المتدهور لمسألة المساواة سيمثل عقبة أساسية في إرساء مصدر حقيقي للشرعية السياسية بالنسبة للنخب العربية الحاكمة.

طبعا ترتبط الكثير من القضايا الفرعية بمسألة الهوية، السلطة والمساواة باعتبارها قضايا أساسية تعجز الدول العربية منذ عقود طويلة في إيجاد تسويات لها، الأمر الذي فاقم من أزمة الشرعية في الكثير من الدول العربية.

أزمة الشرعية هذه كان لها تأثير سلبي على الحياة السياسية في كل الدول العربية، حيث عملت على تضييق قنوات المشاركة السياسية للمواطنين، كما أفشلت مشاريع الإصلاح السياسي التي لطالما كانت تمثل تصورات النخب السياسية الحاكمة لواقع ومستقبل الحياة السياسية الوطنية ما أفرغها من محتواها، على اعتبار أن المبدأ الذي حكم أي مشروع للإصلاح أن يكون ضامن لاستمرار هذه النخب في ممارسة السلطة والحكم، واقع هذه الأزمة سيعمل على بلورة شعور بالإحباط نتيجة الفشل الذريع الذي تتخبط فيه الأنظمة السياسية لفترات زمنية طويلة، هذه الأنظمة التي كبحت إمكانية الانتقال السلمي للسلطة، كما عملت على تمييع الحياة السياسية، عبر إلغاء الأدوار الطبيعية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، باعتبارها المؤسسات الطبيعية للنضال السياسي، والدفاع عن الحقيقي عن مصالح المواطنين في مقابل تغول السلطة السياسية.

2 . 3 . 4: واقع الأحزاب السياسية في الدول العربية

تمثل الأحزاب السياسية ظاهرة اجتماعية بامتياز، حيث تتأسس كنتيجة منطقية لذلك التفاعل الذي يحكم علاقات الناس فيما بين بعضهم البعض، كما أنها تحدد بالفوارق في مكانهم ودورهم في البنى الاجتماعية الملموسة، الأمر الذي يتجلى بدوره في مختلف مواقف الأفراد والمجموعات، يفسر "**فليب برو Philippe Prou**" هذه النشأة بدور الأفراد في عملية وضع المبادرة بصورة مشتركة، من أجل خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي، ما يجعلها تدخل في تنافس فيما بينها، كما أنها ستصطدم بمنافسة أشكال أخرى من تنظيمات نقابية، دينية أو ثقافية، في سعيها لإقناع الناس بصحة وجهات نظرها، وإقناعهم بقيمة أهدافها وبرامجها (دغمان، 2014، صفحة 07).

فالأحزاب السياسية في عالم اليوم هي بمثابة حجر الأساس لما يتعلق الأمر بمسارات بناء المجتمعات الديمقراطية الحديثة، على اعتبار أنها تعمل على جمع مصالح العامة كما تعبر عنها من خلال المشاركة في طرح سياسات عامة، وتأمين البنى اللازمة للمشاركة السياسية (Kelly & Ashiagbor, 2011, p. 03)، مادام أن المشاركة السياسية أصبحت حق راسخ من مجموع حقوق الإنسان، ومتغير مهم داعم لمصداقية وشرعية أي نظام سياسي أو مختلف الهيئات الحكومية، فهي في عالم اليوم تجسد بحق فكرة سياج أمني يحمي الديمقراطية.

في الدول العربية كان لنشأة الأحزاب السياسية سياقات خاصة متوافقة تماما والظروف التاريخية التي عايشتها مختلفة هذه الدول، ففي غياب دولة مستقلة وتقاليد دستورية – برلمانية راسخة في أواخر القرن التاسع عشر، لم تظهر الأحزاب السياسية العربية على أنها مؤسسات تمثل تيارات سياسية أو تكتلات متنافسة، فكان لنشأتها أسباب خاصة غير التمثيل ودعم النظام السياسي الديمقراطي، فإلى جانب ارتباط البعض منها بشخصيات معينة، ستنشأ أخرى من أجل النضال ضد الاستعمار الأوربي مطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال (دخيل، 2014، الصفحات 77 – 78).

مباشرة بعد نيل مختلف الدول العربية لاستقلالها، ستعمل النخب الحاكمة على إحكام سيطرتها على الأحزاب السياسية سابقة النشأة عن دولة الاستقلال، حدث ذلك لاستخدامها كأداة للهيمنة على مختف مفاصل الدولة والحياة السياسية، على غرار ما حدث في دول مصر، الجزائر، المملكة المغربية وسوريا ...، الأمر الذي انجر عنه تقييد مطلق للحياة السياسية الوطنية في هذه البلدان وغيرها، كما أضعف التنظيمات الحزبية المتواجدة (دخيل، صفحة 78).

إن فالقاسم المشتركة بين حالة الأحزاب السياسية في الكثير من الدول العربية، على وجه التحديد تلك الدول التي أقرت دساتيرها مبدأ التعددية الحزبية على غرار الجزائر منذ العام 1989، لبنان، المغرب ...، هو منطق القمع والهيمنة الذي خضعت له هذه الأحزاب والتعددية المحدودة التي تنشط في ظلها، فهي تعددية غير مسؤولة Feckless Pluralism، التي وسعت ذلك الانفصال الواقع بين شعوب المنطقة والنخب السياسية الحاكمة، إنه نظام سياسة السلطة المهيمنة أين تنتفي المشاركة السياسية بفعل حالة الغلق التي تعانيها الحياة السياسية بشكل كلي أو نسبي، ما أفقد المعارضة الفرصة لأداء أدوارها الحقيقية (كاتوس و كرم، 2010، صفحة 13).

بسبب حالة الضعف التي يعانيها نموذج الدولة الوطنية، شهدت الكثير من الدول العربية ظهور أنواع أخرى من الأحزاب على غرار الأحزاب الطائفية، الجهوية، ...، بالإضافة إلى الحركات السياسية ذات الأجندات السياسية على غرار حركة الإخوان المسلمين، لكن هذا النوع من الحركات بالرغم من قوتها المستمدة من برامجها وانتشارها الذي قد يتجاوز في كثير من الأحيان الحدود الوطنية، قد فشلت في التحول إلى أحزاب سياسية تنافسية (دخيل، صفحة 78)، أما بسبب اضطهاد النخب الحاكمة لها، أو بتبنيها للعنف السياسي كوسيلة للدفاع عن مصالحها.

على العموم، بالإضافة إلى ارتباط الكثير من الأحزاب السياسية في مختلف الدول العربية بالشخصيات المؤسسة لها، نجدها لا ترتبط أيضا بأي أيديولوجية أو فلسفات وأفكار سياسية محددة، ما

جعلها تفتقر إلى برامج وأهداف، كما أن جهود الإصلاح المتضمنة إقرار لمبدأ التعددية الحزبية لم تؤذي إلى نجاح هذه التعددية نفسها، مادام أن الكثير من الحكومات العربية تعمل على عرقلة تأسيس الأحزاب، كما قامت بحل أو تجميد أو تعليق نشاط أحزاب سياسية قائمة لأسباب عدة غير مبرر أحيان إلا بكونها تهدد أمن واستقرار الوطن (دخيل، الصفحات 85 – 86).

بالإضافة إلى العلاقة المتدهورة في أغلب الأحيان بين الأحزاب السياسية العربية والنخب الحاكمة، هناك مسألة مهمة تعانيها أغلب – إن لم نقل كل – الأحزاب السياسية العربية، هي مسألة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب نفسها، التي يمكن استخلاص مدى أهميتها فيما ذهب إليه الفقيه النمساوي "**كلسن Kelsen**" من أن (السعداوي، 2011، صفحة 54):

> **" الأحزاب هي عماد الديمقراطية، بالتالي العداء للأحزاب هو عداء للديمقراطية نفسها، فهناك أدوار حاسمة تلعبها الأحزاب الديمقراطية في النظم السياسية التعددية، حيث لا تكتفي الأحزاب الديمقراطية بممارسة المهام التقليدية للأحزاب المتمثلة في تجميع المصالح والتعبير عنها والتجنيد السياسي ... إلخ، لكن الأحزاب الديمقراطية تتميز عن نظيرتها التي لا تتمتع بهذه الصفة، بأنها تعمق من شرعية النظام السياسي، كما تسهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية ... كما أنها أداة لحسم الصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع"**

يتحدد مدى وجود الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية عبر مجموعة من المحددات هي (السعداوي، الصفحات 55 – 75):

- مدى ديمقراطية الدولة ونظامها السياسي.
- شكل نظام الحكم.
- الإطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية.
- مدى وضوح الأساس الاجتماعي للأحزاب وطريقة نشأتها.
- النظام الحزبي، شكله ومدى استقراره.
- طبيعة النظام الانتخابي.

عبر إسقاط هذه المحددات وغيرها على واقع الحياة الحزبية في مختلف الدول العربية، سيستكشف الباحث في هذا الشأن أن الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العربية تعاني حالة أزمة حقيقية بسبب:

- أن الدول العربية في مجملها ظلت تعاني من حالة عجز حاد لما يتعلق الأمر بمدى ديمقراطية أنظمتها السياسية، ما جعلها تمثل الاستثناء مقابل الانتشار العالمي للديمقراطية.
- غياب الديمقراطية على مستوى أنظمة الحكم في الدول العربية، دفعها إلى حضر تأسيس أحزاب سياسية في أغلب الأحيان، أو ممارسة التضييق عليها وحضر أحزاب بعينها من النشاط بسبب أيديولوجياتها.
- نشأة الأحزاب في الكثير من الدول العربية كانت في فترة الكفاح ضد المستعمر، لتستمر بعد نيل الاستقلال، مع إقصاء الأطراف الأخرى المعارضة، معتبرة هذه الأحزاب أنها تمثل الأمة، الأمر الذي أعاق تأسيس أحزاب سياسية في ظل تعددية حقيقية، مع استمرار لنظام الحزب الواحد لعقود من الزمن.
- النظام الانتخابي نفسه يعمل على إقصاء الآخر المعارض، عبر استغلال موارد الدولة لصالح الحزب الحاكم، ومنع الكثير من المواطنين من الترشح حتى داخل هذه الأحزاب نفسها.
- ولاء الكثير من الأحزاب في الدول العربية لمؤسسيها، أو جماعات معينة دون الولاء للوطن.

إذن، الأحزاب السياسية في الدول العربية في ظل غياب الديمقراطية داخلها، ستبقى مغلقة أمام الكثير من المواطنين، ففئة الشباب أو النساء والكثير من الفئات الحضرية الوسطى المتعلمة، قد تم إبعادها أو أبعدت نفسها عن العمل السياسي الحزبي المنظم، بسبب ارتباط العمل الحزبي بالفساد والفشل الذي استمر لسنوات طويلة، تحملت تبعاته هذه الفئات من المجتمع، التي جعلت من المنظومة الحزبية وكل مبادرات إصلاحها مجرد هياكل فارغة، سيقابلها حراك اجتماعي واسع تقوده حركات احتجاجية متعددة، وفي ظل عدم وضوح أفقها السياسي، قد يكون مآلها الانتكاس أو اللجوء إلى ممارسة العنف وتكرار نفسها (جابي، 2011، صفحة 46).

ليس بالجديد القول أن الدول العربية مجتمعة قبل اندلاع حركات الاحتجاج في دول الربيع العربي شهر ديسمبر 2010، أنها كانت في حالة عجز ديمقراطي حقيقي تفاعلت مجموعة من الأسباب في وجوده واستمراره، هذا العجز الاستثنائي كان له وقعه السلبي على أركان الحياة السياسية العربية أيضا، فقد غاب طوال التاريخ السياسي للمنطقة العربية انتقال سلس سلمي للسلطة، لقد كان موضوع السلطة ومن له أحقية توليها محل صراع بشكل مستمر، فكرس هذا الغياب لطرق أخرى غير قانونية في كثير من المرات لضمان انتقال السلطة والأهم من ذلك ضمان استمرار منظومة الحكم في الكثير من الدول العربية، لم يختف الوضع حتى بالنسبة للأحزاب السياسية، فلما كانت تجارب التعددية قليلة وتضبطها

قوانين تصنعها النخب الحاكمة وفق مبادئ تضمن استمرارها، جعلت الكثير من الأحزاب السياسية تتورط في دعم هذه النخب عبر ربط علاقات زبونية معها، لتصبح بذلك من أركان النظام السياسي الذي تحملت تبعات فشله أطياف وكبيرة من الشعب، الشعب بمختلف فئاته الذي أخذ ينظر إلى هذه الأحزاب السياسية بأنها جزء مهم من حالة الفساد التي جعلت من حياته اليومية تمتاز بالصعوبة، بل حملها في كثير من الأحيان سبب الحالة المتردية للوطن اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، فكان السبيل أمامه هو ضرورة البحث عن سبل أخرى للدفاع عن مصالحه والمطالبة بإصلاح واقعه المتردي، فلم يكن أمامه من خيار إلا الاحتجاج المعبر عن الرفض وحالة الإحباط التي أصبحت ملازمة له.

في ختام هذا الفصل الذي بحث في واقع الحركات الاحتجاجية ومطلبها السياسي في مختلف الدول العربية، من حيث التكون والتطور قبل احتجاجات الربيع العربي نفسها، فإننا نخلص إلى مجموعة من النتائج:

- الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية عموما من حيث الوجود ليست بالجديدة، فقد مارست الشعوب العربية احتجاجات عديدة حتى قبل تأسيس دولة الاستقلال نفسها، لقد خبروا الاحتجاج ضد سلطات الدول الاستعمارية، في إطار سعيهم المتواصل للدفاع عن أوطانهم وأراضيهم وبحثا عن الحياة الكريمة أمام سطوة الاستعمار الأوربي.
- الاحتجاج الشعبي استمر بعد بناء دولة الاستقلال العربية، فقد احتجت الشعوب رافضا للسياسات المختلفة للنخب الحاكمة، هذه الأخيرة كانت دائمة السعي لإحكام سيطرتها على كامل تفاصيل الحياة، مما سبب توترات بينها وبين شعوبها التي كانت أطياف واسعة منها ترفض منطق السلطة الأبوية الذي أسست عليه النخب السياسية المنظومات التي تحكمها.
- الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية لم تمثل فئة واحدة بل كانت سبيل العامل، الفلاح، الطلبة وغيرهم من الفئات المهنية واللامهنية، كما كان للمنتمين للطبقات الوسطى حضور فاعل لأسباب عدة مكنتها من إدراك ضرورة الدفاع عن مصالحها ومصالح الجماعات الشريكة معها في الوطن، والسعي لتغيير الواقع عبر التنبيه لإخفاقات الأنظمة السياسية.
- أن المطالب السياسية ضمن أجندات الحركات الاحتجاجية العربية وإن لم تكن صريحة، فإنها ذات أهمية بالغة فعادة ما تواجه أنظمة الحكم العربية المطالب السوسيو – اقتصادية بالحلول السياسية، المطالب السياسية هذه التي ساهمت متغيرات عدة في بلورتها وإن كان ذلك على نطاق ضيق يشترك فيه المهتمين بالشأن السياسي للبلد.
- الغياب التام للديمقراطية في الدول العربية متغير محدد لتبلور المطلب السياسي لدى الحركات الاحتجاجية، خاصة أن الديمقراطية مع بداية القرن الواحد والعشرين قد أصبحت قيمة عالمية تستثنى منها المنطقة العربية بالضرورة، وبفعل التطور الذي عرفته وسائل الاتصال ستصبح الديمقراطية أيضا مطلب الشعوب العربية.
- العجز الديمقراطي العربي تجلت معالمه في غياب آليات واضحة متفق عليها لانتقال السلطة، ما جعل الأمر محل صراع بين مختلف الفواعل السياسية في كثير من الحالات حول الأحقية بممارسة الحكم.

الفصل الثالث:

احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر ..

خلفيات التبلور وسيرورات الفعل

لعقود طويلة من الزمن شكلت الدول العربية وفي مقدمتها دولتي الدراسة تونس ومصر، استثناء لما يتعلق الأمر ببناء نظام حكم ديمقراطي، سبب ذلك غياب مستمر لمنطق التداول السلمي على السلطة، وشخصنة الحياة السياسية في شخص الزعيم الذي لطالما استمد شرعيته من إنجازات تاريخية، على غرار ما يعرف في التاريخ السياسي الرسمي في مصر بثورة العام 1952، والنضال ضد المستعمر لنيل الاستقلال في الحالة التونسية، فشرعية الانجاز حسب اعتقاد النخبة الحاكمة تمنحهم الحق لتولي السلطة مدى الحياة، الأمر الذي أنتج لنا أنظمة سياسية عربية مغلقة تعمل وفق مبدأ إقصاء الآخرين، أساسها العلاقة الأبوية بين النخبة الحاكمة بمجموع المحكومين.

استمرار حالة الانغلاق هذه وما رافقها من حالة فشل مستمرة على جميع المجالات سياسيا، اقتصاديا واجتماعية، بالإضافة إلى توسع رقعة الفساد بسبب طبيعة العلاقات التي كانت النخبة العربية التقليدية تحكم بالاعتماد عليها، ستعمل على خلق شعور بالإحباط عند أطياف واسعة من الشعب، الذي سيندفع عبر آلية الاحتجاج الجماعي للمطالبة بالكثير من حقوقه والمسلوبة منه ، فتاريخ الأنظمة السياسية العربية منذ منتصف القرن العشرين، هو تاريخ احتجاجي بامتياز، هذه الظاهرة التي ستستفحل مع بداية القرن الواحد والعشرين، لتتأرجح مطالبها بين ما هو سياسي وما هو سوسيو – اقتصادي، تؤطرها مجموعة من الحركات والمنظمات التي اعتقدت أن الاحتجاج ضد الحاكم، هو الحل لضمان مصالحها.

كان العام 2011 حاسما في تاريخ الأنظمة السياسية العربية برمتها، وفي دولتي تونس ومصر تحديدا، حيث تصاعدت حدة الحركات الاحتجاجية لتطالب علنا بضرورة إسقاط أنظمتها السياسية، باعتبارها سبب المشاكل التي يعانيها الشعب، إضافة إلى أسباب أخرى كثيرة تفاعلت فيما بينها، لتنفجر على شكل احتجاج شعبي سمي لاحق بثورات الربيع العربي، لم تكن الجماهير بمفردها الطرف الفاعل في هذا الحراك الاحتجاجي غير المسبوق في تاريخ المنطقة العربية، بل كانت هناك أطراف أخرى، منها من حاول استغلالها لصالحه ضد النظام السياسي القائم، ومنها من عمل على كبحها، أو على الأقل لضمان سلامة الوطن والحيلولة دون تحول الاحتجاج السلمي إلى ممارسات أكثر عنفا.

3 . 1: تطور النظام السياسي والحركات الاحتجاجية: تونس ومصر قبل العام 2011

ظلت معظم البلدان العربية ومنها تحديدا دولتي تونس ومصر، لسنوات طويلة تحت سيطرة القوى الاستعمارية الأوربية (الفرنسيين في تونس، والإنجليز بالنسبة لمصر) التي اتخذ وجودها مسميات عدة "حماية، انتداب، استعمار ..."، ما دفع النخب في مختلف الدول العربية للنضال في سبيل نيل الاستقلال، ثم بعد ذلك النضال لتأسيس الدولة العربية الحديثة، ذات نظام سياسي مستقل عن القوى الاستعمارية، غير أن هذه النخب ستحاول أيضا ضمان استمرارها في ممارسة السلطة، كسمة مميزة تجتمع فيها الدول العربية عامة، ودولتي تونس ومصر خاصة، استمرار نتج عنه حالة عجز حادة في الديمقراطية وفشل مستمر على جميع الأصعدة، ما سيؤجج حركات احتجاج تطورت مع مرور الوقت بالموازاة مع تطور الأنظمة السياسية في الدولتين.

3 . 1 . 1: سيرورة تطور النظام السياسي في تونس ومصر حتى العام 2011

على مدار أزيد من نصف قرن ستتشابه حالتي الدراسة تونس ومصر، في الكثير من المتغيرات من الناحية السياسية، فزيادة على شكل النظام السياسي الرئاسي الذي تم تبنيه وتوطيد أركانه، فإن الدولتين تجمعهما ميزة مهمة أخرى، هي لا وجود لحالات متعددة للتداول على السلطة، مرة واحدة في الحالة التونسية، ومرتين في الحالة المصرية كانت بين أعضاء النخبة التي قادت ثورة العام 1952، النخبة السياسية التي ظلت تحكم مصر على أساس شرعية مستمدة من نجاح الثورة التي خلصت مصر من الحكم الملكي، وأسست للجمهورية المصرية الحديثة.

احتراما لمتغير الزمن، سننطلق في عملية رصد معالم تطور النظام السياسي في دولتي الدراسة "تونس ومصر"، من الحالة المصرية التي كان تأسيس النظام الجمهوري بها، في أعقاب الانقلاب على نظام الحكم الملكي وإلغائه بشكل نهائي، فقد كان تطور النظام السياسي في مصر الحديثة سيبدأ بعد نجاح الحركة العسكرية التي قادها تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش المصري، بقيادة "**محمد نجيب**" و "**جمال عبد الناصر**" ضد حكم آخر أفراد سلالة "**محمد علي**" الملك "**فاروق**" حاكم مصر بين العامين 1936 – 1952، الذي تنازل على إثر تحركات الضباط الأحرار عن الحكم لابنه "**أحمد فؤاد**".

- **تطور النظام السياسي في مصر**

بداية من العام 1953 أصبحت مصر ذات نظام جمهوري برئاسة "**محمد نجيب**" باعتباره الرئيس الفخري لحركة الضباط الأحرار الذين قادوا "ثورة" جويلية 1952 (أوين، 2014، صفحة 87)، التي كانت عبارة عن انقلاب عسكري كلاسيكي، اعتمد على مصداقية مؤسسة الجيش في عيون الشعب

المصري، خاصة بعد أن أصبحت أكثر شعبية بانضمام أعداد كبيرة من أبناء الطبقات المتوسطة إليها، مع تحييد نفسها عن الصعوبات السياسية التي عرفتها مصر طوال سنوات طويلة، ضف إلى ذلك احتفاظها بموقف وطني مناهض للوجود الإنجليزي عموما (بشارة، 2016 أ، صفحة 36)، إلا أن "**محمد نجيب**" لم يعمر في حكم الجمهورية المصرية الجديدة، ليخلفه القائد الفعلي للانقلاب العقيد "**جمال عبد الناصر**" بعد أن وضعه رهن الإقامة الجبرية بسبب خلافات بينهما منذ تاريخ 14 نوفمبر 1954.

أولا: فترة حكم "جمال عبد الناصر" (1954 – 1970)

استمر "**عبد الناصر**" في حكم مصر إلى غاية وفاته العام 1970، حيث عمل طوال توليه للسلطة على توطيد سيطرته، مؤسسا بذلك لنظام حكم استبدادي قائم على تعظيم سيطرة جهاز الدولة على الموارد القومية، ستتأكد سيطرة "**عبد الناصر**" من خلال نص دستور العام 1956، الذي تم وضعه بطريقة سرية في المكتب الرئاسي ثم صودق عليه عبر استفتاء قومي (أوين، صفحة 87)، بعد أن قام نظام "ثورة" جويلية 1952 بحل كلي للأحزاب السرية التي كانت تنشط قبل هذا التاريخ في مقدمتها حزب الوفد باعتباره حزب سياسي شعبي لبرالي أسسه "**سعد زغلول**" العام 1918، حيث كان حزب الأغلبية قبل ثورة العام 1952، ليتم حله بعد نجاح الثورة، ليعود إلى النشاط مرة أخرى في عهد الرئيس "**أنور السادات**" بعد قراره بعودة التعددية الحزبية "المقيدة" العام 1976، حاملا اسم حزب الوفد الجديد ، كما باشر عملية تأميم للكثير من المنشآت على غرار قناة السويس العام 1956، الأمر الذي جعل من "**عبد الناصر**" رجل دولة ذو جاذبية وقبول كبير لدى المصريين، الذين طالبوه بالعدول عن قراره بالاستقالة من منصب الرئيس في أعقاب الهزيمة في حرب العام 1967، ليستمر في منصبه حتى وفاته عام 1970.

ما ميز فترة حكم "**عبد الناصر**" لمصر، هو بداية التأسيس لنظام تسلطي سيحكم البلد لعقود طويلة، كما عمل "**عبد الناصر**" على وضح مؤسسة الجيش تحت سيطرته، مما أدى إلى تسييس الطبقة العليا من ضباط جيش، ضف إلى ذلك تفرده بصناعة القرار الذي وصف في كثير من الأحيان بالتهور، ما أوقع البلاد في أزمة كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات، وعطل أحيانا جزء محوري من عملية التطوير التي من المفترض أن تقودها الدولة.

ثانيا: فترة حكم "أنور السادات" (1970 – 1981)

كان قد عين نائبا للرئيس "**عبد الناصر**" العام 1969، حيث كان في منافسة مع "**علي صبري**" لخلافة الرئيس، غير أن الاعتقاد الذي ساد في ذلك الوقت أن عملية اختيار رئيس لمصر بعد "**عبد**

الناصر" ستكون عملية دستورية، أي أنه لا يوجد من باستطاعته أن يكمل أو يحل مكانه، فشخص "**عبد الناصر**" كان يمثل "الزعيم" الذي سيشكل ذهابه فراغ يصعب ملؤه بعد رحيله (آلخوند، 2004 أ، صفحة 269)، خاصة وأن دستور العام 1964 نص في مادته 101 على إمكانية ترشح أي مصري لمنصب رئيس البلاد.

سيصبح "**أنور السادات**" رئيسا للجمهورية المصرية بتاريخ 15 أكتوبر 1970، مستمرا في حكم البلاد حتى تاريخ اغتياله العام 1981، حيث عرف باسم "بطل الحرب والسلم"، استنادا للنصر المحقق خلال حرب أكتوبر 1973، وتوقيعه لاتفاقية السلام مع الاحتلال الإسرائيلي العام 1979.

ما ميز فترة حكم "**السادات**" سياسيا أنه أعاد الحياة الحزبية رسميا منذ العام 1976، بعد ما كانت قد ألغيت في أعقاب "ثورة" جويلية 1952، حيث تم الترخيص لعدد من أحزاب المعارضة الصغيرة، كما تم تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي العام 1978 بموجب قانون الأحزاب الصادر في مارس 1977، الحزب الذي ترأسه "**السادات**"، كما شارك في تأسيس حزب العمل الاشتراكي (الهيئة العامة، 2013، صفحة 04)، إلا أنه عموما لم يحد عن مسار النظام التسلطي الذي أسس أركانه "**عبد الناصر**"، فقد كان متفردا بقراراته، كما عمل على تعديل المادة 77 من دستور العام 1971، كي يتمكن من البقاء رئيسا لمصر مدى الحياة (أوين، صفحة 91).

ثالثا: فترة حكم "حسني مبارك" (1981 – 2011)

كونه رجل عسكري لم يتم النظر له كخليفة حقيقي للرئيس "**السادات**"، رغم تعيينه نائبا له العام 1975، غير أنه سيحكم مصر لمدة ثلاثة عقود من الزمن، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل مهمة من تاريخ الجمهورية المصرية الحديثة، بالنظر إلى الأحداث الكثيرة خلال هذه الفترة التي أدت إلى تثبيت واستمرار نظام الحكم التسلطي الذي تم خط خطوطه الأولى بعد نجاح ثورة جويلية 1952، واستمرار الحكم على أساس شرعية هذا الإنجاز الهام في تاريخ مصر والمنطقة العربية، كون الرئيس "**حسني مبارك**" لطالما اعتبر نفسه آخر الضباط الأحرار، كما سبق يمكن تقسيم فترة حكم الرئيس "**مبارك**" كما يلي (أوين، الصفحات 92 – 98):

- **المرحلة الأولى من حكم "مبارك" (1981 – 1991)**

شجع خلالها نظام "**مبارك**" قيام حركة سياسية حيوية، حيث تم إجراء انتخابات حرة نسبيا في مناسبتين العامين 1984 و 1987، كما تابع "**مبارك**" سياسات سلفه في الجانب الاقتصادي، غير أنه خالف سياسات "**السادات**" فيما يتعلق بضمان ولاء المؤسسة العسكرية التي ازداد عدد المنتمين إليها،

المؤسسة التي ستصبح مركز قوة عسكرية واقتصادية، إلا أن زيادة الإنفاق العسكري قد زادت الضغط على ميزانية الإنفاق المحلي، ما سبب لمصر مديونية خارجية كبيرة، أعفيت من جزء كبير منها عقب مشاركتها في عملية تحرير دولة الكويت خلال حرب الخليج الثانية (1990 – 1991).

- **المرحلة الثانية من حكم "مبارك" (1991 – 2000)**

مرحلة الانفتاح الاقتصادي وتقليص القطاع العام لصالح مجموعة من رجال الأعمال، الذين حصلوا على بعض الأصول التي تملكها الدولة، مع مرور الوقت أصبحوا حلفاء مهمين للنظام السياسي الذي يقوده "**مبارك**"، كما شهدت هده المرحلة صراعات حادة مع المتطرفين من الحركة الإسلامية، في ظل غياب لأي رؤية إصلاح سياسي جاد، مع تلاعب كبير بنتائج الانتخابات على عموم كانت هذه المرحلة من حكم "**مبارك**" هادئة بسبب وجود إجماع لدى النخبة الداخلية حول شخصه.

- **المرحلة الثالثة من حكم "مبارك" (2000 – 2010)**

أي المرحلة التي ستعرف بداية التأسيس لأسلوب حكم أكثر ميلا نحو الملكية، فلما أشارت كل دلائل الحياة السياسية المصرية من أن الحزب الحاكم "الحزب الوطني الديمقراطي" قد أصابه الضعف، خاصة لما تعلق الأمر بعملية اختيار المرشحين لانتخابات العام 2000، تم تعيين الابن الثاني (الأصغر) للرئيس "**مبارك**" "**جمال مبارك**" على رأس الجنة السياسية للحزب الحاكم، ثم العمل على تكوين قاعدة دعم له داخل مؤسسة الجيش، واستبعاد الكثير من الجماعات والقوى التي كانت تفكر في ترشيح أحد أعضائها لخلافة "**مبارك**"، غير أن الكثير من الأحداث قد دفعت لاستحداث سلسلة من التعديلات الدستورية العام 2007، لتحقيق هدف أوحد ألا وهو توطيد حكم الرئيس "**مبارك**"، وجعلت إمكانية منافسته على منصب الرئاسة أمر في غاية الصعوبة.

كان للانتخابات البرلمانية لعام 2010، التي أشرف عليها "**جمال مبارك**" ورجل الأعمال "**أحمد عز**"، دور كبير في هز أركان نظام "**مبارك**" بسبب حدوث صراع بين أفراد النخبة السياسية لرغبتهم في دخول البرلمان الذين سادت القناعة حوله بأنه سيعيد انتخاب "**مبارك**" أو خليفته، وأيضا الاحتجاجات التي اندلعت على إثر إعلان النتائج التي بينت حصول المعارضة على ما نسبته 3% من الأصوات، الأمر الذي أعتبر تلاعب كبير بالنتائج.

ما سبق يمثل تطور النظام السياسي المصري الذي تم بناء أسسه الأولى بعد نجاح "ثورة" جويلية 1952، نظام تسلطي نجح في العقود الأولى من عمره بالنظر إلى الكاريزما التي كان يمثلها شخص

"**جمال عبد الناصر**" الذي باشر سياسات حسنت إلى حد ما من وضعية مواطني الطبقات الدنيا من المجتمع، بالرغم من تفرده بالقرار، يمكن تفسير هذا النجاح بالظروف التاريخية التي سادت نهاية الخمسينات وعقد الستينات من القرن العشرين، حالة الحرب مع الاحتلال الإسرائيلي، معطيات الحرب الباردة التي مكنت أنظمة دول الجنوب من المناورة، للحصول على بعض المكاسب، وأيضا الأيديولوجية القومية لدى "**عبد الناصر**" نفسه.

هذا النجاح سيبدأ في التراجع لصالح حالة من الفشل على كافة الأصعدة، استمرت هذه الحالة منذ تولي "**السادات**" للحكم، لتترسخ في عهد الرئيس "**مبارك**" الذي وطد أركان النظام التسلطي في فترة حكمه الأخيرة (2000 – 2010) بالتحالف مع نخبة من رجال الأعمال بعد مباشرته لسياسات لبرالية، تحملت الطبقات الدنيا من المجتمع المصري تبعاتها، بالإضافة إلى محاولة توريث الحكم لابنه "**جمال**" في تصور يتنافى كلية ومبادئ النظام الجمهوري ، هذه العوامل وأخرى كثيرة هي التي قادت إلى هز أركان نظام "مبارك" بداية العام 2011.

- **تطور النظام السياسي في تونس**

بعد نضال ضد التواجد الفرنسي في إطار فرض "الحماية" على تونس (ماي 1881)، اعلن الاستقلال بتاريخ 20 مارس 1956، لتصبح رسميا "المملكة التونسية" بقيادة "**محمد الأمين باي**"، العام 1957 انتخب "**الحبيب بورقيبة**" رئيسا للمجلس التأسيسي، مشكلا أول حكومة في عهد تونس المستقلة، مع احتفاظه بوزارتي الخارجية والدفاع ، ثم أصبح رئيسا للجمهورية التونسية بعد إلغاء النظام الملكي بتاريخ 25 جويلية 1957 (القصاص، 2014، صفحة 156).

أولا: فترة حكم "الحبيب بورقيبة" (1957 – 1987)

أسس "**بورقيبة**" طوال فترة حكمه للجمهورية التونسية لنظام سياسي رئاسي قوي، يحتل فيه رئيس الجمهورية كل الفضاء السياسي والمؤسساتي في الدولة، هذا النظام مثل النواة الأولى للتسلط في النظام السياسي التونسي، خاصة أنه قد قام بإلغاء التعددية الحزبية الموروثة عن العهد الفرنسي، وفرض الرقابة على وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، هذه الأخيرة أصبحت تدور في فلك النظام السياسي وتعمل لأجله، خاصة سلطته التنفيذية متعددة الصلاحيات حسب ما نص عليه دستور العام 1959 (طرشونة، 2012، صفحة 40).

أعيد انتخاب "**بورقيبة**" رئيسا للجمهورية التونسية أربعة مرات متتالية، حيث أعلن عقب التعديل الدستوري في ديسمبر 1974 عن كونه "رئيسا مدى الحياة"، في تجسيد واضح لسلطته وسيطرته على

الحزب الوحيد في البلاد "الحزب الاشتراكي الدستوري" سليل "الحزب الدستوري التونسي الجديد" منذ العام 1964، الحزب الذي حمل مرة أخرى تسمية "التجمع الدستوري الديمقراطي" العام 1988.

لقد كان للصراع الذي خاضه "**بورقيبة**" ضد الأمين العام للحزب الدستوري "**صالح بن يوسف**" منذ الأيام الأولى للاستقلال، دور كبير في إلغاء مبدأ "شرعية المعارضة السياسية"، حيث اعتبرها "**بورقيبة**" عنوانا "للفتنة" والخروج عن الإجماع الوطني التي يتلخص في شخص الزعيم، لتختفي بذلك أجواء المعارضة السياسية عدا ما بقي خفيا في ظل التجاذبات السياسية تحت مظلة الحزب الحاكم بزعامة رئيس البلاد (عبد السلام، 2010، صفحة 178).

منظومة الحكم التسلطي التي خط لها "**بورقيبة**"، فجرت صدامات بين الدولة وأهم نقابة عمالية في تونس ممثلة في "الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT" العام 1978، جراء الاحتقان الشعبي وفشل تجربة التعاضد "التجربة الاشتراكية" ومخلفات الحكم الفردي، الصدام الذي تحركت لأجله أطياف واسعة من المجتمع في مقدمتها الحركة الطلابية المتمردة على السلطة إلى جانب مناضلي "الاتحاد" ضد هذه الممارسات (عبد السلام، الصفحات 178 – 179).

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، شهد الحزب الحاكم بزعامة "**بورقيبة**" تصدعات حادة، فقد أبان الجناح اللبرالي بزعامة "**أحمد المستيري**" عن معارضة سياسية رسمية، كما تم التأسيس لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين فيما بعد، على إثر قبول الرئيس "بورقيبة" على مضض – مضطرا – قرار التعددية الحزبية العام 1981، والاعتراف بوجود ثلاثة أحزاب سياسية هي:

- حركة الديمقراطيين الاشتراكية.
- حركة الوحدة الشعبية.
- الحزب الشيوعي التونسي.

الشيء المهم في آخر أيام حكم "**بورقيبة**"، أن تونس ضيعت فرصة حقيقية لمباشرة مسار تحول ديمقراطي كان مطلبا يلقى إجماعا بين مختلف النخب، بالإضافة إلى التجانس الاجتماعي الكبير الذي يميز المجتمع التونسي، الذي تميز بدرجة عالية نسبيا من التعليم والتمركز المديني (عبد السلام، صفحة 179).

ثانيا: فترة حكم "زين العابدين بن علي" (1987 – 2011)

بعد تعيينه وزيرا للداخلية من طرف "**بورقيبة**" على إثر أحداث العام 1987، حيث كان للإسلاميين دورا مهما فيها، ليقوم "**بن علي**" في نفس السنة باستبعاد الرئيس "**بورقيبة**" عن على كرسي الحكم، فيما أصبح يعرف من تاريخ تونس الحديث بحادثة "الانقلاب السلمي الأبيض"، باشر بعده "**بن علي**" مسارا إصلاحيا، فقام بالعفو من عدد كبير من المعتقلين السياسيين الإسلاميين، وإلغاء "محكمة الأمن" التي أنشأها "**بورقيبة**" العام 1968، مع إجازة تعدد الأحزاب، الأهم من ذلك إلغاء ما أقره التعديل الدستوري لعام 1974، التعديل الذي كان سيمكن "**بورقيبة**" من حكم تونس مدى الحياة، وإقرار الإجازة بالتمديد لعهدتين رئاسيتين بموجب التعديل الدستوري بتاريخ 25 جويلية 1988، الذي أقر في بنده الأول (آلخوند، 2004 **ب**، صفحة 100): "**هوية شعبنا عربية إسلامية متميزة تمتد جذورها في ماض بعيد حافل بالأمجاد**".

على صعيد آخر، فإن الانفتاح على الحركة الإسلامية من قبل النظام السياسي في تونس برئاسة "**بن علي**" لم يعمر طويلا، حيث تجددت بين الطرفين المواجهة بداية من العام 1991، المواجهة التي انتهت بإقصاء كلي للإسلاميين من الحياة السياسية التونسية (آلخوند، 2004 ب، صفحة 100)، لاسيما بعد اتخاذ قادتها لبعض الدول الأوربية منفى اختياري لهم، على غرار زعيم "حركة النهضة" "**راشد الغنوشي**" الذي اختار "بريطانيا" كملاذ عقب مغادرته لتونس في أفريل 1989.

بعد أكثر من عقد من حكمه لم يقاوم "**بن علي**" إغراءات السلطة، حيث أعلن عن استفتاء لتعديل الدستور في ماي 2002، كان الغرض منه إعادة بعث مسألة تولي الرئاسة مدى الحياة، عبر نص الفصل 39، من الدستور الذي اكتفى مع آخر فقرة منه بالنص على أنه: "**يجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه**"، ليتم عقب إقرار هذا التعديل رفع السن القصوى للمرشح الرئاسي إلى سن 75 عوض 70 سنة، (الفصل 40 من الدستور) كان هذا من أجل ضمان استمرار "**بن علي**" في منصب الرئيس بشكل دستوري، الأمر الذي كان فتح له هذا التمديد في السن إعادة الترشح إلى غاية العام 2014 كأقصى تقدير في ذلك الوقت (هكو، 2015، صفحة 26).

استمر " **بن علي**" في حكم تونس طيلة 23 سنة، حتى تاريخ 14 جانفي 2011، أين أسقطته الاحتجاجات الشعبية، لكن طوال فترة حكمه لم يحد عن نهج النظام الذي خطه وأسسه له سلفه "**بورقيبة**"، بالرغم من تقاربه مع مختلف القوى المعارضة – لاسيما الإسلاميين – في بداية عهده

بالحكم، معتمدا في إحكام سيطرته على جهاز الشرطة القوي والإقصاء الممنهج لكل معارض، وتعددية حزبية لا يتعدى نصيبها 3% من أصوات الناخبين في كل مناسبة انتخابية.

على العموم، فإن طبيعة النظامين السياسيين في كل من تونس ومصر، كنظام رئاسي يمنح الأفضلية المطلقة للسلطة التنفيذية الممثلة في شخص الرئيس، هي التي ساعدت على بناء تسلطية مستمرة لعقود من الزمن، قامت على أساس شرعية الانجاز (الاستقلال) كمبرر لممارسة النخب السياسية وتحكمها في السلطة، ضف إلى ذلك الشخصنة المفرطة للسلطة، الغلق والإقصاء من الفضاء العام والمشاركة السياسية لكل قوى قد تبدي معارضة ما لمن هم في السلطة، فكان ذلك سببا في وجود نوع من المنافسة المحدودة على السلطة، حيث اقتصر الوصول إلى السلطة في الدولتين في حالات بعينها، إما بموت الزعيم (الحالة المصرية)، أو الانقلاب (الحالة التونسية)، في ظل غياب كلي لتعددية حزبية فعالة، التي حتى إن وجدت في مراحل ما من تاريخ تطور النظامين التونسي والمصري، فهي محدودة لخدمة استمرار النظام التسلطي القائم، باعتباره هو من وضع قرار التعددية وفق اعتبارات معينة لا يمكن أن تهدد استمراره، هذه كلها مميزات للنظام التسلط حكم دولتي الدراسة، في ظل عجز حاد في الديمقراطية، وفشل على جميع الأصعدة، خاصة أن هذه الأنظمة تراجعت عن الإصلاحات التي باشرتها بداية التسعينات، الفترة التي صادفت تزايد المطالبة بضرورة التحول نحو الديمقراطية في بقاع متعددة من العالم.

3 . 1 . 2: دينامية الحركات الاحتجاجية في تونس ومصر قبل العام 2011

إن تاريخ البلدين تونس ومصر، هو تاريخ احتجاجي بامتياز – لاسيما الحالة المصرية – حيث شهدت الفترة السابقة لعام 2011، بالتحديد منذ عقد التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة، موجات متعددة من الاحتجاج ضد النظام السياسي القائم، مؤسساته وسياساته، النظام السياسي الذي لطالما رسخ في وجدان شعبه حالة الفشل في تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين، وإحداث تطور ملحوظ في مختلف مجالات الحياة، فيما سيأتي سنحاول رصد دينامية الحركات الاحتجاجية وتطورها في مقابل تطور النظام السياسي التسلطي في كل من تونس ومصر، قبل أن تنفلت الأوضاع ويصبح المطلب الرئيسي لهذه الحركات هو إسقاط النظام السياسي التسلطي المستمر لعقود، مع اندلاع ما أصبح يصطلح عليه بعد العام 2011 بثورات الربيع العربي.

أولا: دينامية الاحتجاج في تونس قبل العام 2011

الدارس لتاريخ تونس سيكتشف بأن الكثير من الأحداث المهمة والانتفاضات الشعبية، لطالما توافق حدوثها وشهر جانفي، على العموم لم تشهد تونس حركات احتجاجية كبرى طوال الستة عقود من تاريخ دولة الاستقلال (1956)، غير أن ما حدث منها كان له دور مهم في بناء تراكمات تاريخية انتهت بالحركة الاحتجاجية الكبرى التي أسقطت نظام "**بن علي**".

بعد المواجهة التي ميزت العلاقة بين نظام "**بورقيبة**" والاتحاد العام التونسي للشغل، إثر تقديم "الإتحاد" برنامجه الاشتراكي العام 1956، على اعتبار أنه في تلك الفترة كان شريكا في الحكومة، البرنامج الذي رفضه "بورقيبة" بدأت سلسلة من الإجراءات ضده أبرزها إقصاء الأمين العام للاتحاد "**أحمد بن صالح**"، وتعيين الموالين من الحزبيين في قيادته ما أخضعه لسلطة الدولة ورقابة حزبها (بشارة، 2016 **ب**، الصفحات 66 – 67)، ولما فشلت الحكومة في استقدام رأس المال الأجنبي الذي غادر تونس بموجب إلغاء الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا الذي تزامن والاستقلال (1956)، عادت الحكومة إلى تبني البرنامج الاشتراكي للاتحاد العام التونسي للشغل، مع مراجعة للتوجهات الاقتصادية للحزب الدستوري، فحدث إثر ذلك تقارب بين هذا الأخير والمركزية النقابية "الاتحاد"، الأمر الذي فرض على الحكومة سياسة التعاضد الاشتراكي كخيار، ليسند تنفيذها إلى "**أحمد بن صالح**" الأمين العام السابق للاتحاد والرجل القوي في الحكومة طيلة فترة ستينات القرن العشرين (لبيض، 2009، صفحة 120).

لقد ترسخ انفراد "بورقيبة" بالحكم القائم على إقصاء تام للمعارضة السياسية، وسيطرة شبه مطلقة على تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بفضل ذلك التحالف الذي استمر حتى بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، هذا الأخير شرع في محاولة نزوع نحو التميز على حساب الرئيس "**بورقيبة**"، الأمر الذي أدى لحدوث انتعاش لدى المعارضة السياسية التي وجدة في المنظمة النقابية متنفس وغطاء يوفر لها مظلة بجميع توجهاتها من اللبراليين اليساريين إلى الإسلاميين والقوميين (بشارة، 2016 **ب**، صفحة 68).

إذن، يتضح بجلاء الدور المفصلي الذي يلعبه "الاتحاد" في مختلف تفاصيل الحياة التونسية (سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا)، كان ذلك منذ فترة التواجد الفرنسي، واستمر وتطور مع تكون الدولة التونسية الحديثة منذ العام 1956، فوجود تحالفات بينه وبين الحكومة التي غالبا ما يكون من بين وزرائها مناضلي من "الاتحاد"، من شأنها أن تعمل على تهدئة حدة الحراك السياسي والاجتماعي، في

المقابل من ذلك فإن أي خلل في بنية هذه التحالفات، أو إمكانية وجود خلافات فيما بين الطرفين، غالبا ما توفر فرصا للتعبئة ضد النظام السياسي من قبل المعارضة السياسية المتفاعلة داخل منظومة "الاتحاد" فتاريخ الحراك السياسي والاجتماعي الاحتجاجي في تونس مليء بالشواهد على هذا الطرح.

من أبرز الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس، حادثة الإضراب الذي نظمه "الاتحاد" بتاريخ 26 جانفي 1978، عقب الصراعات التي اندلعت بين تيارات داخل الحزب الدستوري، والتي كان من بين أسبابها قرار الانتقال المفاجئ إلى اللبرالية كنظام اقتصادي، ما أدى لبروز تيار داخل الحزب الحاكم ينادي بضرورة "دمقرطة" الحزب أولا والدولة ثانيا، الأمر الذي رفضه "**بورقيبة**" وسعى لتكسيره (بشارة، 2016 **ب**، الصفحات 69 – 71)، لقد أفرز هذا المسار واقعا لا متماهي، لبرالية اقتصادية استطاعت أن تنجز معدلات نمو متفاوتة، وتسلطية راسخة عملت على إقصاء أطياف واسعة من المجتمع التونسي من التواجد في المجال العام.

كان العام 1984 تاريخيا في مسار الفعل الاحتجاجي في تونس، بفعل "انتفاضة الخبز" التي استمرت لمدة أسبوع من تاريخ 27 ديسمبر 1983 إلى 6 جانفي 1984، حيث شهدت البلاد احتجاجا واسعا على قرار مضاعفة أسعار الخبز ومشتقات الحبوب، لتبرر الحكومة هذا القرار الصادر في ماي 1983، بمشكلة تفاقم عجز الميزانية جراء سياسات الدعم لسد الفارق بين السعر الحقيقي وأسعار البيع، العجز الذي بلغ وقتها حوالي 170 مليون دينار تونسي، ورغم وعود الوزير الأول بعدم رفع سعر الخبز، فإن القرار نفذ ليؤجج حراك احتجاجي ومظاهرات انطلقت من مدينة "دوز" جنوب البلاد (بلخوجة، 1999، صفحة 371)، لتشمل في الأيام التالية باقي مناطق البلاد من الجنوب في "قفصة" و"قابس"، إلى الشمال والوسط الغربي في "الكاف" و"القصرين" ...، ما استدعى تدخل الجيش وإعلان حالة الطوارئ، بعد عجز قوات الأمن في كبح المظاهرات التي زادت حدتها وانتشارها يوم بعد يوم.

كان الإعلان عن سقوط ضحايا من المتظاهرين، سيجعل من اللجوء إلى العنف من قبل المواطنين أمرا واقعا، فأحرقت المحلات، السيارات، الحافلات والمؤسسات في شوارع العاصمة "تونس" ما وضع الحكومة في موقف صعب في مقابل المواطنين المحتجين، الذين تضاربت الإحصائيات حول الضحايا في صفوفهم بين 89 قتيل و150 جريح حسب المصادر الرسمية، و 143 قتيل حسب مجلة "**جون أفريك Jeun Afric**" بتاريخ 18 جانفي 1984 (بلخوجة، صفحة 322).

صحيح أن القرار قد ألغي بعد تدخل الرئيس "**بورقيبة**"، ليكون ذلك سبب مباشرا في تمديد فترة حكمه من جديد، بعد أن هتف المحتجين باسمه محملين كل اللوم لشخص الوزير الأول "**محمد مزالي**"

غير أن النتيجة المهمة التي أبانت عنها هذه الأحداث، أن الزيادة في سعر الخبز قد كان السبب ثم أصبح العلة، فالانتفاضة كانت تعبيرا واضحا عن تعاظم درجات الحرمان اليومي الذي يعانيه الكثير من أبناء الطبقات الدنيا من المجتمع التونسي، كما كشفت عن عدم تواجد الدولة وانعدام تأثير الحزب الحاكم (بلخوجة، صفحة 322).

بعد العام 1987، وبداية حكم "**بن علي**" لتونس، خفت الحركات الاحتجاجية التي عوضتها صراعات ما بين المعارضة الإسلامية والنظام الحاكم بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، والتي انتهت بهجرة قياداتها إلى دول أوربية كما أسلفنا، فإن من الواضح أيضا أن للاتحاد العام التونسي للشغل دور هام في تحريك الاحتجاجات ضد الحكومات التونسية المتعاقبة، رغم محاولات السيطرة عليه من قبل النظام السياسي في عهد "**بورقيبة**"، ثم في عهد "**بن علي**" الذي استطاع أن يستميل الكثير من قيادات "الاتحاد".

خلال السنوات الأخيرة من حكم "**بن علي**" ستؤذي نسب البطالة المرتفعة في أوساط الشباب – لاسيما أصحاب الشهادات الجامعية –، دورا هاما في تحريك الاحتجاجات في مناطق عدة من الوطن لاسيما في الوسط والجنوب بعيدا عن العاصمة والمدن التونسية الساحلية في الشمال، من أهم هذه الاحتجاجات ما وقع في منطقة "الرديف" شهر جانفي 2008، أو ما يعرف بأحداث الحوض المنجمي، التي اندلعت على إثر إعلان نتائج مسابقة التوظيف من طرف "شركة فوسفات قفصة" بسبب قلة الناجحين مقارنة بما كان متوقع، زيادة على طغيان المحسوبية في اختيار الناجحين الذي كان من بينهم أعداد كبيرة من أبناء المناطق الأخرى، حيث تعرض الكثيرين من أبناء المنطقة المتقدمين لاجتياز مسابقة التوظيف للاستبعاد، ما ولد لديهم شعور بالظلم الذي يعيشونه بسبب معاناتهم من القفر والبطالة التي تنفي وجود "المعجزة الاقتصادية" التي يفاخر بها النظام (بشارة، 2016 **ب**، صفحة 122).

لقد انطلقت شرارة الغضب من مدينتي "أم العرائس" و"المظيلة"، ليتسع نطاقها لتشمل كافة إقليم ولاية "قفصة" (أنظر الشكل رقم 05)، لتستمر حوالي الخمسة (05) أشهر عبر التظاهر، الاعتصام والإضرابات، في مقابل تجاهل السلطة لمطالب المحتجين، ومجابهتهم بالعنف الذي أوقع ضحايا في صفوف المحتجين، ومحتجزين قدموا للمحاكمة التي أصدرت في حقهم أحكام وصلت إلى 10 سنوات سجن (بشارة، 2016 ب، صفحة 123).

الشكل رقم (05) : موقع ولاية "قفصة" من إقليم دولة تونس

مثلت هذه الحركة تحد واضح لنظام "**بن علي**" بعدما أسقطت أطروحة "المعجزة الاقتصادية" التي لطالما تغنى بها، كما كشفت عن مدى فساد نظامه ومعاناة الشعب التونسي من ظواهر الفقر، البطالة ...، في المقابل استفادة الشركات التونسية المدعومة من النظام السياسي، وغير التونسية (الرأسمالية) من خيرات البلد، على صعيد آخر صحيح أنه تم السيطرة على الاحتجاجات بالحوض المنجمي بفعل القمص الوحشي واستخدام الذخيرة الحية من قبل قوات الأمن في مواجهة المحتجين الذي لم يهزموا بفعل القوة الممارسة ضدهم، بل طور لديهم مستوى السخط وتصلبت عندهم إرادة التحدي والنضال.

ستمثل هذه الأحداث وأخرى على غرار ما وقع في مدينة "بن قردان" العام 2010، انتفاضات شعبية ضد الفقر، الجوع، البطالة وفساد النظام السياسي لـ "**بن علي**"، كما ستشكل الشرارة الأولى التي ستتطور خلال السنوات القليلة المقبلة، لتفجر حراكا احتجاجيا ثوريا ضد النظام السياسي وسياساته الفاشلة التي تحمل تبعاتها أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة من المجتمع، النظام القائم والمستمر على منظومة من الفساد والمحسوبية، والاستخدام المفرط للقوة لضمان بقائه وكبح أصوات الجماهير المحتجة في الشوارع.

ثانيا: دينامية الاحتجاج في مصر قبل العام 2011

منذ العام 1991 تاريخ نهاية حرب الخليج الثانية، شهدت الحياة السياسية المصرية حالة ركود سياسي – اجتماعي، بفعل القيود التي فرضها النظام السياسي المصري على الحق في إبداء الرأي والتعبير، والعمل السياسي طوال فترة التسعينات من القرن العشرين، جراء صراعه مع الحركات الإسلامية التي أعادت بناء قواعدها واتخذت من العمل المسلح أسلوبا لمواجهة النظام السياسي ومؤسساته المختلفة، غير أن بداية الألفية الثالثة قد حملت لمصر تجرب لحراك سياسي – اجتماعي، ما لبثت أن تطورت على مدار السنوات التالية، لتمثل حالة فريدة من تاريخ الحياة السياسية المصرية، مرتكزة على حركات احتجاجية واسعة النطاق (العجاتي، 2014، صفحة 211)، مرت عبر ثلاثة مراحل أساسية وصولا حتى العام 2011، كان ذلك كما يلي:

- **المرحلة الأولى: مرحلة الاحتجاج السياسي**

بدأت عبر مظاهرات وتحرك سياسي غير مسبوق، في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية العام 2000*، حيث اتخذت هذه الاحتجاجات في البداية شكل التجمعات الشعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أيضا جمع التبرعات والمساعدات وتمريرها عبد الحدود مع قطاع غزة، ليستغل هذا السبب "الانتفاضة" كمدخل للاحتجاج على تردي الأوضاع الداخلية في البلد (العجاتي، صفحة 217)، حيث شارك في الاحتجاجات العفوية طلبة مختلف الجامعات المصرية، وحتى طلبة المدارس، كما تم تأسيس "اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة"، والمطالبة بطرد السفير "الإسرائيلي" وغلق السفارة التي فتحت أبوابها في العاصمة "القاهرة" عقب توقيع اتفاقية السلام بين البلدين العام 1979.

عمدت اللجنة لتنظيم العديد من التظاهرات والمهرجانات والندوات المساندة للانتفاضة، كان أبرزها تظاهرة بتاريخ 10 سبتمبر 2001 في ميدان التحرير بالعاصمة القاهرة، لقد استطاعت هذه الاحتجاجات أن توحد بين مختلف أطياف الشعب المصري، خاصة النخب الفكرية المنتمية لتيارات فكرية مختلفة، كما ساعدت في كسر مرحلة الجمود السياسي المستمر في البلد لسنوات طويلة متتالية،

* – تسمى أيضا بانتفاضة الأقصى، اندلعت بتاريخ 28 سبتمبر 2000، سببها المباشر اقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت "أرئيل شارون" لساحات المسجد الأقصى رغم رفض لجنة الوقف الإسلامي التي تدير الحرم ورفض القادة الفلسطينيين، أما أسبابها الأخرى فتتجلى في حالة الإحباط العام لدى الشعب الفلسطيني جراء المماطلة من قبل الجانب الإسرائيلي لتطبيق ما جاء في اتفاقيات أوسلو (1995)، حيث انتهت الفترة المقررة لتطبيق الحل النهائي للصراع حسب هذه الاتفاقية حسب قرارات مجلس الأمن 242 و 338، وحق الفلسطينيين بتقرير المصير، شهدت الانتفاضة التي استمرت حتى العام 2005 بموجب "اتفاق شرم الشيخ" مواجهات عنيفة ومسلحة خلفت في صفوف الفلسطينيين 4412 ضحية و 48322 جريح (إبراهيم ج.، 2017).

بسبب التضييق وحملات الاعتقال التي طالت الناشطين المتظاهرين سيتراجع نشاط "اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة"، التي حاولت لم شمل المصريين مرة أخرى للتظاهر ضد التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي العربية، والتهديد الأمريكي بغزو العراق الذي حدث العام 2003، أين نظمت الجماهير احتجاجات في ميدان التحرير يومي 20 و 21 مارس 2003، كان كل هذه الاحتجاجات خارج الغطاء الذي قد توفره الأحزاب السياسية التقليدية (العجاتي، الصفحات 222 – 223).

رغم هده التحركات الجماهيرية للتضييق من قبل قوات الأمن المصرية، فإن النظام السياسي قد أبدى قدرا من التسامح معها، في محاولة منه لإحداث تكيف مع ضغوط البيئة الدولية حول مسائل الديمقراطية وضمان مختلف حقوق الإنسان، الأمر الذي استغلته قوى الاحتجاج المكونة أصلا من مختلف فئات الشعب المصري وكافة القوى الوطنية من أحزاب سياسية، نقابات، مؤسسات مجتمع مدني، مثقفين وشخصيات عامة، للتعبئة من أجل التظاهر احتجاجا على مواقف النظام من القضية الفلسطينية، أو الحرب على العراق (2003) أو اتفاق الغاز مع إسرائيل فيما بعد*، احتجاجات كانت بمثابة متنفسا للتعبير عن مطالب مختلف فئات الشعب السياسية والاجتماعية، هذا ما أعاد تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب المصري من الجيل الجديد، الذي ولد مع بداية الثمانينات من القرن العشرين (بشارة، 2016 أ، الصفحات 239 – 240).

- **المرحلة الثانية: مرحلة الاحتجاج السياسي**

مع بداية هذه المرحلة بدأت عملية الدمج بين قضايا التغيير الديمقراطي ومطالب الحراك الاجتماعي في الشارع المصري المتعلقة بالقضايا القومية، ردا على إعلان الرئيس "**مبارك**" عقب تعديل المادة رقم 76 من الدستور* الذي وافق عليه مجلسا الشعب والشورى في ماي 2005، وفي ظل وجود

* – اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل هي اتفاقية وقعتها الحكومة المصرية عام 2005 مع إسرائيل تقضي بالتصدير إليها 1.7 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي لمدة 20 عاما، بثمن يتراوح بين 70 سنتا و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة 2.65 دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 إلى عام 2008، وقد أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات كبيرة دفعت حتى عددا كبيرا من نواب مجلس الشعب المصري إلى الاحتجاج (the new york times, 2005) .

* – كان نص المادة قبل التعديل العام 2005 ينص على: "يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه، ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من منحوه أصواتهم في الاستفتاء، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره، وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات ذاته" (بشارة، 2016 أ، صفحة 242).

شبه إجماع بين مختلف القوى السياسية في الميدان من إسلاميين، إخوان، قوميين، ناصريين ولبراليين، سيتم التأسيس "للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)" شهر سبتمبر 2004، كحركة عابرة للأيديولوجيات ضمت لعضويتها الكثير من مناضلي سنوات السبعينات من القرن العشرين (بشارة، 2016 أ، الصفحات 243 – 244).

لقد رفعت الحركة مطالب سياسية واجتماعية طالت حتى شخص الرئيس "**مبارك**"، في كل التظاهرات الاحتجاجية التي نضمتها لاحقا، ابتداء من مظاهرة أمام دار القضاء العالي في 12 ديسمبر 2004، للتعبير عن الرفض الصريح لفكرة تمديد فترة حكم "**مبارك**"، أو إمكانية توريث ابنه "**جمال**" لمنصب الرئاسة، كما كثفت الحركة من عمليات الاحتجاج رافعة شعارات "كفاية بطالة، كفاية رشوة، كفاية لا للتمديد لا للتوريث..."، لقد حدث الأمر نفسه أيضا في التظاهرة التي نظمت شهر فيفري 2005 بمناسبة معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي صادف تنظيمه إعلان "**مبارك**" عن مبادرة لتعديل الدستور، للسماح باختيار رئيس للبلاد عبر انتخابات تعددية لأول مرة، أين طالب المتظاهرون هنا بقيادة حركة "كفاية" بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة وتعددية مع السماح لكل رئيس بعهدتين رئاسيتين لا غير (العجاتي، 2014، صفحة 232).

نجاح حركة "كفاية" في نشر ثقافة الاحتجاج، وتوحيدها لصف مختلف القوى الوطنية المعارضة للنظام السياسي بقيادة "**مبارك**"، ضمن لها تعاطفا شعبيا كبيرا، كما أن نشاطها في الميدان حقق لها صدى إعلامي داخل وخارج البلاد، قبل أن تحدث شقاقات بين الأطياف السياسية – الأيديولوجية المكونة لها، هذه الفترة من التاريخ الاحتجاجي في مصر، كانت "الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)" الفاعل المهم فيها، كما أنها مثلت مرحلة بداية عصر الاحتجاج الجماهيري الواسع النطاق، بعد التمكن من كسر ثقافة "الخوف والسلبية" التي سادت لفترات طويلة من الزمن، لتحل محلها ثقافة "انتزاع الحقوق" عبر التظاهر والاحتجاج، ورفع سقف المطالب الإصلاحية التي كانت بمثابة "طابو" حقيقي في مصر قبل تلك الفترة (العجاتي، الصفحات 240 –241).

- **المرحلة الثالثة: مرحلة الاحتجاجات الاجتماعية (الفئوية)**

يتم التأريخ لهذه المرحلة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية للعام 2005، التي فاز بها "**مبارك**" بنسبة 88.6% من إجمالي أصوات الناخبين، في مقابل منافسه مرشح حزب الغد "**أيمن نور**"، فيما أصبح يعرف حسب النظام السياسي المصري بأول انتخابات تعددية في تاريخ مصر، كما شارك فيها أيضا حزب الوفد بمرشحه "**نعمان جمعة**" الذي حصل على حوالي 3% من الأصوات، أما حركة "**كفاية**"

بهذه المناسبة نظمت تظاهرة في 7 سبتمبر 2005 مطالبة من خلالها بضرورة مقاطعة الانتخابات، التي اعتبر الكثيرين نتائجها فشلا لجهود الحركة وحركات احتجاجية أخرى مشابهة لها، الأمر الذي انتج انحصار للحراك الاحتجاجي السياسي المصاحب لميلاد حركة "كفاية"، لتتزايد في المقابل ظاهرة الاحتجاج لأسباب اجتماعية، حيث سجلت مصر العام 2005 فقط 202 احتجاج، و 266 احتجاج العام 2006، أما العام 2007 فبلغت فيه الاحتجاجات عدد 614 احتجاج، و 609 احتجاج العام 2008، و650 احتجاج العام 2009 (العجاتي، صفحة 241)، شملت هذه الاحتجاجات قطاعات وشرائح اجتماعية مختلفة، منها من كانت بعيدة تماما عن ثقافة الاحتجاج كالموظفين على غرار موظفي الضرائب العقارية، القضاة، ... بعد أن كان الاحتجاج سياسيا أو مطلبي اجتماعي منحصر بين طلاب الجامعات والعمال (الشوبكي، صفحة 104).

إذن، في السنوات القليلة التي تلت انتخاب "**مبارك**" رئيسا مرة أخرى لمصر العام 2005، ستندلع احتجاجات واسعة ميزتها العفوية شملت قطاعات اجتماعية ومهن، كان ذلك لأسباب متعددة (أجور منخفضة، خدمات عامة ضعيفة أو منعدمة، نقص المياه أو الخبر ...)، مطالبة برفع الأجور وضرورة الحصول على عوائد التأمينات من أجل مجابهة تزايد الأعباء الاقتصادية على المواطن المصري (بشارة، 2016 أ، الصفحات 247 – 248)، إن هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات في تاريخ مصر الحديث، الذي لم يكن الشارع فحسب ميدان لها بل أيضا أماكن العمل، نقل الاحتجاجات من مصنع إلى مصنع، لتتراوح بين الاعتصام، التظاهر والتجمهر ثم الإضراب الكلي أو الجزئي، من مصانع النسيج إلى قطاعي التعليم والصحة، حيث كان لكل قطاع يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلبية (الشوبكي، صفحة 105).

من أهم الاحتجاجات التي كانت ضمن هذه الموجة نذكر:

أ – احتجاجات نادي القضاة:

- تجمع 13 ماي 2005 للتداول في شأن إشرافهم على الاستفتاء الخاص بتعديل المادة 76 من الدستور، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
- التظاهر والاعتصام بسبب تحويل المستشارين "**محمود مكي**" و"**هشام البسطويسي**" إلى المحكمة التأديبية في 18 أفريل 2016.

ب – احتجاجات عمال الغزل والنسيج (المحلة الكبرى)

تتبع مدينة المحلة الكبرى محافظة الغربية إداريا، وهي المدينة عاصمة مركز المحلة الكبرى، تركز معظم اقتصاد مدينة المحلة في مجال الغزل والنسيج والتجهيز والصباغة والملابس الجاهزة مع وجود عدد كبير من الأنشطة الصناعية والتجارية مثل صناعة الزيوت، الصابون، الإلكترونيات...، يوجد بها أكبر مصنع للغزل والنسيج في الشرق الأوسط وهو مصنع شركة مصر للغزل والنسيج الذي يوفر بمفرده مناصب شغل لحوالي 27 ألف عامل، طوال سنوات شهدت عدد من الإضرابات العمالية كما يلي:

- إضراب 7 ديسمبر 2006، لعدم حصول العمال على علاوة كانت قد أقرها رئيس الوزراء (أحمد نظيف)، يعد بداية لإضرابات عمالية قوية، استمر حوالي ستة أشهر وشارك فيه أكثر من 200 ألف عامل.
- إضراب سبتمبر 2007، الذي رفع فيه العمال مطالب سياسية واضحة في تحد صريح للنظام الحاكم، حيث صرح عضو اللجنة المنظمة للإضراب "**محمد العطار**" قائلا أمام حشدا من العمال: "السياسة وحقوق العمال لا ينفصلان، العمل سياسة في حد ذاته، وما نشهده هنا الآن هو تحرك يتسم بأكبر قدر ممكن من الديمقراطية" (بينين، 2012، صفحة 06).
- إضراب 6 أفريل 2008 للمطالبة بحد وطني أدنى للأجور بقيمة 1200 جنيه مصري، أي حوالي 200 دولار أمريكي (بينين، صفحة 06).

ج – احتجاجات موظفي الضرائب العقارية

- إضرابات واحتجاجات العام 2007، واعتصام "الأحد عشر يوما" أمام مجلس الشعب ومقر وزارة المالية، وفي محافظات أخرى ضم الاحتجاج حوالي 55 ألف موظف في الضرائب العقارية (بشارة، 2016 أ، صفحة 269).
- تأسيس أول نقابة مستقلة كنتيجة لهذه الحركة الاحتجاجية، بلغ عدد المنظمين لها 74 ألف موظف، لتتأسس على إثر ذلك مئات النقابات العمالية المستقلة في قطاعات ومهن كثيرة.

إلى جانب الحراك الاحتجاجي السياسي والاجتماعي، من حيث مجموع مطالب الجماهير المحتجة في حواضر المحافظات المصرية، شهدت الأقاليم والأرياف أيضا حركات احتجاجية قادها الفلاحين ضد ملاك الأراضي باعتبارهم الطبقة المحافظة التي حاولت جهدها الحفاظ على الاستقرار

الذي يخدم مصالحها، بالتالي مصالح النظام السياسي المتحالفة معه والمساندة له، كان هذا ما ميز العقد الأخير من حكم الرئيس "**حسني مبارك**".

الواقع أن تاريخ مصر الاحتجاجي مميز بحركيته المتسارعة الكثيرة الأحداث مقارنة على ما هو عليه الحال في تونس خلال نفس الفترة، أي منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، أين وفر الزخم الإعلامي العالمي الفرصة السانحة لتنظم الطبقات الوسطى صفوفها، للمطالبة بضرورة الإصلاح ومكافحة الفساد الذي نخر مؤسسات الدولة، وربط الكثير من المطالب السياسية بالمطالب الاجتماعية أو العكس، واستغلال الأوضاع الدولية للضغط على الأنظمة السياسية (الانتفاضة الفلسطينية 2000 والحركات الاحتجاجية في مصر كما أسلفنا الذكر)، ضف لذلك بداية تشكل الوعي بالتشكل والتجمع في منظمات وحركات اجتماعية – احتجاجية، لتشكل مصدر تعبئة للجماهير، وقيادة حقيقية لأي نشاط احتجاجي كان، هذا إن لم تكن موجودة أصلا، على اعتبار أن هذا النوع من المنظمات كان موجودا في كثير من الدول العربية منذ الاستقلال، لكن علاقاتها بالنظام السياسي، طالما حددت مدى قوتها أو ضعفها كونها حركة احتجاجية مطلبية.

3 . 1 . 3: قوى الفعل الاحتجاجي في تونس ومصر قبل العام 2011

إن مسألة التأثير في النظام السياسي، وإحداث التغيير في طبيعة العلاقات الموجودة داخل أي مجتمع، أمر يحتاج إلى قوى نضالية تعمل على الحشد والتعبئة لتحقيق هذا الهدف، فقوة هذه القوى هي التي تحدد مدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي قامت لأجلها، في مقدمة هذه الأهداف نجد الدفاع والمطالبة بمختلف الحقوق السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية لمجموعة الأفراد المنتمين إليها والمتعاطفين معها أيضا، في كل من تونس ومصر لعبت قوى متعددة أدوار مهمة في تحريك الاحتجاجات طوال عقود من الزمن، كما كان لها دور أهم في المرحلة التاريخية المهمة التي سبقت الأحداث الاحتجاجية ضمن سياقات ما أصبح يعرف بالربيع العربي، هي قوى وحركات ساعدتها الظروف التاريخية في التكون والتطور، كما شهدت مراحل قوة وتراجع في مقابل مؤسسات الدولة، كما أنها كانت حليفة لها في مراحل زمنية معينة، على غرار حالة "الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي كان من بين مناضليه وزراء في بعض الحكومات التونسية.

هذه الحركات على كثرتها وتنوعها ستحاول باستمرار باعتبارها حركات اجتماعية، إحداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام القائم، خاصة فيما يتعلق بمجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل على حد تعبير "**رودولف هيبر Rudolf Heberl**".

أولا: قوى الاحتجاج في تونس قبل العام 2011

تتعدد القوى التي لطالما كانت مصدر تنظيم لأي حراك احتجاجي في تونس، ذلك ليس بسبب مخلفات استمرار الحكم التسلطي للرئيس "**بورقيبة**" و"**بن علي**" بعده فقط، فالملاحظ في الحالة التونسية أن واحدة من أهم هذه القوى الاحتجاجية كانت سابقة التأسيس عن دولة الاستقلال (1956) نفسها، هنا الحديث يخص "الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT"، الذي يعد من أهم قوى الاحتجاج في تونس، إلى جانب قوى أخرى عملت على تعبئة المواطنين وتوعيتهم بماهية حقوقهم وسبل الدفاع عنها والمطالبة بها، في مقابل نظام سياسي تسلطي قائم على القمع الذي توفره له المؤسسة الأمنية على رأسها قوة الشرطة، فيما يلي نستعرض أهم هذه الحركات والقوى الاحتجاجية التي كانت تنشط على الساحة التونسية قبل العام 2011، والتي كانت طرفا مهما في معادلة الصراع والاحتجاج ضد النظام السياسي التسلطي ضمن سياق أحداث الربيع العربي.

1 – الاتحاد العام التونسي للشغل Union générale tunisienne du travail

تأسس العام 1946 بعد جهود مضنية من قبل مجموعة من العناصر المؤسسة للعمل النقابي غير المتحزب، على غرار "**فرحات حشاد**" الذي كان مناضلا في النقابات الاشتراكية الفرنسية، رفقة "**محمد الفاضل بن عاشور**" وآخرون، حيث كان هذا التأسيس استجابة لظروف عامة بعد أن قام العديد من التونسيين بتأسيس تنظيمات اجتماعية وثقافية لمساندة التوجهات الوطنية للحزب الدستوري بعد الحرب العالمية الثانية، كما كان ميلاد "الاتحاد" نتيجة لتغلب الشيوعيين على الاشتراكيين في المجال النقابي ليفتكوا قيادة "الجامعة الفرنسية للشغل"، بالتالي فإن النقابيين التونسيين سيعملون على تأسيس نقابة وطنية ستحمل اسم "الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT" (المنصر، 2012، صفحة 274).

حكم تأسيس "الاتحاد" أربعة مبادئ عامة، حددت مساره النضالي منذ تأسيسه العام 1946، ولفترات زمنية طويلة مقبلة، تتلخص هذه المبادئ فيما يلي (عباش، 2017، صفحة 176):

- الدفاع عن الطبقة الشغيلة في تونس ضد الاستغلال والظلم الاجتماعي، مع المطالبة بتحسين علاقات العمل وظروفه مهما كان القطاع، هذا كمبدأ نقابي بحث.
- الاهتمام بالقضايا الرئيسية للشعب التونسي، في ترجمة لعبارة الزعيم النقابي "**فرحات حشاد**" الذي خاطب التونسيين قائلا: "**أحبك يا شعب**"، هذا تجسيد واضح لمبدأ سياسي وطني.
- استقلالية المنظمة، أولا في السياق الاستعماري، وثانيا في سياق الاستبداد السياسي الذي عرفته تونس منذ الاستقلال.

- الانحياز إلى القيم الإنسانية "العدالة، الحرية والكرامة"، بالتالي التأسيس لإطار اجتماعي يحمي هذه القيم، وهذا مبدأ أخلاقي سيميز أيضا مسار النضالي للاتحاد.

بعد أن كان "الاتحاد" إلى جانب الحزب الدستوري (1920)، طرفا فاعلا في عملية النضال ضد المستعمر، سيصبح ضمن دولة الاستقلال لاعبا رئيسيا في عملية بناء الدولة، وشريكا في تسيير الحكومة ذاتها، إلى جانب نضاله المستمر لتحقيق الطموحات الاجتماعية للعمال التونسيين (المنصر، صفحة 277).

إن المسار النضالي "للاتحاد" الذي بني على فكرة الربط بين ثنائية الدفاع عن المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية، دفع بالنظام السياسي الذي أسسه "**بورقيبة**" إلى محاولة إخضاعه وإن اقتضى الأمر تصفية منهجية لكن معارض من داخل "الاتحاد"، أو مجابهة التظاهرات التي يؤطرها بالقوة مثلما حدث فيما يعرف بأحداث "الخميس الأسود" العام 1977.

نفس المنهجية اعتمدها "**بن علي**"، الأمر الذي أسفر عن إنجاز تحالف بين السلطة والاتحاد، حيث تسلم "**إسماعيل السحباني**" الأمانة العامة حتى العام 2000، بعد مؤتمر "الاتحاد" العام 1989، لقد كانت هذه الفترة هي فترة سيطرة مطلقة للسلطة السياسية على "الاتحاد" عن طريق مكتب تنفيذي موال لها بصفة شبه كاملة (عباش، صفحة 178).

2 – الهيئة الوطنية للمحامين

لطالما كان المحامين من المدافعين عن مختلف قضايا الشعب التونسي، خاصة ما تعلق منها بمجابهة تسلط النظام السياسي الذي طال واستمر قمعه للمناضلين السياسيين، النقابيين والصحفيين، حتى القضاة الذين كانوا طرفا في محاكمات غير عادلة لمجرد معارضتهم للنظام السياسي، بعد الاستقلال مباشرة ستتأسس الهيئة الوطنية للمحامين L'Ordre national des avocats العام 1958، غير أن نظام "**بورقيبة**" تعرض لها بمضايقات انتهت بحلها العام 1961، مع إحالة عميد المحاميين في ذلك الوقت وبعض المحامين من أعضاء مكتب الهيئة المنتخبة للمثول أما العدالة ثم سجنهم، غير أن قطاع المحاماة استرجع شيئا من قوته لمجابهة تسلط نظام "**بورقيبة**" (حناشي، 2012، صفحة 214)، فتأثيرهم تجاوز محيط المؤسسات الرسمية للدولة، إلى التأثير الاجتماعي والسياسي، ما جعل المحامين في صدارة الحياة السياسية والعامة في تونس.

أما في عهد "**بن علي**" فيمكن وصف علاقة النظام السياسي بفئة المحامين بالطويلة والفاشلة، جراء منعهم من إنشاء مقاومة سياسية منظمة للنظام السياسي، حيث اعتبر الكثيرين من المحامين أن

دعم نظام "**بن علي**" يعد ضمنيا تنازلا عن القيم التي ترتكز عليها مهنتهم، هم الذين استماتوا في الدفاع عن مختلف قضايا التونسيين لاسيما منهم المعارضين السياسيين.

لقد بلغ عدد المحامين عشية اندلاع أحداث ديسمبر 2010 التي ستطيح بنظام "**بن علي**" حوالي 8 آلاف محام، فعلى حد تعبير أحد التونسيين "**دائما ما نحس باندفاع أكبر كلما كنت في مسيرة يتقدمها المحامون، لن تخاف أبدا من القمع البوليسي في تلك اللحظة**"، فقد كان المحامين في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان التونسي، إما عبر السبل القانونية – القضائية، أو حتى عبر الاحتجاج والاعتصام على غرار ما وقع العام 2005، في اعتصام دام 25 يوم بدار المحامي للمطالبة بالإفراج عن الأستاذ "**محمد عبو**" المحامي والمناضل سياسي ضد نظام "بن علي"، الذي تم توقيفه في 1مارس 2005، وحكم عليه بثلاثة سنوات ونصف سجن، بسبب نشره لمقالات على موقع "تونس نيوز Tunisnews" الموقع الإلكتروني المعارض لنظام "بن علي" في تلك الفترة.

الاعتصام الذي سيصبح اعتصاما ضد النظام السياسي بعد أن وحد صفوف مختلف الأطياف السياسية في تونس، ليتواصل فيما بعد عبر إضراب أكتوبر 2005 الذي كان هدفه لفت أنظار العالم إلى وضع الحريات العامة في البلاد، ضف إلى ذلك إتباع استراتيجية العدد من خلال حضور عشرات المحامين للمرافعة في القضايا السياسية (الفرشيشي، 2013، الصفحات 18 – 19).

3 – الرابطة التونسية لحقوق الإنسان

من أهم الحركات الاجتماعية ذات الطبيعة الاحتجاجية في تونس، بسبب نضالها ودفاعها عن مختلف حقوق الإنسان للمواطن التونسي، استنادا لمبادئها والتزاماتها التي تؤكد على "إشاعة قيم التسامح والتعايش والحوار الديمقراطي والقبول بالتعددية ونبذ الإرهاب والعنف والتسلط والتميز".

تأسست Ligue tunisienne des droits de l'homme بتاريخ 5 جويلية 1977، لتكن أول منظمة حقوقية في كل إفريقيا والمنطقة العربية، أين تولت الدفاع عن المضطهدين مهما كانت انتماءاتهم (نقابيين، صحفيين، سياسيين معارضين ...) بسب نشاطاتها، اعتبرها النظام السياسي التونسي لسنوات عديدة مصدر إزعاج وتهديد له، فحاول احتوائها عبر مجموعة من العراقيل التي وضعها أمام إمكانية نشاطها، حيث منعت من فتح مقرات جهوية لها، مع محاصرة قياداتها وإمكانية عقد مؤتمراتها (حناشي، صفحة 216).

4 – قوى احتجاجية أخرى في تونس

إلى جانب كل من "الاتحاد العام التونسي للشغل"، "الهيئة الوطنية للمحامين" و"الرابطة التونسية لحقوق الإنسان"، كقوى احتجاج تلعب دورا مهما في الساحة السياسية التونسية، خاصة "الاتحاد" بسبب انضباط مناضليه البالغ عددهم حوالي 750 ألف (إحصائيات العام 2010)، وقدرته على التعبئة والتنظيم ودفاعه عن مجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطن التونسي منذ العام 1946، أيضا تنشط في الساحة التونسية قوى احتجاج أخرى تمثل فئات من المجتمع، نذكر منها:

- اتحاد الشهادات المعطلين عن العمل الذي تأسس بتاريخ 27 ماي 2006، بعد أن عرفت نسبة البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد تطور كبير.
- نقابة الصحفيين التي تأسست بتاريخ 28 أكتوبر 2007.
- الاتحاد العام لطلبة تونس تأسس العام 1952.
- جمعيات نسوية على غرار:

أ / الاتحاد القومي للمرأة التونسية، أسسه "**بورقيبة**" بتاريخ جانفي 1956.

ب / الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تأسست بتاريخ 6 أوت 1989.

- المجلس الوطني للحريات، تأسس في 10 أكتوبر 1999.
- المرصد التونسي للحقوق والحريات النقابية، تأسس في ماي 2008.

كان هذا باختصار عرض لأهم قوى الاحتجاج التي كان لها دور مهم في الساحة التونسية قبل العام 2011، والتي عانت من تضييق النظام التسلطي على نشاطاتها، الذي عمل إما على احتوائها أو تدجينها لخدمة أجنداته معتبرا أنها مصدر إزعاج له، لاسيما الجهود النضالية للمنتمين إلى "الاتحاد التونسي العام للشغل"، باعتباره من أهم قوى الاحتجاج في تونس منذ عهد الاستعمار، كذلك ستعمل بعض هذه الحركات على تعبئة فئة الشباب للنضال والاحتجاج للمطالبة بمختلف حقوقه المغيبة، هنا نخص بالذكر جهود "اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل" فرغم ضعف الإمكانات المادية فإنه استطاع تعبئة أعداد كبيرة من الشباب المثقف لخوض غمار الاحتجاج، بعد أن ترك الشباب المجال النضالي والسياسي لفترات طويلة من الزمن بسبب القبضة المحكمة للنظام السياسي التسلطي، النظام نفسه الذي حافظ على استمراره بفعل إقصاء ممنهج ومستمر للمعارضين واحتواء فئات كبيرة من المجتمع.

ثانيا: قوى الاحتجاج في مصر قبل العام 2011

يختلف الوضع في مصر نوعا ما عن تونس، فلطالما شهدت مصر منذ الاستقلال حركات احتجاجية متعددة ومتكررة، رافعا لمطالب متعددة اقتصادية واجتماعية، فبعد سنوات من الفراغ طوال عقد التسعينات من القرن العشرين، أين عكف النظام السياسي بقيادة "**مبارك**" على شن حرب ضد الجماعات الإسلامية التي اتخذت من العنف المسلح سبيلا لمجابهة النظام الحاكم، مع الوقت ستنشئ حركات احتجاجية أخرى مع بداية الألفية الثالثة، ليكون لها دور هام في إعادة ثقافة الاحتجاج إلى الشارع المصري، ورفع سقف المطالب من الاجتماعية والاقتصادية إلى المطالب ذات الطبيعة السياسية، حيث اعتبرت أن الفساد الذي رسخه النظام السياسي التسلطي المصري المستمر عبر الزمان والمكان، خاصة في فترة حكم الرئيس "**مبارك**"، هو السبب المباشرة فيما وصلت إليه أوضاع البلاد والعباد مع بداية الألفية الجديدة، خاصة ما أصبحت عليه الحياة السياسية التي من الواجب إصلاحها، وتزايد الأعباء على كاهل المواطن المصري البسيط، بسبب السياسات المتبعة من طرف النظام السياسي والجماعات الداعمة له، من أهم هذه الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي ظهرت على الساحة المصرية في العقد الأخير من محلة حكم الرئيس "مبارك" نذكر:

1 – الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)

الحركة هي محصلة نضال جماهيري سابق، ما جعلها ليست وليدة العدم والفراغ، حيث كان عدد كبير من كوادرها من ناشطي الحركة الطلابية سنوات السبعينات من القرن العشرين، ممن رفضوا التطبيع عقب التوقيع على اتفاقية السلام مع "إسرائيل" الموقعة بتاريخ 17 سبتمبر 1978، فرغم اختلاف توجهاتهم السياسية والأيديولوجية إلا أن تعرضهم للسجن والاعتقال لفترات زمنية قد وطد من علاقاتهم ببعض، بالإضافة إلى جميع أشكال العمل المدني الذي عرفته الساحة المصرية لعقود من الزمن (شعبان، 2012، صفحة 37)، تأسس الحركة بموجب انعقاد مؤتمرها التأسيس بتاريخ 22 سبتمبر 2004، لتمثل تحالفا بين أربعة مجموعات هي (زهران، الصفحات 48 – 49):

- **المجموعة الأولى:** مناضلي من حزب الوسط بقيادة "**أبو العلاء ماضي**".
- **المجموعة الثانية،** مجموعة حزب الكرامة (1996)، بقيادة "**حمدين صباحي**" و"**أمين إسكندر**".
- **المجموعة الثالثة:** مناضلي حزب العمل الإسلامي (1992)، بقيادة "**مجدي أحمد حسين**" و "**مجدي قرقر**".

- **المجموعة الرابعة:** مناضلين مستقلين أغلبهم من اليساريين على غرار "**جورج إسحاق**" الذي سيعين منسقا للحركة، "**هاني عنان**" و"**أحمد بهاء**".

اتفقت المجموعات المتحالفة على أن "الحركة المصرية من أجل التغيير"، قد تأسست لمواجهة أمرين مهمين هما (خير، د س ن، صفحة 179):

أولا: المخاطر التي تحيط بالأمة العربية (غزو العراق، العدوان الصهيوني المستمر ومشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة العربية على غرار مشروع الشرق الأوسط الكبير)

ثانيا: ضرورة الإصلاح الشامل سياسيا ودستوريا للقضاء على الاستبداد، شرط أن يبلور أبناء الوطن هذا الإصلاح ويطبقونه.

لقد تصور مؤسسي الحركة أن سبل مواجهة هذين التحديين تكمن في داخل الدول العربية عامة ومصر على وجه الخصوص، لذا اعتبروا أن الإصلاح داخل هذه الدول يجب أن يشمل أربعة محاور كبرى كما يلي (خير، صفحة 179):

- إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها، ابتداء من موقع رئيس الدولة، كان هذا بالتزامن والانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2005، رافعين لذلك شعار "كفاية ... لا للتجديد لا للثوريت".
- إحقاق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، عبر إعلاء سيادة القانون، استقلال القضاء واحترام أحكامه.
- إنهاء احتكار الثروة كسبب للفساد، الظلم الاجتماعي، البطالة والغلاء.
- استعادة الدور المصري ومكانتها ضمن النظام الإقليمي العربي، بعد أن فقدته عقب التوقيع على اتفاقية السلام مع العدو الصهيوني، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى جانب دعواتها للتظاهر وتنظيمها لوقفات احتجاجية، انتزعت حركة "كفاية" لأول مرة بعد خمسة عقود من الزمن، الحق في التنظيم العلني، الإضراب والتظاهر السلمي، الأمر الذي كان يعتبر بمثابة "طابو" في مصر منذ أزمة شهر مارس 1954، دون الانصياع لتهديدات جهاز الأمن المصري، حيث شجعت الحركة كل صاحب حق للخروج والاحتجاج في الشارع والدفاع عن وجوده، في مقابل دولة تخلت عن دورها الاجتماعي تجاه المواطنين، والانحياز لصالح طبقة الأثرياء الجدد (شعبان، الصفحات 40 – 41).

مثلت الحركة مصدر إزعاج لنظام "**مبارك**" خاصة أنها تأسست قبيل موعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في مصر العام 2005، ولمطالبة الحركة بضرورة التأسيس لنظام سياسي جديد أساسه

التداول على السلطة واحترام مجموعة حقوق الإنسان، امتد نشاط الحركة إلى 22 محافظة من أصل 29 تكون إقليم الدولة المصرية، معتمدة على التنظيم الشبكي والمرونة الكبيرة، كما نجحت في إعادة ثقافة الاحتجاج إلى الشارع المصري، بالرغم من أن حضور تظاهراتها لم يكن يتعدى مئات الأفراد، غير أنها ستمثل دافعا قويا لباقي أطياف المجتمع المصري، الذي بدأ في تشكيل حركات أخرى للدفاع عن حقوقه، على غرار (شعبان، الصفحات 42 – 44):

- حركة استقلال الجامعة (9 مارس).
- حركة عمال من أجل التغيير.
- حركة شباب من أجل التغيير.
- حركة أطباء من أجل التغيير.
- حركة كتاب وفنانون من أجل التغيير.
- حركة صحفيين من أجل التغيير.
- حركة محامون من أجل التغيير.

الملاحظ أن أغلب هذه الحركات نشأة في سياق سعي فئات اجتماعية تنتمي في الأغلب إلى الطبقة الوسطى من المجتمع المصري لتحسين أوضاعها، بالإضافة إلى الحضور الطوعي للطبقات الفقيرة وفئات المجتمع المهملة (عمال، فلاحين، سكان عشوائيات ...)، فالكل كان يمارس احتجاجا ضد حالة التدهور الكبير في مختلف أبعاد الحياة (خير، صفحة 45)، إلا أن دور حركة "كفاية" قد ترتجع بسبب فشلها في تحقيق أهم أهدافها في التأسيس لنظام سياسي جديد أساسه التداول على السلطة، بعد أن تم إعادة انتخاب الرئيس "**مبارك**" بمناسبة الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2005، بالإضافة إلى حدوث خلافات بين كوادرها المنتمين إلى تيارات سياسية مختلفة، إلى أنها شاركت وكان لها دور مهم في إسقاط الرئيس "**حسني مبارك**" في أعقاب احتجاجات 25 جانفي 2011.

2 – حركة شباب 6 أبريل

من أهم الحركات الاحتجاجية في الشارع المصري قبل وأثناء أحداث 25 جانفي 2011، تعرف الحركة نفسها بأنها "حركة شبابية مصرية أصيلة تأسست في ربيع العام 2008 بالتزامن مع إضراب عمال مصانع النسيج في المحلة، والذي كان أول عصيان مدني شامل وثوري ضد نظام "**مبارك**"، تتشكل الحركة من مجموعة ضخمة من الشباب المصري المحب لبلده من جميع التيارات، إسلامي، ثوري، يساري، يميني، لبرالي، قومي،... يعملون جميعا على تنحية الخلافات السياسية والعمل على

التوافق الوطني نحو كل ما يرافع عن حقوق المواطن المصري، وينهض بالوطن نحو عهد الحرية الديمقراطية ومشاركة المصري في قرار وطنه، لقناعتنا أن هذا السبيل الوحيد نحو النهضة والبناء".

من التعريف المقدم والمنقول من موقع مدونة الحركة على شبكة الأنترنت، يبدو جليا أن الحركة شبابية بامتياز، نشأة بسبب التعاطف مع الدعوة لإضراب 6 أفريل 2008 الذي نادى به عمال النسيج بمنطقة "المحلة الكبرى"، كرد فعل على تقاعس الحكومة في تنفيذ التزاماتها تجاههم، حيث دعا مجموعة من الشباب إلى جعل هذا اليوم إضرابا عاما، ويوم احتجاجي ضد استمرار الممارسات الفاسدة للنظام السياسي وحلفائه، الجدير بالذكر أن الحركة ولدت في يوم الإضراب من خلال صفحتها على موقع "فايسبوك Facebook" التي ضمت أكثر من 75 ألف شاب مشترك، لتمثل الحركة وكما هو موضح في التعريف الذي منحته لنفسها، إطار واسع وفضفاض يضم شباب مؤطرين ومستقلين كأعضاء من شباب حركة "كفاية"، اتحاد شباب الغد، إلى جانب شباب من التيار الناصريين وشباب حزب العمل، المجموعتين ستنسحبان من الحركة، بعد الفشل في تنظيم إضراب شهر أفريل 2009، وأيضا بسبب الخلافات السياسية والأيديولوجية مع مجموعة الشباب الأخرى (مركز هردو، 2016، الصفحات 09 – 10).

استمر نشاط الحركة من خلال صفحتها على موقع "فايسبوك"، مستهدفة بالدرجة الأولى فئة الشباب وطلبة الجامعات والنوادي الرياضية ... من أجل تعبئتهم ضد النظام السياسي الحاكم، وتعريفهم بأساليب الاحتجاج السلمي التي يمكن اللجوء إليها للمطالبة بحقوقهم، كما حددت لنفسها مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية (عبد العال، 2014):

- توسيع دائرة الديمقراطية ومعارضة أي نظام دكتاتوري.
- الحفاظ على هوية الشعب المصري، ومقاومة أي اعتداء أو تدخل في شؤون البلاد.
- معارضة اللاعدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- نشر الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان وقيم التفاهم والتعايش.
- التأثير الإيجابي في القوانين والتشريعات بما يجعلها معبرة عن طموح الناس.
- العمل على احتواء الأزمات في البلاد وتقديم حلول عملية ونظرية والعمل على حلها بشكل عملي.

لقد كان الهدف الرئيسي الذي قامت لأجله حركة "شباب 6 أبريل" هو التغيير، أي تغيير الواقع المصري المتردي سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، بسبب تفشي وتعاظم درجات الفساد، خاصة على إثر تحالف النظام السياسي في العشرة سنوات الأخيرة من حكم "**مبارك**" مع نخبة جديدة من رجال

الأعمال، ما أثر على دور الدولة المركزي في ضمان الحياة الكريمة للمواطن المصري البسيط، الذي أخذ يتحمل أعباء سنوات طويلة من الفشل، بالإضافة إلى السياسات النيو–لبرالية التي باشرها ابن الرئيس "**جمال**" رفقة بعض رجال الأعمال، والتي أثارت حفيظة المصريين.

إن حركة "شباب 6 أبريل" كان لها دور مهم إلى جانب حركات اجتماعية احتجاجية أخرى، للمبادرة بالدعوة للتظاهر والاحتجاج خلال السنوات الأخيرة القليلة التي سبقت أحداث 25 جانفي 2011، كما كان لها دور مهم في التعبئة والحشد لهذه الأحداث والتأثير في مساراتها التي انتهت بإسقاط حكم الرئيس "**مبارك**"، والعزم على النضال من أجل التأسيس لنظام سياسي جديد أساسه التداول على السلطة في إطار ديمقراطي مع احترام لكافة حقوق الإنسان.

إذن، يمكن القول أن النخب السياسية في كل من تونس ومصر، قد أسست منذ منتصف القرن العشرين لنظام تسلطي استمر لعقود طويلة من الزمن، حاول فيها إحكام السيطرة على الدولة والمجتمع، مع إقصاء لأي معارضة ممكنة، مرسخين بذلك تقاليد سياسية أفرزت واقعا متردي على جميع الأصعدة تحمل مخلفاته المواطن البسيط، الذي حاول عبر التكتل في جماعات الدفاع عن مصالحه والاحتجاج للمطالبة بحقوقه، لقد اختلفت الاستراتيجيات بين الدولتين بالنظر لخصوصيات كل دولة، ففي حين كان للنقابة العمالية في تونس ممثلة في "الاتحاد العام التونسي للشغل" دور مهم في التعبئة ومجابهة النظام السياسي اللاديمقراطي، استنادا لتاريخه النضالي الممتد إلى الفترة التي سبقت دولة الاستقلال.

أما في مصر فقد شكلت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية تحد قوي للنظام السياسي ومؤسسة الجيش الراعية له منذ أيامه الأولى، مستغلة بذلك قدرات أبناء الطبقات الوسطى وهامش الحرية الممنوحة من قبل نظام "**مبارك**"، لتعبئة مختلف فئات الشعب ضد استمرار النظام السياسي في شكله التسلطي مطالبة بضرورة إصلاحه، وضمان حياة كريمة للمواطن البسيط، لتتطور المطالب إلى المطالبة بضرورة إلغاء وجوده واستمراره، على اعتبار أنه نظام سياسي انتهت صلاحيته ما يجعله غير قابل للإصلاح، والسعي قدما لبناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، أساسه التداول السلمي على السلطة.

3 . 2: سيرورة احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر العام 2011

بعد أزيد عن عقد من الزمن، وحراك سياسي شهد ميلاد الكثير من الحركات الاجتماعية، انظمت لتلك الموجودة على أرض الواقع في كل من تونس ومصر، حيث عملت على إعادة إحياء ثقافة الاحتجاج والمطالبة بالحقوق المشروعة، في مواجهة مباشرة لسنوات طويلة سيطر خلالها النظام السياسي التسلطي، فقد نجحت هذه الحركات في وقت ما في إنكاره وتجاوزه، معبرة عن رفض قاطع لاستمراره أو على الأقل إصلاحه، النظام السياسي الذي انعكس استمراره، تسلطه وعلاقاته بالسلب على مختلف جوانب الحياة في الدول العربية عامة، سياسيا غياب للديمقراطية بشكل كلي، اقتصاديا ضعف في مستويات النمو والتنمية، اجتماعيا غياب تام للعدالة الاجتماعية.

إن استمرار هذا الوضع طويلا، وتعالي أصوات الحركات الاجتماعية التي رسخت لثقافة الاحتجاج، هو ما أشعل أحداثا انطلقت من تونس لتنتقل لمصر ثم باقي الدول العربية، أحداث وحركات احتجاجية ثورية مثلت منعطفا هاما في التاريخ الحديث للمنطقة العربية، طبعا عرفت هذه الأحداث بعد وقوعها بثورات الربيع العربي، لتكون لها سيرورات ونتائج مختلفة من دولة لأخرى.

في هذا المبحث سنعمل على استكشاف مجموعة الأسباب المختلفة التي أدى تفاعلها بين بعضها البعض، إلى تحريك الشارع التونسي والمصري ضد النظام السياسي في البلدين، لنتتبع بعد ذلك السيرورة التاريخية للأحداث، على اعتبار أن الحراك الاحتجاجي الذي شهدته الدولتين بداية من العالم 2011، مثل وسيمثل مستقبلا حدثا مهما ستترتب عنه نتائج وتغيرات في بنية النظام السياسي للبلدين.

3 . 2 . 1: الأسباب المختلفة للفعل الاحتجاجي في إطار الربيع العربي

الأكيد أن في ظاهرة اجتماعية يكون الإنسان هو الفاعل المهم إن لم يكن الأوحد في افتعالها وإدارتها، مجموعة من الأسباب المختلفة التي تبرر هذه الظواهر، ولتثبت أنها لم تكن عفوية أو وليدة لحظة معينة، بل هي نتاج تراكمات عدة وتفاعل كبير بين دوافع مختلفة أدت بالإنسان منفردا أو ضمن الجماعة التي ينتمي إليها، لدفع هذه الظواهر إلى العلن مع كثير من العواطف والقليل من العقلانية في لحظاتها الأولى، هكذا أيضا سيكون حال ثورات الربيع العربي في دولتي تونس ومصر.

صحيح أن أغلب الأكاديميين المهتمين بشؤون المنطقة العربية، قد فاجأتهم الاحتجاجات التي سيطيح باثنين من أقوى الزعماء في النظام الإقليمي العربي تواليا، "**بن علي**" في تونس و"**مبارك**" في مصر، إلا أن ما حدث بداية من تاريخ 17 ديسمبر 2010 في تونس ثم انتقل إلى مصر، قد كان نتيجة لأزمات عميقة ومستمرة سياسي، اقتصاديا واجتماعية عانى منها المواطن العربي وتحمل تبعات

إخفاقات الأنظمة السياسية المستمرة في الحكم، والصامدة أمام موجات الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية التي اجتاحت أجزاء من آسيا، شرق أوربا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء، كما لم تتأثر بالتغييرات السياسية التي عرفتها جارتي المنطقة العربية إيران التي شهدت ثورة العام 1979، ووصول حزب سياسي إسلامي للحكم في تركيا العلمانية (غوز الثالث، 2011، صفحة 147).

الأكيد أن التراكمات التي أنتجت الاحتجاجية تعود للأيام الأولى من تأسيس النظامين الاستبداديين في تونس ومصر، على الأقل من حيث الأسباب السياسية، غير أننا استنادا للحيز الزماني للدراسة سنعمل على استكشاف مختلف الأسباب التي فجرت الأحداث التاريخية في الدولتين، وحصرها في العقد الأخير من حكم الرئيسين "**بن علي**" و"**مبارك**"، بالنظر إلى التفاعلات الكبيرة التي حدثت خلال هذه الفترة الزمنية، وكانت كأسباب مباشرة لاندلاع الاحتجاجات ضد النظام السياسي في البلدين.

أولا: الأسباب السياسية

لقد سبق أن حددنا في الجزء الثالث من الفصل الثاني أسباب تبلور المطلب السياسي لدى الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية، التي هي بالضرورة أسباب ذات طبيعة سياسية كانت لها مكانة مهمة بين مجموعة الأسباب التي اندلعت على إثرها الاضطرابات السياسية والحركات الاحتجاجية في مختلف جهات المنطقة العربية، فحالة العجز الحاد في الديمقراطية المستمرة، غياب تداول حقيقي على السلطة خاصة لما يتعلق الأمر بمنصب رئيس البلاد، زيادة على تواضع أداء الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية بصفة عامة التي تحولت إما إلى أطراف داعمة للرئيس والحزب الحاكم، أو أحزاب تمثل المعارضة التي فشلت في تقديم بديل لحالة الفشل التي ميزت حكومات الدول العربية قبل اندلاع الحراك الاحتجاجي نهاية العام 2010، في المقابل من ذلك حدوث طفرة على مستوى الوعي والشعور بالحاجة للإصلاح الشامل لدى قطاعات واسعة من الشعوب العربية.

تشترك دولتي تونس ومصر في مجموعة من الأسباب السياسية التي فجرت الأحداث الاحتجاجية، لذا يمكن إجمال هذه الأسباب كما يلي (حيدر، 2011، الصفحات 118 – 119):

1 – الرفض الصريح للأنظمة التسلطية المستمرة في حكم أغلب الدول العربية –إن لم نقل كلها – طوال عقود طويلة من الزمن، وصلت إلى أزيد من نصف قرن (تونس منذ العام 1957، مصر منذ العام 1953)، أنظمة حكم استمر حكمها بفرض حالة طوارئ لسنوات طويلة على غرار الحالة المصرين أين تم فرضها بموجب القانون رقم 162 للعام 1958، ثم قانون الطوارئ لعام 1967، الذي يسمح باعتقال واحتجاز أي شخص، وأيضا التزوير المتكرر للانتخابات، ما فجر غضب كبير في

أوساط من مورس ضدهم التزوير، هنا نخص بالذكر تزوير الانتخابات البرلمانية المصرية لعام 2010، التي كانت من الأسباب المباشرة لاحتجاجات 25 جانفي 2011 (عودة، 2014، الصفحات 39 – 41).

2 – رافق استمرار وجود الأنظمة التسلطية في البلاد العربية، غياب للديمقراطية التي أصبحت قيمة عالمية – منذ العام 1974 – الأمر الذي انعكس سلبا على الحريات العامة ومختلفة حقوق الإنسان العربي.

3 – تعاظم مظاهر الفساد المالي، الإداري والسياسي، بالإضافة إلى ظاهرة "**النيبوتيزم nepotizm**"* في تعيين المقربين في المواقع الهامة، كما كان الحال في عهد الرئيس التونسي "**بن علي**" الذي مكن لأصهاره من أسرة "الطرابلسي" وأسر أخرى قريب منهم ليتحكموا ويستولوا على أجزاء كبيرة من السوق والموارد العامة، وفعل "**مبارك**" نفس الشيء لما ولى ابنه "**جمال**" أمانة الحزب الحاكم، رغبة في توريث الحكم له بعده، هذه الظاهرة جعلت أيضا من عملية اتخاذ القرار السياسي، عملية يتدخل بها أفراد من عائلة الرئيس كما كان الحال مع "**ليلى الطرابلسي**" زوجة الرئيس التونسي "**بن علي**".

4 – وجود علاقات خارجية مع دول وكيانات مرفوضة من قبل الشعب، على شاكلة ما وقع في مصر منذ العام 1978، لما ارتبط النظام السياسي المصري بقيادة الرئيس "**السادات**" بعلاقات مع "إسرائيل"، العلاقات التي سيعمل النظام المصري في عهد الرئيس "**مبارك**" على توثيقها وتوسيع مجالات التعاون الذي كان من نتاج هذه العلاقة، واعتبار أن مثل هذه الكيانات بمثابة "العدو" حتى في مرحلة السلم، استمر الرفض الشعبي النخبوي العربي لمثل هذه العلاقة من طرف النظام المصري، خاصة وأن هذا الرفض كان منطقا لبلورة حركات احتجاجية مطالبة بوقفها، لترفع سقف مطالبها السياسية معبرة بشكل صريح عن الرغبة في تطبيق إصلاح سياسي حقيقي.

5 – إخفاق المعارضة السياسية بجميع أطيافها في تقديم بديل سياسي عملي، بما من شأنه إحداث تغيير جذري، الأمر الذي دفع بالجماهير إلى تحمل مسؤولية التغيير ومجابهة سياسة القمع، إن ذلك

* – تسمى أيضا "بيروقراطية الأقارب" من أكبر المشاكل الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات العربية، تعود أصل تسمية "نيبوتيزم" إلى عصر النهضة في أوربا، حين كان باباوات الكنيسة يعينون أبناء إخوتهم (Nepos) في أعلى المراتب الوظيفية، طبعا هناك جانب فطري في الإنسان للتقرب من الأقارب، لكن أن يتحول ذلك إلى إقصاء غير مبرر لعامة الناس والشعب، وأن تحكم بيروقراطية الأقارب العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل أي مجتمع على حساب بقية الشعب، هذا سيخلق حالة من الرفض والإنكار، ستكون سببا في اللااستقرار والاحتجاج ضد من هم أصل الظاهرة (بولاج، 2015).

سببا في كون هذه الحركات الاحتجاجية متحررة من أي أيديولوجية، هنا يمكن الاستشهاد بما قاله المفكر التونسي "**محمد الحداد**": "**إن كثيرا من شباب الثورة لم يعرف من هو كارل ماركس أو سيد قطب**".

ثانيا: الأسباب السوسيو – اقتصادية

بعد أن كانت الدولة هي من تدير الاقتصاد طوال عقود من الزمن، سيتم التخلي عن هذا النموذج بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث باشر النظام السياسي في تونس "**بن علي**" ومصر "**مبارك**" سياسات اقتصادية نيو– لبرالية، استطاعت بموجبها أن تحقق تحسنا ملحوظا على مستوى الأداء الاقتصادي للبدين، ففي مصر على سبيل المثال نما الناتج المحلي بمعدل 6% كل سنة ما بين العامين 2007 – 2011، كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حدود 11 مليار دولار العام 2007، بعد أن كان حوالي 400 مليون دولار العام 2004، في المقابل من ذلك ازدهرت الصادرات المصرية بنسبة 20% خلال نفس المدة، إذن لقد كان الاقتصاد المصري قبيل الحراك الاحتجاجي بتاريخ 25 جانفي 2011 يبدو بحالة جيدة (شاهين، 2014، الصفحات 118 – 119).

أما في الحالة التونسية، فقد باشر "**بن علي**" منذ أيامه الأولى على رأس النظام السياسي (1987) في تطبيق أنموذج اقتصادي قائم على آليات اقتصاد السوق، حيث عمل على تطوير الأطر القانونية والتشريعية، الرامية إلى مزيد من تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية والجبائية، مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، ما عجل بانضمام تونس إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization، بل كانت من الدول الأعضاء المؤسسين للمنظمة العام 1994 (اتفاقية مراكش)، كما أصبحت عضو منذ مارس 2005 (التايب، 2012، صفحة 58).

بموجب هذا النموذج الاقتصادي اللبرالي، حقق الاقتصاد التونسي طوال عقدين من الزمن نسب نمو ستتجاوز 4.6%، كما انخفضت المديونية الخارجية إلى حدود 49%، و16.6% لخدمة الدين العام 2006، كما تم التحكم نسبيا في نسبة التضخم، بالإضافة إلى خفض العجز التجاري إلى حدود 2.5% من نفس السنة، بعد أن كانت في حدود 5.7%بداية تسعينات القرن العشرين (التايب، صفحة 59).

لقد كان من أهم إفرازات النماذج التنموية المتبعة من قبل نظامي "**بن علي**" و"**مبارك**"، إحداث تطورات مقبولة في مستوى الدخل الفردي الذي فاق بالنسبة للمواطن التونسي عتبة 4000 دينار تونسي العام 2006، رافق هذا الارتفاع انتعاش للقدرة الشرائية، مع تطور حجم التحويلات الاجتماعية

التي تضاعفت أكثر من 7 مرات منذ سنوات الثمانينات (التايب، صفحة 63)، أما في مصر فقد أشادت التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي The United Nations Procurement Division بمعدلات النمو المحققة، التي انعكست بصورة إيجابية على الدخل الفردي الذي ارتفع بمقدار إحدى عشر مرة من 500 دولار إلى 5500 دولار العام 2009 (إبراهيم، 2012، صفحة 130).

الحديث وفق هذه الإحصائيات لا يعني أن النماذج التنموية في تونس ومصر، قد جعلت من حياة المواطن البسيط سهلة، بل كان لها الأثر العميق على الطبقات الوسطى التي بدأت في التآكل، يعد هذا تفنيدا للأرقام الرسمية التي لطالما تفاخر بها النظامين في تونس ومصر، حيث شدد الأول على دوره في إرساء معالم ما أصبح يعرف "بمعجزة شمال إفريقيا"، بالنظر إلى النجاحات المحققة في مجالات الصحة والتعليم (حسب تقرير التنمية البشرية للعام 2010)، هذا لا يعني أن السياسات الاقتصادية اللبرالية قد أفرزت عدد كبير من الفائزين، بالعكس فقد كان عددهم قليل جدا مقابل العدد الكبير جدا من الخاسرين، في مقدمتهم الفقراء والعمال من أصحاب الدخل الثابت وسكان المناطق الريفية البعيدين عن حواضر المدن، حيث ظلت هذه الفئات لسنوات طويلة في كفاح مستمر من أجل البقاء، في مقابل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على وجه التحديد (شاهين، صفحة 119).

ما يفند أيضا الأرقام الرسمية عن أداء الاقتصاد المحلي في تونس ومصر، هو محالة تتبع انعكاساتها على متغيرري البطالة والفقر، كما سيأتي فيما يلي.

1 / متغير البطالة

بالرغم من التصريح الرسمي في تونس من أن التشغيل يعرف تحسنا ملحوظا، بحجة أنه تمت تلبية حوالي 92.1% من طلبات العمل، فإن العام 2008 كان مفصليا حيث صادف بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، التي طالت الدول الأوربية زبون تونس الأول، الأمر الذي زاد من حدة أزمة الاقتصاد التونسي بالخصوص ما تعلق بقضية التشغيل تحديدا، حيث قدر عدد العاطلين عن العمل في نفس السنة بأكثر من 522 ألف عاطل ممن تفوق أعمارهم 15 سنة، اللافت للانتباه فإن نسب البطالة ارتفعت، حيث تشير إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء العام 2009، إلى أن نسبة البطالة في أوساط الأميين تبلغ 6.5%، لترتفع إلى 14% ممن لهم مستوى التعليم الثانوي، أما بالنسبة لخريجي التعليم العالي فقد بلغت نسبة البطالة في أوساطهم 21%، الملاحظة الأهم أيضا أن نسب

البطالة عامة وفي أوساط خرجي الجامعات مرتفعة في المناطق الداخلية للبلاد أكثر منها في المناطق الساحلية (كرعود، 2013، صفحة 41).

أما في مصر، فحسب ما جاء من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن معدلات البطالة قد بلغت أقصاها العام 2005 بنسبة 10.1%، لتتراجع إلى حدود 9.1% من إجمالي القوى العاملة ممن يبلغون 15 من العمر فأكثر، على أن ترتفع نسبة البطالة من حيث الجنس 23.4% لدى الإناث و4.72% بالنسبة للذكور خلال العام 2010، على العكس الحالة التونسية ترتفع البطالة في المدن المصرية، على أن ترتفع كما هو الحال في تونس في صفوف خريجي الجامعات من الشباب، فالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة فإن المتعطلين عن العمل منهم قد بلغت نسبتهم 70%، مقابل 4.1% من الأميين و2.5% لمن يجيدون القراءة والكتابة (الخولاني، 2012، صفحة 954).

مثلت هذه الأرقام حول البطالة في كل من تونس ومصر، رؤية الجهات الحكومية الرسمية للواقع، مهملة بذلك الحديث عن الأعداد الهائلة من أصحاب الشهادات ومتوسطي التعليم، ممن لجئوا إلى مزاولة أعمال بعيدة تماما عن مجالات تعليمهم وتخصصاتهم، بحثا عن لقمة العيش وضمان البقاء، لعدم تمكنهم من ولوج سوق العمل الذي يتطلب مهارات معينة لم يحصلوا عليها خلال سنوات تعليمهم، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن السياسات التعليمية في الكثير من الدول العربية منها تونس ومصر تحديدا هي منتجة للبطالة، ففي تونس نشرت اللجنة الوطنية الاستشارية للشغل تقرير العام 2008، أهم نتائجه "أن ثلثي 3/2 الشباب التونسي هم أقرب إلى الأميين وأبعدها ما يكونون عن اكتساب القدرات المطلوبة للعمل في اقتصاد معولم" (كرعود، صفحة 40).

2 / متغير الفقر

بين الفقر والبطالة علاقة طردية، فكلما ارتفعت معدلات البطالة تزايد عدد الفقراء، غير أن البطالة بمفردها لا تبرر وجود ظاهرة الفقر في الكثير من المجتمعات، فالأمر مرتبط أيضا بالنمط العام لسياسات التنمية الاقتصادية، أداء الاقتصاد والأزمات الاقتصادية التي قد تعصف أو تؤثر على اقتصاديات الدول، لهذا سيكون الفقر بما يعنينه: "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة"، سببا مهما في تفجير العديد من الاضطرابات الاجتماعية، والتغييرات السياسية الكبرى (جامعة الملك، 2006، صفحة 63).

لطالما جادلت الأنظمة السياسية في مختلف الدول العربية بجهودها في مجال مجابهة الفقر والإقلال قدر الإمكان من أعداد الفقراء، عبر الاستدلال بنسب النمو الاقتصادي المحققة والارتفاع الذي طال معدلات الدخل الفردي، بما ساعد على تحسين حياة المواطنين، غير أن واقع الحال مازال يثبت أن أطياف واسعة من مواطني هذه الدول لا زالوا يعانون من مشاكل متعددة في مقدمتها البطالة والفقر على وجه التحديد، ففي تونس على سبيل المثال عشية اندلاع احتجاجات 17 ديسمبر 2010، نشر المعهد الوطني للإحصاء أرقاما عن مؤشرات عتبة الفقر التي بلغت على الصعيد الوطني 15.5% من مجموع المواطنين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، و 4.6% من المواطنين تحت عتبة الفقر القصوى (أنظر الجدول رقم 05)، الشيء الملاحظ في الحالة التونسية أن نسب الفقر تختلف حسب المناطق الكبرى المكونة للدولة التونسية، الجدول التالي سيوضح ذلك:

جدول رقم (05): نسب عتبة الفقر في تونس العام 2010

	عتبة الفقر	عتبة الفقر القصوى
على الصعيد الوطني	%15.5	%4.6
تونس الكبرى	%9.1	%1.1
الشمال الشرقي	%10.3	%1.8
الشمال الغربي	%25.5	%8.8
الوسط الشرقي	%8	%1.6
الوسط الغربي	%32.3	%14.3
الجنوب الشرقي	%17.9	%4.9
الجنوب الغربي	%21.5	%6.4

المصدر: قريبع، ديباولي، (2014).

كما سبق فإن نسب الفقر تختلف من جهة إلى أخرى في تونس، حيث ترتفع كلما ابتعدنا عن الجهات الساحلية أين يتمركز النشاط السياحي والصناعات التصديرية بالتالي توفر مناصب شغل كثيرة، باعتبارهما من الأنشطة الاقتصادية المركزية للدولة، لقد أصبح الفقر في تونس قبيل ديسمبر

2010 معطى هيكلي يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي لقطاعات عريضة من سكان هذه الجهات الداخلية الغير مستفيدة من اقتصاد البلاد (التايب، صفحة 64)، فبسبب القرارات الاقتصادية سواء في عهد الرئيس "**بورقيبة**" أو "**بن علي**"، سواء في مرحلة الاشتراكية التي استمرت حتى العام 1970، أو مرحلة الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي، تكرست الاختلالات بين الجهات في تونس مع مرور السنين، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية (حدوق، 2012، صفحة 95):

- لم تحض المناطق الداخلية بما تستحق من استثمارات عمومية منذ سبعينات القرن العشرين.
- المدن الساحلية تمثل 60% من مجموع السكان، كما تستقطب 88.2% من مجموع الشركات و95%من الاستثمار الأجنبي في تونس.
- معدل الاستهلاك الفردي في محافظة تونس الكبرى يبلغ 2390 دينار، في حين لم يتجاوز 1138 دينار في جهة الوسط الغربي (إحصائيات العام 2005).
- معدل ربط المدن بشبكات الصرف الصحي بلغ 93.8% في تونس الكبرى في مقابل 49.4% في جهة الجنوب الشرقي.

كل هذه المعطيات تمثل دليلا صريحا على فشل التجربة الاقتصادية التونسية، التي لطالما اعتبرتها الدوائر الإعلامية والدولية بمثابة معجزة شمال إفريقيا والضامن لحالة السلم الاجتماعي، غير أن الواقع يوضح العكس تماما حيث انعكست القرارات الاقتصادية غير الرشيدة على حياة المواطنين البسطاء، الذين استمرت معاناتهم من ظواهر اجتماعية عديدة في مقدمتها البطالة والفقر بأبعاده المتعددة، لهذا سنجد المطالب الاقتصادية والاجتماعية على رأس مطالب الاحتجاجات التي اندلعت شهر ديسمبر 2010، قبل أن تعلو المطالب بتغيير النظام السياسي ككل بسبب فشله المستمر.

أما في الحالة المصرية، فإن ظاهرة الفقر قبيل احتجاجات 25 جانفي 2011، قد شهدت مستوياته ارتفاعا متصاعد، حيث بلغ عدد المصريين القابعين عند عتبة الفقر نحو 35 مليون نسمة، أي نسبة 43% من مجموع المصريين البالغ تعدادهم قرابة 80 مليون نسمة العام 2010، أما من يعيشون تحت عتبة الفقر القصوى فبلغت أعدادهم 4.56 مليون نسمة أي 6% من التعداد الإجمالي للسكان (ليلى، 2012، صفحة 34).

كما هو الحال في تونس، فإن أعداد الفقراء في ريف و منطقة صعيد مصر كانت أكثر بكثير مما هو عليه الحال في حواضر المدن، فـ 63% من الفقراء يعيشون في الريف المصري (السيد، 2015، صفحة 64)، ورغم جهود الحكومة المصرية في مجابهة الظاهرة طوال عقد التسعينات، فإن

الفرق ما بين المناطق الحضرية والريفية ظل واضح المعالم، حيث انخفض أعداد الفقراء إلى النصف في المدن، أما في الأرياف فكان الانخفاض بنسب ضعيفة جدا (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016، صفحة 18).

الملاحظة المهمة في الحالة المصرية، أن معدلات الفقر قد أخذت في الارتفاع إثر الأزمة المالية العالمية للعام 2008، كما أن الارتفاع الكبير لسعر النفط في الأسواق العالمية عامي 2004 و2008، تبعته زيادة كبيرة في أسعار السلع الغذائية على مستوى العالمي والمحلي على حد سواء (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، صفحة 18)، حيث أصبح المواطن المصري يواجه صعوبات جمة في تحصيل غذاؤه اليومي، لتبرز جراء ذلك ظاهرة الوقوف في طوابير طويلة للحصول على رغيف الخبز، أما الملاحظة الأهم فإن الفقر في مصر خلال السنوات القليلة قبل العام 2011 قد أصبح ظاهرة شبابية في الأساس، حيث بلغت نسبة الفقر بين فئة الشباب حوالي 85% من العدد الكلي للفقراء (ليلى، صفحة 34).

إذن، فإن نسب البطالة والفقر المرتفعة في كل من تونس ومصر، تمثل تجليا صريحا لفشل السياسات الاقتصادية المتبناة من قبل النظامين السياسيين لسنوات طويلة قبل العام 2011، السياسات نفسها التي أفرزت أعداد كبيرة من الخاسرين، وقلة قليلة من الرابحين، الأمر الذي كون شعور بالإحباط لدى قطاعات واسعة من الشعب في البلدية لاسيما لدى الشباب الذي ظل يعاني لسنوات طويلة من حالة حرمان نسبي Relative Derivation، أين سيقارن البشر مهما كانت فئاتهم العمرية نصيبهم من السلع والخدمات وحظوظ الحياة، لا مع ما كانت عليه من عشرة سنوات، لكن بما عليه حظ الآخرين خلال نفس المدة في نفس البلد، أو في بلدان قريبة ومجاورة، بهذا فإن الحرمان النسبي لدى المواطن التونسي والمصري، قد خلق لديهما شعور بالظلم، هذا تأكيد صريح للمثل القديم القائل "الظلم ليس هو الذي يؤذي إلى الثورات ولكنه الشعور بالظلم" (إبراهيم، صفحة 113).

3 . 2 . 2: مسار الحراك الاحتجاجي في تونس منذ ديسمبر 2010

مثلت الحركة الاحتجاجية في تونس لحظة تاريخية ومنعرجا حاسما في تاريخ تونس والمنطقة العربية ككل، وحتى بالنسبة لباقي دول العالم الذي باغتها حدوث الأمر، بعد أن ساد الاعتقاد أن تونس تمثل المعجزة الاقتصادية في منطقة شمال إفريقيا وأن الرئيس "**بن علي**" هو الحاكم الاستبدادي المتنور، ضف إلى ذلك عدم مراهنة الكثير من الدوائر الأكاديمية على أي إمكانية لتحرك شعبي قد

يهز أركان نظام سياسي مستمر لعقود من الزمن، يعتمد على مؤسسة أمنية تضمن له الحماية والاستمرار، وعلاقات عمودية وأفقية وفرت له التأييد والدعم والموارد.

فرغم حالة الاستقرار النسبي التي قد تستمر طويلا بالنسبة لأي نظام سياسي تسلطي، فإن أزماته تبدو جلية معبرة عن فترات يأس وجمود وقنوط يتبدد فيها الأمل من أي احتمال لتحرك الناس احتجاجا ضده، غير أن حدوث هذا الاحتمال جعل من تلك المرحلة السابقة بأنها شكل واضح لتراكم الغضب الشعبي، ميزت هذه المرحلة علامات فارقة تعبر عن حالة انحطاط في تاريخ الأنظمة التسلطية، صحيح أنها قد تنجلي دون أي حراك اجتماعي، إلا أنها ستكون بمثابة فضائح كبرى لحظة وقوعها (بشارة، 2016 ب، صفحة 191)

هذا الوصف يمكن إسقاطه بكل تفاصيله على حالتي الدراسة تونس ومصر، حيث سبق أن أشرنا إلى الأزمات الكثيرة التي واجهت نظامي البلدين طوال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، أزمات وضحت بجلاء مدى فشل النظامين في منح المواطنين البسطاء منهم بالتحديد حياة كريمة زيادة على سلبهم حريتهم، كل ذلك عبر المؤسسات الأمنية القوية التي كانت حملا ثقيلا على كاهل المواطن البسيط إلى جانب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

هذا التفسير سيلغي لا محالة القول بعفوية الأحداث والاحتجاجات التي شهدتها تونس منذ تاريخ 17 ديسمبر 2010، احتجاجات مكنت من إنهاء فترة حكم الرئيس "**بن علي**" بتاريخ 14 جانفي 2011، الأحداث التي كانت نتيجة لتراكمات وغضب شعبي مستمر لسنوات طويلة.

بعد أزيد من سنتين من أحداث الحوض المنجمي (قفصة 2008) استمرت حالة السخط ومظاهر الغضب الشعبي من النظام السياسي في تونس، فقد أخذ المواطنون ينظرون إليه على أنه نظام فاسد ومسؤول عن ظواهر كالفقر المتجسد للعيان في شوارع المدن والقرى التونسية، لقد مثل هذا ضرب بعرض الحائط من قبل هذا النظام برسائل ودروس احتجاجات الحوض المنجمي، كما لم تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة فيما يتعلق بتعزيز التنمية الاقتصادية عبر كامل جهات الدولة لاسيما الداخلية منها (العفو الدولية، 2011، صفحة 07)، حالة الاحتقان التي شهدتها تونس في مناطق عديدة من إقليمها، كانت في حاجة إلى شرارة واحدة لتفجر الاحتجاجات مرة أخرى ضد نظام "بن علي"، هذا ما ستفعله حادثة حرق الشاب "محمد البوعزيزي" لنفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010.

لقد مثلت حادثة "الحرق" تجسيدا مأساوي لرفض الذل، الظلم والحرمان، بعد أن حاول الشاب "**محمد البوعزيزي**" التظلم لدى مصالح الولاية بعد أن حجزت عربة الخضار التي يعمل عليها، أين لم يعره أي

مسؤول سمعه أو أي اهتمام لشكواه، الأمر الذي خلق لديه شعور بالظلم عبر عنه بحرق نفسه، بالتالي لم يكن الحدث سبب عملية المصادرة التي طالت العربة بحد ذاتها، أو حتى تعرضه للضرب عبر "الصفع" من قبل شرطية (بشارة، 2016 ب، صفحة 200)، فصورة الرجل الذي يحترق التي انتشرت عبر وسائط التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المرئية*، ستعمل على تعبئة الجماهير تضامنا مع "**البوعزيزي**" الذي جسد صورة التونسي الذي لم ينل حظه من المعجزة الاقتصادية التي ظل النظام السياسي التونسي يبرر استمراره عبر الاستشهاد بها.

"**البوعزيزي**" الذي نقل إلى المستشفى في حالة أقرب إلى الموت ستعجل بالتحاق زملائه في العمل من الباعة المتجولين، للتجمع أمام مقر ولاية "سيدي بوزيد" مطالبين بحق زميلهم من ممثل النظام هناك، إن " شخص الوالي" هو المسؤول حسب اعتقادهم، لتتدخل فيما بعد قوات الأمن محاولة تفريق جموع المحتجين، الأمر الذي تطور لمواجهات عنيفة أسفرت عن احراق بعض السيارات، اعتقال عشرات المحتجين ومهاجمة مباني حكومية وإحراق بعضها تعبيرا عن الغضب والرفض للممارسات العنيفة لقوات الأمن (الشرطة) (السرجاني، 2011، صفحة 91)، الممارسات التي اعتمدها نظام "**بن علي**" في مواجهة وإنهاء أي احتجاج غير أن هذه المرة لن ينجح الأمر، بل اتسعت رقعة الاحتجاجات كلما زاد عنف النظام في مواجهتها.

في المقابل تبنت مجموعة من السياسيين والنقابيين ممن كانت السلطات تعمل دائما على عزلهم، قضية حرق "**البوعزيزي**" لنفسه، لتنظم احتجاج رفقة ناشطين حزبيين وغير حزبيين، بالإضافة إلى ناشطين من الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تأسس العام 1983، رافعوا خلاله شعارات ضد البطالة والتهميش، الاحتجاج الذي تحول تدريجيا لتضامن نقابي – حزبي واسع مع عائلة "**البوعزيزي**"، محملين الحزب الحاكم والحكومة المسؤولية عن حالة الاحتقان الشعبي والظلم الاجتماعي، مطالبين بضرورة مراجعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية بما من شأنه أن يرسي دعائم دولة القانون والعدالة الاجتماعية (بشارة، 2016 ب، صفحة 202).

* – بالعودة إلى ما جاء في كتاب عزمي بشارة بعنوان "الثورة التونسية المجيدة" واستنادا على تقص للحقائق، فإن ناشطين تونسيين اثبتوا أن لا احد قام بتصوير حادثة الحرق، وأن الصورة التي تم تداولها تخص حادثة حرق رجل لنفسه بعيدا عن تونس بشكل تام، هي صورة لرجل كوري احتج عبر حرق نفسه (بشارة، 2016 ب، صفحة 201).

استمر الاحتجاجات في مدينة "سيدي بوزيد" حتى يوم 24 ديسمبر 2010، أين تم تسجيل أول حالة وفاة*، بعدما استخدمت قوات الأمن الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين، لتمتد على إثر ذلك الاحتجاجات الشعبية إلى تونس العاصمة ومدن المناطق الداخلية منها القصرين، تالة والرقاب، وإلى المناطق الساحلية من الشمال إلى الجنوب الشرقي في بنزرت، الحمامات، نابلس وصفاقس، اتسعت رقعة الاحتجاجات بالرغم من التعتيم الإعلامي الذي فرضه النظام السياسي، الذي قام من أجل ذلك بحجب الكثير من المواقع على شبكة الأنترنت، وإغلاق حسابات البريد الإلكتروني للكثير من الناشطين في الميدان، للحيلولة دون تمكنهم من نقل وقائع الحراك الاحتجاجي صوتا وصورة للعالم أجمع (العفو الدولية، الصفحات 08 – 09).

بمرور الأيام ستزداد رقعة الاحتجاجات اتساعا من حيث المجال الجغرافي، رافق ذلك انضمام فئات أخرى من المجتمع إليها، حيث انضم الطلبة في الجامعات والثانويات، ففئة الشباب بعنفوانها وقوتها ستمثل المحرك الرئيسي للأحداث، خاصة إذا علمنا أن المجتمع التونسي مجتمع فتي نسبة الشباب منه ضمن الفئة العمرية من 15 سنة إلى 39 سنة تشكل 43.5% من مجموع السكان المقدر عددهم بأزيد من 10 ملايين نسمة العام 2010، هذا ما جعل من الاحتجاجات في تونس شبابية بامتياز (صديقي، 2011، صفحة 24).

بتاريخ 4 جانفي 2011، اندلعا موجة جديدة من الاحتجاجات في أعقاب الإعلان عن وفاة "**البوعزيزي**"، وفشل نظام "**بن علي**" في احتوائها – سنعود للأساليب المعتمدة لذلك فيما بعد–، فرغم المواجهة الأمنية القوية للجماهير المحتجة في المدن التونسية، فإن ذلك لم يجد نفعا رغم وقوع ضحايا طوال أيام الاحتجاجات التي استمرت إلى غاية 14 جانفي 2011، حيث قدر عددهم بنحو ثلاثمائة قتيل وسبعمائة جريح (القلالي و بن يوسف، 2012، صفحة 26).

لقد كان تاريخ 14 جانفي حاسما في مسار الأحداث منذ اندلاعها بولاية سيدي بوزيد يوم 17 ديسمبر 2010، فبعد أن نظم الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 12 جانفي تظاهرة ضمت أزيد من 100 ألف متظاهر محتج بالمدينة الصناعية الثانية في صفاقس، تم تنظيم أخرى في العاصمة تونس يوم الجمعة 14 جانفي تظاهرة ضخمة انطلقت من ساحة "**محمد علي**" نحو وزارة الداخلية بشارع "الحبيب بورقيبة" وسط العاصمة تونس، رافعين شعارات مطالبة برحيل نظام "**بن علي**"، لقد كان

* – الأمر يتعلق بمقتل الشاب "محمد العماري" 18 سنة في منزل بوزيان، البلدة الصغيرة في ولاية سيدي بوزيد، وأيضا "شوقي بلحسين الحيدري" 44 سنة.

المتظاهرين من مختلف الفئات العمرية ومن كلا الجنسين شباب وكهول، أيضا عمال وعاطلين عن العمل، طلبة، موظفين، تلاميذ ومعلمين، تجار، محامين وقضاة ...إلخ (الصغير، 2014، صفحة 59).

دامت الاحتجاجات طوال يوم الجمعة 14 جانفي، ليعلن عشية ذلك اليوم بأن فراغا مؤقتا قد طرأ في هرم السلطة، وأن الوزير الأول "**محمد الغنوشي**" سيتولى رئاسة الدول بشكل مؤقت طبقا لما ينص عليه الفصل 56 من الدستور، كما أعلن المجلس الدستوري في اليوم الذي يليه عن شغور منصب الرئيس بشكل نهائي، وبمقتضى الفصل 57 من الدستور فإن رئيس مجلس النواب "**فؤاد المبزع**" سيكون رئيسا للجمهورية التونسية بصفة مؤقتة (الصغير، صفحة 59).

إن الاحتجاجات التي شهدتها تونس متلث حراك الأطراف المهمشة، التي توجد جغرافيا بعيدة عن المركز السياسي للبلاد، حيث كان لمن همشهم المركز دور حاسم في مسار الأحداث، بهذا نؤكد التوصيف الذي أطلقه المفكر العربي "**عزمي بشارة**" بوصفه للحراك الاحتجاجي في تونس بأنه "**ثورة أطراف**" إنساق إليها المركز، فبداية الأحداث كانت من ولاية سيدي بوزيد الطرفية، لتمتد إلى المدن المجاورة وصولا إلى العاصمة تونس، حيث يؤكد لنا التاريخ أن للأطراف والهوامش الجغرافية في تونس تاريخ مجيد مع الثورات والانتفاضات والاحتجاجات (الحناشي، 2012، صفحة 277).

إذن، احتج التونسيين – خاصة فئة الشباب منهم – على الظروف الاقتصادية الصعبة والفساد وقمع مؤسسة الشرطة لأي محاولة احتجاجية مطلبية، لقد طالب المتظاهرون بالمزيد من العدالة الاجتماعية، وأيضا بالحق في حياة كريمة تضمن الحرية، لذا سيجد المتتبع لسيرورة الأحداث أن من بين الشعارات التي تم رفعها أيام الاحتجاج والتظاهر "الحرية والعمل والكرامة" التونسيين على الرغم من غضبهم الشديد، لم يستخدموا العنف، فلقد كانت الحركة الاحتجاجية مدركة لحدود حركتها في ظل نظام سياسي لا يسمح فيه بالحد الأدنى من الحرية، نظام لطالما عمل على تكميم أفواه الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية والصحافة بذريعة محاربة "الإسلاموية" و "الإرهاب" (Nachi, 2014, p. 209).

- **في تعامل النظام السياسي التونسي مع الاحتجاجات**

من عادة الأنظمة التسلطية أن تنكر أي حركة احتجاج شعبية، بأن تواجهها باستخدام مفرط للعنف، طبعا سيكون هذا حال نظام "**بن علي**" منذ بداية الأحداث بتاريخ 17 ديسمبر 2010، عبر تعتيم إعلامي وحالة إنكار في مقابل اتساع رقعة الاحتجاجات من ولاية سيدي بوزيد إلى الولايات

الأخرى وصولا إلى تونس العاصمة، أين تظاهر الآلاف أمام مقر وزارة الداخلية مطالبين برحيل نظام "**بن علي**".

في المقابل من ذلك حاول النظام السياسي امتصاص حالة الغضب الشعبي الكبير، عبر توجه شخص الرئيس "**بن علي**" إلى الشعب بخطاب في ثلاثة مناسبات، بالإضافة لقيامه بزيارة الشاب "**البوعزيزي**" في المستشفى، غير أن محاولاته كلها باءت بالفشل حيث شهدت الحركة الاحتجاجية ضد نظامه زخم شديد فور الإعلان عن وفاة "**البوعزيزي**" يوم 4 جانفي 2011، كما حاول نظام "**بن علي**" تدارك الموقف عبر إعلانه عن تعديل وزاري محدود بتاريخ 29 ديسمبر، شمل خمسة وزارات هي، الاتصالات، التجارة، الشباب، الرياضة والشؤون الخارجية، مع الدعوة لاجتماع وزاري بغرض إعداد برنامج للتشغيل خاصة بالنسبة لأصحاب الشهادات العليا، غير أن هذا لا يعني أن النظام السياسي التونسي في تلك الفترة قد توقف عن إنكار حالة الغضب الشعبي، بل استمر على نفس الحال عبر إطلاق وصف المخربين على جموع المتظاهرين (السرجاني، الصفحات 93 – 94)، الذين لم يتراجعوا بالرغم من التنازلات التي قدمها نظام "**بن علي**" التي بلغت حد إقالة محافظ ولاية سيدي بوزيد.

طيلة أيام الحراك الاحتجاجي واجه "**بن علي**" جموع المواطنين المحتجين ضده عبر الظهور على شاشة التلفاز في ثلاثة مناسبات – كما أسلفنا الذكر –، ملقيا ثلاثة خطب أراد من خلالها امتصاص غضب الشعب، تمحورت حول مايلي (الجمهورية التونسية، 2012، الصفحات 05 – 07):

- الخطاب الأول: بتاريخ 28 ديسمبر 2010، جاء حاد في لغته، حيث هدد جموع المحتجين باستعمال مزيدا من القوة والعنف، واصفا أياهم بالإرهابيين.
- الخطاب الثاني: بتاريخ 10 جانفي 2011، أنكر "**بن علي**" مشروعية الاحتجاجات ومطالب المحتجين، عبر وصفهم بالجماعات الإرهابية التخريبية، تلى الخطاب تفعيل للجنة الطوارئ وتكليف الجيش بحماية المنشآت والمقرات السيادية، دون مواجهة الجماهير المحتجة.
- الخطاب الثالث: بتاريخ 13 جانفي 2011، بهذه المناسبة خاطب "**بن علي**" التونسيين مستعملا اللهجة العامية، فيما يشبه الدعوة للتهدئة والحوار، عبر استمالت عطفهم بلغة يفهمونها جميعا، معلنا عن بعض الإجراءات والوعود أهمها عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها العام 2014، تشكيل لجنة تحقيق حول الفساد، تكليف الحكومة بخفض أسعار المواد الغذائية الأساسية كالسكر، الخبز والحليب.

فشل نظام "**بن علي**" في مواجهة الحراك الاحتجاجي الواسع الانتشار بالرغم من التنازلات التي أقدم عليها التي وصلت حد إقالة وزير الداخلية، في أعقاب استخدام الرصاص الحي في مواجهة المتظاهرين السلميين، توجت الاحتجاجات بتنحي "**بن علي**" عن السلطة على إثر خروجه من تونس على متن طائرة يوم 14 جانفي 2011.

مسار الأحداث يؤكد الفرضية التي مفادها: "أن الأنظمة التسلطية عادة ما تحاول الحفاظ على استمرارها حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى ممارسة العنف ضد الجماهير المحتجة ضدها"، كل ذلك في محاولة للاحتكام للقوة بنية زرع الخوف في نفوس المحتجين وثنيهم عن محاولتهم إنهاء استمرار حكمها، إلا أن التجربة التاريخية قد أكدت أن مسألة استمرارها غير ممكنة بعدما أصبحت الديمقراطية قيمة عالمية ومطلب جماهيري في مختلف أرجاء العالم، إن الديمقراطية اليوم ليس حكر على حضارة أو دولة دون أخرى.

3 . 2 . 3: مسارات الحراك الاحتجاجي في مصر منذ 25 جانفي 2011

بعد أن تمكن الشعب التونسي عبر حراك احتجاجي استمر قرابة الشهر من الإطاحة بشخص رئيس الجمهورية "**زين العابدين بن علي**" الذي استمر في حكم البلاد لأزيد من عقدين من الزمن (23 سنة)، سادت قناعة لدى قطاعات متنامية من الرأي العام المصري المعارض لنظام "**مبارك**"، من أن قدرة الشعب في محاكاة ما وقع في تونس تكمن في خروجه للتظاهر في الشارع، ومن أن الجيش قوة مساندة للشعب وليس أداة بيد النظام التسلطي يستخدمها لقمع الشعب الباحث عن التغيير (مركز هردو ل.، 2015، صفحة 12)، لذا سيطلق المعارضين لنظام "**مبارك**" من أعضاء منظمات المجتمع المدني من الشباب ونشطاء الرأي العام، دعاوى لاستغلال تاريخ 25 جانفي 2011 للتظاهر رفضا للنظام الأمني القائم في مصر، والتعبير عن سخطهم على رجل حكم بلد منذ قرابة الثلاثين عاما.

لقد مثل تاريخ 25 جانفي الفرصة المواتية لإنجاح الأمر، التاريخ المصادف للاحتفال بالعيد الوطني للشرطة باعتباره إجازة رسمية تم إقرارها بموجب قرار رئاسي في فيفري 2009، تخليدا لذكرى موقعة الإسماعيلية 1952 التي راح ضحيتها 50 قتيل و 80 جريح من رجال الشرطة المصرية على يد الاحتلال الإنجليزي في 25 جانفي 1952، بعد أن رفضوا تسليم سلاحهم وإخلاء مبنى المحافظة، لدى اعتبر عيد الشرطة تقديرا لجهود مؤسسة الشرطة في حفظ الأمن واستقرار الوطن واعترافا

بجهودهم، العيد الوطني الذي يعتقد الكثير من المصريين أن الاحتفال بهذا العيد أمر غير لائق وغير محتمل (جيبال و سالون، 2014، الصفحات 15 – 16).

هذا الرفض لعيد الشرطة كان سببه حالة السخط الكبير لدى قطاع كبير من الشعب المصري لاسيما فئة الشباب منه، بعد أن تم تداول صور تفيد بتعرض أحد شباب مدينة الإسكندرية إلى الضرب المفضي إلى الموت على يد شرطيان بملابس مدنية، إن وفاة الشاب "**خالد سعيد**" بتلك الطريقة العنيفة، زاد من حجم الغضب تجاه جهاز أمن الدولة، ومثل حدث وحد بين مجموعات كبيرة من الناشطين الشباب، الذين استغلوا معرفتهم واضطلاعهم الكبير بوسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الأنترنت لإنشاء صفحة على موقع "فايسبوك" حملت تسمية "**كلنا خالد سعيد**"، حيث استعمالت للحشد بغية التظاهر في شوارع العاصمة المصرية "القاهرة" يوم 25 جانفي 2011.

بعد تحديدهم لنقاط التجمع سلفا، بدأ الحشد في القاهرة، السويس، الإسكندرية، أسوان، في قلب صعيد مصر أسيوط، ... لقد كان المحتشدون ضد نظام "**مبارك**" بالآلاف، فرغم محاصرة قوات مكافحة الشغب لهم بأعداد كبيرة، إلا أن الحدث قد فاق كل التوقعات، حيث أصبح يبدو للعيان أن عدد المتظاهرين أكبر من عدد رجال الشرطة، الأمر الذي لم يحدث في تاريخ مصر الحديث أن يخرج المصريين بمختلف انتمائهم وأطيافهم من أساتذة جامعة، طلاب، ربات بيوت، إسلاميين ملتحين، خرجي الجامعات، بطالون، للتظاهر ضد الحكومة، هذا أمر لم يحدث منذ اضطرابات العام 1977، بعد أن شهدت أسعار الخبز في تلك السنة بعض الارتفاع (سوليه، 2013، صفحة 28).

استنادا إلى خيارات وزير الداخلية "**حبيب العادلي** 1997 – 2011)"، فإن قوات الأمن قد عملت على تفرقت المحتجين باستخدام مفرط للقوة خلف عبر كامل الوطن المصري أربعة قتلى وعدد كبير من الجرحى، على اعتبار أن المحتجين قاموا بأعمال تنتفي والقانون مستخدمين العنف في مواجهة الحكومة، كان رد الفعل محاولة للإنكار من قبل نظام "**مبارك**" للوضع المزري الذي يعيشه أغلب المصريين، ولتراكمات حالة الإحباط والشعور بالظلم واللاعدل، التي تسببت في تفجير الاحتجاجات ضد النظام وحكومته بشكل لم يتوقعه أحد، بالنظر إلى المستوى التعليمي المتدني مقارنة مع الحالة التونسية، كما أن الوعي السياسي أقل نضجا، زيادة على أن قانون الطوارئ المستمر لسنوات طويلة، قد أرسى في عقل وقلب الشعب حالة من الخضوع (جيبال و سالون، صفحة 19).

استمرت الاحتجاجات في شوارع وميادين المدن المصرية في الأيام التي تلت تاريخ 25 جانفي، أين مثل ميدان التحرير وسط القاهرة معقل المحتجين بسبب موقعه المركزي وسط مدينة القاهرة، تنتشر حوله أهم مؤسسات الدولة، وعلى أطرافه مقار البرلمان ومجلس الشورى، مقر رئاسة الوزراء والسفارة الأمريكية، كما يحيط به على مسافات قريبة العديد من المعاهد والجامعات، وأبعد قليلا المقر التقليدي لرئاسة الجمهورية "قصر عابدين" الموروث من العهد الملكي، لطالما كان هذا الميدان الوجهة الأولى لجموع المحتجين مهما كان دوافعهم.

في الجهة المقابلة، حاول نظام "**مبارك**" عبر داعميه خلق تظاهرات مناوئة للحراك الاحتجاجي ضده، بغرض كسر حماس هؤلاء، بحجة أنهم لا يمثلون جميع المصريين البالغ عددهم حوالي 80 مليون نسمة أواخر العام 2010، غير أن هذه المحاولات لم تثنهم بل وسعت من رقعة الاحتجاج بانضمام فئات أخرى من المجتمع على غرار جماعة الإخوان المسلمين الذين لم يشاركوا في الاحتجاجات منذ يومها الأول، على صعيد آخر كان يوم الأربعاء 2 فيفري 2011، يوما مفصليا في مسار الأحداث بسبب أحداث ما سيعرف بـــ "موقعة الجمل"، فبعد أن انسحبت مجموعات من المتظاهرين إلى بيوتهم بعد الخطاب الثاني للرئيس "**مبارك**" الذي وصف بالعاطفي – سنعود إليه لاحقا –، حاولت مجموعة من داعميه اقتحام ميدان التحرير معقل المحتجين، أين استخدم البعض منهم الجمال والخيول كوسيلة لذلك، هؤلاء الذي جاؤوا حسب شهود عيان من منطقة "نزلة السمان" التي يتخذونها مكان للعمل مع السياح الأجانب، غير أن التحريات فيما بعد أثبتت أن أمثال هؤلاء ممن يسمون "البلطجية"*، هم من يتم اللجوء إليهم لمرات عديدة خلال الانتخابات لنشر البلبلة بين المعارضين للنظام (بشارة، 2016 أ، صفحة 479).

استخدم ممن اعتبروا أنصار لنظام "مبارك" من راكبي الخيول والجمال، أسلحة بيضاء لترويع المتظاهرين والمحتجين المناوئين للنظام، الذين حاولوا صدهم لتنشب مواجهات عنيفة بين الطرفين أسفرت عن وقوع ضحايا بلغ عددهم 13 قتيل وعشرات الجرحى.

* – البلطجية أو البلطجة هي بالأساس نوع من النشاط الإجرامي، يقوم على ممارسة السيطرة على فرد أو مجموعة، بغرض إرهابهم وتخويفهم باستخدام القوة، الاعتداء والتنكيل بهم وحتى القتل أحيانا بغرض السرقة، قمع الرأي ....، انتشر المصطلح بشكل واسع في أعقاب احتجاجات الربيع العربي، أين استخدمتهم الأنظمة العربية التسلطية كأدوات لقمع المتظاهرين المعارضين لها، في مصر ارتبط وجود "البلطجية" بنظام "مبارك" وأجهزته الأمنية التي تستغل المسبوقين قضائيا، بائعي المخدرات ومستهلكيها كمرتزقة من أجل تنفيذ أعمال شغب ضد المتظاهرين والمعارضين في الساحات العامة وحتى داخل الجامعات مقابل مبالغ مالية يتم الاتفاق عليها مسبقا (ويليامز، 2013).

كان من نتائج هذه الموقعة التي يؤكد حولها المفكر العربي "**عزمي بشارة**" أنها تمت بمبادرة من قادة الحزب الوطني دون علم رأس النظام، بعد إدراكهم أن نظام "**مبارك**" سيقدمهم ككبش فداء لضمان استمراره، فسارعوا إلى محاولة إخماد الاحتجاجات بأدواتهم الخاصة وبشكل مباشر، الأمر الذي يؤكد ذلك مضمون الخطاب العاطفي الذي ألقاه "**حسني مبارك**" قبل الموقعة بيوم واحد (بشارة، 2016 أ، صفحة 485)، إن أهم نتائج هذا اليوم على الصعيد الشعبي أنه قد تم الحسم النهائي بعدم صدق النظام في تنفيذ أي إصلاحات، أما دوليا وبعد الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي لنظام "**مبارك**" إلى ضرورة الاستجابة لمطالب المحتجين.

أما في الميدان فقد عادت جماعات المحتجين ممن غادروه برفقتهم فئات جديدة متعاطفة من الشعب المصري، في مقدمتهم جماعات من النخبة، بالإضافة إلى التغيير الذي طرأ على موقف مؤسسة الجيش تجاه المحتجين في ميادين وشوارع المدن المصرية، حيث أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير "**محمد حسين طنطاوي**" أنه قد اجتمع من أجل حماية الوطن وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة، على أن يبقى مجتمعا بغرض البحث واتخاذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تضمن سلامة البلاد وأمنها.

- **في تعامل النظام السياسي المصري مع الاحتجاجات**

كعادة الأنظمة التسلطية، بحث النظام المصري مع بداية الحراك الاحتجاجي يوم 25 جانفي 2011، عن عدو تقليدي يحمله الحدث، لقد حملت وزارة الداخلية المسؤولية لجماعة الإخوان المسلمين، غير أن واقع الميدان أثبت أن المنتسبين للجماعة لم يشاركوا في الاحتجاجات منذ بدايتها تفسير ذلك يكمن في المبدأين اللذان يحكمان فكر الجماعة وتوجهاتها (الإبراهيم، 2015، صفحة 136):

1- حركة الإخوان في تركيبها ورؤيتها ليست حركة ثورية، بل حركة إصلاحية على قدر كبير من البراغماتية (عملية)، فماضي الحركة وحاضرها يثبت أنها لم تكن جذرية في معارضتها للأنظمة الاستبدادية.

2- أن حركة الإخوان قد كونت شبكات تحالفات قوية مع أكثر من نظام سياسي عربي، بل أن بعض هذه الأنظمة بدورها غذت الحركة بما تحتاجه لتؤذي دورا في المجال العام، كما استخدمتهم لمجابهة خصومها من القوميين و اليساريين.

بموجب هذا التدليل تسقط فرضية النظام المصري مع بداية الأحداث من أن الإخوان المسلمين هم من يتحمل مسؤولية الماحدث.

على صعيد آخر لجأ نظام "**مبارك**" إلى محاولة كبح اتساع الاحتجاجات، خاصة فيما يتعلق بانضمام أعداد وفئات كبيرة من الشعب المصري لها، فلجأ إلى قطع شبكة الأنترنت، الأمر الذي عطل إمكانية الولوج إلى الشبكات الاجتماعية، بعد أن تم حجب مواقع على غرار "فايسبوك"، "تويتر"، والموقع السويدي "Bambuser" الذي كان يستخدمهم الشباب المحتج، فحتى إن فقد أغلب المحتجين القدرة على الاتصال، فإن آخرين استطاعوا التحايل على هذا الحجب، عبر استخدام مواقع أخرى للاتصال ونشر المعلومة (سوليه، صفحة 47).

أما أول استجابة من رأس النظام السياسي، فكانت بتاريخ 28 جانفي، عندما توجه الرئيس "**مبارك**" بخطاب لعامة المصريين، صادف ذلك التاريخ الحشد الذي قام به الشباب المحتج عبر وسائط التواصل الاجتماعي لما عرف بـــ "جمعة الغضب"، اليوم نفسه الذي انظم فيه الإخوان المسلمين للاحتجاجات، وبعد مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن أسفرت عن حوالي 67 قتيل ومئات الجرحى (سوليه، صفحة 224).

جاء خطاب "**مبارك**" الأول في موعد متأخرا إلى حد ما مقارنة مع تاريخ بداية الاحتجاجات، ما أعطى جموع المحتجين قناعة بأنهم يسيرون في الطريق الصواب، وأن النظام قد أصيب بحالة ارتباك جراء المفاجأة بعد رفض قطاعات عريضة من الشعب المصري لاستمراره، سيحتوي خطاب "**مبارك**" الأول ثلاثة أفكار أساسية هي (بشارة، 2016 أ، صفحة 439):

1- الاعتراف بشرعية مطالب المحتجين متجنبا مهاجمتهم مجددا اتهامه للجماعات التي تحاول استغلال الوضع لإثارة الفوضى.
2- أبدى تفهم لمختلف المطالب الاجتماعية، تفهم بصيغة لفظية كما تفهم دائما الأنظمة الاستبدادية لحظة تعرضها لحراك احتجاجي معارض كي تدين المطالب السياسية، فإن كانت المطالب الأولى قابلة للتفاوض فإن النوع الثاني يستوجب الإبعاد الكلي للشعب عن السياسة.
3- تحذير المواطنين من الاحتجاج وزرع الخوف في أنفسهم بأن البديل غير موجود، ومصير البلد هو الفوضى.

هذه الأفكار كلها هي إنكار تمارسه الأنظمة التسلطية، لواقع الميدان الرافض لأي إمكانية لاستمراره، وتبرير لمستويات القمع والعنف المتصاعد من قبل قوات الأمن ضد المحتجين، قوات الأمن هذه التي بدأت في الانسحاب والهروب من مجابهة المحتجين، لتعوض وجودها وحدات من الجيش المصري، بعد أن أعلن "**مبارك**" حضرا للتجوال ودعوة الجيش للمساعدة، حتى إن كان موقف الجماهير غير واضح تجاه تواجد الجيش في الشوارع، إلا أن الكثيرين رأوا بأن الجيش لن يجابه المحتجين، وأن وجوده بات ضروريا لضمان سلامة الوطن من الفوضى، مع شعور متنامي من أن ما حصل في تونس سيتكرر حدوثه بكافة التفاصيل هنا في مصر (بشارة، 2016 أ، صفحة 436).

إن الجيش المصري لطالما قدم خدماته وساعد المواطنين في مراحل الحرب والسلم على حد سواء، لن ينتهي يوم 28 جانفي إلا بإعلان "**مبارك**" عن تغيير حكومي، أعقبه في اليوم الموالي تكليف "**أحمد شفيق**"، على رأس الحكومة الجديدة وتعيين "**عمر سليمان**" نائبا لرئيس الجمهورية، غير أن كل هذه المحاولات من قبل النظام المصري لم تحد من اتساع رقعة الاحتجاجات ضده وانضمام قطاعات أخرى من الشعب المصري إليها.

بتاريخ 31 جانفي أعلن عن إبعاد وزير الداخلية "**حبيب العادلي**" من الحكومة الجديدة، كما أعلن نائب الرئيس "**عمر سليمان**" عن فتح مجال للتشاور مع كافة القوى السياسية، في مقابل تأييد الجيش لمطالب المحتجين، ليلقى في اليوم الموالي "**مبارك**" خطابه الثاني معلنا عن عدم نيته في الترشح لفترة جديدة، مع تخصيص الأشهر الأخيرة من مدة رئاسته للإصلاح، الخطاب الذي وصف "بالعاطفي" بعد أن عرض "**مبارك**" من خلاله تاريخه النضالي، مستعينا بألفاظ عاطفية محاولا استمالة عطف الجماهير المحتجة، هذا الخطاب تسبب في أحداث 2 فيفري التي أشرنا لها سلفا تحت مسمى "موقعة الجمل" بين مؤيدي "**مبارك**" والمحتجين المرابطين في ميدان التحرير.

تتابع الأحداث طوال الأيام التالية، كان أهمها نزول المشير "**طنطاوي**" إلى ميدان التحرير لمقابلة المحتجين، وانضمام جماعة الإخوان إلى المشاورات التي دعا إليها نائب الرئيس، وهو الذي أعلن عدم إمكانية ترشح "**جمال مبارك**" للانتخابات الرئاسية المقبلة، مع إعلان الرئيس "**مبارك**" عن تشكيل لجنة من أجل تعديل نص الدستور، هذه الاستجابات وغيرها لم تمنع من اتساع رقعة الاحتجاجات التي شملت مختلف المدن المصرية، ليأتي الخطاب الثالث للرئيس "**مبارك**" بتاريخ 10 فيفري ليؤكد عن عدم نيته في الترشح لفترة رئاسية جديدة، إلا أنه استبعد تقديم استقالته، كما أعلن عن تخليه عن سلطاته لنائبه "**عمر سليمان**" (بشارة، 2016 أ، الصفحات 228 – 229)، هذا الأخير أعلن عن

تنحي الرئيس عن السلطة في اليوم الموالي الجمعة 11 فيفري 2011، بعد 18 يوم من الاحتجاجات المستمرة ضده.

مثل الماحدث مفاجأة أخرى بعد انسحاب "**بن علي**" من الحكم في تونس، أمام إصرار الجماهير المحتجة والمرابطة في الميادين والشوارع رافعة مطالب اجتماعية واقتصادية في بداية الأمر، ثم مطالبين بضرورة التغيير الذي يستوجب رحيل النظام السياسي الذي أسس لحكم أساسه الفساد واللاعدل، الأمر الذي خلق لدى الشعوب شعورا بالظلم والتهميش، صحيح أن الديمقراطية لم تكن مطلبا مركزيا، إلا أنه مع مرور الحراك الاحتجاجي في تونس ومصر، أصبح ينظر لها على أنها الضامن لمجابهة الفساد ونتائجه الوخيمة على حياة المواطنين، لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، على صعيد آخر فإن هذه الاحتجاجات التي عبرت عن تراكمات لسنوات طويلة، مثلت فرصة لعودة أطياف واسعة من الشعبين التونسي والمصري إلى واجهة المشهد السياسي، هذا ما سنعالجه في المبحث التالي حول أدوار مختلف الفاعلين في الحراك الاحتجاجي في دول الربيع العربي على وجه التحديد حالتي الدراسة تونس ومصر.

3 . 3: الحراك الاحتجاجي في تونس ومصر: القوى الفاعلة والمواقف الدولية

من تونس إلى مصر مثلت الاحتجاجات حالة ثورية بامتياز، انخرطت بها مختلف الفئات المجتمعية، وكذا الكثير من الفاعلين السياسيين ممن لطالما لعبوا دورا في الحياة السياسية في المنطقة العربية، لاسيما في تونس ومصر على وجه التحديد، صحيح أن الاحتجاجات شكلت منعرجا حاسما في التاريخ السياسي للدولتين، خاصة وأنه تمثل في انتفاضات لا "أيديولوجية" لها ولا "قيادة" موحدة ومنسجمة، بل نزوع تعبر الجماهير العريضة من خلاله عن ذاتها في مجابهة الهيمنة التي كرستها الأنظمة السياسية التسلطية، عبر مختلف مؤسساتها في مقدمتها مؤسسة الجيش التي أعيد طرح التساؤل من جديد من أدوارها في الحياة السياسية، كما كان للكثير من القوى التي كانت مضطهدة من نظام الحكم مكانة مهمة في مسار الأحداث خاصة قوى الإسلام السياسي، باعتبارها العدو رقم واحد لنظم الحكم التسلطية المستمرة منذ عقود من الزمن، من جهتها أيضا دخلت القوى الدولية والإقليمية كطرف مهم في سيرورة الأحداث، باعتبار أن المنطقة العربية هي منطقة تجاذبات دولية وصراع.

3 . 3 . 1: صانعو الاحتجاج: الشباب، المرأة وقوى الإسلام السياسي

إلى جانب قوى الاحتجاج المهيكلة على شاكلة الاتحاد العام التونسي للشغل، فئة المحامين في تونس، وأيضا على غرار حركة كفاية و 6 أبريل في مصر وغيرهم كثير، ممن كان لهم ماضي طويل من الاحتجاج والرفض في مقابل النظام السياسي التسلطي، بل يمكن اعتبارهم بمثابة القوى التي مهدت لاندلاع الحراك الاحتجاج أواخر العام 2010، كان لها دور هام في مسار الأحداث بشكل عام، انظمت لها فئات اجتماعية أخرى إليها في مواجهة النظام السياسي في كل من تونس ومصر، معتبرين أن الاحتجاجات تمثل الفرصة التاريخية للخروج من واقع اجتماعي مكروه، وفرصة ممتازة لتحقيق الذات والتخلص من السيطرة، وظلم النظام السياسي وبنى القوة والسلطة في المجتمع التي تنتمي إليه (الصغير، صفحة 73).

ضمن هذا السياق يمكن الحديث عن ثلاثة أطراف مهمة، كانت لها أدوار متباينة في إدارة الحراك الاحتجاجي بشكل طغت عليه العفوية عموما، على اعتبار أن من هذه الأطراف من لم يكن مهتم بالحياة السياسية، فقد ظل بعيدا عنها منشغلا بإيجاد أنجع السبل لتحقيق أحلامه ورغباته، هنا تبرز فئتي الشباب والنساء الذين مثلت الاحتجاجات لهن فرصة سانحة لكسر هيمنة النظام الذكوري على المجتمعات العربية، إلى جانب هذين الطرفين غير المسيسين بالضرورة، برزت قوى الإسلام السياسي بما تملكه من رصيد نضالي وجذور ضاربة في تاريخ الدول العربية عامة، لتباشر مشاركة على استحياء مع بداية الحراك الاحتجاجي لتتصدر المشهد بعد ذلك، فيما سيأتي سنحدد طبيعة مشاركة كل طرف على حدا ضمن احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر.

أولا: فئة الشباب

هناك اتفاق على أن الاحتجاجات التي اندلعت في تونس ثم مصر فكثير من الدول العربية الأخرى مع نهاية العام 2010، إنما كان سببها كما أسلفنا الذكر الارتفاع الكبير الذي طال أسعار الغذاء، زيادة معدلات الفقر وارتفاع متوسط البطالة للفئة العمرية ما بين 15 و 24 سنة في تونس ومصر لنحو 35%، في مقابل متوسط معدل عالمي في حدود 14.4%، قابل ذلك تجاهل تام لأنظمة الحكم التسلطية لهذه المشاكل ذات الطابع التنموي والاجتماعي ومدى تأثيرها على الأمن والسياسة (مجاهدي، 2012، صفحة 69).

ليس من الغريب أن تكون فئة الشباب هي العنصر الفاعل والمهم في أحداث الربيع العربي، لاسيما أن الاحتجاجات قد اندلعت عقب فعل التضحية بالنفس الذي قام به الشاب التونسي "**محمد**

البوعزيزي"، فبإحراق نفسه كان قد عبر بشكل صريح عن شعوره بالظلم، ليتضامن معه أصدقائه الشباب، نفس الحال في مصر لما عبأت صورة الشاب "**خالد سعيد**" التي تعرض للضرب المفضي إلى الموت على يد رجلي أمن، الشباب المصري للاحتجاج ضد الممارسات العنيفة واللاأخلاقية للنظام الحاكم، بمناسبة عيد الشرطة الوطني يوم 25 جانفي 2011.

تواجد الشباب في الاحتجاجات ضد الحكم التسلطي، كان بمثابة مفاجأة للنخب السياسية، فهذه الفئة من المجتمع لطالما ابتعدت عن العمل السياسي، مثلما كانت الاحتجاجات نفسها حدث مفاجئ لم تتنبأ به لا الدوائر الأكاديمية ولا أجهزة الاستخبارات داخل الدول العربية أو خارجها بالنسبة للدول التي لها مصالح في المنطقة العربية ككل.

لفهم التواجد المكثف لفئة الشباب طوال أيام الاحتجاج في تونس أو مصر، يجب استحضار مختلف المطالب والشعارات التي رفعوها واحتجوا لأجلها "الكرامة، الحرية، المساواة، الديمقراطية، محاربة الفساد، ضرورة التغيير والإصلاح ..."، هي كلها مطالب حداثية تصطدم بالبنية التقليدية للأنظمة الحاكمة – حتى إن كانت تدعي دعم هذه القيم وتضمنها –، هذه الروح الحداثية لدى فئة الشباب قبل أن تمثل قطيعة ومحور صدام بامتياز مع النظام السياسي الحاكم، اصطدمت بالأسرة بحد ذاتها التي أخذت في التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية (النواة) بسبب نسبة التمدن، كما شكلت رفضا للنظام التعليمي القائم على علاقة عمودية ذات اتجاه واحد "مدرس تلميذ"، وصولا إلى رفض الأنظمة الحاكمة القائمة بالأساس على النموذجين غير العقلانيين لمشروعية السلطة، هما "الكاريزما" التي تتجسد في شخص القائد و"العادات والتقاليد"، ما يجعل منها نظم حكم تتنافى قيمها وقيم الحداثة التي اكتسبها الشباب عبر لجوءه إلى تفريغ مكبوتاته ضمن شبكات الحوار والتواصل الاجتماعي المتنامية على شبكة الأنترنت (غبيني، 2018، الصفحات 98 – 99).

معاقرة الشباب في تونس ومصر لشبكة الأنترنت التي بلغت حد الإدمان، أكسبت هذه الفئة الاجتماعية قيم العالم الافتراضي على غرار السرعة، الوضوح والتغيير، فالشباب العربي أصبح يتكلم "لغة الأنترنت" على حد تعبير "**دافيد كريستال David Crystal**"، فلقد مكن انتشار التعليم الذي كان حظ الشباب من أبناء الطبقات الوسطى في المجتمعين التونسي والمصري منه كبيرا، من استغلالهم للثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، واستعمالها نقل الاحتجاج من المجال الافتراضي إلى الشارع، أبرز مثال هنا دعوة الشباب المسؤولين على صفحة "الفايسبوك" المسماة "**كلنا خالد سعيد**"

المصريين للنزول إلى الشارع والتظاهر والاحتجاج يوم 25 جانفي 2011، الدعوة التي كانت الاستجابة لها كبيرة جدا، أدهشت حتى القائمين عليها أنفسهم.

تعاظم الدور الذي كان من نصيب فئة الشباب في حالتي الدراسة تونس ومصر، باعتبارهم وقود الحراك الاحتجاجي وطلائعه، تحدد بالاستعمال المتقن من طرفهم – على الأقل لدى طائفة واسعة منهم – لكل ما له علاقة بشبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي على غرار "فايسبوك"، "تويتر" و"يوتوب"، والمواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني، الحقيقة أن استعمال الشباب لمثل هذه الوسائل غير التقليدية لتعبئة الجمهور، سيتضح بجلاء أكثر في حالة المصر، الحراك الذي عرف تسميات كثيرة على غرار "ثورة الشباب" أو "ثورة الفايسبوك"، حيث استغلت هذه الوسائل لنقل الصورة والوضع في الشوارع والميادين بشكل مباشر، لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تعبئة مختلف أفراد الشعب من أجل النزول للتظاهر.
- نقل صورة الوضع أيام الاحتجاجات لبقية العالم عبر القنوات الفضائية، التي اعتمدت بدورها على ما ينقل من صور وفيديوهات على الأنترنت كمصدر للمعلومة.
- كشف الممارسات العنيفة للنظام السياسي وقوات الأمن ضد المتظاهرين، العنف الذي بلغ حد إطلاق الرصاص الحي بغرض القتل.

لقد كان هذا الاستغلال الأمثل لوسائل الاتصال الحديثة باختلافها، سبقا حقيقيا وحدثا هاما في حسم نتيجة الاحتجاجات، وفي الانتشار الأفقي للدعوة إلى التظاهر والاحتجاج في كافة أنحاء دول الربيع العربي على وجه التحديد تونس ومصر (زهران ج.، 2012، صفحة 146).

طبعا لم يكن الشباب بمفردهم خلال أطوار الحراك الاحتجاجي المختلفة، بالرغم من مركزية الدور الذي لعبوه بامتياز، فإلى جانبهم احتج باقي فئات الشعب من شيوخ وكهول من كلا الجنسين، لقد كان للنساء أيضا حظ من الحراك الاحتجاجي الذي كان حدثا تاريخيا بامتياز.

ثانيا: فئة النساء

هناك تفاوت بين الحالتين التونسية والمصرية قبل العام 2011 حول موضوع المرأة، فقد عرف عن النظام في تونس منذ عهد الرئيس "**بورقيبة**" سياسته التقدمية تجاه قضايا المرأة، ففي زمن ما من تاريخ تونس كان يوصف "**بورقيبة**" بأب المرأة التونسية، ففي الوقت الذي كان التنكر للنساء وإقصائهن من قبل النظام الاجتماعي ككل في مختلف البلاد العربية، نالت نساء تونس حظهن حتى في عضوية المجالس المنتخبة وطنيا ومحليا، لكن رغم هذا تبقى حقوق النساء في البلاد العربية بصفة عامة،

ينظر لها على أنها هبة من قبل الحاكم أو رأس النظام السياسي دون الاعتراف بنضالهن من أجل تحرير بلدانهن، وتحرير أنفسهن من سيطرة النظام الاجتماعي الذكوري (كامل، 2013، صفحة 56).

لقد منح تواجد النساء خلال كامل أطوار الحراك الاحتجاجي بعده الإنساني، فالنساء اعتبرت أن النضال من أجل إنهاء حكم الاستبداد هو حاجة اجتماعية بالضرورة، بالتالي ستكون النساء مستفيدات من أي تغيير ستسفر عنه الاحتجاجات، على وجه الخصوص إذا شمل هذا التغيير البنية الذهنية الذكورية السالبة للحقوق وكرامة النساء، وفق هذا المنطق كان خروج النساء إلى ميادين الاحتجاج وتصدرها للمشهد، بمثابة التبرير الواقعي لظروف القهر التاريخي – الاجتماعي الذي تعانين منه، قهر سلبهن أجسادهن، عقولهن وكرامتهن، وجعل من مشاركتهن إلى جانب مختلف فئات المجتمع في التحضير والدعوة وتنظيم المظاهرات والاحتجاجات ضد رأس النظام السياسي في تونس ومصر، ليس بالأمر السياسي المحض فقط (أفاية، 2012، الصفحات 137 – 138).

رغم المعوقات التي اعتادت النساء العربيات على وجودها في الشارع، معوقات جعت من كثيرات تترددن حول مسألة الخروج والمشاركة في الاحتجاجات، فإن كثيرات أخريات قد قررن الانخراط إلى جانب من هم في الشارع – بالأخص فئة الشباب –، والمطالبة بإسقاط أسباب الإذلال واستعادة كرامة الكائن البشري العربي باختلاف جنسه "نوعه"، من ثمة إعادة بناء نظام اجتماعي وسياسي قوامه العدالة والمساواة (أفاية، صفحة 138)، هنا برز أمثلة لنسوة كثيرات خلال أيام الاحتجاجات من اللاتي كان لهن دور مهم، سواء عبر التدوين على شبكة الأنترنت أو في نقل المعلومة والصورة لواقع الميدان والشارع، نذكر على سبيل المثال نذكر: **أسماء محفوظ، نوارة نجم**، الطبيبة **منى مينا**، الإعلامية **ريم ماجد** في مصر.

فعلى غرار الشباب من الذكور، استغلت طائفة عريضة من النساء ممن حصلن مستويات تعليم متقدمة في كل من تونس ومصر، التحولات المثيرة التي طرأت على الإعلام العربي بصفة عامة، تحولات كانت من أبرز ملامحها بروز شبكة الأنترنت كوسيلة اتصال تفاعلية، حيث استغللنها للتعريف بالصورة الحقيقية لواقع المرأة العربية بصفة عامة، ودحض الخطاب الرسمي للأنظمة السياسية التسلطية المتفاخرة بإنجازاتها لصالح النساء، فشبكات التواصل الاجتماعية كانت إحدى وسائل النساء والشباب للوصول إلى غاياتهم، حيث المجال مفتوح للتعبير عن الرأي ورسم الصورة الحقيقية للواقع، لقد أدركت النساء العربيات أن أدوات الإعلام الاجتماعي يمكن أن تكون جزء مهم من أدوات التغيير الاجتماعي والسياسي (أبو غزالة وآخرون، 2013، الصفحات 74 – 75).

هنا يمكن الاستشهاد بما ذهب إليه "**ياس خضير البياتي**" في حديثه عن دور التطورات الكبيرة في ميدان تكنولوجيا الإعلام لإحداث تغييرات في مجتمعات الربيع العربي، حيث كتب قائلا (البياتي، 2014، صفحة 481):

> "**وقد وجد الشباب العربي – يقصد هنا ذكور والإناث على حد سواء –، متنفسهم في المدونات فكتبوا، وآخرون وجدوا متنفسهم في الفيديو، واكتشفوا جميعا أن همهم واحد، فكان اللقاء الرقمي في جمهوريتهم الافتراضية الجديدة (جمهورية الفايسبوك)، بعيدا عن الاجتماعات الخفية في الغرف السرية، وتوزيع المنشورات في جنح الليل، حيث نجحت ثورات تونس ومصر ...، وكان هذا التعبير أصدق تلخيص لإسهام الإعلام الجديد في تسونامي الاحتجاجات العربية التي مازلت تهز العالم العربي حتى وقتنا الحاضر، بعد أن أطاحت بنظم تسلطية**".

على العموم لم يكن تواجد النساء خلال الاحتجاجات ومختلف سياقات الربيع العربي في تونس ومصر، إلا دليل إضافي على تعرض أطياف واسعة من المجتمع إلى التهميش وفساد الأنظمة التسلطية، الأمر الذي جعل الهم واحد، غير أن دور النساء العربيات في عملية التغيير يختلف من بلد عربي لآخر، فاندفاع المرأة في تونس مثلا، كان مدعوم بما تتضمنه مجلة الأسرة الطليعية، مقارنة مع حال النساء في باقي الدول العربية (أفاية، صفحة 138).

ثالثا: قوى الإسلام السياسي

بالرغم من كون احتجاجات الربيع العربي في تونس كما في مصر كانت شعبية بامتياز، لم يؤطرها أو يقودها أي فصيل سياسي بعينه، كما أنها لم تكن من صنع قوى الإسلام السياسي في مقدمتهم حركة الإخوان المسلمين في مصر، ولا حركة النهضة في تونس، كان لهؤلاء دور حاسم في مسار الأحداث حيث شاركوا في الاحتجاجات، وعملوا على حماية المحتجين من العنف المضاد الذي مارسته ضدهم الأجهزة الأمنية، ففي مصر دافع أعضاء من جماعة الإخوان عن دورهم خلال "ثورة 25 يناير" من أن مشاركتهم من أسباب نجاح الحراك الاحتجاجي، معتبرين أنهم شكلوا العمود الفقري الذي حفظ استمرار "الثورة" واتجاهها في طريق النجاح، بعد أن استثمروا قدراتهم في التنظيم والتعبئة، واستطاعوا استغلال الفرصة لصنع حركة اجتماعية مستدامة تؤدي نحو التغيير (عبد اللطيف، 2012، صفحة 224).

الشيء المؤكد أن قوى الإسلام السياسي بمختلف أطيافها، قد فاجأتها هي الأخرى الاحتجاجات التي دعا لها الشباب لحظة اندلاعها، فبالكاد حضرت أو شاركت بها في لحظتها الأولى، بسبب ما كانت تعانيه من حصار وتضييق من قبل النظام السياسي ومؤسساته الأمنية، ما جعل نشاطاتها تنحصر بين الطلبة والمنظمات النقابية، فالأيام الأولى من الاحتجاجات سواء بتونس أو في مصر، قد أثبتت أن قيادات أطياف الإسلام السياسي قد فشلوا في السيطرة على فئة الشباب المنتمي إليها، والذين شكلوا قوة مهمة في الشوارع، الميادين والمظاهرات (أحمد محمد، 2014، صفحة 35).

فضغط الشباب على القيادات الوسيطة لهذه الحركات مع بداية الأحداث في مصر هو الذي دفع "مكتب الإرشاد" لجماعة الإخوان باعتباره أعلى هيئات الجماعة، لاتخاذ قرار المشاركة بكثافة في الاحتجاجات ضد نظام "**مبارك**" ابتداء من يوم الجمعة 28 جانفي 2011، لقد كان حضور الجماعة مهم منذ ذلك اليوم وطوال أيام الاحتجاجات وبعدها، إن تمرد شباب إخوان مصر على زعامات الجماعة مثل أزمة على المستوى التنظيمي كشفت عن شخصنة البنية التنظيمية للجماعة، وأن الروح المؤسسية، ثقافة الحوار الديمقراطي، تقاليد النقد والنقد الذاتي التي تحفظ حق الاختلاف داخل الجماعة، كلها شعارات غير ناضجة، في مواجهة قيم الولاء والطاعة التي أسست فكر الجماعة وتحدد طبيعة العلاقة بين أجيال المنتسبين إليها، فمفاهيم المحاسبة، المراجعة، التقييم الذاتي التي هي مرتكزات العمل الجماعي هشة، مقارنة بعمر الجماعة الطويل ووجودها وانتشارها المجتمعي (عبد اللطيف، الصفحات 226 – 229).

أما في الحالة التونسية ، فإن الحركة الإسلامية عبر نواتها الأولى المؤسسة لها على غرار "**راشد الغنوشي**"، "**عبد الفتاح مورو**"، "**صالح بن عبد الله**"، "**صالح كركر**" وآخرون، ومنذ سبعينات القرن العشرين قد أرسوا طابع الحوار بين مختلف المجموعات والتوجهات الثقافية المتفاعلة ضمن الحركة الإسلامية التونسية، معترفين منذ ذلك الحين بحق التنوع والاختلاف، على أن يكون القرار بينهم ثمرة وفاق لا كإملاء من شيخ إلى مريد (أحمد محمد، صفحة 21)، هذا لا يعني مشاركة أطياف الحركة الإسلامية في تونس منذ الأيام الأولى للاحتجاجات في مدينة "سيدي بوزيد"، بالرغم من تأكيد "**راشد الغنوشي**" زعيم حركة النهضة أن الذي وقع في تونس منذ تاريخ 17 ديسمبر 2010، هو دلالة على فشل النظام السياسي لـــ "**بن علي**"، وأيضا فشل المعاضة في قيادة التغيير السياسي الحقيقي، ليتلخص دور الحركة الإسلامية في تونس طوال أيام الاحتجاج في الدعم والتوعية، لتصبح لاعبا مهما على الساحة السياسية بعد سقوط نظام "**بن علي**"، وعودة قادتها المنفيين في الخارج.

الواضح أن تجارب قوى الإسلام السياسي ضمن سياقات الربيع الحربي هي متفاوتة من حيث النجاح والفشل، ففي البداية نجحت مختلف هذه القوى في دعم الحراك الاحتجاجي، بالنظر إلى بنيتها التنظيمية وتغلغلها داخل المجتمع بجميع فئاته ومستوياته، ساعدها في ذلك الأدوار الاجتماعية التي لطالما أدتها لصالح مختلف فئات الشعب، لتصبح بمثابة البديل الجاهز للنظام السياسي التسلطي، أما الاختلاف بين حالتي الدراسة يكمن في كون قوى الإسلام السياسي في تونس استطاعت أن تبني توافق بين مختلف أطيافها من جهة، وبينها وبين مختلف تيارات المعارضة الأخرى من جهة أخرى وفق منطق "براغماتي" يخدم أهدافها السياسية.

فحركة النهضة التونسية كمثال تمكنت من إرساء اعتقاد مفاده أنها عبارة عن حزب سياسي يستهدف المنافسة على السلطة، معلنة قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية ، وما يترتب عنها من نتائج، فالديمقراطية بالنسبة للحركة ليست مجرد إعلان دستوري لحقوق الإنسان، أو انتقال السلطة إلى الشعب واعتماد أسلوب الانتخابات في قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية، بقدر ما هي تقدري معين للإنسان وللكون وللحياة، وتقدير يرسخ كرامة الإنسان وحريته، ويحول بينه وبين السقوط في هاوية الاستبداد، على حد تعبير زعيم الحركة "**راشد الغنوشي**"، تصور توافقت عليه قوى أخرى للإسلام السياسي في تونس (أحمد محمد، الصفحات 21 – 22).

أما في الحالة المصرية فحركة الإخوان أقوى الجماعات الإسلامية واجهها الفشل في مهمة التحول إلى حزب سياسي ينافس على السلطة، معترفا بقواعد اللعبة السياسية، مفسحا المجال لفكر الجماعة المرتكز على قيم الولاء والطاعة، الأمر الذي طرح تساؤلات عن ما مدى التزام الجماعة فيما بعد الحراك الاحتجاجي، بقواعد العمل السياسي الديمقراطي، إلا أن حركة الإخوان في احتجاجات مصر لم تكن بمفردها، بل زاحمتها في وجودها الميداني قوى إسلامية أخرى، بالتحديد التيار السلفي الذي كان له وجود مهم بعد نهاية الاحتجاجات التي شارك فيها بصورة مترددة، مستندا في ذلك إلى فتاوى شيوخ التيار الذين أصدروا ثلاثة بيانات منذ بداية الاحتجاجات يوم 25 جانفي 2011:

– **البيان الأول:** بتاريخ 29 جانفي بعنوان "بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث"، حثت عبره على ضرورة التعاون مع قوات الجيش لحماية الممتلكات والحيلولة دون الفوضى.

– **البيان الثاني:** بتاريخ 31 جانفي، جاء بنبرة وعض لحث المواطنين للحفاظ على الدماء والأعراض والأموال التي حرمها الله عز وجل، وضرورة رد اعتداءات المجرمين.

– **البيان الثالث:** 1 فيفري، خاض في السياسة عبر الدعوة إلى ضرورة تغيير الوضع السابق على الأحداث، حيث أن من قاد البلاد إلى الهاوية لا يمكن له الاستمرار في الحكم.

لقد كان الحراك الاحتجاجي ضمن سياقات الربيع العربي في تونس ومصر، دعوة عامة للتظاهر والاحتجاج وممارسة الرفض ضد الأنظمة السياسية التسلطية، دعوة أطلقها الشباب والتفت حولها مختلف أطياف المجتمع بتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية المتباينة، رجال ونساء اعتبروا أن حالة الفساد التي عصفت ببلدانهم، وحالة التردي الاقتصادي والاجتماعي، كان سببها استمرار الأنظمة التسلطية وممارساتها، الأمر الذي استلزم التغيير، تحالف قوى الشعب هذا واجه الكثير من مؤسسات الدولة في مقدمتها مؤسسة العسكر، بالإضافة إلى أطراف دولية عادة ما تنظر إلى المنطقة العربية عموما على أنها منطقة تقع ضمن مجال مصالحا الحيوي، لذا فإن أي طارئ قد تشهده المنطقة لابد أن يكون بأمرها أو على الأقل تحت علمها.

3 . 3 . 2: مؤسسة الجيش: اللاعب المهم في الاحتجاجات

يجادل الكثير من الأكاديميين من أن دور مؤسسة الجيش قد كان حاسما في نجاح الاحتجاجات في تونس ومصر، على الأقل فيما تعلق بإنهاء حكم الرئيسين "**بن علي**" و"**مبارك**"، بعد أن كان مطلب مغادرتهما منصب الحكم ضرورة ملحة متفوقة حتى عن باقي المطالب ذات الطبيعية الاجتماعية والاقتصادية، لكن قبل الخوض في استقصاء طبيعة الدور الذي كان من نصيب المؤسسة العسكرية في كلتا حالتي الدراسة أيام الاحتجاج، سنعرج على نقطة مهمة جدا تبرز بشدة مع كل حديث عن ضرورة التغيير السياسي والتحول نحو الديمقراطية، أي ما تعلق بطبيعة العلاقة بين مؤسسة الجيش باعتبارها أهم مؤسسات الدولة، والحياة السياسية المدنية في كل من تونس ومصر.

لطالما اعتبرت هذه المؤسسة في العالم العربي مركب فاعل في مسارات صنع القرار والحياة السياسية، حيث تم النظر إلى هذا الدور وفق منطق الاستيلاء المباشر على السلطة السياسية، أين تم توظيف مؤسسة الجيش طوال عقود من الزمن – منذ النصف الثاني من القرن العشرين – في إحداث انقلابات عسكرية كثيرة، لتمر بذلك العلاقات المدنية – العسكرية في المنطقة العربية ككل بمرحلتين هما (جبنون، 2012، صفحة 329):

- **مرحلة أولى:** بين خمسينات وستينات القرن العشرين، كان فيها الجيش منافسا حقيقيا لحكومات غير ديمقراطية.

- **مرحلة ثانية**، استمرت من سبعينات القرن العشرين حتى القرن الواحد والعشرين ، خلال هذه الفترة أدت المؤسسة العسكرية دور الحامي الرئيسي للأنظمة العربية التسلطية.

ما يثبت الواقع المستمر طوال المرحلة الثانية، هو بقاء غالبية الجيوش العربية مؤسسات صامتة منغلقة على نفسها، مع استحالت إصلاحها وإخضاعها للرقابة المؤسسية والمساءلة لما يتعلق الأمر بسياساتها في مجالي الدفاع والإنفاق، فالمعلومات حولها غالبا ما تكون غير متاحة سواء للبرلمانيين، الباحثين أو عموم المواطنين (سعدي، 2014، صفحة 64)، هذا التفصيل لا يعني عدم وجود تباين وتفاوت بين حالتي الدراسة، حيث يؤكد مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع من أن تونس لديها أقوى أداء على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بنشر مفصل لميزانية الدفاع الوطني على الأنترنت كي يتمكن الجمهور من الاضطلاع عليها، هذه المعلومات التي عادة ما تكون عامة حول نفقات التدريب، الإنشاءات، الأفراد، التسليح، الرواتب، إلا أن التفاصيل تختلف من بند لآخر.

أما في الحالة المصرية فإن ميزانية الدفاع التي تقدر بحوالي 4.4 مليار دولار سنويا، تعد من أسرار الدولة ونظام الحكم، فمنذ العام 1979 لا تتوفر حولها أي معلومة دقيقة، كما أن مؤسسة الجيش المصري تمتلك حسابات مصرفية تجارية خاصة، أما ميزانيتها فمستقلة عن الحكومة، فالجيش المصري له سيطرة كبيرة على نسب معتبرة من اقتصاد البلد عبر أعماله المختلفة (Abbas and others, 2015, p. 03).

هذا التباين تجلى أكثر عبر الدراسة المقارنة لموقف النظام السياسي في كل من تونس ومصر من المؤسسة العسكرية بحد ذاتها، فقد عرف عن الجيش التونسي أنه جيش مهني*، مرد ذلك لا إلا ابتعاده عن السياسة أو إبعاده عنها، بل إلى الإهمال المتعمد لنظام الحكم له، وتركيزه على استخدام أجهزة الاستخبارات والأمن الداخلي التي فاقت مؤسسة الجيش عددا وعدة، لقد ورث "**بن علي**" موقفه من الجيش من سلفه "**بورقيبة**" الذي عمد إلى تهميش الجيش لضمان عدم الانقلاب عليه، ساعده في ذلك أن الجيش التونسي قد تم تأسيسه غداة الاستقلال العام 1956، بالتالي فهو جيش وطني لم يرث شيء من الحقبة الاستعمارية يكتسب من خلاله شرعية لأي دور سياسي قد يلعبه، زيادة على تعداده الضئيل حوالي 40.5 ألف فرد (غيروال، 2016).

* – مهنية الجيش حسب الطرح الكلاسيكي الذي قدمه صامويل هنتغتون في كتابه الشهير "الجندي والدولة: نظرية العلاقات المدنية العسكرية وسياستها"، ليست عكس الجيش الهاوي كما درج على استخدامها، بل تعني تعبير عن انتماء إلى مهنة تقوم على مجموعة قواعد وأخلاقيات هي: الخبرة في إدارة العنف، المسؤولية والكوربوراتية التي تقتضي التعاضد، بالتالي فإن ضباط الجيش لديهم مهنة كالأطباء والمحامين، وليس وظيفة كحال المقاول، الإعلامي والتاجر، فالجيش يمثل طبقة اجتماعية ذات مصالح محدودة (بشارة، 2017، صفحة 25).

أما في الحالة المصرية فإن دور الجيش في الحياة السياسية يبدو واضحا، الجيش البالغ تعداده 468 ألف فرد حسب احصائيات العام 2009 (Iris, 2010, p. 323)، أي قبل سنة من اندلاع الاحتجاجات ضد النظام السياسي في البلد، والذي يعود تأسيسه إلى عصر "**محمد علي**"، فقد كان له انجازات كبيرة اتخذ منها مبررا لتسلم السلطة في مرحلة معينة من تاريخ مصر الحديث، كما يمكن تبرير دوره بالتنافس المؤسسي على النفوذ بين الجيش وجهاز الاستخبارات ووزارة الداخلية، لقد كان من مصلحة مؤسسة الرئاسة في مصر أن تخضع الجيش لها (بشارة، 2017، صفحة 27)، لاسيما أن من توالوا على حكم مصر منذ ثورة العام 1952 قد قدموا من مؤسسة الجيش التي تدرجوا في مختلف رتبها **(جمال عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك)**.

إن تطلع الجيش إلى السياسة بمعناها الضيق "**أي ممارسة الحكم والاستيلاء عليه، أو حتى المشاركة فيه أو اتخاذ القرار بشأنه**" (بشارة، 2017، صفحة 29)، في الدول العربية المصنفة على أنها دول ذات أنظمة تسلطية، هو ما يبرر الحديث عن دور مؤسسة الجيش قبل، أثناء وبعد التحركات الاحتجاجية الشعبية ضمن سياقات الربيع الاحتجاجي العربي في تونس ومصر.

بالنظر إلى تاريخ الجيش في تونس لم يكن بالأمر المفاجئ أن ينتشر الجيش بتاريخ 10 جانفي 2011، مشكلا درع بشري بين قوات الأمن والجماعات المحتجة في الشارع، حيث رفض قائد أركان الجيش الجنرال "**رشيد عمار**" – في تلك الفترة – أوامر الرئيس "**بن علي**" مصدرا أمرا مكتوبا بعدم إطلاق النار على المتظاهرين إلا بعد استشارة القيادة العسكرية، إن وقوف الجيش لصف الحركة الاحتجاجية، وحماية المواطنين من عنف قوات الأمن والحرس الوطني، كان بسبب تزايد الشعور لدى قياداته من عدم وجود مصلحة في بقاء نظام "**بن علي**"، الذي جعل من مؤسسة الجيش "الصامت الأكبر" كما كانت توصف طيلة فترة حكمه، فقد عمل على تحييد وإضعاف دوره عبر منحه مخصصات مالية ضئيلة مقارنة بقوات الأمن والحرس الوطني، فعدم انشغال الجيش التونسي بالسياسة أبعد عنه شبهة الفساد، وخلق لدى المواطنين شعور بالاطمئنان بمجرد نزول قواته للشارع، أين استقبلت بالورود من طرفهم، لقد حمى الجيش التونسي "الثورة" على حد تعبير قائد أركانه الجنرال "**رشيد عمار**" (بارني، 2017، صفحة 233).

أما في مصر، فقد دعم قادة الجيش مطالب المحتجين وحراكهم، لكن ليس بنفس وضوح وصراحة الجيش التونسي، بل أخضع موقفه هذا لحسابات ورهانات حكمتها الرغبة في تعزيز موقعهم في السلطة، لقد اعتبروا أن تزايد الفوضى بسبب سياسة الجزرة والعصا التي اعتمدها "مبارك" قبل تنحيه،

قد أضرت بشرعيته ونفوذه لدى الجماهير المرحبة به في الشارع، لذا ستحسم قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار عدم دعم الرئيس "**مبارك**" والوقوف إلى جانب مطالب المحتجين (بارني، الصفحات 235 – 236).

إن عدم تضامن مؤسسة الجيش مع رأس النظام السياسي في كل من تونس ومصر، كان حاسما في النتيجة التي حققتها الحركة الاحتجاجية، لقد أنهت حكم رئيسين بفرار الأول وتنحي الثاني بشكل درامي مفاجئ، فإن كان تهميش الجيش في تونس طوال عقود من الزمن مبرر مقبول لدعمه مطالب المحتجين على حساب استمرار حكم "**بن علي**"، فإن الجيش في مصر لطالما كان داعما لنظام "**مبارك**"، بالتالي وقوفه ضده من الصعب فهمه، فنظام "**مبارك**" قد مكن الجيش من بناء اقتصاد خاص به تذهب إيراداته الكبيرة إلى خزائن الجيش ما زاده استقلالا عن النظام السياسي، إلا أن موقف الجيش المصري هذا يمكن رده إلى (بارني، صفحة 239):

- كون قطاع كبير من القوات المسلحة هم جزء هام من المجتمع المصري بتعدد خلفياته الاجتماعية، فكان الخوف من عدم إطاعة الأوامر بمواجهة المتظاهرين بعنف، هو ما حكم موقف القيادة من الجماهير المحتجة، غير أن مجندي الأمن المركزي قد فتحوا النار على المتظاهرين، تفسير ذلك أن خلفياتهم الاجتماعية غالبا ما تكون فقيرة أو ريفية، كما أنهم أقل شأنا في العادة علميا وثقافيا من مجندي الجيش، الأمر الذي يسهل عملية تلقينهم الأوامر، بالتالي فإن لهم ميل كبير للطاعة.
- احتقار النخبة العسكرية لابن الرئيس "**جمال**" المرشح المحتمل لخلافته في منصب الرئيس.
- القلق المتزايد من تصاعد المد الإسلامي وتفاقم المشاكل الاقتصادية خاصة في العقد الأخير 2010/2000.
- تزايد الشعور لدى الجنود بعدم السعادة، جراء ميل النظام لدعم قطاعي الشرطة والأمن، أو بالأحرى تزايد نفوذ وزارة الداخلية.

فمثلما كان عليه الحال في تونس، استقبل المصريين نزول القوات المسلحة وانتشارها في شوارع العاصمة القاهرة على وجه الخصوص، بالورود مرددين شعارهم الشهير "الجيش والشعب يد واحدة"، فلم يعرف عن الجيش المصري قمعه للمتظاهرين، لقد كان لديهم اعتقاد راسخ من أن الجيش سيحميهم ويدعم مطالبهم بضرورة تنحي "**مبارك**"، لقد اعتبر الجيش في تلك اللحظة التاريخية في تونس ومصر أن تدخله ضروري لحماية كيان الدولة واستمرارها، والحيلولة دون أن تتحول الاحتجاجات "السلمية"،

إلى ممارسات أكثر عنفا تقود لتمزيق وحدة الوطن، لذا كان من الأجدر التخلي عن رأس النظام السياسي وحفظ سلامة الوطن.

مجمل القول أن العسكر في تونس ومصر، قد كان لهم دور مهم خلال الاضطرابات الاحتجاجية، بل لقد جادل الكثيرين من أن هذا الدور قد كان حاسما ومحددا لنتيجة الاحتجاجات، لكن في المقابل أعاد هذا التدخل للجيش في الحياة السياسية إلى واجهة النقاش التقليدي حول طبيعة العلاقة بين العسكريين والمدنيين في الدول العربية ككل، وما هو النمط الجديد الذي قد تتبلور من خلاله هذه العلاقة بعد الماحدث الذي شكل منعطفا هاما في التاريخ السياسي للمنطقة العربية عامة وللبلدين خاصة.

3 . 3 . 3: المواقف الدولية من احتجاجات تونس ومصر

كما أوردنا سلفا، لقد جسدت الاحتجاجات الشعبية ضمن سياقات الربيع العربي، دليل على فشل الأنظمة السياسية العربية وخطابها الرسمي حول التنمية الاقتصادية ودولة الرفاه كمبرر لبقائها، هذه الأنظمة التي يفسر استمرارها لعقود من الزمن في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، أيضا بفضل علاقاتها مع بعض القوى الدولية التي لطالما غضت النظر عن حالة العجز الديمقراطي التي ظلت قابعة فيه، وكما فاجأت هذه الاحتجاجات الأنظمة السياسية العربية، كذلك كانت مفاجئة لهذه القوى الدولية، التي لطالما مدحت حكم "**بن علي**" في تونس بوصفه رائد المعجزة الاقتصادية في منطقة شمال إفريقيا، وأن "**مبارك**" يمتاز حكمه بالحكمة.

إن الحراك الاحتجاجي للربيع العربي قد أحدث تغيير جذري في نظرة الكثير من القوى الدولية للأنظمة السياسية العربية خاصة في تونس ومصر، هذه القوى التي طورت قناعة جديدة مفادها أن المنطقة العربية برمتها لن يستمر في حكمها أنظمة حكم فردي، وأن شعوب الدول العربية كانت عاملا حاسما في مستقبل العلاقة بين الطرفين (مطاوع، 2014، صفحة 51)، طبعا على الأقل كان هذا الموقف المستجد للقوى الدولية التي تدعي نصرت الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في مواجهة ما ستفرز عنه احتجاجات الربيع العربي في تلك الفترة التاريخية.

ليست فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي من القوى الدولية التي تبنت مواقف جديدة تجاه المنطقة العربية والحراك الاحتجاجي الذي تشهده، فاعتبار أنها منطقة نفوذ ومصالح بالنسبة لها، لن تسمح بحدوث تغيير في دول المنطقة إلا بمبادرة منها، أو على الأقل تحت رقابتها، لتضمن عدم انحلال تحالفاتها في المنطقة، وأيضا لضمان استمرار تدفق مصالحها

الاقتصادية بالدرجة الأولى، وإلى جانبهما أيضا برز الموقف الروسي وأيضا موقف دولة "إسرائيل"، بسعي الطرف الأول لتوسيع مجال نفوذه، ولضمان استمرار حالة السلام بالنسبة للثاني، لذا سنحاول أن نجمل مواقف هذه القوى الثلاثة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي وروسيا، إضافة لدولة "إسرائيل" ودول الجوار العربي تجاه احتجاجات الربيع العربي.

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

بوصفها القوة العظمى عالميا، كان للولايات المتحدة الأمريكية علاقات ومصالح كبرى مع مختلف الدول العربية شرقا وغربا، هذا ما جعلها تنتهج "تكتيكا" للتعامل مع كل حالة على حدا، خاصة وأن إدارة الرئيس "**باراك أوباما 2009 – 2017**" قد تكونت لديها قناعة مفادها أنه من الصعب التحكم في نتائج الحراك الاحتجاجي للربيع العربي، لذا وجب السعي للبحث عن حلفاء جدد من بين القوى الصاعدة في المجتمعين التونسي والمصري بعد نهاية الأحداث، طبعا قد تمثل جماعة الإخوان المسلمين كونها الأكثر تنظيما وبراغماتية مقارنة مع الأطياف السياسية الأخرى، نموذجا للحليف الجديد بالنسبة إليها في الحالة المصرية، خاصة بعد الحوارات التي دارت بين الإدارة الأمريكية وبين فئات من التيار الإسلامي والإخواني وغيره (مطاوع، صفحة 52).

كان ذلك بعد تجاوز مرحلة الارتباك التي أحدثتها الاحتجاجات في بداية الأمر، أين استمر الصمت الأمريكي لمدة ثلاثة أسابيع الأولى من الأحداث في تونس، والخوف من أن يتكرر الرحيل المفاجئ لرأس النظام في مصر مثلما كان عليه الحال في تونس، بدأ الأمريكيين في الدعوة إلى ضبط الأمن، والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان، لينتهي بهم الأمر بالثناء على ما انتهت إليه الأحداث (بشارة، 2016 ب، صفحة 326)، حتى إن كان هذا الموقف لا يعبر عن الرغبة الأمريكية والخوف من التغيير في دول المنطقة، إلا أن ذلك كان أمرا حتميا أملته الضرورة والتمسك الشعبي بمطلب الحكم الديمقراطي بعد إنهاء حالة التسلط المستمر.

الأهم من ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو عدم حدوث أي تحولات درامية على مستوى النظام السياسي العربي عامة والمصري تحديدا، من شأنها أن تهدد استمرار تدفق مصالحها في مصر أولا، وباقي المنطقة العربية ثانيا، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية وبالنظر للمكانة المهمة لمصر اقتصاديا وعسكريا وسياسي في استراتيجياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، قد عملت على تحجيم دور مصر في عهد "**عبد الناصر**" واحتواءه وتحجيمه خلال عهد "**السادات**" و"**مبارك**"، لقد فرض الموقع الهام لمصر في النظام الإقليمي العربي عليها ذلك (شلبي، 2016، صفحة 534).

ثانيا: موقف دول الاتحاد الأوربي

إلى جانب التاريخ والجوار، لطالما حكمت العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط شمالا وجنوبا أبعاد أخرى كثيرة، وهذا ما تم أخذه بعين الاعتبار في عملية تحديد أي موقف تجاه الحراك الاحتجاجي للربيع العربي جنوب المتوسط، اعتبارات على شاكلة حركة الهجرة غير الشرعية واللجوء، نشاط جماعات الإرهاب الدولي التي قد تتحملها أوربا خاصة دول كفرنسا، إسبانيا وإيطاليا، في حال ما إذا تطورت الاحتجاجات إلى نزاع مسلح على السلطة، ضف إلى ذلك الخوف الأوربي من فقدان حلفاء معتدلين بالمنطقة، وإمكانية وصول نخب جديدة إلى السلطة قد تمنع استمرار تدفق مصالحها التي رسختها بفعل الكثير من المبادرات أهمها مشروع الشراكة الأورو – متوسطية للعام 1995، التي كانت دولة تونس أول دولة في الضفة الجنوبية تنضم إليها العام 1995، ليبدأ سريان اتفاقية الشراكة العام 1998، كما انضمت إليها مصر 2003، وبدأ سريانها العام الذي بعده مباشرة.

كحال الولايات المتحدة الأمريكية طالت دول الاتحاد الأوربي مجتمعة حالة من الارتباك، مادام أنه قد أخذ على حين غرة، بالنظر إلى حجم التطورات الجارية في الضفة الجنوبية للمتوسط، إنه "التسونامي العربي" على حد تعبير الكاتب "**أنطوان بصبوص Antoine Basbous**" (خضر، 2013، صفحة 04)، هذا ما دفع دول الاتحاد الأوربي إلى التزام الصمت إزاء الأحداث، وانتظار لمن ترجح الكفة للمتظاهرين أو النظام السياسي في نهاية الأمر، ذلك لتجنب أي ردت فعل قد تنتج عن هذا الأخير في حالة ما إذا تمكن من إخماد الحراك الاحتجاجي، حتى وإن وجدت الكثير من المواقف الأوربيين المؤيدة بشكل تام لكل من "**بن علي**" في تونس و"**مبارك**" في مصر، باعتبار أن الأول حاكم معتدل وحليف مهم ورائد "المعجزة الاقتصادية في شمال إفريقيا" على حد تعبير الرئيس الفرنسي السابق "**جاك شيراك Jacques Chirac** 1995 – 2007"، وكون الثاني بمثابة الحصن ضد التطرف الإسلامي، مفضلين أن تجري عملية التحول نحو الديمقراطية دون أي إمكانية لإزاحته عن ممارسة الحكم (بشارة، 2016 ب، الصفحات 333 – 334).

لقد أخضعت دول الاتحاد الأوربي عملية تحديد موقفها من حراك الربيع العربي، إلى منطق الربح والخسارة، فمن الصمت جراء عامل المفاجأة الذي ميز هذا الحراك، إلى التردد في اتخاذ موقف صريح والاكتفاء فقط بالتنديد بالممارسات العنيفة طيلة أيام الاحتجاجات، والمطالبة بضرورة احترام حقوق الإنسان ثم مباركة النتائج التي أسفرت عنها الأحداث، من تمت التعامل مع واقع جديد عبر مجموعة

من الإجراءات السريعة على غرار البيانين الصادرين عن الهيئة الأوربية (خضر، الصفحات 07 – 08):

- **بيان:** الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع حوض المتوسط الجنوبي في مارس 2011.
- **بيان:** استجابة جديدة لجوار متغير في ماي 2011.

ذلك من أجل التأكيد على ضرورة التحول الناجح نحو نظام حكم ديمقراطي، وبناء مؤسسات قوية، والتأسيس لشراكة جديدة مع شعوب المنطقة، وإرساء مسارات تنمية مستدامة، ودعم أدوار المجتمع المدني ...إلخ، فلضمان مصالحه في المنطقة التي تعتبر تقليديا منطقة نفوذ أوربية خاصة لدولة كفرنسا، فالواقع الجديد الذي أفرزه حراك الربيع العربي، كما دفع دول الاتحاد الأوربي أيضا لاقتراح أدوات من أجل دعم مقاربته الجديدة على غرار (خضر، صفحة 10):

- مرافق المجتمع المدني.
- الصندوق الأوربي للديمقراطية.

كان هذا عرض عام لموقف الاتحاد الأوربي تجاه الحراك الاحتجاجي للربيع العربي، موقف حكمته "براغماتية" دول الاتحاد بالأخص فرنسا، التي اعتبرت أن خسارتها لحليفها "**بن علي**" في تونس كان بمثابة خسارة نفوذ استمر لعقود من الزمن في منطقة شمال إفريقيا، نفوذ ومصالح اختلطت فيها الأبعاد السياسية بالاقتصادية بالثقافية أيضا، ففرنسا كأكبر دول الاتحاد الأوربي ومحددة لسياساته لن تدع الأمور تتجاوزها في هذه المنطقة من العالم.

ثالثا: الموقف الروسي

لا تمثل المنطقة العربية ضرورة ملحة بالنسبة لاعتبارات استراتيجيات الأمن القومي الروسي، مقارنة بكل من أوربا وآسيا، لكن هذا لا ينفي وجود اهتمام روسي بالمنطقة ككل وبكل قضاياها، حيث يحكم هذا الاهتمام أولويات ثلاث هي بالمجمل (سالادان و آخرون، 2017):

أولا: طلب المكانة الدولية على اعتبار أن روسيا كوريثة للاتحاد السوفياتي سابقا، هي بمثابة قوة عالمية من المفترض أن تؤذي دور مهم في كل ما يتصل بالمنطقة العربية ككل.

ثانيا: التجارة والمنافع الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بصادرات الأسلحة الروسية للكثير من الدول العربية، إضافة لمشاريع الشراكة والتعاون في مجالات عدة على غرار المحروقات والصناعات.

ثالثا: الدعم الروسي لاستقرار المنطقة بما يضمن تفاوة مصالحها بين دولة عربية وأخرى.

وصف التوجه الجديد لروسيا تجاه العالم ككل ومنه المنطقة العربية، بالبراغماتية الخاضعة لمنطق حسابات الربح والخسارة، الأمر الذي وضح بجلاء كيف تخلصت روسيا من الأبعاد الأيديولوجية والسياسية التي لطالما حكمت وحددت معالم سياستها الخارجية إبان العهد السوفياتي، في ذلك العهد لطالما تم دعم الحركات التحررية في المنطقة العربية تحديدا، حسابات المصلحة الوطنية بالنسبة لروسيا لم تمكنها من بناء موقف محدد إزاء احتجاجات الربيع العربي، بسبب مخاوفها المتعاظمة من أن يؤذي هذا الحراك الشعبي الاحتجاجي، إلى إحداث تغييرات عميقة على مستوى النظام السياسي العربي بما من شأنه التأثير سلبا على مصالحا بالمنطقة (سالادان و آخرون)، غير أن هناك من يجادل بأن الحراك الاحتجاجي للربيع العربي لم يربك روسيا كما كان عليه الحال بالنسبة للدول الغربية، مادام أنها لطالما اعتبرت داعمة للأنظمة السياسية العربية بشكل عام، مع الحث على ضرورة الإصلاح والحوار بين الحكومة والمعارضة، إلى جانب الرفض القاطع لأي تدخل أجنبي (هاشم و طعمة، 2015، صفحة 116).

إجمالا، ومن هذا المنطلق يمكن وصف الموقف الروسي تجاه احتجاجات الربيع العربي قد تميز بما يلي (الشيخ، 2012، الصفحات 277 – 278):

- تفاوت الاهتمام بالاحتجاجات بين دولة وأخرى وفق منطق المصالح الروسية في هذه الدول.
- التحفظ النسبي والبطء في ردة الفعل.
- الدعوة إلى نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني، بسبب الخوف من أن تطالها عدوى الاحتجاجات بسبب تشابه ظروفها الداخلية عموما ودوافع احتجاجات الربيع العربي.
- تباين مستوى الدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة المحتجين.
- رفض التدخل الأجنبي في مسار الاحتجاجات.

أما بالنسبة لحالتي الدراسة فإن الموقف الروسي بعد صمت طويل طيلة أيام الاحتجاجات في تونس، وبعد نهاية عهد الرئيس "**بن علي**" صرح الرئيس "**ديمتري ميدفيدف Dmitri Medvedev** 2008 – 2012" من المنتدى الاقتصادي العالمي في "دافوس" بتاريخ 26 جانفي 2011، من أنه يعتقد بأن ما وقع في تونس يعتبر درس لكل حكومات العالم، بالتالي عليها أن تساير كبر وتطور المجتمع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي لهذه الحكومات، أما بالنسبة لمصر فقد وصفت الأحداث هناك بأنها امتداد لما يسمى بالثورات الملونة، التي اجتاحت شرق أوربا بداية القرن الواحد والعشرين بتدبير أمريكي، لذا فالحل يكمن في الحل السلمي، هذا يبين مدى مساندة روسيا لنظام "**مبارك**"، هذا

الموقف تغير بعد تنحي الأخير عن السلطة، حيث أعلنت روسيا عن استعدادها للعمل مع مصر "القوية والديمقراطية" في تقبل واضح لفكرة التغيير السياسي في مصر، هنا يتضح بجلاء مدى تغليب روسيا لمصالحها مع دول الربيع العربي خاصة مصر، على حساب دعمها للأنظمة الزائلة، إنه موقف منسجم تماما مع الموقف الغربي تجاه مسألة التغيير السياسي في المنطقة العربي في دول بعينها دون دول أخرى، فالأمر تحكمه المصالح بالدرجة الأولى، لأن الموقف الروسي لن يكون بهذا الشكل إذا تعلق الأمر بدول أخرى (محيو، 2012، الصفحات 121 – 122).

رابعا: مواقف دولية أخرى

ليست فقط هي الأطراف الدولية الكبرى التي بنت مواقف تجاه احتجاجات الربيع العربي عامة، بل أيضا سيكون لدول الجوار العربي، وشركاء العرب في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، مواقف متباينة أيضا تجاه الماحدث في المنطقة العربية منذ نهاية العام 2010، هنا الحديث سيشمل ثلاثة أطراف هي دولة "إسرائيل"، تركيا وإيران.

بالنسبة لدولة "إسرائيل" القائمة على أساس فرضية أن المنطقة المحيطة هي ضعيفة، مفككة ومتخلفة، أصابتها الاحتجاجات لحظة وقوعها – خاصة في مصر – وسرعة انتشارها بحالة من الارتباك والقلق، خوفا من أن تنجح الاحتجاجات في إلغاء هذه الفرضية، لتؤسس لتحول ناجح نحو منطقة قوية، متماسكة، ومتقدمة (عيادي، 2017، صفحة 45)، لقد كانت إمكانية استبدال نخب الحكم المعتدلة – حسب التوصيف الإسرائيلي – بنخب جديدة أخرى خاصة تلك المنتمية لقوى الإسلام السياسي هاجسا حقيقيا لدى الحكومة "الإسرائيلية"، هذه النخب التي من الممكن أن تلغي اتفاقية السلام بين الطرفين (مصر)، تجلى ذلك في تصريحات الساسة "الإسرائيليين" أيام الاحتجاجات في مصر، تصريحات اختلفت باختلاف مراحل الاحتجاجات، من التزام الصمت إلى تأييد مطالب المحتجين في مصر، أما التأكيد على احترام اتفاقية السلام، فكان متغير ثابت في كل تصريحات الحكومة "الإسرائيلية" (مركز الزيتونة، 2012، الصفحات 42 – 43).

أما تركيا، فرغم الطبيعة الفجائية للماحدث في كل من تونس ومصر، الحدث الذي أعقبه سقوط سريع لرأس النظام السياسي في البلدين، فإن الساسة الأتراك المنتمين لحزب العدالة والتنمية، قد انحازوا عبر خطبهم السياسية لإرادة ورغبة الجماهير المحتجة والمطالبة بضرورة إنجاح عملية التحول نحو النظام السياسي الديمقراطي، فقد دعا رئيس الوزراء التركي "**رجب طيب أردوغان 2003 – 2014**" الرئيس المصري "مبارك" للتخلي عن الحكم ومباشرة عملية نقل السلطة، عقب خطابة الثاني

بتاريخ 1 فيفري 2011 (أويصال، 2012)، لقد استند الموقف التركي المنحاز لصف الجماهير العربية المحتجة في أكثر من دولة على ركيزتين أساسيتين هما (خليل، 2012):

1 – أن الماحدث يشير إلى أنه لا مفر من التغيير، فكان الأجدر التكيف معه لا مقاومته.

2 – أن التكيف التركي مع الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا سياسيا، اقتصاديا وأمنيا.

هذا، دون أن نهمل نقطة مهمة كون النموذج التركي خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية المحسوب على تيار الإسلام السياسي إلى السلطة العام 2002، بطريقة ديمقراطية (الانتخابات)، والنجاح في إحكام السيطرة على الدور التاريخي للجيش في الحياة السياسية التركية، قد مثل مصدر إلهام لدى الشعوب العربية الطامحة إلى التغيير، لاسيما قوى الإسلام السياسية التي كونت اعتقاد مفاده قدرتها على محاكاة النموذج التركي في دورها العربية، وتحقيق ما حققه حزب العدالة والتنمية في تركيا إن وصلت يوما ما للسلطة (أويصال، صفحة 306).

أما في شرق المنطقة العربية فتقع إيران وعلاقاتها المشوهة مع بعض الأنظمة العربية لاسيما الخليجية منها (المملكة العربية السعودية)، إيران التي بدأت في أداء دور القوة الإقليمية منذ السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين، لقد مكنها الغزو الأمريكي الغربي لأفغانستان والعراق تواليا من أن تلعب هذا الدور، لذا فإن رصد كيفية استجابتها للفعل الاحتجاجي الذي شهدته المنطقة العربية يعد أمر هام، فمن الوهلة الأولى يبدو جليا أن إيران قد فاجأتها الأحداث وسرعة تطورها لدرجة إنهاء حكم رئيسين عربيين استمرا طويلا في ممارسة الحكم، إلا أنها رحبت بها في المقابل مادام الأمر يتعلق بالاحتجاج ضد نظام استبدادي.

إن موقف إيران الداعم للفعل الاحتجاجي في تونس ومصر، يجد مبرره في نقطتين هامتين (أيوب، 2016، صفحة 367):

- **الأولى:** أن الفعل الاحتجاجي فقد أسقط حكم نظامين حليفين للغرب (أمريكا تحديدا).
- **الثانية:** موقف المرشد الأعلى في لإيران "**خامنئي**"، الذي لطالما أعتقد أنه كلما زادت الديمقراطية في المنطقة العربية والشرق أوسطية خصوصا، كلما وصل إلى الحكم أحزاب سياسية على علاقة جيدة بإيران من جهة، ومعادية للسياسات الغربية من جهة أخرى (حزب الله في لبنان، حركة حماس في قطاع غزة ...)، وهذا ما يخدم المصالح الإيرانية عموما.

إن موقف إيران الداعم للحراك الاحتجاجي في كل من تونس ومصر، لن يكون نفسه لما يتعلق الأمر بدول أخرى شهدت نفس الحراك على غرار سوريا باعتبارها الحليف العربي القوي لإيران منذ تاريخ ثورة العام 1979، حتى إن كان الأمر متعلق بمجابهة شعبية للنظام السوري التسلطي، هذا التناقض في موقف إيران سببه الحسابات الاستراتيجية، والمصالح غير المتجانسة لإيران مع دول المنطقة العربية.

لقد كانت المصالح هي العامل المحدد في مواقف كل الدول تجاه الماحدث في الكثير من الدول العربية، سواء تعلق الأمر بالدول الغربية أو بدول الجوار الإقليمي، فهذه الدول اعتبرت نفسها طرفا مهما في كل ما يحدث في المنطقة العربية، إن لم يكن بأمرها فعلى الأقل بناء على علمها، إن هذا الدور لن ينتهي مع سقوط الأنظمة السياسية التسلطية، بل استمر لما بعد ذلك، الأمر الذي جعل من مصالح هذه الدول في المنطقة العربية نقطة محورية محددة لأي فرصة تغيير نحو الديمقراطية في المستقبل، إذا لم ينسجم هذا التغيير ومجموعة مصالحها المتضاربة.

في ختام هذا الفصل، يمكن القول أن العقود الزمنية الطويلة من الحكم التسلطي في كل من تونس ومصر، قد قوبل بالرفض القوي من طرف فئات واسعة من المجتمع بداية العام 2011، هذا يدفعنا لاستخلاص مجموعة من النتائج:

- الاحتجاجات رغم عفوية بداياتها، إلا أنها نتيجة حتمية لمسار طويل من النضال ضد ممارسات وسياسات أنظمة تسلطية، خاصة ما تعلق منها بالإقصاء لكثير من فئات المجتمع من أن تؤذي أي دور إيجابي في الحياة السياسية الوطنية، وإحكام السيطرة في المقابل على أي حركة اجتماعية مدافعة عن حقوق المواطنين.
- إن الدوافع التي فجرت احتجاجات الربيع العربي في الكثير من الدول العربية لاسيما تونس ومصر متشابهة، كما أن الفاعلين الرئيسيين في الأحداث على قدر من التماثل، ضف إلا ذلك المجابهة العنيفة من قبل النظام الحاكم لمن احتج وطالب بالتغيير كانت متغيرات متشابهة.
- التشابه بين حالتي الدراسة لا ينفي وجود استثناءات معينة، لقد كان لفئة الشباب، والنساء وكل فئات المجتمع دور محدد في منح ذلك الصخب الذي ميز احتجاجات الربيع العربي، كما كان لمختلف قوى الإسلام السياسي لاسيما جماعة الإخوان المسلمين دور هام في مسار الأحداث خاصة في مصر، جراء قوتها التنظيمية التي منحتها الفعالية وتغلغلها الكبير في المجتمع، في المقابل قد أدت مؤسسات الدولة دور هام في تحديد النتائج الأولية للحراك الاحتجاجي، حيث دعم الجيش مطالب المحتجين في تونس ومصر، وسمح بإنهاء حكم الرئيسين "**بن علي**" و"**مبارك**".
- مواقف المؤسسة العسكرية في كلتا الحالتين من الاحتجاجات تفسره العديد من المعطيات أهمها محاولة الحفاظ على وحدة الدولة والحيلولة دون تحول الاحتجاجات إلى صراع مسلح عنيف، والأهم من ذلك الحفاظ على المصالح المختلف مؤسسة الجيش، لكن هذا الدور سيختلف بين الحالتين بعد تراجع حدة الحراك الاحتجاجي، استنادا للموروثات التاريخية والثقافية التي تطورت فيها ذات المؤسسة وحددت مكانتها في الحياة السياسية لعقود من الزمن.
- الماحدث في تونس ثم انتقل إلى مصر، مثل حدث تاريخي تم النظر له بأنه منعرجا هاما في تاريخ هذه الدول أولا، وتاريخ المنطقة العربية ثانيا، الأمر الذي لم تغفل عنه القوى العالمية الكبرى، وكذا دول الجوار العربي، صحيح أن قوة الحدث قد فاجأت هذه الدول، لكن لم تمنعها من التدخل ومحاولة توجيهه خدمة لمصالحها في المنطقة ككل.

الفصل الرابع:

من الاحتجاج إلى السياسة .. مسارات الدمقرطة في تونس ومصر بعد 2011 بين النجاح والفشل

انتهت الاحتجاجات في تونس ومصر في لحظتها الأولى إلى إنهاء استمرار حكم رأسي النظام السياسي في كلا البلدين، لقد شكل الحدث تحول مهم في التاريخ السياسي للبلدين، أعقب جمود سياسي استمر قرابة الثلاثة عقود من الزمن، تخلله إقصاء ممنهج لأي حراك معارض أو مطالبة بالتغيير والإصلاح بغية التأسيس لنظام حكم ديمقراطي، فالأمر كله لطالما كان محل طموح الشعبين التونسي والمصري على حد سواء، شابههم في ذلك كل المشتغلين بالعمل السياسي المعارض لبقاء واستمرار نظم الحكم التسلطي في البلدين وسائر البلاد العربية، حتى لدى أولئك الموسومون بجماعات الإسلام السياسي الذين تم تصويرهم من قبل هذه الأنظمة لحلفائها الغربيين بأنهم أعداء الديمقراطية والمهددون لها.

الأكيد أن المطالب السوسيو – اقتصادية كانت على رأس مطالب المحتجين في المدن والأرياف على حد سواء، لكن الأكيد أنه كان هناك نصيب كبير للمطلب السياسي الخالص، فقد ردد التونسيين عبارات مناوئة لنظام الرئيس "**بن علي**" صارخين بعبارة "ارحل" أو "Dégage"، كما رفع المصريين شعارات مشابهة، وأخرى أكثر مطلبية على غرار "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، فالمراجع لهذه الشعارات يستنتج لا محالة شغف الشعبين للعيش في كنف دولة الحق والقانون، بعد معاناة طويلة من استمرار الحكم التسلطي وفشله على جميع الأصعدة، فشل تحملت تبعاته الفئات الهشة في المجتمعين التونسي والمصري.

بعد نهاية حقبتي "**بن علي**" تونس و"**مبارك**" مصر، دخل البلدين مرحلة جديدة أكثر حساسية من المرحلة التي سبقت الحدث الاحتجاجي، مرحلة انتقالية ذات تحديات متشعبة، اختلط فيها المطلب السياسي بالاجتماعي والاقتصادي، فالأمر متعلق بضرورة التأسيس لنظام سياسي جديد يستند لمصادر شرعية تتنافى تماما وتلك التي كان يستند لها حكم الرئيسين السابقين، لتسهيل عملية البناء المؤسساتي الضامن لنجاح مسارات التحول الديمقراطي، علما أن مجابهة تراكمات عقود طويلة من الحكم التسلطي لن تكون بالأمر السلس، فقد أثبتت أطوار التاريخ الانتقالي في كثير من دول العالم، أن المراحل الانتقالية التي تعقب انهيار النظم التسلطية، إن لم يتم التعامل مع التحديات التي تفرضها بحذر، فإن ذلك قد يقود إلى إعادة النظام التسلطي من جديد، عوض أن يتم التأسيس لنظام ديمقراطي جديد.

4 . 1: مسارات البناء الديمقراطي في تونس بعد "بن علي": رهان الجمهورية الجديدة

مثلت الحركة الاحتجاجية التي كان مسرح لها مجمل إقليم الدولة التونسية، ضد استمرار حكم الرئيس "**بن علي**"، حركة احتجاجية شعبية انتهت في أول مراحلها بإسقاط حكمه وإعلان خروجه من البلاد بتاريخ 14 جانفي 2011، كما مثلت روح ثورية اجتاحت تفاصيل الحياة السياسية التونسية، مفسحة المجال لبروز فواعل سياسية جديدة بعد عقود من حالة جمود سياسي كرسها نظام الرئيس "**بن علي**" منذ العام 1987، كمحصلة لكل هذا تجلت حالة من الإجماع فيما بين النخب السياسية، الاجتماعية وحتى الإعلامية، حول ضرورة إحداث نوع من القطيعة الحقيقية مع كل من يرمز للنظام السياسي المنهار، مع حتمية التأسيس لنظام سياسي جديد، وتثبيت أركان جمهورية تونسية ثانية تحكمها فلسفة تختلف ماما وتلك التي أسس لها الرئيس "**بورقيبة**" في أعقاب استقلال تونس منتصف القرن العشرين، مادام أن المطلب الديمقراطي قد أصبح مطلبا يحضى بالأولوية لدى أغلب التونسيين على اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية.

4 . 1 . 1: انتخابات المجلس التأسيسي: نحو خارطة طريق سياسية جديدة

استنادا لتجارب الدول في أعقاب انهيار أي نظام حكم تسلطي، فإن المراحل الانتقالية التي تتوسط المرحلة التي كان فيها النظام التسلطي قائما، ومرحلة مقبلة يتم فيها دعم وترسيخ النظام ديمقراطي جديد، عادة ما يواجه المسؤولين على مسارات البناء الديمقراطي الجديد مجموعة من التحديات والعقبات، تجعلهم أمام حتمية مواجهتها عبر مجموعة من الإجراءات والعمليات لعالج تعقيدات هذه المرحلة الجديدة من التاريخ السياسي للدول، حيث يكون أولى اهدافها حسم الصراعات الدائرة بين الفاعلين السياسيين، والوصول إلى تفاهمات حول الأسس والقواعد الجديدة التي ستحكم اللعبة السياسية الديمقراطية.

إن أول تحد واجهته دولة تونس مباشرة بعد الإعلان عن مغادرة الرئيس "**بن علي**" للبلاد بتاريخ 14 جانفي 2011، هو الجدل حول كيفية التكييف السياسي والدستوري للمرحلة الجديدة، وما خلفته من حدوث فراغ طارئ على مستوى أعلى هرم السلطة (رئاسة الجمهورية)، لقد عبر هذا الجدل عن حالة من الاحتقان الشعبي والتجاذب السياسي من جهة، والتصورات المتعددة حول الاستحقاقات السياسية، المؤسساتية والدستورية التي أعقبت الماحدث من جهة أخرى، ففرز هذا الجدال توجهين سيحكما الحياة السياسية التونسية مستقبلا، هما (المختار، 2018، صفحة 52):

- **التوجه الأول:**

اعتبر أن الماحدث في تونس من حراك احتجاجي، هو مجرد انتفاضة، ليحاول على إثر ذلك إعادة تدوير النظام السياسي الذي حكم البلاد منذ العام 1956، عبر تكييف المرحلة الجديدة وإخضاعها لأحكام الفصل 57 من دستور العام 1959، الذي ينص على تولي رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة، في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية لسبب الوفاة، الاستقالة أو العجز التام، هذا التوجه حاول حصر حتمية الاستحقاق الانتخابي خلال هذه المرحلة المستجدة من التاريخ السياسي لتونس فقط في انتخاب رئيس للبلاد.

فبعد مغادرة الرئيس "بن علي" البلاد أعلن حالة شغور مؤقت في منصب رئاسة الجمهورية بما ينسجم ونص الفصل 56 من دستور البلاد، بالتالي يتم تفويض سلطاته لشخص الوزير الأول ما عدا سلطة حل مجلس النواب، الأمر الذي عارضه الكثيرين من المعارضين السياسيين والمختصين في القانون الدستوري بحجة أن ذلك سيفتح الباب لإمكانية عودة الرئيس المرفوض شعبيا في المستقبل المنظر، مطالبين بشدة بضرورة تكييف الواقع الجديد في البلاد بعد 14 جانفي 2011 بما ينص عليه الفص 57 من الدستور، إي إعلان حالة الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية على أن يتولى شخص رئيس مجلس النواب رئاسة الدولة بشكل مؤقت، وكان ذلك ما حدث بالفعل.

- **التوجه الثاني:**

مثله ما دفع به الشارع عبر اعتصامي القصبة الأول والثاني، أولئك الذين اعتبروا أن الماحدث في تونس هو تجسيد حقيقي لثورة مطالبة بمشروعية جديدة، عبر التأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي، يبدأ بانتخاب مجلس تأسيسي مهمة كتابة دستور جديد، مادام أن دستور العام 1959 قد أثبتت الأحداث الاحتجاجية تهالكه، ففي 27 جانفي 2011، أجبر اعتصام القصبة 1 الوزير الأول "محمد الغنوشي" على تغيير حكومته، ولكنّ المعتصمين عادوا بعد فترة وجيزة للضغط على آخر وزراء بن عليّ ودفعه لتقديم استقالته، ليعلن رئيس الجمهورية المؤقت حينها فؤاد المبزّع في 03 مارس 2011 إقالة "محمد الغنوشي" وتعيين "الباجي قائد السبسي" رئيسا لحكومة انتقاليّة تسهر على تنفيذ خارطة طريق وتنظيم انتخابات المجلس التأسيسي.

إثر تولى "**فؤاد المبزع**" بصفته رئيس مجلس النواب مهام رئيس الدولة، وتوليه وظيفة التشريع والإعلان عن تعليق العمل بدستور 1959، وحل مجلسي النواب والمستشارين المنبثقين عنه، سيتم

الاتفاق بين الفرقاء السياسيين في تونس على خارطة طريق للانتقال نحو الديمقراطية، يكون ذلك عبر خطي سير مهمين هما (المختار، صفحة 52):

- مواكبة الانتقال مع تفكيك مؤسسات النظام السياسي القديم.
- تأسيس الانتقال ببناء النصوص والمؤسسات الجديدة والدائمة.

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى تم تفكيك الحزب الحاكم، مع منع الرئيس المؤقت للبلاد والوزير الأول وأعضاء حكومته، من أي إمكانية للترشح لعضوية المجلس التأسيسي أو أي انتخابات أخرى، كما أن الرئيس المؤقت سيمنع من الترشح لأي انتخابات أخرى بعد كتابة الدستور الجديد (الجمهورية التونسية، 2011 أ، صفحة 368)، أنما فيما يخص النقطة الثانية، فقد تم التوافق على انتخاب مجلس تأسيس تسند له مهمة كتابة الدستور الجديد للبلاد، من شأن ذلك أن يسرع مسار الانتقال من تراكمات النظام التسلطي، هذا ما أقره المرسوم رقم 14 للعام 2011 المؤرخ بتاريخ 23 مارس 2011 المتضمن التنظيم المؤقت للسلطات العمومية في تونس خلال المرحلة الانتقالية.

على إثر إصدار المرسوم رقم 27 لسنة 2011 المؤرخ في أفريل 2011 المتعلق باستحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، تم استصدار المرسوم 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، لقد مثل المرسومين الهندسة الجديدة للعملية الانتخابية في تونس بعد 14 جانفي 2011، في تعبير صارخ عن استحداث قطيعة مع النظام السياسي الذي أسس له "**بورقيبة**" ورسخه "**بن علي**"، فلطالما تم التركيز طوال سنوات حكمهما على التفصيل الدقيق للنظام القانوني الذي ينظم العمليات الانتخابية، بما يخدم توجهات النظام الحاكم، لاسيما ما تعلق بكيفية تشكيل المشهدين السياسي والحزبي (المختار، صفحة 50).

فبما أن النظام الانتخابي في أي دولة هو جزء مهم من نظامها السياسي، باعتباره من المؤسسات التي يسهل التلاعب بها لخدمة القائمين على النظام السياسي، كان لابد من إعادة النظر في النظام الانتخابي الذي سيؤطر انتخاب المجلس الوطني التأسيس، الذي أفرز بعد انتخابه انقسامات سياسية – حزبية جديدة معبرة عن الواقع السياسي التونسي الجديد بعد نهاية حكم الرئيس "**بن علي**"، كما توقف على الإجراءات التي حكمت هذه العملية ككل مصير مسار التحول نحو الديمقراطية المنشود، فلتجنب أي إقصاء لأي فريق سياسي وضمان درجة عالية من التنافس فيما بين التشكيلات الحزبية و المرشحين لعضوية المجلس الوطني التأسيسي، حدد المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرخ في 10 ماي 2011، كيفية انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيس، وفق نظام التصويت على القائمة

المغلقة في دورة واحدة، حيث يتم توزيع المقاعد فيما بينها على مستوى الدوائر الانتخابية، على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا (الجمهورية التونسية، 2011 **ب**، صفحة 654)، ورد هذا في الفصل 32 من المرسوم المذكور سلف.

كان للمزايا التي يوفرها النظام الانتخابي المذكور سلفا سببا في اعتماده، حيث بسط من عملية التصويت وفرز الأصوات بصورة نسبية، وبما أنه لم يصمم ليضمن فوز حزب واحد بأغلبية المقاعد (أنظر الجدول رقم 06)، فإنه يشجع فرص التعاون بين الأحزاب، غير أن ما يعاب عليه توزيع المقاعد على المرشحين بحسب الترتيب الوارد في القائمة، الأمر أنه يمنح رؤساء الأحزاب السياسية إمكانية التأثير في الكيفية التي يتم من خلالها اعتماد ترتيب المرشحين (مركز كارتر، 2012 أ، صفحة 28).

أجريت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس بتاريخ 23 أكتوبر، هذا بعد استكمال الجوانب الإجرائية للعملية، كانت العملية بمثابة الخطوة الأولى ضمن مسار طويل للبناء الديمقراطي الجديد، حيث ترشح لها أزيد من 11 ألف شخص منظمين في أكثر من 1500 قائمة انتخابية، لتفرز العملية الانتخابية في نهايتها النتائج التالية :

الجدول رقم (06): نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيس التونسي (23 أكتوبر 2011)

الحزب السياسي	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حركة النهضة	89	**% 41**
المؤتمر من أجل الجمهورية	29	**% 13.4**
العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية	26	**% 12**
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	20	**% 9.2**
الحزب الديمقراطي التقدمي	6	**% 7.4**
المبادرة	5	**% 2.3**
القطب الديمقراطي الحداثي	5	**% 2.3**
آفاق تونس	4	**% 1.8**

البديل الثوري	3	**% 1.4**
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	**% 0.9**
حزب الشعب	2	**% 0.9**
16 قائمة حرة	مقعد لكل منها	**% 0.5**
المجموع	**217**	**/**

المصدر: مركز كارتر، (2012)، ص. 65.

أبانت النتائج الأولية للانتخابات المجلس التأسيسي بعد الحراك الاحتجاجي في تونس، عن انتصار واضح لحركة النهضة التي تأسست العام 1981 وتم الاعتراف بها كحزب سياسي في مارس 2011، بعدد مقاعد بلغ 89، حيث كان هذا انتصار لخطابها السياسي المرتكز على القوة الكامنة للهوية ضمن العقل الباطني والضمير الجمعي للمجتمع التونسي، المجتمع الذي يوصف بكونه محافظا متمسكا بثوابته، بالرغم من الصورة النمطية المتداولة حوله بأنه "**غربي الهوى متحرر الطبع**"، تفسير آخر حول النتائج يحاجج بأن الانتصار الذي حققته حركة النهضة، سببه خطابها المتميز بالاعتدال مع التركيز على حتمية احتفاظ التونسيين على المكاسب الحداثية للمجتمع، لاسيما منها ما تعلق بقانون الأحوال الشخصية، وحقوق المرأة ...، لقد خاطبت حركة النهضة أيام الحملة الانتخابية لموعد 23 أكتوبر 2011، عموم الناس مستهدفة صفة الاعتدال لديهم خاصة لدى الطبقة الوسطى من المجتمع باعتبارها بؤرة الوعي الشعبي (التايب، 2012، صفحة 17).

أفرزت أيضا نتائج انتخابات 23 أكتوبر 2011، حالة انقسام في واقع الساحة السياسية الوطنية، حيث توزعت الأحزاب السياسية في شكل كتل خاصة تلك التي نالت عدد قليل من المقاعد، حيث تكتلت رفقة العريضة الشعبية (26 مقعد) والحزب الديمقراطي التقدمي (16 مقعد)، في مقابل كتلة أخرى سيطرت لاحقا على الحياة السياسية الوطنية مكونة من ثلاثة أحزاب – مادام لم يحقق أي حزب الأغلبية بشكل منفرد – ضمن تحالف إسلامي – علماني أو ما أصطلح عليها فيما بعد الترويكا الحاكمة، يتعلق الأمر بحركة النهضة بقيادة زعيمها التاريخي "**راشد الغنوشي**"، إلى جانب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يقوده "**المنصف المرزوقي**" منذ تأسيسه العام 2001، وحزب التكتل

الديمقراطي من أجل العمل والحريات بقيادة "**مصطفى بن جعفر**" الحزب الذي تأسس العام 1994، ما جمع بين هذه القوى الحزبية الثلاثة رغم الاختلافات الأيديولوجية ومنطلقاتها العقائدية، هو رصيدها النضالي في مجابهة حكم الرئيس "**بن علي**" وتحملها للنتائج الوخيمة لمثل هذا الخيار.

اقتسم هذا التحالف الثلاثي السلطة، لتؤول رئاسة البلاد لشخص "**المنصف المرزوقي**"، أما حركة النهضة فقد نالت رئاسة الحكومة، أما رئاسة المجلس التأسيسي الوطني فقد كانت من نصيب "**مصطفى بن جعفر**"، لقد مكن الاتفاق حول اقتسام السلطة الأحزاب الثلاثة من تشكيل أغلبية برلمانية مستقرة، أما من الناحية العملية فإن الإدارة الفعلية للبلاد كانت من نصيب حركة النهضة بموجب التنظيم المؤقت للسلطة، أو ما عرف بالدستور المصغر المصادق عليه في ديسمبر 2011، الذي منح رئاسة الحكومة صلاحيات كبيرة في مقابل تلك الصلاحيات الممنوحة لرئاسة الجمهورية أو رئاسة المجلس الوطني التأسيسي ضمن نظام برماني معقلن (الرديسي و بوخيايطة، 2018، صفحة 04).

لقد تمت المراهنة بقوة على إنجاح عملية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في تونس، خاصة وأنه كان توافق بين مختلف الفاعلين السياسيين على أن تسند إلى المجلس مهمة كتابة دستور جديد للبلاد، وهم الذين توافقوا أيضا على خارطة سياسية تقضي بإعادة التأسيس بما يستجيب لتطلعات الحراك الاحتجاجي الشعبي الذي أنهى حكم الرئيس "**بن علي**"، والمطالب ضرورة مباشرة عملية تحول حقيقي نحو الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، هذه الحماسة انعكست في صور الإقبال الكبير يوم الاقتراع، والمبالغة في عملية التحفيز لهذا الموعد من قبل الحكومة المؤقتة من جهة، الأحزاب المشاركة وأيضا الموطنين من جهة أخرى، فرمزية هذا الموعد الانتخابي لدى المواطنين تتجلى في كونه أول انتخابات في عهد مع بعد "**بن علي**"، لتتجاوز العملية مجرد كونها اختيار لمجموعة أشخاص تسند لهم مهمة كتابة دستور جديد للبلاد، إلى كونها موعد مع إعادة وضع حجر الأساس لمستقبل سياسي وثقافي، اقتصادي واجتماعي جديد لتونس في عهدها لما بعد 2011.

4 . 1 . 2: التوافق حول شرعية دستورية جديدة

إن المراهنة على عملية التحول من نظام تسلطي مستمر لعقود طويلة من الزمن نحو نظام ديمقراطي، تقتضي في أحيان كثيرة إعادة طرح النقاش حول طبيعة العقد الاجتماعي الذي يحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فالأمر يحتاج لعقد اجتماعي جديد يرسخ القطيعة الكاملة مع كل الممارسات التي كانت سائدة في عهد نظام الحكم التسلطي، ولما كانت وثيقة الدستور هي المحددة لطبيعة هذا العقد ومبادئه، فإن المرحلة الجديدة التي تعقب سقوط النظام التسلطي تفرض لا محالة

ضرورة إنهاء العمل بالدستور القديم، أو على الأقل إحداث تعديلات عميقة عليه، كي تجعل من روحه موائمة إلى حد كبير ومتطلبات المرحلة الجديدة، غير أن التأسيس لدستور جديد أو تعديل القديم على الأقل، ترتبط لا محالة وأسلوب التحول نحو الديمقراطية ذاته، حيث تقتضي القطيعة مع العهد السابق التوجه نحو كتابة دستور جديد، في حين قد يذهب مسار التحول المنبثق عن عمليات تفاوض نحو تعديل الدستور القديم، يكون ذلك على الأقل في المراحل الأولى لمسار التحول نحو الديمقراطية (برنامج الامم المتحدة، 2011، صفحة 10).

لما كان لوثيقة الدستور من أهمية، باعتباره الضامن الحقيقي لكيفية التنظيم العقلاني لنظام الحكم، بما يسمح واحترام حقيقي للحريات الفردية، ووضع الحدود أمام أي إمكانية للتعسف والظلم التي تميز حكم الأنظمة التسلطية (البوبكري، 2013، صفحة 75)، وقف الفاعلين السياسيين في تونس بعد تاريخ 14 جانفي 2011 وما تلاه من اعتصامات في ساحة قصر الحكومة (اعتصامي القصبة 01 و02) على أهمية استحداث قطيعة حقيقية مع نظام الحكم السابق، كما طالبت الجموع المحتجة لأيام طويلة، لتصبح مهمة كتابة دستور جديد للبلاد عن طريق انتخاب مجلس تأسيسي وطني، أولوية ملحة بالنسبة لحكومة "**الباجي قائد السبسي**" التي استخلفت حكومة "**محمد الغنوشي**" والتي رفضها الشعب، حيث أسقطها المعتصمون في ساحة قصر الحكومة بتاريخ 03 مارس 2011.

تاريخيا، عرفت تونس أول دستور لها العام 1861، في سياق ما عرف بموجة الإصلاح الأولى التي شهدتها المنطقة العربية، في محاولة من نخبتها آنذاك لإخراج بلدان المنطقة من حالة التخلف التي تعانيها، ومحاكاة ذلك التطور الذي ميز الكثير من الدول الأوربية، هنا برزت جهود الكثيرين على غرار "**خير الدين التونسي**" و"**أحمد بن أبي الضياف**" في تونس، فلتخليص تونس في ذلك العصر من مظاهر الانحطاط والأفكار البالية الرافضة لكل ما قد يأتي من خارج بلاد الإسلام، اتفق زعماء الإصلاح في تونس على أن ضرورة استجلاب مظاهر النمط الغربي في تنظيم الحكم بشكل عقلاني، عبر تقييده بمبادئ القانون التي من شأنها أن تحد من التسلط، وأن تساعد على أداء أفضل لمختلف مؤسسات الدولة بما يحقق الصالح العام، هنا يمكن الاستدلال بما دعا إليه "**خير الدين التونسي**" في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" (1867)، بأهمية بناء نظام حكم ملكي دستوري، وبناء مؤسسات عصرية من شأنها مساعدة المجتمع التونسي في مسار البحث عن الرقي الاقتصادي والاجتماعي (البوبكري، صفحة 77).

الجدير بالذكر أن فكرة الدستور لم تضمحل في تونس، بالرغم من تعليق العمل بدستور العامل 1861 من قبل الباي العام 1864، بعد أن سلم هذا الأخير للبلاد لتخضع للحماية الفرنسية، إلا أن الحركة الوطنية في تونس لم تحد عن خط المطالبة بعودة العمل بدستور 1861 في بداياتها وبناء مؤسسات تمكن الشعب من أن يحكم نفسه بنفسه، أو المطالبة في مرحلة زمنية متقدمة بضرورة كتابة دستور جديد للبلاد تواءم روحه متطلبات العصر، ولإخراج قناعات مناضلي الحركة الوطنية المناهضة للوجود الفرنسي إلى أرض الواقع، لذلك اتجه النظام السياسي الذي أسس على أنقاض الحكم الملكي بعد نهاية الحماية الفرنسية على البلاد العام 1956، نحو طرح النقاش مرة أخرى الذي مفاده أن البلاد التونسية بحاجة إلى دستور جديد، فكانت النتيجة ميلاد دستور العام 1959، الدستور الذي حكمت مبادئه العلاقة بين حكام تونس ومواطنيها لعقود طويلة، ضمن نظام سياسي تسلطي مستمر حتى العام 2011، لم يعرف فيه الشعب التونسي إلا رئيسين للبلاد "**بورقيبة**" و"**بن علي**".

إن مطالب المحتجين في تونس قبل 14 جانفي وبعده، وخلال أيام اعتصامي القصبة، سياسي محض تمحورت حول ضرورة التخلي عن دستور العام 1959، مرد ذلك إلى حجم الفجوة الواسعة بين النظام السياسي والمواطنين والتي أسس لها هذا الدستور ذاته، ما جعل النظام السياسي يستمر حتى تاريخ 14 جانفي 2011، مستندا طوال مدة وجود وحكمه على الاستبداد والظلم، الإقصاء والتهميش، في مقابل طموحات الشعب وتطلعاته، فالمرحلة الجديدة من التاريخ السياسي التونسي تستلزم كتابة دستور جديد، كان ذلك أقوى وأهم مطالب الحراك الاحتجاجي الذي أنهى حكم الرئيس "**بن علي**"، واستمر بعد ذلك في حالة تعبئة شعبية مطالبا بضرورة استكمال تفكيك أركان النظام التسلطي القديم (البوبكري، صفحة 84).

- **مراحل كتابة الدستور الجديد للبلاد**

على إثر انتخاب وتنصيب المجلس الوطني التأسيسي، كان من المقرر أن تستمر مهمته لمدة عام واحد تنتهي بإصدار وثيقة الدستور الجديد للبلاد، دستور من المفترض أن يجسد قطيعة حقيقية مع العهد السابق كما تطلع إلى ذلك التونسيين، غير أن هذه الأجندة الزمنية يتم تجاوزها بسبب مجموعة تحديات واجهت المسار التأسيسي، والتي سوف نعود إليها بعد استعراض المراحل الكبرى التي مرت عبرها عملية كتابة الدستور الجديد لتونس، مراحل عديدة على مدار ثلاثة سنوات بدل السنة الواحدة كما كان مقررا لها، تتلخص هذه المراحل كما يلي (فريديريش أيبرت، 2014، صفحة 10):

- إصدار النسخة الأولى من الدستور في شكل مسودة بتاريخ 14 أوت 2012.

- إصدار النسخة الثانية من الدستور كمسودة بتاريخ 14 ديسمبر 2012.
- إصدار النسخة الثالثة بتاريخ 22 أفريل 2013.
- صدور النسخة النهائية للدستور بتاريخ الفاتح جوان 2013.

الشيء الذي ميز مسار كتابة دستور تونس الجديد بعد 14 جانفي 2011، هو الاعتماد الواضح على مبدأ الشفافية عبر إعلام المواطنين وهيئات المجتمع المدني، بكل ما تتوصل إليه أعمال اللجان الدستورية ضمن المجلس الوطني التأسيسي، كان ذلك من خلال نشر مسودات لوثيقة الدستور السابقة الذكر عبر الموقع الالكتروني الخاص بالمجلس، ما أفسح المجال أما هيئات المجتمع المدني تحديدا لتقييمها كل مرة، وعرض ملاحظاتها كتوصيات لمساعدة اللجان الدستورية على إخراج وثيقة دستور في أحسن صياغة ممكنة، معبرة عن تطلعات وآمال المواطنين، كان ذلك تجسيد لمقاربة إشراك مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في عملية كتابة الدستور الجديد للبلاد، فالأمر يخصهم في المقام الأول، لكن هذا لم يمنع رفض الكثير من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للمسودة النهائية للدستور الصادرة في الفاتح من جوان 2013، معتبرين أنها لم تكن على قدر طموحاتهم، متهمين القوى الحزبية الكبرى المكونة للترويكا الحاكمة، بأنها أخلت بالطابع التوافقي الذي كان من المفروض أن يحكم المسار التأسيسي، الأمر الذي أحدث أزمة ثقة داخل المجلس الوطني التأسيسي (فريديريش أيبرت، صفحة 11)، وعرقل عملية الإخراج النهائية لوثيقة الدستور بعد المصادقة عليه.

لتجاوز حالة الانسداد بين مختلف الفاعلين السياسيين داخل المجلس الوطني التأسيسي، حاولت أربعة منظمات مدنية هي: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بلورة مشروع حواري بين مختلف الفرقاء السياسيين، الغرض الرئيسي منه تقريب وجهات النظر حول كافة القضايا محل الخلاف في الدستور، ودفع مسار المصادقة عليه من قبل نواب المجلس الوطني التأسيسي (فريديريش أيبرت، صفحة 12)، بموجب هذه المبادرة الرباعية اجتمع شهر أكتوبر 2013 قطبي الصراع ممثلين في حركة النهضة وحزب نداء تونس الذي قاد ما عرف بلجنة الإنقاذ واعتصام الرحيل بعد اغتيال عضو المجلس الوطني التأسيسي "**محمد البراهمي**" شهر جويلية 2013.

لقد كللت جهود الرباعية الممثلة لهيئات المجتمع المدني التونسي بالنجاح، وتم تلافي حالة الخلاف والاستقطاب الحاد الذي عرفته الساحة التونسية منتصف العام 2013، حيث مكنت جهود الأطراف الأربعة المذكورة سلفا من تسريع عملية المصادقة على وثيقة الدستور الجديد للجمهورية

التونسية بتاريخ 26 جانفي 2014، تم تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد الاحتجاجات الشعبية لعام 2011 (سليمان، 2017، صفحة 05)، وعلى إثر هذه الجهود خصت الرباعية بتكريم فريد من نوعه في تاريخ تونس الحديثة من قبل الأطراف المسؤولة عن تقديم جائزة نوبل، عبر منحها جائزة نوبل للسلام العام 2015.

- **تحديات عملية كتابة دستور تونس الجديد**

اجتمعت مجموعة من التحديات لتعرقل المسار التأسيسي الجديد في تونس بعد العام 2011، فعوض العام الواحد الذي حدد لمهمة كتابة الدستور الجديد بالنسبة للمجلس الوطني التأسيسي، امتدت الفترة لتناهز الثلاثة سنوات، ضف إلى ذلك ما أحدثته هذه التحديات من حالة مد وجزر بين اللجان الدستورية داخل المجلس ذاته من جهة، والأطراف السياسية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، تجلى ذلك في الجدال الواسع حول مسودات الدستور الثلاثة، وحالة الأزمة والانسداد التي تم تلافي الكثير من مظاهرها عبر الحوار الذي أطرته الرباعية العام 2013 بين أكبر الفرقاء السياسيين كما سبق الذكر، بالرغم من أن الكثيرين اعتقدوا من أن حزب "نداء تونس" أحد أطراف الحوار، ما هو إلا تجسيد حقيقي لما يصطلح عليه "الثورة المضادة" للاحتجاجات الشعبي التي أطاحت بالرئيس "**بن علي**"، وأنه بذلك يعمل من أجل إعادة إنتاج النظام السابق لتاريخ 14 جانفي 2011.

لتوضيح أكثر لما سبق ذكره، يمكننا اختصار مجموعة التحديات التي عرقلة عمل المجلس الوطني التأسيس، وأطالت من أمد المرحلة الانتقالية في تونس، في النقاط التالية:

- حدوث انشقاقات مهمة بين السياسيين الإسلاميين المحافظين من جهة، ونظرائهم من اللبراليين والعلمانيين من جهة أخرى (العلي، 2018، صفحة 120)، فبالرغم من أن حركة النهضة باعتبارها ممثلة لقوى الإسلام السياسي، فإنها قدمت نفسها على أنها جماعة إسلامية معتدلة، شبيهة إلى حد بعيد بالنموذج الذي طوره حزب العدالة والتنمية في تركيا، في المقابل ازدادت خشية البعض من أن يقود فوزها بأكبر عدد ممكن من المقاعد التمثيل في المجلس الوطني التأسيسي إلى ميلاد حكومة إسلامية غير ديمقراطية، أما آخرون فيجادلون من أن ردود فعل القوى العلمانية المتصلبة إزاء الحركة، ساعد في إحداث نوع من الاستقطاب المقوض لأي فرصة لإقامة نظام ديمقراطي مستقر في البلاد (Way, 2011, p. 25).

- عدم فهم نواب المجلس الوطني التأسيسي بمختلف انتماءاتهم الحزبية، لطبيعة المرحلة التي كانت تقتضي منهم حصر عملهم فقط في استيفاء عملية كتابة الدستور الجديد للبلاد، دون تولي مهمة الإصلاح الشامل للدولة (فريديريش أيبرت، صفحة 10).

يضاف إلى النقطتين السابقتين، أسباب أخرى عطلت مسار العملية التأسيسية الجديدة في تونس، تجد مصدرها في المجلس الوطني التأسيسي ذاته، تمثلت في ما يلي (مركز كارتر، الصفحات 54 – 68):

- التمثيلية وسياسة تغيير التحالفات، ما أدى إلى تغيرات مستمرة في تركيبة المجلس، حيث غير 50 نائبا انتماءاتهم الحزبية بين العامين 2011 و2014، فلحظة انتخابه تكون المجلس من 11 تشكيلة حزبية، إلا أن عددها قد بلغ 27 وقت المصادقة على الدستور بتاريخ 26 جانفي 2014.
- غياب التحالفات القائمة على مواقف مشتركة حول بعض القضايا (حقوق المرأة، حقوق الشباب، المشاكل التي تعاني منها مختلف جهات الوطن ... الخ)، حتى إن كان ذلك بشكل غير رسمي.
- التنظيم غير المحكم لعملية صياغة الدستور، حيث لم تكن مراحل العملية محددة زمنيا بدقة، الأمر الذي زاد من استياء الرأي العام حول المجلس الوطني التأسيسي، وعمله ذو الوثيرة البطيئة، ما دفعه لإعلان مواعيد نهائية اعتبرت غير واقعية.
- قصور النظام الداخلي للمجلس، الذي اتضح على طول مسار عملية كتابة الدستور، حيث يتم تعديله أربعة مرات بين مارس 2013 وجانفي 2014، لتلافي جوانب الغموض فيه، ولكي يتماشى والتطورات في الساحة السياسية الوطنية.
- تكرر الغياب النواب عن اجتماعات اللجان أو الجلسات العامة، ما أعاق عمل المجلس في مرات كثيرة بسبب عدم بلوغ النصاب القانوني من عدد النواب للشروع في النقاش أو التصويت، ما زاد من ضرر هذه الظاهرة عدم توفر آلية لمساءلة ومعاقبة النواب بسبب الغياب المتكرر أو التأخر، بالرغم من أن النظام الداخلي قد منع الغياب دون مبرر، على أن تترتب عنه تبعات مالية تطال أجور النواب، غير أن هذه الأحكام لم تطبق.
- اللجوء إلى الخبراء والمستشارين القانونيين عند الحاجة إليهم، رغم عدم وجود إطار رسمي لذلك، ما جعل من استشاراتهم مفتقدة لقوة الإلزام.

- غياب آليات الرقابة الدستورية ما دفع المحكمة الإدارية للتدخل بعد حل المجلس الدستوري الذي كان من المفترض أن يراقب ما مدى دستورية القوانين والمسار التأسيسي – التشريعي، لقد كان دور المحكمة الإدارية مهم خلال هذه الفترة، حيث اتخذت مواقف مثيرة للجدل حول قضايا مرتبطة بالمرحلة الانتقالية، فعلى سبيل المثال كانت قد رفضت إلغاء قرار "**مصطفى بن جعفر**" القاضي بتعليق أنشطة المجلس الوطني التأسيس الصادر بتاريخ 06 أوت 2013، والذي كان موضع استقطاب حاد بين مختلف التشكيلات الحزبية المكونة للمجلس.

كانت هذه مجموعة التحديات التي طالت مدة عمل المجلس الوطني التأسيسي في تونس، الذي انتهى بعد ثلاثة سنوات إلى إخراج نص دستور جديد للبلاد، انتظرته الفواعل السياسية المختلفة، المجتمع المدني والمواطنين، لتعبر عن جزء مهم من مطالب الحركة الاحتجاجية الذي أنهى عهد الحكم التسلطي وطالبة بتحول حقيقي نحو الديمقراطية، فماذا قدم نص الدستور الجديد ليحقق القطيعة المنشودة مع العهد السابق؟.

- **مخرجات الدستور التونسي الجديد (26 جانفي 2014)**

عقب المسار الطويل نسبيا، والتحديات الجمة التي اعترضت المسار التأسيسي الذي خاضه المجلس الوطني التأسيسي منذ تاريخ انتخابه شهر أكتوبر 2011 وحتى إتمام مهمته، تم إخراج نص دستور جديد للبلاد وصف بأنه توافقي، من المفترض أن يقود تونس نحو مرحلة جديدة من مسار بناء الدولة على أساس عقد اجتماعي جديد، مجسدا ذلك الاتفاق الذي حصل بين مختلف أطياف المجتمع المتباينة من حيث الأيديولوجيا، حيث أيد الدستور الجديد حقوق مختلف مكونات المجتمع، دون أن يتمكن أي مكون أو طرف من فرض قناعاته على البقية التي تمثل الأغلبية دائما، الأهم من ذلك أن نص الدستور الجديد قد أسس لكيفية انتقال السلطة بطريقة سلمية، مع دعم كبير لحقوق المرأة والمساواة أمام القانون، كما دعم البراهين حول انتفاء وجود أي إمكانية للتعارض بين الإسلام والديمقراطية (المعشر، 2017، صفحة 11).

إن التوافق الذي أخرج الدستور الجديد للجمهورية التونسية، قد أضاف ملامح حداثة وأصالة عليه، تجلى ذلك في ما يلي (الرداوي، 2017، الصفحات 33 – 49):

- تكريس مفهوم شامل للحقوق والحريات الفردية والعامة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، وحتى البيئية أيضا، أو ما يعبر عنه بالجيل الثاني والثالث لحقوق الإنسان.

- قواعد الاستئثار والمشاركة في النظام السياسي الجديد، حيث تم إعادة توزيع الاختصاصات داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، بما يضمن توزيع الاختصاصات داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وضمان عدم تغول رئيس الجمهورية بموجب صلاحياته، مع دعم صريح لمبدأي التدبير الحر والديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، دعما لفكرة التنظيم اللامركزي.
- استحداث هيئات مستقلة ذات مهام رقابية على مؤسسات الدولة وطرق عملها، حيث تمت دسترة هذه الهيئات بما يمنحها مناعة جديدة لأداء المهم المنوطة بها، ما منحها شخصية معنوية واستقلال مالي، لقد تم حصر عمل هذه الهيئات في المجالات التالي: الانتخابات، الاتصال السمعي البصري، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، إلى جانب المحكمة الدستورية التي ستضطلع بمهمة التدقيق في ما مدى مواءمة القوانين ونص الدستور.
- إقرار أحكام تتعلق بالعدالة لانتقالية، استنادا لمنطق أن الإفلات من العقاب يشجع على تكرار ارتكاب الجرائم، ما أقره في هذا الصدد دستور 2014 هو نتاج جهود العديد من منظمات المجتمع المدني المختصة في مجال العدالة الانتقالية، والتي تشكلت في أعقاب نهاية نظام "**بن علي**"، لقد كان الغرض من دسترة مفهوم العدالة الانتقالية تقديم قراءة صادقة للتاريخ، يتم فيها الاعتراف بالأخطاء المرتكبة في الماضي ومحاسبة مرتكبيها وجبر أضرار ضحاياها، فالهدف الأسمى هو إلغاء حالة الاحتقان والتمهيد لمصالحة شاملة مع الماضي، وضمان عدم تكرار هذه الأخطاء مجددا (انتهاكات، فساد ...)، ومنه تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب، ودعم ثقة المواطن في مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون.

مثلت كل هذه النقاط السالفة الذكر، مبادئ أقرها الدستور التونسي الجديد، حيث تتضح ملامح الأصالة والحداثة فيه مقارنة والدستور الذي استند له حكم "**بورقيبة**" و"**بن علي**" بعده، دستور أسس منذ العام 1959 لنظام حكم تسلطي بامتياز، لكن هذه الإضافات في دستور 2014 لا تنفي فكرة مفادها أن إمكانية التطبيق على أرض الواقع لن تعترضها أي تعقيدات، في بلد يعرف عملية تحول نحو الديمقراطية في ظل تجاذبات سياسية بين الأفكار، الأفراد والأحزاب، الأمر الذي ا.ستلزم دعم مسار التحول بإجراءات حقيقية تمكن من ترسيخ الديمقراطية الفتية في تونس، حتى إن كان الترسيخ

نفسه يقتضي مسارات أخرى تتعدى الإجراءات لتنمية ثقافة سياسية تؤمن بأن الديمقراطية هي الحل، والسبيل الأوحد للتنظيم وحسم الصراع السياسي.

4 . 1 . 3: دعم الديمقراطية التونسية الفتية: مخرجات انتخابات 2014

إثر انتهاء المجلس الوطني التأسيسي في تونس من كتابة الدستور الجديد للبلاد، بعد فترة طويلة نسبيا من الشد والجذب بين مختلف الفاعلين السياسيين الممثلين في ذات المجلس، والتي انتهت بالجلوس إلى طاولة الحوار أنتجت توافقا بين الفرقاء السياسيين التونسيين، توافق ألغى إلى حد ما حالة الاستقطاب الحاد بين الإسلاميين (حركة النهضة) والعلمانيين (حزب نداء تونس)، بعد ذلك كان لابد من أن يتم استكمال مسار بناء دولة القانون والمؤسسات، وتجاوز المرحلة الانتقالية التي امتدت عوض العام الواحد كما تم الاتفاق عليه على أثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (23 أكتوبر 2011) إلى ثلاثة سنوات.

تقتضي الديمقراطية إسناد السلطة وفق آلية واحدة هي الانتخابات، هنا نستحضر التعريف القديم للديمقراطية بأنها تعني "**أن أفراد من الشعب لهم رأي محدد وعقلي بكل مسألة بمفردها، وأنهم يضعون ذلك الرأي موضع التنفيذ عن طريق اختيارهم "ممثلين" يشرفون على تنفيذه، إن انتخاب الممثلين هي مسألة ثانوية بالنسبة إلى الهدف الرئيسي من الترتيب الديمقراطي الذي هو وضع قوة البث في المسائل السياسية في يد الهيئة الناخبة**" (شومبيتر، صفحة 513)، طبعا تزداد أهمية العمليات الانتخابية بالنسبة لتعزيز الديمقراطية فكلما ارتفعت مستويات نزاهتها زاد توطيد أركان النظام الديمقراطي وتحترم الحقوق الأساسية، لتفرز مسؤولين يمثلون مصالح مواطنيهم على الأرجح (اللجنة العالمية للانتخابات، 2012، صفحة 13).

سنتطرق خلال هذا الجزء من البحث، إلى مسارات دعم وتعزيز الديمقراطية الفتية في تونس، عبر تتبع مسارات الإجراءات المتفق عليها بين مختلف الفاعلين السياسيين في تونس، بأن يتم تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية بعد الفراغ من كتابة الدستور الجديد، من أجل تخط سريع للمرحلة الانتقالية والانتقال المؤسس إلى الشرعية الدستورية واستكمال البناء المؤسساتي، لذا سنعمل فيما سيأتي على استخلاص أثر العملية الانتخابية على مسار التحول نحو الديمقراطية، المطلب هاما لدى الحركة الاحتجاجية التي أطاحت بنظام "**بن علي**".

من أجل تنظيم انتخابات نزيهة على قدر كبير من المساواة والتنافس بين مختلف المرشحين، وبما من شأنه أن ينعكس بصورة إيجابية تدعم مسارات التحول نحو الديمقراطية المنشودة وبناء دولة

المؤسسات، فقد كان لزاما أن تستند العملية الانتخابية المتفق على أجندتها في تونس إلى إطار قانوني واضح، مفهوم وشفاف، يتناول جميع العناصر الكفيلة بضمان إجراء انتخابات ديمقراطية، على أن يستمد هذا الإطار القانوني في الحالة التونسية، من (مركز كارتر، د س ن، صفحة 23):

- وثيقة دستور جانفي 2014.
- قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- القانون المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري.

يعتقد مراقبون أن الإطار القانوني الذي سينظم الانتخابات التشريعية والرئاسية للعام 2014، كان على قدر كبير من الانسجام والمتانة في كثير من جوانبه، زيادة على أنه يحضى بالكثير من التوافق مع ما تحدده المعايير الدولية في هذا الصدد، مع ذلك فمازال هذا الإطار القانوني بحاجة إلى ضبط أكبر، خاصة فيما تعلق منه بالأطر الزمنية المحددة لمختلف مراحل العملية الانتخابية التي يجب تحديدها بدقة، كما أنه يستلزم تحديد صريح للعقوبات تجاه الانتهاكات التي قد يتعرض لها هذا القانون، مع إعادة مراجعة حقيقية للقيود المفروضة على تمويل الحملات الانتخابية ونشر استطلاعات الرأي، إن كل هذه النقائص كانت من نتاج الضغوط السياسية التي كان مصدرها المجلس الوطني التأسيسي لحظة صياغة القانون الانتخابي، حيث أفسح المجال للهيئة العليا المستقلة للانتخابات إمكانية توضيح الكثير من أحكام القانون المتسمة بالغموض التي لم يتم حسمها بعد، لذا قامت الهيئة باعتماد مجموعة من 33 قرار تنظيمي طوال مراحل العملية الانتخابية بغرض تلافي هذه النقائص، الأمر قد جعل من الإطار القانوني للعملية الانتخابية مشتت عبر عدة وثائق (مركز كارتر، د س ن، صفحة 23).

إن هذه النقائص أحد أهم أسبابها الرئيسية أيضا، تلك التجاذبات السياسية بين مختلف الفاعلين السياسيين الباحثين عن سبل تخدم تموقعها في الساحة السياسية التونسية، عبر الضغط لضبط إعدادات الإطار القانوني للعملية الانتخابية بما يخدم هذا الهدف، هذا راجع في المقام الأول إلى حداثة التجربة الديمقراطية في تونس، وأيضا رغبة بعض القوى السياسية من العهد السابق لتاريخ 14 جانفي 2011، للعودة إلى الساحة السياسية الوطنية عبر آليات شرعية للممارسة السياسية، لذا لن يكون القانون وحده كاف لتحقيق التحول الديمقراطي عن طريق الانتخابات، فالمسار التحولي الطويل والمعقد يحتاج لجعل مبادئ الديمقراطية منهج حياة لا ضرورة أملتها الظروف.

- **الانتخابات التشريعية 26 أكتوبر 2014**

بمثابة العملية الانتخابية الديمقراطية الثانية في تونس ما بعد "**بن علي**"، بعد تلك التي تم بموجبها انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، حيث سيتم الاعتماد أيضا على نظام التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر الفوارق كنظام انتخابي، بالنظر لمواءمة هذا النظام مع طبيعة المجتمع التونسي المنسجم، وخصوصيات المرحلة الانتقالية التي تقضي بإفساح المجال لتمثيل أغلب فئات المجتمع بتوجهاتها الأيديولوجية المتباينة في المجالس المنتخبة (نظر الجدول رقم 07)، حيث أتيحت الفرصة لترشح الجميع داخل الوطن التونسي وخارجه، فالأمر متعلق بحق يكفله نص الدستور للمواطنين، بموجب ذلك تم اعتماد 1229 قائمة داخل الوطن و 97 قائمة مترشحة عن الدوائر الانتخابية خارج البلاد، بما مجموعه 9549 مترشح، منهم 4495 (48%) من النساء، بما يقتضيه مبدأ التناصف وقاعدة التناوب بين الرجال والنساء من المرشحين (الهيئة العليا، 2015، الصفحات 24 – 25).

تنافست القوائم الانتخابية الحزبية إلى جانب الأحرار (المستقلين)، حول عضوية مجلس النواب المكون من 217 مقعد، لتفرز الانتخابات التشريعية بتاريخ 26 أكتوبر 2014، برلمان ذو تشكيلة حزبية وسياسية متنوعة دون حصول أي حزب على الأغلبية، حيث كانت النتائج النهائية كالتالي:

- **جدول رقم (07): نتائج الانتخابات التشريعية في تونس لتاريخ 26 أكتوبر 2014 –**

الأحزاب	عدد الأصوات المصرح بها	النسبة المئوية من الأصوات المصرح بها	عدد المقاعد	عدد االنساء المنتخبات
نداء تونس	1279941	37.56	86	35
حركة النهضة	947014	27.79	69	27
الاتحاد الوطني الحر	140873	4.13	16	2
الجبهة الشعبية	124054	3.64	15	2
آفاق تونس	102915	3.02	8	0

المؤتمر من أجل الجمهورية	69794	2.05	4	0
التيار الديمقراطي	66396	1.95	3	1
الحزب الجمهوري	56223	1.65	1	0
حزب المبادرة	45485	1.33	3	0
حركة الشعب	45839	1.34	3	0
تيار المحبة	40778	1.20	2	1
التحالف الديمقراطي	43371	1.27	1	0
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	5792	0.17	1	0
الجبهة الوطنية للانقاذ	5753	0.17	1	0
قائمة مستقلة "رد الاعتبار"	5236	0.15	1	0
قائمة مستقلة "مجد الجريد"	5111	0.15	1	0
حزب صوت الفلاحين	3515	0.10	1	0
نداء التونسيين بالخارج	1814	0.05	1	0
الاتحاد من أجل تونس	27802	0.28	0	0
التكتل	24600	0.72	0	0

حركة الوفاء	23704	0.70	0	0
الحركة الدستورية	11264	0.33	0	0
آخرون	330896	9.71	0	0
المجموع	3408170	100.00	217	68

المصدر: مركز كارتر. (د س ن)، ، ص 201.

بقراءة بسيطة لنتائج الانتخابات التشريعية في تونس لتاريخ 26 أكتوبر 2014، بدو جليا أن حزب النهضة قد فقد من كتلته الناخبة لصالح حزب نداء تونس الكثير، هذا الأخير المكون من أربعة أطياف سياسية هي نقابيين، يساريين، مستقلين ومنتمين سابقين للحزب الدستوري في نسخته في عهد "**بورقيبة**" وأبرز من يمثلهم من تولى رئاسة الحزب "**باجي قائد السبسي**"، وأيضا في عهد الرئيس "**بن علي**"، لقد تكون حزب نداء تونس بالأساس العام 2012 كقوة مضادة لحركة النهضة وتوجهها الإسلامي، هذا ما تبرزه النتائج والأرقام حيث صوت لصالح حزب النهضة 1.5 مليون مواطن في انتخابات التشريعية لعام 2014 (الرديسي و بوخيايطة، صفحة 20)، رغم هذا وفي ظل عدم حصول القوة السياسية الأولى في البلاد حزب نداء تونس على أغلبية مقاعد مجلس النواب، ستتجه للدخول في تحالفات مع باقي الأحزاب بما فيها حركة النهضة من أجل تكوين حكومة ائتلافية، بقيادة "**الحبيب الصيد**" الذي كان يقدم نفسه على أنه شخصية سياسية غير متحزبة.

تكونت الحكومة في أعقاب انتخابات مجلس النواب (أكتوبر 2014)، من 28 وزيرا و14 كاتب دولة، منهم المستقلون والمتحزبون من خمسة أحزاب سياسية هي نداء تونس، حركة النهضة، الاتحاد الوطني الحر، آفاق تونس والجبهة الوطنية، لتكن بذلك حكومة ائتلافية بمزيج من التكنوقراط والمستقلين بنسبة 54.8% من مجموع المناصب الوزارية، وبنسبة 45.2% من المنتمين لأحزاب سياسية، الأهم من ذلك تحييد الوزارات السيادية (وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع)، كما تم تمثيل جميع مناطق البلاد، حيث ضمت الحكومة 14 عضو من المنطقة الشمالية للبلاد، 14 عضو من الوسط و13 عضو من الجنوب (الجمعاوي، 2015، الصفحات 02 – 03).

إن هذا التوجه من طرف حزب نداء تونس، كان الهدف منه إلغاء ذلك التمييز بين المناطق وجهات الوطن، التمييز الذي كرسه النظام السياسي الذي استمر في الحكم سنوات طويلة قبل تاريخ 14 جانفي 2011، هذا التمييز الذي نتج عنه إقصاء واسع لمناطق وجهات كاملة من الوطن، مع

عدم استفادتها من مختلف البرامج التنموية، لقد حكم هذا التصرف من النظام السياسي السابق أسباب سياسية محضة، في مقدمتها كون بعض من معارضيه ينتمون إلى هذه المناطق من الوطن التونسي، لقد كان هذا الإقصاء بالأساس واحدا من الأسباب المهمة التي اندلعت لأجلها احتجاجات أواخر العام 2010.

- **الانتخابات الرئاسية 23 نوفمبر 2014**

تم النظر لهذا الموعد الانتخابي بأنه المحطة النهائية لمسار الانتقال الديمقراطي (أنظر الجدولين رقم 08 و09)، الذي شرع فيه بمجرد انتهاء حكم الرئيس "**بن علي**"، لقد كان واضحا أن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لشهر أكتوبر 2014، قد أبانت بشكل مسبق عن ما ستؤول إليه النتيجة النهائية لهذا الموعد الانتخابي الذي ترشح له 27 مرشح من أصل 70 طلب ترشح قدمت لدى مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

أجريت انتخابات رئاسة الجمهورية على دورين، جاءت نتائجهما كالتالي:

- **جدول رقم (08): نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في تونس 2014 -**

المترشح	عدد الأصوات المصرح بها	النسبة المئوية من عدد الأصوات المصرح بها
الباجي قائد السبسي	1289384	39.46
محمد منصف المرزوقي	1092418	33.43
حمة الهمامي	255529	7.82
محمد هاشمي الحامدي	187923	5.75
سليم الرياحي	181407	5.55
كمال مرجان	41614	1.27
أحمد نجيب الشابي	34025	1.04
الصافي سعيد	26160	0.80
منذر زنيادي	24160	0.74
مصطفى بن جعفر	21989	0.67

كلثوم كنو	18287	0.56
محمد فريخة	17506	0.54
عبد الرزاق الكيلاني	10077	0.31
مصطفى كمال نابلي	6723	0.21
عبد القادر لباوي	6486	0.20
العربي نصرة	6426	0.20
حمودة بن سلامة	5737	0.18
محمد حامدي	5593	0.17
محرز بوصيان	5377	0.16
سالم الشايبي	5245	0.16
سمير العبدلي	5054	0.15
علي الشواربي	4699	0.14
مختار الماجري	4286	0.13
عبد الرؤوف العيادي	3551	0.11
ياسين الشنوفي	3118	0.10
عبد الرحيم الزواري	2701	0.08
نور الدين حشاد	2181	1.07
المجموع	3267569	100.00

المصدر: مركز كارتر. (د س ن)، ، ص ص. 202 – 203.

- الجدول رقم (09): نتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية في تونس 2014 -

المترشح	عدد الأصوات المصرح بها	النسبة المئوية من عدد الأصوات المصرح بها
باجي قائد السبسي	1731529	55.68
محمد منصف المرزوقي	1378513	44.32
المجموع	3110042	100.00

المصدر: مركز كارتر. (د س ن) ، ص. 204.

الواضح من خلال نتائج انتخاب رئيس الجمهورية في تونس العام 2014، أن حركة النهضة بالنظر لموقعها في الساحة السياسية الوطنية لم تقدم مرشح يمثلها، وموقفها القاضي بعدم تقديم دعمها لأي مرشح – على الأقل بشكل علني –، هو موقف قد أبان عن نوع من البراغماتية السياسية في تصورها لما يجب أن تكون عليه الساحة السياسية الوطنية ودورها فيها على وجه التحديد، كان ذلك كمحصلة لتجربتها الأولى في الحكم لما كانت طرفا في الترويكا التي حكمت البلد بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (2011 – 2014).

والانتقادات التي وجهت لحركة النهضة على إثر ذلك، ووصفها بأنها عملت طوال الثلاثة سنوات على إحكام السيطرة على رئاسة الحكومة، الحقيقة أن هذه الانتقادات قد تعدت الإشكالات المتعلقة بعدم إحرازها لأي تقدم في كثير من الملفات خاصة الاقتصادية منها، واتهامها من قبل قوى علمانية بتساهلها مع حالة الانفلات الأمني والخطر الإرهابي الذي طال بعض أركان الدولة والمجتمع على غرار حوادث الاغتيال التي طالت السياسيين "**شكري بلعيد**" و"**محمد البراهمي**".

من الواضح أن كل ما سبق ذكره، إلى جانب عدم وجود فترة زمنية طويلة كانت فاصلة بين الانتخابات التشريعية والرئاسية، قد مكنت "**باجي قائد السبسي**" عن حزب نداء تونس الفائز بأكثر عدد من مقاعد مجلس النواب، من أن يحقق الفوز برئاسة البلاد في مقابل منافسه "**المنصف المرزوقي**" (بدوي، 2014).

في ما يلي بعض المعطيات الأخرى التي تبرر موقف حركة النهضة من الانتخابات الرئاسية:

- رغبة حركة النهضة في تحصيل مكاسب سياسية بعد الانتخابات الرئاسية، خاصة أن حزب نداء تونس هو من تولى تشكيل الحكومة الجديدة، لذا حركة النهضة غيرت تحالفاتها التي استمرت العامين 2011 – 2014 خلال فترة حكم الترويكا إلى جانب "**المنصف المرزوقي**" عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، و"**مصطفى بن جعفر**" عن حزب التكتل من أجل العمل والحريات، أولا لأن البراغماتية السياسية تقتضي ذلك، فالتحالفات السياسية عادة ما تكون غير مستمرة وثابتة، وتتغير باستمرار لتتناسب وأهداف كل حزب سياسي، ثانيا من أجل أن تتفادى حركة النهضة الانتقادات التي سبق أن تعرضت لها، طبعا كان لها حضور ضمن حكومة "**الحبيب الصيد**" بين العامين 2015 – 2016، حتى إن لم ينسجم هذا الحضور وحجمها التمثيلي داخل مجلس النواب، بذلك تجنبت الحركة الصدام مع خصومها أو التهجم عليها، مع الحفاظ على مشاركة وإن كانت محجمة إلى أقصاها، داخل مجلس الوزراء بصفته أحد أهم مراكز القرار المهم في الدولة التونسية الجديدة (الجمعاوي، صفحة 08).
- عدم وجود أي تغيير في المزاج السياسي العام، بوصفه مناخ سياسي ضبابي بامتياز، مع وجود تخوفات من تزايد حدة ظاهرة الإرهاب، ومخاوف من عودة رؤوس الفساد والنظام القديم إلى الواجهة بمسميات جديدة، إلى جانب عدم الاستقرار على مرجعية تحكم وتقود تونس والتونسيين خلال المرحلة التي ستلي العام 2014، باعتبار أن المرجعية الإسلامية طالتها اتهامات محليا ودوليا (شيطنة التيارات الإسلامية)، أما اللبراليين فقد طالتهم اتهامات بالفساد واستغلال المناصب التي يحتلونها، أما اليسار فمازال يسعى إلى إعادة التموقع ضمن أطر حزبية كبيرة (بدوي، 2014).

لقد استطاعت تونس بعد التحول من الاحتجاج الشعبي في الشارع، إلى العمل السياسي المنظم والمسار الانتخابي الدستوري، من أن تكتب دستور جديد جسد قطيعة مع الماضي والحكم التسلطي الذي أطره دستور العام 1959، لم يكن المسار سهلا حيث اعترضته الكثير من العقبات، خاصة ذلك الصراع الأيديولوجي التقليدي بين العلمانيين والإسلاميين، غير أن الجهود التي بدلتها منظمات المجتمع المدني في مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، قد ساعدت على دفع مسارات الحوار الوطني (2013)، إلى جانب استجابة زعماء الفرقاء السياسيين الذي استغلوا شرعيتهم كرموز سياسية

في تقريب وجهات النظر واختزال حدة الصراعات، هنا الحديث يخص "**راشد الغنوشي**" عن حركة النهضة و "**باجي قائد السبسي**" عن حزب نداء تونس" وحلفائه من العلمانيين.

لقد مثل التوصل لصياغة نهائية لوثيقة الدستور بطريقة توافقية منعرجا حاسما، للتوجه نحو استكمال مسار البناء المؤسساتي، عبر إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حضت بقدر كبير من القبول من قبل مختلف الفاعلين السياسيين المتنافسين، بالرغم من بعض الشوائب التي لوحظت حول العملية الانتخابية ككل، خاصة ما تعلق بنقاط الضعف التي ميزت قانون الانتخابات والإدارة الانتخابية، حيث احتاج الأمر لإعادة النظر مستقبلا في هذه المآخذ بنية تقوية الأطر الناظمة للعملية الانتخابية، لجعلها متجاوبة وضرورات التحول الحقيقي نحو الديمقراطية، فالأمر كله مستند لمنطق التجربة والخطأ، كل هذه الإجراءات سواء فيما يخص الدستور أو الانتخابات، لن تكون كافية كي يتم الترسيخ الحقيقي للديمقراطية الفتية في تونس، بالرغم من أنها قد جنبتها إعادة إنتاج حقيقية للنظام التسلطي بكامل أركانه، إن ذلك يتطلب لما يتجاوز الإجراءات نحو مسارات إضافية أخرى من شأنها أن تجعل من الديمقراطية منهج حياة وليست فقط نظام حكم، لذا فالأمر سيحتاج لفترات زمنية أطول، باعتبار أن الحكم التسلطي الذي استمر لعقود زمنية طويلة، لا يمكن إلغاء كل تراكماته في سنوات قليلة.

4 . 2: مصر بعد العام 2011: أفول فرص التأسيس لنظام ديمقراطي جديد

انتهى الحراك الاحتجاجي في مصر الذي يصطلح عليه بمسمى "ثورة 25 يناير"، في مرحلته الأولى بإنهاء حكم الرئيس "**حسني مبارك**" المستمر طوال ثلاثون سنة (1981 – 2011)، في لحظة تاريخية بامتياز تم النظر إليها بأنها قد تمثل انتقال سريع نحو مرحلة جديدة في التاريخ السياسي لدولة مصر، أين سيتم الشروع في التأسيس لجمهورية ثانية، لتستخلف تلك التي أسس لها الضباط الأحرار بعد العام 1952، بالتالي الانتقال من نظام حكم الاستبداد إلى ديمقراطية تقبل الجميع بمختلف توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، مع استبعاد حقيقي لدور الجيش في الحياة السياسية، الجيش الذي حتى إن تراجع دوره شيئا ما خلال فترة حكم الرئيس "**مبارك**" لأسباب متعددة، قد عاد لتصدر المشهد السياسي المصري مؤسسا لمنظمة حكم جديدة أعادة الحراك الاحتجاجي المصري لنقطة الصفر.

4 . 2 . 1: المجلس العسكري ينفرد بالسلطة في مصر

إن علاقة مؤسسة الجيش بالسياسة في مصر، علاقة تقليدية محددة لطبيعة النظام السياسي منذ تاريخ الانقلاب على الملكية والتأسيس للجمهورية في أعقاب "ثورة" 1952، فلطالما اعتبر الجيش ممثلا في نخبة ضباطه، أنهم من أسسوا للجمهورية وأن مسؤولية حمايتها يقع على عاتقهم هم أنفسهم، فالجيش هو حامي مصر نظرة يتشارك فيها إلى جانب الجيش كل أطياف المجتمع المصري، لهذا لما انتشرت وحداته في شوارع العاصمة القاهرة بعد اندلاع احتجاجات 25 جانفي 2011، بدت بجلاء تعبيرات الترحيب به من قبل المحتجين – أو على الأقل الأغلبية المطلقة منهم –، لقد ساد اعتقاد في تلك اللحظة مفاده أن الجيش على خلاف الرئيس "**مبارك**" ومؤسسات الأمن الأخرى التابعة لنظامه، مؤسسات لم تتوانى عن ممارسة العنف المفرط ضد المحتجين، لتحول دون اتساع رقعة الاحتجاجات وتزايد أعداد المنظمين إليها.

إن الجيش سيحمي ثورة الشعب ويضمن بلوغ أهدافها، هكذا كان يأمل عامة المصريين المحتجين، يلخص هذا الأمر العبارات التي رددها المحتجين على غرار "الجيش والشعب يد واحدة"، شعار يمكن تبريره بالعودة في التاريخ إلى خطابات الرئيس المصري "**جمال عبد الناصر**"، التي رسخت في عقول المصريين قولا وممارسة في لحظة زمنية معينة، أن الجيش المصري يتكون من أبناء المصريين البسطاء العاديين، حيث يتم تجنيد الذكور منهم بشكل إلزامي لمدة سنة واحدة بالنسبة للمتخرجين وسنتين لغير المتخرجين، إلى جانب جهود الجيش خلال الحروب العربية الإسرائيلية وما حققه في حرب العام 1973، وعدم تورطه في ممارسة الاضطهاد ضد أي جماعة تعارض النظام الحاكم، على الأقل كما كانت تفعل المؤسسات الأمنية علنا طوال فترة حكم الرئيس "مبارك" (عزام، 2012، الصفحات 02 – 03).

الأكيد أن مؤسسة الجيش المصري قد كان لها دور مهم، فيما حققته الاحتجاجات الشعبية بتنحي الرئيس "**مبارك**"، الذي سلم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ 11 فيفري 2011 في تصرف غير دستوري، إلا أنه جسد بوضوح طبيعة العلاقة الموجودة بين السلطة السياسية ومؤسسة الجيش في مصر منذ العام 1952، يفسر موقف ضباط المجلس الأعلى للقوات المسلحة عندما فضلوا التخلي عن "**مبارك**" المحسوب على مؤسسة الجيش، باعتبارات عدة أهمها:

- أن الجيش ممثلا في نخبته قد تصرف على نحو استباقي للحيلولة دون وقوع تغيير ثوري حقيقي قد يطالهم هم نفسهم أولا، ولرغبة لديهم في الحفاظ على مصالحهم كنخبة ثانيا، فكثير

منهم استمر في منصبه لا بفضل كفاءته، بل بسبب ولائهم للرئيس "**مبارك**" ودورهم البالغ الأهمية في حماية نظامه المستمر لثلاثة عقود زمنية (صايغ، 2012، صفحة 26).

- عدم صدقية خرافة الامتيازات التي من نصيب المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس "**مبارك**"، حيث أثبتت الإحصائيات حول معدلات الإنفاق العسكري، بأنها لطالما شهدت تراجعا حادا مقارنة والتطورات الكبرى التي عرفها إجمالي الناتج المحلي منذ العام 1980 حتى العام 2010 (أنظر الجدول رقم 10).

- **الجدول رقم (10): تطور ميزانية الجيش المصري خلال ثلاثين سنة (1980 -2010)** -

العام	اجمالي الناتج القومي بالمليار دولار	الانفاق العسكري بالمليار دولار	الانفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
1980	17.82	3.47	19.47
1985	31.75	3.71	11.68
1990	34.00	4.30	12.64
2000	92.40	2.39	2.58
2005	93.20	2.76	2.96
2010	188.40	4.10	2.30

المصدر: حازم قنديل. (2012 ، ص 230.

يبين الجدول اعلاه تراجع معدلات الإنفاق العسكري التي كانت لها تبعات سلبية على مؤسسة الجيش، خاصة فيما تعلق بأساليب التدريب، يضاف لها تبعات السياسات الاقتصادية النيو- لبرالية للرئيس "**مبارك**" وابنه "**جمال**" فيما بعد، سياسات سرعت من انكماش اقتصاد مؤسسة الجيش في مقابل

نمو الاقتصاد القومي، وتسارع وثيرة الخصخصة، أين أصبح النشاط الاقتصادي للجيش المصري محصورا فقط في كيفية الحفاظ على مستوى معيشة ضباطه (قنديل، 2012، صفحة 226).

هذه الأسباب وأخرى كثيرة هي التي دفعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لممارسة ضغط دفع بالرئيس "**مبارك**" للتنحي، ثم حاول فيما بعد إقناع مختلف القوى المحتجة في الشارع بعدم وجود نية لديه في التدخل في الحياة السياسية والحزبية، وأنه مجرد ممثل للمؤسسة العسكرية ككل لا فاعلا ثوريا بل مجرد حام للدولة والنظام حسب ما تنص عليه المادة 88 من دستور العام 1981.

اختار المجلس الأعلى للقوات المسلحة المهادنة، مع تقديم وعود بتسليم السلطة لرئيس مدني للبلاد بعد مدة انتقالية معلومة، معتبرا أن البلاد في حالة خطر ولا يوجد من غيره كمؤسسة تمتلك القدرة لضمان حماية الوطن وأمنه، لقد مثل هذا انحياز من قبل مؤسسة الجيش للمهمة المركزية التي أوجدت لأجلها بالأساس "حماية الوطن وضمان وحدته واستقراره" دون الأخذ بتوجهات سياسية معينة، الأمر الذي جعل من المحتجين في الشوارع يعلقون آمالا كبيرة على المجلس العسكري الحاكم الجديد للبلاد، فهو الحامي الأول لحراكهم الاحتجاجي ومعينهم الأوحد في تحقيق باقي مطالبهم.

صحيح أن الجيش المصري عندما باشر تدخله في الحياة السياسية بصورة صريحة بتاريخ 28 جانفي 2011، عندما نزلت بعض وحداته إلى الشارع، قد كان تدخله دفاعي محض، إلا أن طموحه في ضرورة الإمساك بزمام الأمور والسلطة في البلاد قد بدأ في الارتفاع تدريجيا، من خلال استغلال الفرصة للانقلاب على الرئيس "**مبارك**" حيث يحسب للمحتجين في الشارع أنه أثروا بتحركهم المفاجئ في 25 جانفي 2011 على موقف المؤسسة، عندما شرعت طائفة من ضباطها بطرح أنفسهم على أنهم يخدمون الدولة لا الحكومة.

لقد غير الجيش في لحظة تاريخية فارقة ولائه، من ولاء للنظام إلى ولاء للدولة والمجتمع (بشارة، 2016 ج، الصفحات 58 – 59)، صحيح أن هذا الموقف من الجيش قد قوبل بترحيب شديد من قبل المحتجين والمواطنين عامة، إلا أن بعضهم توجس خوفا من هذا التدخل للجيش في الحياة السياسية، بالنظر إلى التجارب التاريخية للكثير من الدول وتجربة مصر على الخصوص، حيث كان للجيش مكانة مهمة ضمن مؤسسات النظام السياسي المصري منذ العام 1952، بالرغم من عدم تدخله في صناعة القرار السياسي على الأقل في عهد الرئيس "**مبارك**".

استهل المجلس الأعلى للقوات المسلحة توليه زمام الأمور بعد تاريخ 11 فيفري 2011، بتحديد مهامه للمرحلة المقبلة أو ما أسماها بمرحلة انتقالية مدتها تتراوح لستة أشهر تنتهي بتسليم السلطة

لرئيس مدني منتخب، ففي بيانه الصادر بتاريخ 12 فيفري صرح بأن مهمته تقتصر على "ضمان الانتقال السلمي للسلطة في إطار النظام الديمقراطي الحر الذي يسمح بتولي سلطة مدنية منتخبة لحكم البلاد، والدفاع عن استقرار الوطن، وإعادة ترتيب الأولويات على نحو يحقق المطالب المشروعة لأبناء الشعب" (بشارة، 2016 ج، صفحة 60)، تبع هذا التصريح بيان آخر اعتبر بمثابة تقنين لحالة الإصرار لدى مؤسسة الجيش، فيما يخص انفرادها بإدارة كامل شؤون المرحلة الانتقالية، جاء البيان في شكل إعلان دستوري صدر في 13 فيفري 2011 (ماضي، 2016، صفحة 25)، متضمنا قرارات جد مهمة تمثلت في النقاط التالية (بشارة، 2016 ج، صفحة 60):

- تعطيل العمل بالدستور.
- إدارة البلاد بشكل مؤقت لمدة ستة أشهر أو حتى انتخاب مجلسي الشعب والشورى.
- يمثل رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المجلس ذاته أمام كل الجهات داخليا وخارجيا.
- حل مجلسي الشعب والشورى.
- إعلان المجلس العسكري لحقه في التشريع من خلال إصدار المراسيم تحمل صفة قانون طوال الفترة الانتقالية.
- استمرار حكومة "**أحمد شفيق**" باعتبارها آخر حكومة عينها الرئيس "**حسني مبارك**" بتاريخ 29 جانفي 2011 برئاسة "**أحمد شفيق**"، على إثر تصاعد الحراك الاحتجاجي لثورة 25 جانفي خلفا لحكومة "**أحمد نظيف**" إلى حين تكليف حكومة أخرى جديدة.
- التزام الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي تعد مصر طرفا بها.

لقد أصبح بذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم الفعلي لمصر، متحكما بشكل مطلق على الأقل خلال المراحل الانتقالية التي حددها هو نفسه بمدة ستة أشهر أو انتخاب مجلسي الشعب والشورى، بموجب ما تضمنه بيانه لتاريخ 13 فيفري 2011، بكل ما تعلق بشؤون التشريع والتنفيذ،.

حالة القبول الشعبي بالدور الذي لعبه المجلس العسكري في تحقيق هدف الحراك الاحتجاجي الأول في مصر، والمتمثل في الإطاحة بحكم الرئيس "**مبارك**" ومنه الإلغاء النهائي لسيناريو التوريث الذي أرق مضاجع مؤسسة الجيش قبل الشعب، والعلاقة الودية التي طبعت العلاقة بين الجماهير في الشارع ومؤسسة الجيش، العلاقة التي بدأت في التوتر في وقت مبكر، بمجرد مطالبة قائد الشرطة العسكرية من المحتجين إخلاء ميدان التحرير معقل اعتصامهم وسط العاصمة القاهرة بتاريخ 13 فيفري 2011، عبر هذا التحرك المفاجئ أرادت ذات المؤسسة أن تثبت أنها صانع القرار القوي خلال

هذه المرحلة الجديدة من التاريخ السياسي لمصر، وأن من قاموا بالاحتجاج منذ 25 جانفي قد انتهت مهمتهم بمجرد تنحي الرئيس "**مبارك**" عن السلطة.

لقد اعتقد المجلس العسكري أن استمرار الاحتجاجات خاصة الفئوية منها، من شأنه التأثير سلبا على استقرار البلاد عامة وتعطيل عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي، هذا التوتر بين المحتجين في الشارع والمجلس العسكري الحاكم الجديد للبلاد، سيتطور تدريجيا إلى حد الاحتكاك العنيف في أكثر من مناسبة طوال الأسابيع التي ستلي تنحي الرئيس "**مبارك**" (بشارة، 2016 ج، صفحة 64)، لقد تورط الجيش حتى في قتل بعض المتظاهرين في ميدان التحرير أثناء ما يعرف في تلك الأيام بمصر بأحداث شارع محمد محمود وماسبيرو ومجلس الوزراء.

تدهور حالة الثقة الشعبية في المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال فترة توليه السلطة، كان سببها مجموعة من الإخفاقات التي ميزت أداءه خلال المرحلة الانتقالية، بسبب قراراته وتصوراته لكيف يجب أن تكون عليه الحياة السياسية الجديدة في مصر، وتركيزه الشديد على كيفية الحفاظ على مكاسبه، والحيلولة دون إخضاعه للرقابة المدنية حسبما تقتضيه مسارات التحول نحو الديمقراطية الناجحة، خاصة فيما تعلق بموارده ومكاسبه الاقتصادية التي ظلت لسنوات طويلة مغيبة في الظل، من أهم هذه إخفاقات نذكر ما يلي (ماضي، 2015، الصفحات 63 – 65):

- حالة الارتباك الشديدة التي ميزة المسار السياسي الذي حدده المجلس العسكري، خاصة فيما تعلق بإصراره على تشكيل لجنة تعديل الدستور التي كانت عضويتها غير متوازنة، حيث كان التمثيل سياسي بها ضعيف اقتصر على طيف واحد هو ممثل جماعة الإخوان المسلمين.
- الإصرار على تمرير التعديلات الدستورية عبر استفتاء شعبي، الأمر الذي لم يكن جائزا، أو بالأحرى لم يكن ليقدم الإضافة المرجوة، خاصة في غياب اتفاق على ذلك بموجب حوار حقيقي بينه وبين مختلف الأطراف السياسية، ما زرع الشك وعدم الثقة بين التيارات السياسية، لقد كان من المبكر أن تصدر خلافات النخب إلى الشارع قبل الفصل فيها بشكل قاطع، أو على الأقل التوصل إلى توافق وحولها.
- الفشل في تحديد السياسة الأمنية المناسبة للمرحلة، ما عرض البلاد إلى أخطار متعددة، حيث أصبح المواطن المصري البسيط مهدد في أمنه الشخصي جراء تزايد اعتداءات السطو المسلح، رافق ذلك عمليات نقل لقيادات في جهاز الشرطة دون رؤية محددة، الأمر الذي استفز المواطنين.

- سعي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحصيل أكبر قدر من الصلاحيات والمكاسب خلال الفترة الانتقالية، تجلى ذلك بوضوح من خلال "وثيقة السلمي"، التي صاغها "**علي السلمي**" نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي في حكومة "**عصام شرف**" في نوفمبر 2011، الوثيقة التي اعتبرت بمثابة مبادئ أساسية لما يجب أن يتضمنه الدستور المصري الجديد لمرحلة ما بعد "**مبارك**"، غير أن الوثيقة قد لاقت رفض شعبي واسع، بسبب ما منحته من صلاحيات موسعة للقوات المسلحة، وصفت بكونها فوق الدستور (سليمان هـ.، 2015، صفحة 57).

لقد كان تدخل المؤسسة العسكرية محددا من أجل تحقيق أول وأهم مطلب لدى المحتجين، وهو إنهاء حكم الرئيس "**مبارك**" الذي أسس طوال ثلاثة عقود زمنية لنظام حكم تسلطي أركانه الفساد الراسخ الذي ضرب مختلف أركان الدولة المصرية الحديثة، وتحملت تبعاته فئات الشعب كلها لاسيما الهشة منها، أين انهارت الطبقة الوسطى من المجتمع، واتسعت رقعة الفقر بسبب السياسات الاقتصادية النيو – لبرالية الفاشلة بالأساس، صحيح أن موقف الجيش المصري ونخبته تحديدا كان تاريخي وحاسم، إلى أن ذلك لم يخرج عن كونه انقلاب صريح على الرئيس والتضحية به مقابل الحفاظ على الوطن وضمان مصالح المؤسسة ذاتها، مصالح كانت قد تدهورت في عهد "**مبارك**"، حيث كان لذلك نتائج عكسية سلبية على المؤسسة ككل.

إن سلوك نخبة مؤسسة الجيش المتمثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي ألت إليه مهمة إدارة البلاد، وضحت طبيعة طموح المؤسسة المتزايد أولا لضمان مصالحها، وثانيا لمنع إي فرصة لأن يعاد النظر في طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في حالة قدوم رئيس مدني منتخب لحكم البلاد، قد يدفعه طموحه نحو مباشرة إحداث رقابة مدنية حقيقية على مؤسسة الجيش، لقد أساءت مؤسسة الجيش المصري في تقدير وضع البلاد على حقيقته، باعتقادها الخاطئ أن الاحتجاجات الشعبية بعد تنحي الرئيس "**مبارك**" سوف تتراجع حدتها وتنتهي تماما، سوء التقدير هذا وعدم إدراكها لما أحدثته الحركة الاحتجاجية من كسر لحاجز الخوف في نفسية الجماهير المصرية، جعلها تصطدم بعنف مع الجماعات المحتجة في أكثر من مناسبة.

أما سياسيا، فإن تاريخ 11 فيفري قد فتح صراع جديد بين فاعلين سياسيين جدد وآخرين موجودين على الأرض منذ سنوات، في مقدمتهم حركة الإخوان المسلمين التي أصبحت في الأيام المقبلة القوة السياسية المهمة في البلد، لقد انفرط عقد التوافق الذي ساد طوال أيام الحراك الاحتجاجي، ليتجه كل

طرف نحو السعي لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية، وفق منطق أن ما لم يتم تحقيقه في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ مصر، لن يسهل تحقيقه أو لن يتحقق مستقبلا، ما أدى إلى صدامات وخلافات حادة بين الفرقاء السياسيين، خاصة وأن البلد كانت مقبلة على انتخابات برلمانية ورئاسية، ومشروع كبير لكتابة دستور جديد للبلاد.

لقد تحول الصراع إلى خلاف حقيقي بين القوى العلمانية وقوى الإسلام السياسي الممثلين في جماعة الإخوان المسلمين، ومن جهة أخرى بين أنصار فكرة العودة السريعة إلى الشرعية الانتخابية وكان هذا مطلب الكثيرين في مقدمتهم الإخوان المسلمين أيضا، وآخرين كثر أيضا ممن دعوا إلى تأجيل الانتخابات والاعتناء أولا بكتابة دستور جديد للبلاد، طبعا انتصر الطرف الأول ليتم مباشرة العملية الانتخابية معتبرين أنها الكفيلة بإنجاح الخطوات الأولى للتحول الديمقراطي في مصر كما كان عليه الحال في تجارب دول عديدة، لتتحول ثورة الاحتجاج إلى ثورة انتخابية بامتياز سطع فيها نجم جماعة الإخوان المسلمين.

4 . 2 . 2: حكم الإخوان: الجدل حول دستور جديد للبلاد

عادة ما تفرز الحركات الاحتجاجية قوى وفواعل سياسية جديدة، تتصدر المشهد السياسي بموجب ما تقدمه من بدائل وتصورات سياسية، ونضال في سبيل تحقيقها، ما يكسبها تعاطف وتأييد العامة من المواطنين الناقمين أصلا على الطغمة الحاكمة وأدائها السياسي والاقتصادي تحديدا، في الحالة المصرية بعد تاريخ 11 فيفري 2011، ارتقت قوى سياسية متصدرة المشهد العام في البلد في مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، صحيح أن الجماعة لطالما كانت فاعلا متواجدا في الساحة السياسية للدولة المصرية منذ تأسست على يد الشيخ "**حسن البنا**" العام 1928، إلا أن الوضع الجديد جعل منها فاعلا سياسيا رئيسيا، لتتمكن مع توالي الأيام من المنافسة حتى على حكم البلاد.

من خلال هذا الجزء من العمل، لن نكتفي بمجرد التطرق إلى السيرورة التاريخية للفعل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، بل سنعمل على استحداث تقييم لهذا الفعل إذا ما كنا نعلم يقينا بالعودة إلى الحيز الزماني للبحث ككل، أن الدور السياسي للجماعة وتصدرها المشهد العام في مصر منذ فيفري 2011، والحزب المنبثق عنها المسمى الحرية والعدالة، كانت نهايته في غرة جويلية من العام 2013.

- **جماعة الإخوان المسلمين تحكم مصر الجديدة**

من أجل مواكبة ازدهار النشاط السياسي الذي ميز الحياة السياسية والعامة الجديدة في مصر بعد تاريخ 11 فيفري 2011، ومع وجود لوائح جديد خاصة بتأسيس الأحزاب السياسية، اتجهت جماعة

الإخوان إلى تأسيس أول حزب تابع لها بشكل رسمي سمي حزب الحرية والعدالة بتاريخ 06 جوان 2011، تجسيدا لما أعلنه المرشد العام للجماعة "**محمد بديع**" بتاريخ 21 فيفري 2011، عن عزمهم تأسيس حزب سياسي على أن تكون عضويته مفتوحة لعامة المصريين المسلمين منهم أو المسيحيين الأقباط على غرار تعيين القبطي "**رفيق حبيب**" نائبا لرئيس الحزب.

لقد أكد الحزب على مرجعية الشريعة الإسلامية، والإيمان الشديد بالديمقراطية، وأن الرئيس ينتخب، والأمة هي مصدر كل السلطات، على أن يعمل الحزب من أجل تحسين اقتصاد البلد وتعزيز أمنه واستعادة الدور الريادي لمصر، لقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين من خلال تأسيس حزب الحرية والعدالة أن توفر غطاء للجماعة، حيث من المفترض أن يتم تزويد كل المنتمين إلى الجماعة نساء ورجال ببطاقة عضوية الحزب، إذا ما أضطر المعني بدفع الاتهام التقليدي الذي قد يواجهه بعضويته في جماعة محظورة (العوضي، 2013، صفحة 34).

في ظل سياق سياسي سيء تميزه حالة إحباط شديدة لاسيما في أوساط "شباب الحركة الاحتجاجية"، من تبعات المرحلة الانتقالية وكيفية إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لها، تم الاتفاق على ضرورة العودة بسرعة إلى الشرعية عبر ما تفرزه صناديق الاقتراع، تماهيا مع التعديلات الدستورية لشهر مارس 2011، حيث استدعي المواطنين لانتخاب أعضاء مجلسي النواب والشورى، ثم انتخاب رئيسا جديدا للبلاد وفق أجندة زمنية محددة.

كان هذا المسار يمثل انتصارا للإسلاميين الذين أيد كثير منهم التعديلات الدستورية المذكورة سلفا، لقد أوحت لهم قدرتهم التنظيمية وتواجدهم على الأرض بأن الانتخابات في حال إجرائها تمثل فرصة سانحة قد لا تتكرر للفوز بها، في مقابل تيارات سياسية أخرى من غير الإسلاميين التي احتشدت حول رفض الانتخابات على أن يتم الذهاب مباشرة لكتابة دستور جديد للبلاد، لقد بدا أنه من الأرجح أن رفضهم لأن تكون الانتخابات أولا وقبل كتابة الدستور الجديد، هو خوفهم من خسارتها، إنهم لم يقدموا بديلا واقعيا ديمقراطيا معترف به (Brown, 2013, p. 46).

تم الاتفاق بأن تجرى الانتخابات البرلمانية المصرية الأولى في عهد ما بعد "**مبارك**"، وفق نظام انتخابي يدمج بين نظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر الفردية (أنظر الجدول رقم 11)، سواء كان الأمر متعلق بانتخابات أعضاء مجلس النواب أو مجلس الشورى، وقد جاء ملخص النظام الانتخابي وتوزيع أعداد المقاعد بين النظامين كما يلي:

- الجدول رقم (11): ملخص النظام الانتخابي للانتخابات البرلمانية المصرية 2011 - 2012 -

	النظام الفردي	نظام التمثيل النسبي
مجلس الشعب: إجمالي المقاعد 508 (498 منتخبة / 10 معينة من المجلس العسكري)	- 166 مقعد - 83 دائرة انتخابية - 02 مقعد لكل دائرة	- 332 مقعد - 46 دائرة انتخابية - من 4 – 12 لكل دائرة
مجلس الشورى:إجمالي المقاعد 270 (180 منتخبين / 90 يعينهم الرئيس)	- 60 مقعد - 30 دائرة انتخابية - 02 مقعد لكل دائرة	- 120 مقعد - 30 دائرة انتخابية - 04 مقعد لكل دائرة

المصدر: مركز كارتر. (2012)، ص 24.

استطاعت جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في مولودها الحزبي "حزب الحرية والعدالة"، أن تحقق اكتساح حقيقي على مستوى نتائج أول انتخابات لمجلسي الشعب والشورى في مصر لما بعد حكم الرئيس "**حسني مبارك**" (أنظر الجدولين رقم 12 و 13)، خاصة وأن الحزب قد قاد التحالف الديمقراطي من أجل مصر الذي تأسس العام 2011 بدعوة من حزبي الوفد والحرية والعدالة، ضم أحزاب أخرى لها توجهات وأيديولوجيات مختلفة هي: الكرامة، غذ الثورة، العمل، الإصلاح والنهضة، الحضارة، الإصلاح، الجيل الديمقراطي، مصر العربي الاشتراكي، الأحرار، الحرية والتنمية، غير أن حزب الوفد قد قرر الانسحاب من التحالف شهر أكتوبر 2011، كما انسحب حزب النور السلفي في سبتمبر وأحزاب أخرى احتجاجا على نسب تمثيلهم في قائمة التحالف الانتخابية، لقد تم إجراء هذه الانتخابات على خمسة مراحل استمرت من تاريخ 28 نوفمر 2011 حتى تاريخ 22 فيفري 2012، وقد جاءت نتائجها على الشكل التالي:

- الجدول رقم (12): جدول يبين نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري 2011 / 2012 -

الأحزاب والائتلافات	مقاعد التمثيل النسبي	مقاعد الدوائر الفردية	إجمالي المقاعد
التحالف الديمقراطي من أجل مصر			
حزب الحرية والعدالة	117	101	218
الكرامة	6	0	6
الحضارة	1	1	2
العمل	1	0	1
التحالف الإسلامي			
النور	87	27	108
البناء والتنمية	3	10	13
الأصالة	3	0	3
الكتلة المصرية			
حزب التجمع	3	0	3
الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي	15	0	15
حزب المصريين الأحرار	14	1	15
أحزاب أخرى والمرشحين المستقلين			
الوفد	40	2	42
الإصلاح والتنمية	9	1	10
حزب الوسط	9	0	9
تحالف الثورة مستمرة	8	0	8
حزب مصر القومي	8	0	8
حزب المواطن المصري	3	1	4
حزب الاتحاد	3	0	3

حزب الحرية	2	0	2
حزب العدل	0	2	2
حزب السلام الديمقراطي	2	0	2
حزب الاتحاد المصري العربي	1	0	1
الحزب الناصري	1	0	1
المستقلون	–	25	25
إجمالي المقاعد المنتخبة	332	166	498
مقاعد معينة من المجلس العسكري	–	–	10
إجمالي المقاعد	–	–	508

المصدر: المعهد الانتخابي للديمقراطية في إفريقيا. (2012) ، ص ص 38 – 39.

– الجدول رقم (13): جدول يبين نتائج انتخابات مجلس الشورى المصري 2011 / 2012 –

الحزب أو التحالف	مقاعد التمثيل النسبي	مقاعد الدوائر الفردية	إجمالي المقاعد
التحالف الديمقراطي من أجل مصر	56	49	105
التحالف الإسلامي	38	7	45
حزب الوفد الجديد	14	0	14
الكتلة المصرية	8	0	8
حزب الحرية	3	0	3

حزب السلام الديقراطي	1	0	1
المستقلون	0	4	4
إجمالي المنتخبين	120	60	180
نواب يعينهم الرئيس	0	0	90
الإجمالي	–	–	270

المصدر: المعهد الانتخابي للديمقراطية في إفريقيا. (2012) ، ص ص 40 – 41.

لقد مكنت درجة التنظيم العالية التي تمتلكها جماعة الإخوان المسلمين جراء سنوات النضال الطويلة، ووعائها الانتخابي الكبير الذي استطاعت تشكيله بعد سنوات من عملها في مختلف محافظات دولة مصر، عمل ونشاط لم يقتصر فقط على الجانب السياسي، بل امتد وتشعب لتشمل تقديم خدمات اجتماعية ومساعدات اقتصادية للكثير من الأسر المصرية المنتمين إلى الطبقات الهشة، لقد مكن كل هذا وأسباب أخرى كامنة في المجتمع المصري لما بعد "**مبارك**" الباحث عن التغيير وقطع الطريق على أي محاولة لعودة رموزه، لحزب الحرية والعدالة الذي قاد مجموعة أحزاب أخرى تحت ظل التحالف الديمقراطي من أجل مصر، من تحقيق فوز في أول انتخابات تجرى في تاريخ مصر لما بعد 11 فيفري 2011، لقد أصبح الحزب ومنه جماعة الإخوان المسلمين القوة السياسية الأولى في البلاد، لقد حكموا مصر الجديدة، تأكد ذلك بمجرد الإعلان عن نتائج انتخابات رئاسة البلاد التي أجريت على دورتين بتاريخ 23 و 24 ماي 2012 للدورة الأولى، ثم 16 و 17 للدورة الثانية.

كما تم انتخاب "**محمد مرسي**" رئيسا للبلاد بفارق بسيط بينه وبين منافسه في الدور الثاني الفريق "**أحمد شفيق**" (51.73% لصالح "**مرسي**"، 48.27% لصالح "**شفيق**")، لقد فسر هذا الفوز بأن البعض مِنْ مَنْ انتخب "**مرسي**" قد كان مقتنعا به كرئيس للبلاد، أما آخرين فقد رأوا فيه بديلا مناسبا لقطع الطريق على من يطلق عليهم تسمية "**فلول نظام مبارك**" (فوزي، 2013، صفحة 28)، هذا التفسير البسيط لفوز مرسي بأول انتخابات رئاسية في مصر ما بعد 11 فيفري 2011، ينسجم وطرح جماعة الإخوان المسلمين في تبريرها لانقلابها على ما قدمته من تعهدات سابقة بعدم مشاركتها في هذا الموعد الانتخابي والاكتفاء فقط بخوض غمار انتخابات مجلسي الشعب والشورى.

لقد اعتقدت الجماعة كما يرى البعض أن تقديمها لمرشحها في انتخابات رئاسة الجمهورية، يجد مبرره في سببين اثنين هما (بشارة، 2016 ج، صفحة 234):

- محاولة لمنع الانقلاب على ما تحقق إثر الحركة الاحتجاجية، والذي كان يعد له – حسب اعتقاد الجماعة – من خلال تهيئة البيئة الانتخابية لضمان فوز "**أحمد شفيق**" برئاسة البلاد، وهو المحسوب على مؤسسة الجيش ونظام "**مبارك**"، لاسيما وأن باقي القوى السياسية لم تكن لها إمكانية الوقوف أمام هكذا مخطط بسبب ضعفها وتشتتها.
- مواجهة النية المبيتة لحل مجلس الشعب (وهو ما حدث عشية الانتخابات الرئاسية في دورها الثاني)، لقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره حاكما للبلاد رافض لأي احتمال لمواجهة جهاز الدولة بهيئتين منتخبتين شعبيا (مجلس الشعب والرئيس)، لذا فضل الاحتفاظ بصلاحية التشريع عبر حل مجلس الشعب المنتخب حديثا في حالة فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين برئاسة الجمهورية، إن أمر فوزه كان شبه محسوم.
- **المعركة صعبة الحسم: الدستور الجديد للبلاد**

من تجارب الدول التي شهدت مسارات ناجحة للتحول الديمقراطي، تبرز مركزية عملية كتابة أو تعديل النص الدستور الذي يحدد نوع النظام السياسي، صلاحيات وحدود سلطاته والعلاقات التي تحكم الحاكم بالمحكوم بشكل عام، فالمرحلة تقتضي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه مسارات الانتقال من نظام حكم تسلطي نحو آخر، نظام حكم من المفترض أن يكون أكثر ديمقراطية من سابقه، وهنا تبرز أهمية كتابة دستور جديد.

لقد ذكرنا سلفا أن الحالة المصرية شهدت نقاشات حادة بين مختلف القوى السياسية في مرحلة ما بعد الرئيس "**مبارك**"، كان موضوعها إلى من تكون الأسبقية هل لكتابة دستور جديد للبلاد، أم العودة بشكل سريع نحو الشرعية الانتخابية (برلمان ورئيس منتخبين)، لقد فاز أصحاب الطرح الأخير، لتؤول مهمة كتابة دستور جديد للبلاد للهيئة التشريعية المنتخبة شعبيا، حيث تم الاتفاق على أن تقوم بتحديد أعضاء اللجنة التأسيسية التي ستتولى كتابة نص هذا الدستور.

تنفيذا لما نص عليه التعديل الدستوري لمارس 2011، كان لزاما على البرلمان المنتخب (2011 – 2012) تشكيل الجمعية التأسيسية من 100 عضو تتولى كتابة الدستور الجديد للبلاد، لقد تم التوافق حينها على أن يتم توزيع أعضائها بين مختلف القوى المتفاعلة في المشهد السياسي المصري كالآتي: 39 مقعد لممثلي الأحزاب الموجودة في البرلمان، 6 مقاعد للقضاة، 9 مقاعد للخبراء في

مجال القانون، مقعد واحد للقوات المسلحة، مقعد واحد للشرطة وآخر مثله لوزارة العدل، 13 مقعد لنقابات العمال، 5 مقاعد لممثلي جامعة الأزهر، 4 مقاعد لممثلي الكنيسة القبطية و 12 مقعد لشخصيات عامة (المؤسسة الدولية للديمقراطية، 2012، صفحة 11).

فلما كانت الأحزاب الإسلامية متمثلة على وجه التحديد بحزب الحرية والعدالة الإخواني بالدرجة الأولى، وحزب النور السلفي لها أغلبية المقاعد في البرلمان، تم اتهامها من قبل تيارات سياسية أخرى بأنهم قد أحكموا قبضتهم على الهيئة التأسيسية، ليتم رفع العديد من الدعاوى القضائية من قبل تيارات فكرية وشخصيات عامة للطعن في تركيبتها، في أفريل 2012 أعلن مجلس الدولة عدم دستورية الهيئة التأسيسية، كما تم القضاء بحل مجلس الشعب المنتخب من قبل المحكمة الدستورية التي أسندت قرار الحل لعدم دستورية انتخاب ثلث أعضائه المستقلين.

رغم أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أقر بحل المجلس إلا أن الرئيس المنتخب "**مرسي**" قد قرر دعوته للاجتماع مرة أخرى فور انتخابه لرئاسة البلاد، لقد تخوف المجلس الأعلى للقوات المسلحة من تغلغل جماعة الإخوان ووصولهم لحكم مصر، ضف إلى ذلك رفضه لأي إمكانية لمواجهة مؤسستين منتخبتين شعبيا كما أسلفنا الذكر، وما يقتضيه الأمر من إعادة بعث النقاش حول ضرورة إخضاع مؤسسة الجيش للسيطرة المدنية وفق ما تشترطه ضرورات التحول الناجح نحو الديمقراطية المنشود شعبيا.

تم إعادة انتخاب جمعية تأسيسية جديدة شهر جوان 2012، غير أن رفع الدعاوى ضد تركيبتها بحجة سيطرة الإسلاميين على أغلبية مقاعدها لم يتوقف، من أجل تفادي تكرار قرار حلها أصدر الرئيس "**مرسي**" مرسوما نص على حضر النظر في مثل هكذا قضايا من قبل المحاكم (سكوفغارد و سين، 2014، صفحة 11)، بعدها قدمت الجمعية التأسيسية الثانية مسودة الدستور التي توافق عليها أعضاؤها ليقرها مجلس الشعب، قبل أن تعرض للاستفتاء الشعبي في 15 ديسمبر 2012، رغم أن المسودة قد حضت بقبول ثلثي الناخبين، إلا أن نسبة المقبلين على صناديق الاقتراع في ذلك التاريخ قد ناهزت 33% فقط من مجموع الكتلة المصرية الناخبة المقدرة بحوالي 51 مليون ناخب حينذاك، لقد أضرت نسبة الإقبال الضعيفة على مصداقية الدستور الجديد باعتباره دستورا لكل المصريين، ليتم وصفه بأنه دستور جماعة الإخوان المسلمين لا دستور الدولة المصرية.

الشيء الأكيد، أن الصراع الذي شابه في أحيان كثيرة "المعارك" حول كل ما تعلق بمسار كتابة الدستور المصري الجديد لمرحلة ما بعد الرئيس "**مبارك**"، كان على درجة كبيرة من التماثل في

صراعات أخرى حول العديد من القضايا السياسية في مصر العام 2012، حيث أصبح الصراع ليس حول كيفية إقامة نظام ديمقراطي، بل حول كيفية التمكن من السيطرة على الدولة ومؤسساتها وإقصاء الآخر في هذه المرحلة من تاريخ مصر الحديث، خاصة وأنه قد عجل بانتقال حالات الصراع هذه من الساحة الانتخابية التي سيطر عليها الإسلاميين وهم القوى السياسية الأكثر تنظيما، إلى عالم السياسة غير الانتخابية، أين مازال الجيش والمحاكم أي عناصر النظام السياسي السابق يمتلكون بعض السطوة والتأثير (Ottaway, 2012) .

لقد كان هذا من أبرز الأسباب التي عطلت تقدم مسارات التحول نحو الديمقراطية المنشود، لينفخ الروح مجددا في من يريدون العودة إلى الواجهة بعدما جردهم الحراك الاحتجاجي لتاريخ 25 جانفي 2011 من نفوذهم، الذين حاولوا لتحقيق ذلك الاستقواء بمؤسسات الدولة الفاعلة على غرار مؤسسة الجيش لإنهاء حكم الإخوان لمصر.

- **حكم الإخوان لمصر في الميزان**

كانت بداية حكم الرئيس "**محمد مرسي**" ثورية بامتياز، وهو الذي استهلها بإحالة كل من وزير الدفاع المشير "**محمد حسين طنطاوي**" وقائد أركان الجيش الفريق "**سامي عنان**" على التقاعد، كان ذلك على إثر حادثة رفح الأولى بتاريخ 6 أوت 2012، والتي خلفت مقتل 16 ضابط وجندي من القوات المسلحة المصرية، لقد تم النظر إلى هذا التحرك على أنه عزم صريح من الرئيس المنتخب لاستكمال تحقيق ما تبقى من مطالب الحركة الاحتجاجية لتاريخ 25 جانفي 2011، التي يمكن القول أن وصوله إلى الحكم يعد من أبرز نتائجها – على الأقل بالنسبة لمن انتخبوه – بالتالي تفكيك ما تبقى من منظومة الحكم الفاسدة التي أرسى أركانها الرئيس "**مبارك**"، ومنه تطهير مؤسسات الدولة بشكل يعكس الحالة الثورية التي كانت موجودة آنذاك، انتهت هذه الجهود باتهامات من بعض السياسيين من أن الرئيس "**مرسي**" قد وفر خروجا آمنا لقيادات الجيش، التي ارتكبت مجازر في حق المواطنين إبان المرحلة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة.

كان مصير جهود الرئيس "**مرسي**" الاصطدام العنيف مع معارضيه، على إثر محاولاته السيطرة على وزارات الداخلية والقضاء، الإعلام والأجهزة البيروقراطية (العناني، 2018، الصفحات 715 – 716)، التي تعتبر امتداد طبيعي للدولة العميقة والنظام السابق، سينتهي هذا الصراع باستعانة معارضيه بمؤسسة الجيش لإنهاء حكمه الذي لم يستمر إلا عاما واحدا.

كان على الرئيس "**مرسي**" أن يسعى لتحقيق شرعية شعبية حقيقية حول شخصه، خاصة وأنه فاز في انتخابات الرئاسة في دورها الثاني وبفارق ضئيل عن منافسه، لذلك كان من المفترض أن يعمل من أجل إنجاز اقتصادي تستفيد منه الطبقات الدنيا والمتوسطة، خاصة أنه قد ورث وضعا اقتصاديا متدهور، تميزه نسبة البطالة والتضخم المرتفعتين، وتعويله على الاقتراض من صندوق النقد الدولي لسد حالة العجز على مستوى موازنة الدولة (العوضي، صفحة 36).

لقد فشل الرئيس "**مرسي**" ومن خلف جماعة الإخوان في ذلك، بسبب صراعه مع القوى المعارضة لحكمه، وتوجهه إلى محاولة تثبيت حكمه من خلال الإعلان الدستوري الصادر عنه بتاريخ 21 نوفمبر 2012، الذي أراد منه مجابهة حالة التكبيل التي واجهته التي كان سببها المجلس العسكري الذي أصدر إعلانا دستوريا مكمل قبل تسليمه السلطة بعد انتخابه، وسع "**مرسي**" بموجب هذا الإعلان الدستوري الجديد صلاحياته وحصن قراراته من أي طعن – هو نفسه الإعلان الدستوري الذي حصن الجمعية التأسيسية من إمكانية الحل –، إلا أنه أحدث بذلك شرخا في علاقته والقوى المحتجة في الشارع التي وصفة الإعلان بأنه بداية لسلطوية جديدة ستحكم مصر، الأمر الذي دفع بالرئيس "**مرسي**" لإلغائه (العناني، صفحة 716).

كان لازدياد توتر العلاقة بين الرئيس "**مرسي**" وباقي القوى السياسية حتى قوى الإسلام السياسي منها، واتهام جماعة الإخوان المسلمين بالسعي نحو "أخونة" الدولة المصرية لإحكام السيطرة على مختلف أركانها، دور فاصل في اندلاع احتجاجات ضد استمرارهم في حكم البلد، حيث برز للعلن حركة حملت تسمية "تمرد"، الحركة التي طالبة بضرورة إنهاء حكم الرئيس "**مرسي**"، ونظمت لذلك حملة جمع توقيعات بالتنسيق مع مختلف أطياف المعارضة الأخرى، كما طالبت بتدخل الجيش من جديد لعزل الرئيس "**مرسي**"، وهو ما تحقق بتاريخ 3 جويلية 2013، مع تعطيل العمل بدستور العام 2012 وتكليف رئيس المحكمة الدستورية "**عدلي منصور**" بتولي رئاسة البلاد.

لم تدم فترة حكم الإخوان لمصر سوى سنة واحدة، الأمر الذي يصعب من مهمة تقييم أدائهم، خاصة وأن انتهاء حكمهم جاء على إثر تدخل جديد من مؤسسة الجيش التي حاول الرئيس "**مرسي**" إحكام سيطرته عليها، لقد تفاعلت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية لتنجح تدخل الجيش مرة أخرى في الحياة السياسية في مصر، في تحد حقيقي لمسار التحول الديمقراطي المنشود في أعقاب احتجاجات 25 جانفي 2011، غير أن الكثير من الملاحظين قد اعتبروا أن نهاية حكم "**مرسي**" وسقوط جماعة الإخوان يعود لعلاقاتها المضطربة بالأساس مع باقي التيارات السياسية، الأمر الذي

وفر فرصة سانحة لعودة الجيش إلى الحياة السياسية بحجة حماية سلامة الوطن، لكن هذا أيضا لا ينفي بعض مسببات سقوط "**مرسي**" و الجماعة التي يمكن استنباطها من الأخطاء التي وقعوا فيه، بالتاي يمكن أن نختصر أسباب هذه النهاية في ما يلي:

- عدم تمكن الرئيس "**مرسي**" من التملص من جلباب الجماعة التي لطالما اعتقد طوال فترة توليه رئاسة البلاد أن الفضل في ذلك يعود إليها، هنا يمكن الاستدلال ببعض تصريحات قادتها على غرار "**عصام العريان**" الذي قال "سيخطئ "**مرسي**" لو اعتقد بأنه نجح بمجهوده الشخصي، لأنه يدرك تماما أنه لولا الإخوان لما وصل إلى الرئاسة" (العوضي، صفحة 37).
- حالة الارتباك والتردد التي ميزت أداء مؤسسة الرئاسة، من خلال إصدار قرارات والتراجع عنها، ما جعل كثير من المعارضين يربطون قرارات الرئيس بما يقرره المرشد العام لجماعة الأخوان المسلمين، مثال ذلك القرار المتعلق بإصدار التعريفة الجمركية الجديد (بان، 2014، صفحة 44).
- الأيديولوجية المحافظة للجماعة التي لطالما جعلت منها جماعة إصلاحية ترفض العمل الثوري ضد النظام الحاكم، الأمر الذي رآه البعض عقبة في سبيل تحقيق أهداف "الثورة" وبناء نظام سياسي جديد، خاصة وأن جماعة الإخوان لم تتمكن من إحداث تحولات على مستوى أيديولوجيتها لتوائم روح المرحلة الجديدة (العناني، الصفحات 718 – 719).
- الجمود التنظيمي والقيادي لجماعة الإخوان المسلمين، بسبب سيطرة التيار المحافظ في الجماعة على حساب التيار الإصلاحي الأكثر انفتاحا ومرونة، ما جعل الكثير من شباب الجماعة ينخرط في احتجاجات 25 جانفي 2011 بشكل منفرد، ضف إلى ذلك عجز الجماعة عن بلورة مشروع إصلاح داخلي من شأنه أن يحدث تواءم بين استراتيجية الجماعة والواقع الجديد الذي فرضته الأحداث، ولما لا تقوية الجناح الإصلاحي داخلها، وأيضا غياب رؤى نقدية داخلية إثر تغلب قيم الطاعة والولاء على قيم الحرية والمشاركة والديمقراطية، جعلها تفشل في مواكبة مطالب قوى الحراك الاحتجاجي (العناني، صفحة 722).
- ضعف جماعة الإخوان في الإدارة والحكم، يمكن فهم ذلك بسبب حالة الإقصاء التي عانته كوادرها الكثيرة طوال فترة حكم الرئيس "**مبارك**"، التي لم تمكنهم من تولي مناصب المسؤولية في الدولة، لدى كانت النتيجة المنطقية هي افتقارهم للتجربة في الحكم والإدارة، الأمر الذي

انعكس سلبا على أدائهم في فترة توليهم السلطة في مصر بعد الرئيس "**مبارك**" (العناني، صفحة 722).

في الأخير، يمكن القول أن جماعة الإخوان لم تبني سياستها للمرحلة الجديدة على استهداف الوصول إلى السلطة، بل كان ذلك نتيجة ضرورات المرحلة، على الأقل حسب التبريرات المقدمة من طرفهم حول مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية المصرية، في المقابل كان لتفاعل أسباب داخلية وخارجية دور حاسما في إنهاء فترة حكمهم التي لم تستمر عدا السنة الواحدة، الأهم من ذلك أن امتدادات الدولة التي بناها "**مبارك**" طيلة ثلاثين سنة، والتي فشل الإخوان في السيطرة عليها بسبب ضعف تجربتهم في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، هي من استطاعت أن تعجل من تدخل مؤسسة الجيش مرة أخرى بحجة حماية الدولة، لتسقط حكم الرئيس "**مرسي**" ومنه جماعة الإخوان المسلمين بشكل دراماتيكي، ليعود الجيش ممثلا في نخبته لممارسة السياسية في مصر ولو بطريقة أخرى.

4 . 2 . 3: الحكم العسكري الجديد: الانقلاب على الديمقراطية الفتية

كانت مؤسسة الجيش في مصر باعتبارها أكثر جهة تنظيما مقارنة بباقي الفواعل السياسيين الآخرين، هي من تولت إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية التي تلت تنحي الرئيس "**مبارك**" الذي تخلى عن السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فرغم حالة الود التي ميزت علاقات المجلس العسكري ومختلف الجماعات المحتجة في الشوارع منذ تاريخ 25 جانفي 2011، التي اعتبت أن موقف الجيش منها كان منحاز لإرادة الشعب على حساب الطغمة الحاكمة، هذا الود تحول إلى علاقة صدام، دفع الكثيرين من المحتجين لرفض استمرار الجيش في قيادة البلاد وتحديد المسارات التي يجب أن تسير بموجبها الحياة المصرية، خاصة عندما تورطت بعض وحداتها في إطلاق النار على المتظاهرين في أحداث متفرقة أدت لسقوط ضحايا مدنين، فالجيش الذي حمى المتظاهرين في بداية الأمر تورط بعد مدة في قتلهم، إلا أنه وفي مدة عام ونصف العام كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أوفى بالتزاماته عندما نجح في تنظيم عمليات انتخابية واستفتاءات على تعديلات دستورية، انتهت بتسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب شعبيا في جوان 2012، عملا بما نص عليه التعديل الدستوري في مارس 2011.

كل ذلك، لا يعني أن طموحات مؤسسة الجيش ممثلة في نخبة ضباطها في العودة إلى واجهة الحياة السياسية في مصر، والعمل على ضمان المكانة السياسية التي تمكنهم كمؤسسة من لعب دور هام في الحياة السياسية الوطنية بما يتناسب وحجم المؤسسة ككل، إمكاناتها وتاريخها الممتد لعقود من

الزمن، قد خبا وفتر، غير أن ما سبق ذكره حول مجموعة العراقيل التي حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة وضعها أمام الرئيس المدني المنتخب قبل تسليمه السلطة، خاصة ما تعلق منها بقرار حل مجلس الشعب، يبين بوضوح رغبة ضباط المجلس في لعب دور هام في الحياة السياسية الجديدة في مصر ما بعد "**مبارك**"، والأهم من ذلك السعي لتجنب المواجهة المباشرة وإمكانية الاصطدام الذي قد يقع بينهم وبين مؤسستين منتخبتين، حينها سيفقد الجيش ما تبقى له من دعم شعبي، ذلك الدعم الذي أرسى عليه تواجده في الحياة السياسية الوطنية منذ العام 1952، حيث كان دائم الرهان على ما يوفره له الغطاء الشعبي في كل مرة يقوم بالتحرك فيها تجاه الداخل (عبد الفتاح، 2013، صفحة 48).

كانت أول المواجهات بين الرئيس المدني المنتخب "**محمد مرسي**" في جوان 2012 والمجلس الأعلى للقوات المسلحة قد بدأت مباشرة فور إعلان فوزه بانتخابات رئاسة الجمهورية فمن احتفل من أنصاره ومؤيديه بهذا الفوز رددوا مطولا شعارات مناوئة ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، معبرين عن رفض قاطع لاستمرار حكم الجيش معتبرين أنه ضد الطموح الشعبي ببناء نظام ديمقراطي مدني، كما عمل الرئيس "**مرسي**" على استعراض حجم التأييد الشعبي له في مواجهة المجلس العسكري لما أقدم على تأدية اليمين الدستورية أمام المتظاهرين المحتشدين في ميدان التحرير وسط القاهرة بتاريخ 29 جوان 2012، قبل أن يؤذي اليمين بشكل رسمي من داخل المحكمة الدستورية، هذه الشعبية التي حضي بها الرئيس "**مرسي**" تضاعفت مجددا مع إقدامه على إحالة وزير الدفاع المشير "**طنطاوي**" وقائد أركان الجيش الفريق "**سامي عنان**" وبعض ضباط المجلس العسكري الذي أدار البلاد خلال المرحلة الانتقالية إلى التقاعد بشكل إجباري (عبد ربه، 2013، صفحة 151).

هذه الشعبية لم تدم طويلا لتصطدم بإرادة شعبية وسياسية رافضة لاستمرار حكم الرئيس "**مرسي**" المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، لقد بلور هذا الرفض الواسع مجموعة من الأسباب كنا قد ذكرنها سلفا، حالة الرفض هذه دفعت مؤسسة الجيش ممثلة في وزير الدفاع المعين من طرف الرئيس "**مرسي**" نفسه، للاستثمار فيها من أجل العودة مرة ثانية في ظرف مدة 30 شهر لواجهة الأحداث السياسية في مصر، لقد تمت دعوة أبناء الشعب المصري للاحتشاد بتاريخ 26 جوان 2013، لمنح تفويض لوزير الدفاع "**عبد الفتاح السيسي**" بما يمكنه من التعامل مع ما أسماه في دعوته للاحتشاد "العنف والإرهاب المحتملين" (عبد الفتاح، صفحة 84).

لقد طرحت ما تحمله هذه الدعوة تساؤلات عدة حول إمكانية تهديدها للسلم المجتمعي، وأن يستخدم الجيش لمواجهة فصيل سياسي أو جماعة من المواطنين المصريين بسبب اختلافات ذات

طابع سياسي، لكن الأكثر أهمية من كل ذلك قد أعادة بعث النقاش حول الدور السياسي للجيش المصري، خاصة وأن الرئيس "**مرسي**" وجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكمهم التي لم تعمر طويلا، قد سادت لديهم نوع من القناعة أنهم قد تمكنوا من فرض نوع من السيطرة المدنية على مؤسسة الجيش، خاصة بعد ما تمت إحالة كبار ضباطها على التقاعد بشكل إجباريا في لحظة تاريخية.

عاد الجيش فور عزل الرئيس "**مرسي**" في 3 جويلية 2013، إلى تولي إدارة البلاد لكن على عكس وجوده في أعقاب تنحي الرئيس "**مبارك**" عندما تولى المهمة بشكل صريح، في هذه المرة تم توكيل رئيس المحكمة الدستورية العليا "**عدلي منصور**" رئاسة البلاد بشكل مؤقت إلى حين إعادة انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وفق ما تضمنته خارطة طريق تم الاتفاق عليها بين القوى السياسية المعارضة لحكم الرئيس "**مرسي**" وجماعة الإخوان المسلمين، بمعية شيخ جامع الأزهر وبابا الكنيسة الأورتذوكسية.

من خلال التتبع الزمني لسيرورة الأحداث في مصر، التي انتهت بعودة الجيش مجددا ليكون الفاعل الأقوى في حقل السياسة الوطنية، سندرك أنه ومنذ أزمة الإعلان الدستوري الذي أقره الرئيس "**مرسي**" في نوفمبر 2012، تأسست حالة من الصراع بين الرئيس ومؤيديه من جهة، ومن يناصبوه المعارضة من تيارات سياسية اجتمعت فيما بعد فيما أصبح يعرف بجبهة الإنقاذ ذات التوجه الراديكالي ضد الإسلام السياسي من جهة أخرى، لقد تحول الصراع من أجل البناء المؤسساتي الجديد إلى صراع وجود بين أيديولوجيات مختلفة تم حصرها في صراع بين الإسلاميين والعلمانيين، كان هذا محصلة المعركة التي سبقت كتابة دستور 2012، هي التي مهدت لعزل الرئيس "**مرسي**"، ما دام أنه ومن أيده ظل إصرارهم على الاستقواء بالأكثرية الانتخابية ونتائج صندوق الانتخابات الذي منهم صدارة القوى السياسية تمثيليا في مؤسسات الدولة المنتخبة.

في جهة أخرى، وجدت قوى المعارضة نفسها تخوض في مسار البحث عن سبل أخرى لتستقوي بها ضد معسكر الرئيس، لن تكون بالتأكيد سبل انتخابية تمكنها من الإطاحة بالرئيس المنتخب والوصول إلى السلطة، ففي ظل عدم ترسخ مبادئ الديمقراطية وحالة السيولة التي أصابت المجال السياسي الوطني في مصر طول 30 شهر التي تلت تنحي الرئيس "**مبارك**"، كان من الطبيعي أن تعود مؤسسة الجيش لتلعب دور الحكم بين الخصمين، مؤسسة الجيش هذه التي مازالت تمثل منطقة نفوذ حقيقية للنظام الذي أسقطته احتجاجات 25 جانفي 2011، وهو الجيش نفسه الذي ظل يحضى بثقة فئات واسعة من الشعب المصري، لاسيما في أوساط الطبقة الوسطى من المجتمع، أولئك الذين

فقدوا الثقة في أي حزب سياسي لصالح رموز الدولة، حيث آمنوا أن بمقدوره حل الأزمات التي قد تمر بها البلاد*، لذا يمكن القول أن مؤسسة الجيش استثمرت في الشرعية الشعبية المرتكزة على الشارع الرافض لاستمرار حكم الإخوان (عواد، 2013، الصفحات 34 – 35)، لتعود مجددا لصناعة القرار السياسي في مصر ما بعد بعد "**مبارك**".

سبب آخر يرجح أنه قد يكون جوهري في عودة مؤسسة الجيش المصري للانقلاب على مؤسسة الرئاسة في 3 جويلية 2013، فمن المعروف أن النظام السياسي المصري لسنوات طويلة كان يعتمد على ضباط الجيش المتقاعدين لتوليتهم مناصب مدنية كمحافظين في أغلب مواقع الحكم المحلي، حيث كانت محافظات السويس، شمال سيناء والإسماعيلية، حكرا على ضباط الجيش المتقاعدين الذين يعينون كمحافظين عليها لسنوات طويلة، لقد كان منصب المحافظ هناك يستثنى منه المدنيين، أيضا بالنسبة لرئاسة وإدارة الشركات المملوكة للدولة المصرية، كما كان لهم نصيب في إدارة الجامعات والكثير من كلياتها ومراكز البحث التابعة لها، المستشفيات الحكومية والملاعب الرياضية، الإذاعة والتلفزيون، وغيرها كثير من القطاعات التي كان ضباط الجيش المتقاعدون يعينون على رأسها أو حتى في مجالس إدارتها، لقد حققت مؤسسة الجيش المصري منذ عقود طويلة بموجب هذا السلوك نفوذ واسع في الجهاز البيروقراطي للدولة المصرية (صايغ، 2012، الصفحات 14 – 17).

فلما أحال الرئيس "**مرسي**" الكثير من الضباط الجيش السامون إلى التقاعد بشكل إجباري في صيف 2012، بموجب تسوية بين الطرفين، ثم تحسين امتيازات الجيش ومنع الرقابة البرلمانية على ميزانية الجيش تحديدا، التي أصبحت من اختصاص مجلس الدفاع الوطني بموجب نص المادة 197 من دستور العام 2012، فإن هذا التحرك لم يكبح الجموح السياسي للعسكر في مصر، الذي هددت تعيينات الرئيس "**مرسي**" في بعض المناصب السيادية ميزة نفوذه الواسع في بيروقراطية الدولة، لقد تم النظر من طرف مؤسسة الجيش إلى هذه التعيينات، بأنها كانت على حساب حصتها وتجاوز لما درج العمل به طوال السنوات الكثيرة التي سبقت وصول "**مرسي**" لرئاسة الجمهورية (عواد، صفحة 35).

* – لقد أثبتت صحة هذا الافتراض بالنتائج المحصل عليها في استطلاع الرأي المنجز من قبل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العام 2014، تحت عنوان "المؤشر العربي 2014"، حيث بلغت نسبة من يثقون بمؤسسة الجيش ثقة كبيرة 69% من أجمالي المستجوبين، كما يثق بشكل كبير 29% منهم في مؤسسة الشرطة، و 27% منهم أيضا لهم ثقة كبيرة في مؤسسات جهاز أمن الدولة المكون من الشرطة والمخابرات والاستخبارات، كما يثق بشكل كبير 36% في مؤسسة القضاء، أما الأحزاب السياسية فنسبة الثقة بها لم تتراوح 7% (المركز العربي ، 2014، الصفحات 39 – 81)

عقب عملية الانقلاب بدأ يتضح أن مؤسسة الجيش المصري هذه المرة، لن ترضى بأن تكون لاعبا بين فاعلين سياسيين متساويين من حيث القوة، عكس ذلك تماما لقد كانت لديها الرغبة بأن تكون اللاعب المهيمن، يبرز هذا في مجموعة التحركات التي قامت بها المؤسسة نفسها بعد أن تمت عملية عزل الرئيس "**مرسي**" بنجاح، نذكر من هذه التحركات أهمها (سليمان هـ.، صفحة 73):

- تقديم وجوه مدنية إلى واجهة الحكم على أن تلتزم كما ستوضح الأحداث فيما بعد بإتباع خارطة الطريق التي سطرتها قيادة الجيش لمستقبل البلاد، بما يضمن مصالح المؤسسة ومكتسباتها، فإلى جانب "**عدلي منصور**" الذي تولى رئاسة البلاد بشكل مؤقت كما أسلفنا الذكر، كان ضمن حكومة "**حازم الببلاوي**" وزراء محسوبين على عهد الرئيس "**مبارك**".
- العمل على إعادة ترميم قوة القمع التي أسس لها نظام "**مبارك**" والاستعانة بها لضمان استمرار حكمه طوال ثلاثة عقود، تحديدا جهازي الشرطة والأمن.
- العمل على الحيلولة دون بروز أي قوة سياسية من شأنها تعطيل المشروع السياسي لمؤسسة الجيش لما بعد تاريخ 03 جويلية 2013، حيث استمرت عملية الإقصاء التام لمجموعة من الأطياف السياسية، في مقدمتها حركة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة المنبثق عنها، الحزب الذي صدر في حقه حكم قضائي بوجوب الحل بتاريخ 09 أوت 2014، كما تم حضر نشاط حركة 6 أبريل واعتقال أبرز قادتها على غرار "**أحمد ماهر**"، "**أحمد دومة**" و"**محمد عادل**".

إن ما حادث في مصر بتاريخ 03 جويلية 2013، يمكن اعتباره انقلابا على الديمقراطية الفتية التي قدمت لدولة مصر أول رئيس مدني منتخب العام 2012، حتى إن كان هذا الرئيس نفسه ينتمي لجماعة سياسية ظلت لعقود طويلة تعمل في الظل بسبب معاداة النظام السياسي لها، كما يمكن اعتبار ما حدث في ذات التاريخ نوعا من المحاكاة لما حدث بعد ما يعرف في تاريخ مصر الحديث بثورة العام 1952 التي مهدت لبناء نظام حكم بريتوري عسكري أرسى ركائزه حينذاك الرئيس "**جمال عبد الناصر**"، بعد أن أزاح أول رئيس لمصر بعد الثورة ضد الملكية "**محمد نجيب**"، هذا الأخير كان قد قدم خلاصته عن تجربة تدخل الجيش في السياسة استنادا للمرحلة التي كان فيها في قلب الحدث السياسي المصري في منتصف القرن العشرين، خلاصة يمكن الاستدلال بها بمناسبة عودة الجيش المصري مجددا لحكم البلاد بعد أن أزاح وأنهى حكم جماعة الإخوان المسلمين، حيث يقول "**محمد نجيب**" (نجيب، 1984، صفحة 358):

" ... إنه إذا ما خرج الجيش من ثكناته فإنه حتما سيطيح بكل القوى السياسية، المدنية، ليصبح هو القوة الوحيدة في البلد، ... وأن كل قوة سياسية مدنية عليها أن تلعب دور القيادة العسكرية الدكتاتورية ثم يقضى عليها ... لكن ... لا الإخوان عرفوا هذا الدرس ولا غيرهم استوعبه ..."

تحققت خارطة الطريق التي رسمها قادة المؤسسة العسكرية المصرية، ليتمكنوا من تولي الشأن السياسي العام مجددا مسيطرين على عملية صناعة القرار السياسي في البلد، بعد أن تم انتخاب وزير الدفاع الفريق "**عبد الفتاح السيسي**" الذي أشرف على عملية الانقلاب على الرئيس "**مرسي**" رئيس للجمهورية، بعد الانتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها بين 26 و 28 ماي 2014، محققا فوزا كاسحا على حساب منافسه "**حمدين صباحي**" بنسبة 96.6% من أصوات المشاركين في الموعد الانتخابي والمقدرين بنسبة 47.4% من إجمالي الكتلة الناخبة في مصر، حسب ما أعلنت عنه لجنة الانتخابات الرئاسية.

عاد العسكر مجددا للحكم في مصر مستغلين الشرعية التي منحهم أيها المحتجين في الشارع ضد الرئيس "**مرسي**"، المحتجين الذين مثلوا الكثير من فئات المجتمع المصري ممن كان لهم نفس قصير بعد احتجاجات 25 جانفي 2011، حين اعتبروا أن البلاد انتقلت من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى بسرعة، غير أن تراكمات السنين التي كان فيها الحكم تسلطيا كان من الصعب تجاوزها، ضف إلى ذلك بروز قوى سياسية جديدة لم تكن لها الخبرات الكافية للتعامل مع تقلبات المرحلة الانتقالية، حيث فضلت المكاسب السياسية الحزبية الظرفية على حساب التوافق على تحقيق تحول حقيقي نحو الديمقراطية، والانتباه الشديد للقوى التي كان من الممكن أن تهدد المسار الجديد الذي انبعث في مصر بعد تنحي الرئيس "**مبارك**" حفاظا على مكاسبها، والتأكد من أن الديمقراطية ليست فقط هي نظام حكم بل قيمة إنسانية في عالم اليوم ليس من السهل ترسيخها كما اعتقدوا.

على صعيد آخر أساءت جماعة الإخوان التقدير لما اعتقدت أنها قد تغلبت على قوة مؤسسة الجيش، وأنها تمكنت من إحلال سيطرتها باعتبارها جماعة سياسية مدنية منتخبة عليها، وأهملت بوضوح فكرة أن الجيش ممثل في قيادته هو عبارة عن نخبة لها مصالحها الممتدة في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية، وأن لها هواجس من أن تمنع عنها هذه المصالح بوجود الجماعة في الحكم.

لقد ذكرنا فيما سبق خشية نخبة الجيش من أن تكون يوما في مواجهة مباشرة مع مؤسسات الدولة المنتخبة، فعملت جهدها لكبحها كما حدث من قرار حل مجلس الشعب مثلا، من جهته الرئيس

"**مرسي**" قد أساء التقدير لما اعتقد أن زيادة شعبيته على حساب المؤسسة وقيادتها، لما أحال إلى تقاعد كبار ضباط المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في حين كان الكثير مِن مَن انتخبوه ينتظرون منه استكمال تحقيق باقي أهداف الحراك الاحتجاجي لتاريخ 25 جانفي 2011، وإحالة ضباط المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمحاكمة بسبب التجاوزات التي وقعت خلال المرحلة الانتقالية، وتورط وحدات من الجيش في قتل متظاهرين رميا بالرصاص.

تعمقت أيضا الفجوة بين الطرفين أي الرئيس "**مرسي**" والكثيرين داعميه خلال أزمة الإعلان الدستور في نوفمبر 2012 التي سبقت إقرار نص الدستور الجديد، لقد استعدى الرئيس "**مرسي**" ومن خلفه جماعة الإخوان المسلمين كل القوى السياسية المصرية خلال السنة الواحدة التي تولوا فيها حكم مصر، لما انشغلوا بالكثير من الصراعات ضد قيادة المؤسسة العسكرية وخلال معركة كتابة الدستور الجديد، عوض العمل على توحيد جهودهم وباقي التيارات السياسية خدمة للهدف الأسمى وهو تحقيق المطلب الرئيسي للحراك الاحتجاجي الذي أوصلهم إلى السلطة وهو إرساء المعالم الكبرى لنظام ديمقراطي حقيقي، وتوفير حياة كريمة لعموم المصريين.

بعودة الجيش لممارسة السياسية في مصر سقط المشروع الديمقراطي الفتي، الذي لطالما كان مطلبا جماهيريا متفق عليه بين الكثير من التيارات السياسية في مصر والكثير من الدول العربية، لقد كان لخروج الجيش من ثكناته وتدخله في السياسة أثر هدام على هذا المشروع، بالتالي كانت العودة إلى المربع الأول الذي سبق تاريخ 25 جانفي، كما قد يكون الحدث مجرد انقلاب على المسار الديمقراطي، على غرار الكثير من التجارب دول حيث شهد مسار التحول إلى الديمقراطية سجالات كبيرة بين أنصار الديمقراطية ومعارضيها، قبل أن يتم الترسيخ النهائي للديمقراطية بعد سنوات طويلة من الكفاح الجماهيري والسياسي من أجل ذلك.

وحده المستقبل وما يحمله من أحداث كفيل بأن يحدد مصداقية كل ما سبق ذكره، لكن الأكيد أن نجاح أي عملية تحول نحو الديمقراطية يحتاج لإحداث القطيعة النهائية مع مسببات بقاء النظام اللاديمقراطي المنهار، هذا ما عجزت على تحقيقه أو فهمه القوى الاحتجاجية والسياسية في مصر، عندما لم تصنع مشروعها واستنجدت بمؤسسة الجيش للاستقواء بها ضد من تعارضه، فكانت الغلبة لمشروع الجيش الموجود سلفا، المشروع الذي تحقق له على أرض الواقع بالنظر إلى حجم الفرق بينه وبين من استعانوا به فيما يخص التنظيم والإمكانيات الذي مكنته من فرض تصوراته للحياة السياسية ومستقبلها في مصر.

لقد كانت البدايات على قد كبير من التماثل في الحالتين التونسية والمصرية، لكن مسار الأحداث اختلف كثيرا بداية من تحديد أولويات المرحلة الانتقالية التي أعقبت نهاية حكم الرئيس "**بن علي**" في تونس و"**مبارك**" في مصر، إلى مكانة ودور مؤسسة الجيش في الحياة السياسية في كلا البلدين الذي كان محددا لمسار الأحداث فيما بعد العام 2011، لا يمكن الحكم بنجاح فرصة التحول إلى الديمقراطية في تونس على الرغم من عدم انقلابها بالشكل العنيف الذي حدث في مصر، لكن يمكن القول أن التجربة التونسية كانت على قدر كبير من الثبات على الأقل تتضح معالمها في وجود عملية انتخابية دورية تنافسية، حتى مع وجود الكثير من الشوائب التي تعرقل سيرورتها الطبيعية لتنسجم وطموحات الشعب الذي احتج وأسقط نظام حكم تسلطي ذات يوم.

4 . 3: الاحتجاج والتحول الديمقراطي الناجح في تونس ومصر: الواقع والمستقبل

على إثر حالة الاستثناء العربي من المد الديمقراطي العالمي المستمر لعقود طويلة – على الأقل منذ بداية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي –، تم النظر إلى الماحدث في تونس ومصر من حركات احتجاجي نجحت في إنهاء حكم اثنين من أقوى الحكام العربي، على أنه يمثل فرصة تاريخية للانتقال من الحكم التسلطي المستمر إلى التأسيس لنظم حكم ديمقراطية، صحيح أن منطلقات الحركات الاحتجاجي في كل من تونس ومصر كانت على قدر كبير من التشابه، حتى أن نتائجها الأولية كانت نفسها، حتى وإن تباينت المتغيرات التي تحكمت في بلوغ هذه النتائج، لكن مسارات التأسيس للنظام السياسي الجديد كانت أيضا على قدر كبير جدا من اللاتماثل.

ففي حين استطاعت تونس أن تمضي قدما ولو بسرعة ضعيفة جدا وعثرات كثيرة نحو إرساء معالم النظام الديمقراطي القائم على التداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخابات، فإن المآل كان غير ذلك في مصر فبعد مرحلة انتقالية فيها شد وجذب بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة الطرف الأقوى في المعادلة السياسية وبين باقي القوى الاحتجاجية والسياسية، تم انتخاب أول رئيس مدني للبلاد ولأسباب كثيرة تم ذكرها سلفا عاد الجيش مجددا ليصنع السياسية ويحكم البلاد المصرية، مهددا بذلك مسار التحول نحو الديمقراطية وليعيد طرح تساؤل جوهري حول حقيقة الأسباب التي عملت على إنجاح حالة الاستثناء العربي من الديمقراطية، وهل أن تونس ومصر كان يكفيها الاحتجاج لإنهاء حالة الاستثناء هذه؟.

4 . 3 . 1: مشاكل عرقلة مسار الدمقرطة في دول الربيع العربي تونس ومصر

لقد تم النظر إلى الحركات الاحتجاجية في كل من تونس ومصر، على أنها تمثل فرصا تاريخية مهمة من أجل إسقاط الفرضيات الغربية التي سادت لعقود من الزمن حول حالة الاستثناء العربي من المد الديمقراطي العالمي، وأن أحد أهم الأسباب هذا الاستثناء هو تلك التقاليد السياسية الموروثة عن الدين الإسلامي، فهذا "**فرانسيس فوكوياما**" الكاتب الأمريكي الشهير يتحدث عن الإسلام وفرص التحول الديمقراطي في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما قائلا: "**إن الإسلام يشكل أيديولوجية متسقة متماسكة شأن اللبرالية والشيوعية، ...، وأنه قد تمكن فعلا من هزيمة الديمقراطية اللبرالية في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، وشكل بذلك خطرا جسيما على الممارسة اللبرالية في دول لم يصل فيها إلى السلطة السياسية بصورة مباشرة**" (الأشقر، 2016، صفحة 15)، لقد أثبت الواقع العربي عامة وفي دولتي الدراسة تونس ومصر في لحظة زمنية معينة من تاريخ البلدين والمنطقة مدى سذاجة هذا الطرح.

إن ما يثبت عدم مصداقية الطرح الغربي حول كون تقاليد الدين الإسلامي هي السبب المهم جدا في استمرار حالة الاستثناء الديمقراطي العربي، أن أغلب من خرج للاحتجاج ضد أي إمكانية لاستمرار نظم الحكم التسلطية كانوا يمتلكون العقيدة حسب تعبير "**آصف بيات**"، لكن في المقابل من ذلك أعلنوا رفضهم للدولة الدينية عبر مطالبتهم بضرورة إرساء معالم الدولة المدنية التي من شأنها أن تكبح حالة الاستبعاد الاجتماعي المتفاقمة وتحقق التغيير والحرية والعدالة الاجتماعية، مطلب توافقت معه حركات وجماعات الإسلام السياسي حتى بعد أن كان لها نصيب من الاتهامات الغربية حول تهديدها لفكرة الديمقراطية بالأساس.

في تونس استشرف الزعيم التاريخ لحركة النهضة "**راشد الغنوشي**" ضرورة إقامة دولة ديمقراطية مدنية لا تتنافى بالضرورة وروح دين الإسلام، كما دعم ذات المطلب في مصر شباب جماعة الإخوان المسلمين ومن بعدهم قادة الجماعة الذين بدورهم تحالفوا لأجل ذلك في لحظة تاريخية مع الجماعات اللبرالية واليسارية (بيات، 2014، الصفحات 502 – 503).

لقد كانت البدايات متشابهة في تونس ومصر، حالة رفض صريح لأي فرصة لاستمرار نظامي "**بن علي**" و"**مبارك**"، لقد كان طموح الجماهير المحتجة كبير جدا في إن الماحدث هو فرصة تاريخية للتغيير السياسي بالضرورة، لكن تباينت بعد ذلك مسارات الأحداث في البلدين كما ذكرنا سلفا، بالتالي اختلفت تماما النتائج المحققة في كلا البلدين، ففي حين عاد الجيش ليصنع السياسة في مصر بعد

تجربة قصيرة حكم البلد فيها جماعة الإخوان، الأمر الذي جسد انتكاسة حقيقية للمشروع الديمقراطي في مصر ما بعد "**مبارك**"، تمكنت تونس من التأسيس لعهد جديد يتم فيه التداول على السلطة وفق ما تفرزه صناديق الانتخاب.

لقد أنتج الحراك الاحتجاجي في تونس بداية انتقال نحو الديمقراطية متجاوزا الكثير من العقبات التي اعترضته، على أمل أن يتم ترسيخ هذا الانتقال في المستقبل، لقد ساعدت الكثير من الظروف في تحقيق ذلك، ظروف اختلفت أو انتفى وجودها بالضرورة في الحالة المصرية، في مقدمتها قوة المؤسسة العسكرية في مقابل باقي الفاعلين السياسيين، هنا كان الحديث عن تلك المعيقات التي واجهها مسار الانتقال الديمقراطي في كل من تونس ومصر، والتي كانت سببا مهما فيما آلت إليه نتائج الحراك الاحتجاجي المنادي بالتغيير في البلدين، وجعلت من فرصة تحقيق انتقال ديمقراطي ناجح أمرا في غاية الصعوبة.

أولا: تأثير مصدرها الموروثات السلطوية

ما حدث في تونس ومصر رغم أنه نجح في إنهاء حالة استمرار حكم رئيسين، بالتالي إسقاط فرضية إمكانية انتقال الحكم من الأب إلى الابن – فرضية التوريث في مصر قبل العام 2011 –، إلا أن بيروقراطية الدولة ظلت صامدة حيث لم يجري التخلص منها، فحتى إن كان ذلك داعم مفيد لحالة الاستقرار واستمرار الدولة ومنع تمزقها، إلا أن هذا الجهاز نفسه من شأنه فرض تحديات لما يتعلق الأمر بأي عملية إصلاح سياسي، فهذه البيروقراطية المستمرة الوجود التي تمثل مؤسسات الدولة كثير من الأفراد العاملين والمنتمين إليها ذوو مصالح راسخة خلال المرحلة الطويلة التي سبقت أحداث العام 2011 (ميللر و مارتيني، 2013، صفحة 03)، لذا كان من المتوقع جدا أن تعمل على إفشال أي عملية إصلاحية بشكل احتياطي، لما قد تشكله من تهديد يعيق استمرار التدفق الطبيعي لمصالحها، فقد يضطرها الوضع إلى التحالف لمواجهة هذا الإصلاح باعتباره خطرا وجودي بالنسبة لها.

لقد كان في تونس بيروقراطية قوية وطيدة ممتدة في تاريخها حتى عهد الحماية الفرنسية (1881 – 1956)، حيث كانت نصف ميزانية الدولة تؤول إلى التكاليف الإدارية ، كما تتميز مصر أيضا بوجود قطاع عام كبير جدا مهمته الأساسية تأمين مكاسب الدولة دون أن يكون له مساهمة واضحة في تنفيذ أي عملية تغيير (ميللر و مارتيني، صفحة 03)، لقد استغل مكونات هذه البيروقراطية من طرف المؤسسة العسكرية، مختلف قوات الأمن الداخلي، القضاء ...، طبيعة علاقتها المتشنجة أصلا مع الحكام الجدد (الإخوان المسلمين في مصر، حركة النهضة في تونس تحديدا)، لتعمل على صنع

مجموعة من التعقيدات التي تمنع أي فرصة لتحول ديمقراطي سلس، عبر خلق جو مشحون معادي لهم والذي انتهى إلى انقلاب مؤسسة الجيش ضد هم في مصر، وإلى إعادة تنظيم المحسوبين على نظام "**بن علي**" لأنفسهم سياسيا في تونس.

في كلتا حالتي الدراسة ورغم ذهاب رأس النظام السياسي التسلطي إلا أن تراثه السلطوي الذي أسس له طيلة عقود من الزمن جاعلا منه قاعدة لحكمه ظل مستمرا بعده، تراث ارتكز بالأساس على فكرة استحواذ الفائز على كل شيء مع استبعاد كلي لباقي المنافسين السياسيين، دون بناء مؤسسات سياسية تحتكم لمنطق الكفاءة بالنسبة للمنتمين إليها، بل كان الولاء هو المعيار الأساسي في ذلك، بالإضافة إلى تسييس جهاز الدولة، كل ذلك مازال مستمرا وكان له دور مهم في تعطيل عمليات التحول الديمقراطي القائمة في حيثيات كثيرة منها على بناء ائتلافات بين من هم في الحكم ومن هو في المعارضة، لينجر عن ذلك مقاطعة للانتخابات وعمل سياسي في الشارع (احتجاجات متكررة) واستخدام للقوة تجاه من يبدي أي معارضة (ميللر و مارتيني، صفحة 04)

ثانيا: المقاربة الأمنية في مقابل الديمقراطية

إن التركيز المفرط على الأمن وكيفية ضمانه في الدول التي تعيش مراحل انتقالية بين نظامين تسلطي وآخر يجري الانتقال إليه من المفترض أن يكون أكثر ديمقراطية منه، من شأنه أن يخلق عديد المخاطر التي تعرقل عملية الانتقال هذه بأسرها، فعادة ما تعادي حركات المعارضة المقاربات الأمنية التي يعتمدها من يقودون البلاد خلال هذه المرحلة الحساسة، فعوض أن يكون الهدف هو تقوية التعددية داخل النسيج المجتمعي، ستمنح هذه المقاربات الشرعية للممارسات القمعية والمشبوهة التي كانت سببا في استمرار النظام السابق في مرحلة ما، ضد الفاعلين الذين يعارضون الحكام الجدد في توجهاتهم وقراراتهم بنية إسكاتهم (كورز، 2018، صفحة 446).

لقد أثبت المراقبين للشأن المصري والتونسي على حد سواء، طول الفترة التي أعقبت انهيار رأسي النظام السياسي في البلدين، أن منظمات المجتمع المدني في الدولتين قد واجه نشاطها تشريعات قمعية من وضع السلطات الحكومية، الأمر الذي ساهم في إضعاف أي معارضة سياسية ممكنة، إثر الخطاب الأمني المعتمد في مواجهة خطر الهجمات الإرهابية، بالتالي كان لسياسات الأمن القومي انعكاس سلبي على عملية التحول نحو الديمقراطية، أو على الأقل إمكانية حدوث اتفاق وثيق بين مختلف الفاعلين السياسيين حول القواعد الجديدة للعبة السياسية (كورز، الصفحات 445 – 446).

لا يمكن إنكار أن حالة عدم الاستقرار وتصاعدها بشكل مطرد، كانت سببا في تطوير خطاب الوحدة الوطنية واستخدامه لمواجهة التحديات التي فرضتها ضرورة مواجهة حالات التطرف، غير أن ذلك قد انعكس سلبا على حساب الحريات الفردية، وسببا مباشر في التراشق بين مختلف الفاعلين السياسيين المتنافسين، فعلى سبيل المثال وعلى إثر إبطال هجمة إرهابية قبيل الانتخابات الرئاسية في تونس العام 2014، هنا نستذكر اتهام الرئيس الفائز "**باجي قائد السبسي**" لحركة النهضة التي ترأست أول حكومات المرحلة الانتقالية بعد انتخاب المجلس التأسيسي، بالفشل في التعامل بحزم مع وباء الإرهاب، بل أن سياساتها قد ساهمت في دفع الشباب التونسي لالتحاق بالجماعات الإرهابية (كورز، الصفحات 462 – 463).

إن التحول الذي طرأ على كثير من القضايا، فبدل من اعتبارها ذات طبيعة سياسية أو سوسي – اقتصادية، تم النظر إليها على أنها تحديات أمنية، كان له الأثر البالغ في تعطيل فرصة التحول الديمقراطي السلس في تونس ومصر، الفرصة التاريخية التي من المفروض أن احتجاجات الربيع العربي قد وفرتها.

ثالثا: دور العامل الخارجي

كنا قد تطرقنا سلفا إلى المواقف المختلفة للقوى الدولية والإقليمية من الانفجار الاحتجاجي التي شهدته المنطقة العربية عامة ودولتي الدراسة تونس ومصر تحديدا، حيث جادلنا أن هذه المواقف سببها أهمية المنطقة العربية في استراتيجيات القوى الدولية على اختلافها لأسباب متعددة، كما خلصنا إلى أن هذه الأخيرة كما فاجأها حجم الماحدث، فإنها اتخذت مواقف بما يتناسب وسياساتها تجاه المنطقة، حيث لن تسمح بكل تأكيد بأن يستحدث شعوب المنطقة أو حتى أنظمتها السياسية تغييرات تطال بنى الحكم والسلطة بما لا يتناسب ورؤيتها الكلية للمنطقة ومصالحها.

بدراسة متأنية للتاريخ علاقات القوى الدولية والدول العربية على اختلافها، سنخلص إلى ان تدخل هذه القوى في الشؤون الداخلية للدول العربية لطالما تم عبر الانقسامات الداخلية، ولما كان للحركات الاحتجاجية وتبعاتها السياسية دور في استحداث مثل هذه الانقسامات داخل المجتمع، وخلق حالة من الاستقطاب الحاد، ستحاول هذه القوى وغيرها لا محالة استغلال ذلك خدمة لمصالحها في هذه الدول (مصطفى، 2014، صفحة 09).

لقد أثبت الماحدث والمحطات السياسية التي أعقبت احتجاجات العام 2011، وجود دعم إيجابي للعمليات الانتخابية في تونس ومصر على حد سواء، دعم كان مصدره بعثات الأمم المتحدة، وأيضا

المساهمات التي قدمتها بعض الكيانات الدولية في نفس الإطار على غرار المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، المعهد الوطني الديمقراطي ومركز كارتر، بالرغم مما يثار حول هذه الكيانات من شبهات وخلفياتها الأيديولوجية، إضافة للمساعدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر تقارير التنمية الإنسانية العربية السنوية، التي ساعدت على استكشاف ومعرفة جوانب القصور في دول المنطقة العربية سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا حتى قبل العام 2011 (ميللر و مارتيني، صفحة 06).

لكن على صعيد آخر، حاولت القوى الدولية الغربية على اختلافا التأثير في مستقبل المسار السياسي للأحداث التي تلت الحراك الاحتجاجي في تونس ومصر، عندما عملت على وضع مجموعة الشروط الواجبة توافرها في النظام السياسي الذي من المفترض أن يتم بناؤه، حيث ربطت ضرورة توافر هذه الشروط بإمكانية الحصول على المساعدات للمجتمع المدني اللبرالي بالأساس، في هذا الصدد أوردت تقارير معلومات عن الجهود المشبوهة على سبيل المثال للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تونس العام 2011 بعد الإطاحة بالرئيس "**بن علي**"، حيث ركزت دعمها لبعض منظمات المجتمع المدني الوليدة على إثر اللحظة التاريخية لـ 14 جانفي 2011، كان ذلك عبر عزمها على إطلاق مشروع تحت مسمى "شبكات المجتمع المدني الإقليمية"، وتخصيص ميزانية بنحو 60 مليون دينار تونسي منها 7 ملايين دينار خصصت للجهات الداخلية من الوطن التونسي، وتمويل ما سمي "مدارس المواطنة" التي استهدفت تكوين ساسة المستقبل.

لقد كان الغرض من هذه الجهود توفير مصادر للمعلومة عن الشأن النوتسي بأقل التكاليف، أما في مصر فقد حققت جهات أمنية مع عدة منظمات للمجتمع المدني على غرار المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الوطني الديمقراطي بحجة التمويل الأجنبي التي تتلقاه هذه المنظمات، وتكييف القضية على أنها تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد، كما احتجت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التحرك الحكومي المصري، خاصة أنها تعتبر الممول الأول لمثل هذه المنظمات التي كانت تقدم دورات تدريبية لصالح كوادر الأحزاب السياسية الجديدة حول كيفية مشاركتها في الانتخابات.

لقد كان سعي هذه القوى على وجه التحديد هو تغيير الرموز لا تغيير الأبنية والتوجهات، أو على الأقل دعم مشروع التحول نحو الديمقراطية كما سبق أن فعلت في مناطق أخرى عبر العالم (أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية)، كان الهدف بالنسبة لها هو ضمان روابط مصالحها مع وجوه جديدة، الأمر الذي يتنافى وما ينادي به الشارع المحتج المطالب بضرورة التغيير الكامل (مصطفى، صفحة 100).

متغير آخر حكم موقف القوى الدولية من إمكانية نجاح عملية التغيير السياسي الشامل في دول الربيع العربي، هو موقع هذه الدول على الخريطة، الذي جعل مواقف هذه القوى تختلف من حالة إلى حالة، فإن كانت هذه القوى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بضمان حالة الاستقرار السياسي في دولة مصر خاصة ما تعلق بسياستها الخارجية تجاه دول إسرائيل، مرد ذلك للموقع الاستراتيجي لدولة مصر، فإن الأمر يختلف بالنسبة للحالة التونسية التي من شأن صغر مساحتها وقلة أهميتها جغرافيا وسياسيا، أن جعلها تنجو من مثل هذه الضغوط والرقابية الخارجية المكثفة (ميلر و مارتيني، 2013 أ، صفحة 30).

رابعا: التحدي الاقتصادي

سبق أن أشرنا سلفا إلى المعطيات الاقتصادية (البطالة، التضخم، الفقر ..)، ودورها المحدد في دفع الناس للاحتجاج والمطالبة بالإصلاح والتغيير، بعد أن تحملوا نتائج فشل السياسات الاقتصادية للنظم السياسية الحاكمة في تونس ومصر على مدار سنوات طويلة، الأمر الذي كان له دخل في خلق حالة من الإحباط الشعبي.

لهذا كان من المفترض أن يقع على عاتق من سيتولون تسيير المراحل الانتقالية، أو أولئك الذين سيؤسسون للنظام السياسي الجديد المنتظر، الشروع في مهمة مواجهة نظام المحاباة وشبكات المحسوبية التي لطالما شوهت المخرجات الاقتصادية، وحدة من فعالية مكانيزمات توليد فرص العمل، لقد كان التحدي الاقتصادي في دول الربيع العربي بشكل عام ذو طابع تقني – سياسي في آن واحد، لذا ستتطلب مهمة خلق الثروة عبر مصادر مبتكرة وبناء أطر إنتاجية مؤسسية، زيادة على حتمية إعادة النظر في آليات توزيع المواد وتحسينها، وتفعيل مسارات الاستثمار الحقيقي في الفئات المهمشة تقليديا على غرار الشباب والنساء على سبيل المثال، دون إهمال عملية تضمين النماذج الاقتصادية الجديدة مبادئ الشفافية والإنصاف والمحاسبة، وتحديد الضوابط التي من شأنها إخضاع الساعين للتمتع بالريع على المنافسة الحقيقية (باحوط و كاماك، 2019، صفحة 24).

على صعيد آخر، يمكن إجمال مختلف التحديات التي تواجه الحكام الجدد ممن يتولون إدارة شؤون البلاد في أعقاب انتفاضات ثورية تستهدف التغيير الشبيهة بما حدث في دولتي الدراسة، استنادا للخبرات والتجارب الدولية المقارنة عبر التاريخ، حيث لخصها قدمها الباحث السوسيولوجي الأمريكي "**جون فوران John Foran**" في النقاط التالية (فوران، 2007، صفحة 313):

أ – لن يكون من السهل بناء نظام حكم ديمقراطي حقيقي على إثر الثورات المندلعة ضد أنظمة الحكم الدكتاتوري، إذا كانت هذه الثورات الديمقراطية ضعيفة في مقابل المناهضين غير الديمقراطيين، سواء كان داخل الدولة أو خارجا.

ب – إن عملية عكس أنماط التنمية المعتمدة على الخارج بسبب جذورها التاريخية العميقة، حتى إن كان من الممكن تحسين الوضع المادي للأغلبية على المديين القصير والطويل.

ج – غالبا ما يكون مصير تحدي إنشاء ثقافة سياسية ثورية لغرض بناء مجتمع جديد الفشل، سبب ذلك بالدرجة الأولى تعدد التيارات الفرعية التي ساهمت في تحقيق لحظة النصر الأولي، ضف لذلك العراقيل البنيوية التي تواجهها الثورة ككل.

د – صعوبة الحفاظ على التحالفات التي شاركت بفاعلية في صنع الحراك الثوري الاحتجاجي وإنجاحه، في مرحلته الأولى التي استهدفت أولا الإطاحة برأس النظام الحاكم على غرار الحالتين التونسية والمصرية، وذلك جراء الآراء المتباينة حيال كيفية صنع المجتمع وقدراتها غير المتكافئة على بسط تصوراتها.

بعد هذا العرض لمجمل التحديات التي من شأنها عرقلة مسار العملية الديمقراطية في تجارب التحول الديمقراطي بصفة عامة ومنها التجربتين التونسية والمصرية منذ العام 2011 حتى العام 2014، كان على القيادات السياسية الجديدة اتخاذ مجموعة قرارات حاسمة في مواجهة الكم الهائل من المشكلات، مع الأخذ بالحسبان أن خياراتها ستلقى معارضة شرسة ذات طابع ثوري جماهيري، أين سترفض بعض فئات الشعب أغلب هذه الخيارات والسياسات، مستخدمين في ذلك أساليب احتجاجية على غرار الاعتصام والتظاهر، فإن قوبلوا بمواجهة من السلطات بالقوة سيتهمون الحكام الجدد بالانقلاب على مطالب الحراك الاحتجاجي الثوري، وإن تركوا في حال سبيلهم سيتعثر الأداء الحكومي (فهمي، 2013، صفحة 98).

تأكيدا لما سبق، نسوق عديد الأمثلة عما وقع في تونس بعد 14 جانفي لما شهدت ساحة القصبة وسط العاصمة تونس اعتصامين للقوى المحتجة ضد أول حكومة انتقالية بعد سقوط الرئيس "**بن علي**" بقيادة "**محمد الغنوشي**" إلى أن تم إسقاطها، أما في مصر فقد واجهت أطياف واسعة من المصريين المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته الحاكم الفعلي للبلاد، بالعودة إلى الشارع للاحتجاج على سياساته وقراراته، نذكر على سبيل أحداث شارع محمد محمود بتاريخ 19 نوفمبر 2011 اعتراضا على وثيقة "**السلمي**"، وقبلها نزول فئات من المصريين للتظاهر فيما أسمي بجمعة "**المطلب الواحد**" في 28

أكتوبر و18 نوفمبر للمطالبة بتسلم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، وما تلى ذلك من أحداث عنف خلفت عديد الضحايا فيما أسمي بالموجة الثانية لاحتجاجات 25 جانفي 2011 التي أسقطت حكم الرئيس "**مبارك**".

هذه هي تفاصيل المراحل الانتقالية وتحدياتها المتشعبة والمتداخلة، التي من شأنها جعل مسار عمليات التحول نحو الديمقراطية كثيرة التعقيد، للعلم أنها تحديات ليست بالضرورة متشابهة بين الحالتين التونسية والمصرية، بل تختلف من حيث الموضوع والصدى، الحجم والتأثير، لدى سيكون الجزم بفرضية نجاح مسارات التحول غير مؤكد، نظرا لكثرة التحديات التي تواجهها الحكومات الانتقالية من جهة، وعلو سقف الطموح الشعبي ولا تناسبه مع واقع الحال من جهة أخرى، استنادا لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي تونس ومصر بالدرجة الأولى كانت في غاية الصعوبة على المديين القصير والمتوسط، كما تحكمت فيها متغيرات عدة لتحدد مسارها ونتائجها كما أسلفنا الذكر على غرار موقع المؤسسة العسكرية من العملية كلل، وموقف بقايا النظام السابق المتغلغلة في مختلف تفاصيل الحياة السياسية منها قبولا، معارضة أو رفض.

4 . 3 . 2: الاحتجاج والتحول الديمقراطي في تونس ومصر: تقييم المسار وما تحقق

لا شك في أن الماحدث عربيا انطلاقا من تونس منتصف شهر ديسمبر 2010، لينتقل إلى مصر بداية من تاريخ 25 جانفي 2011، قد مثل حدثا تاريخيا مفصلي وانقلاب سريع، صادم ومفاجئ ليس فقط في المنطقة العربية، بل في العالم ككل، حيث أعاد تشكيل الواقع العربي وجعله يتصدر النقاشات السياسية والأكاديمية، معيدا الأمل للشعوب، المراقبين والدارسين لشؤون المنطقة العربية بإمكانية أن يمثل الماحدث نقطة تحول تاريخية تنقل دول المنطقة من مستوى أدنى إلى آخر أعلى، خاصة فيما تعلق بمسألة الديمقراطية التي ظلت مطلبا اتفقت على ضرورته الكثير من فئات الشعب العربي وممارسي السياسة المعارضين لنظم الحكم التسلطية.

لقد أعادت احتجاجات الربيع العربي الحيوية إلى النقاش العالمي حول إمكانية عودة نموذج التحول Transition Paradigm إلى واجهة الدراسة والبحث، خاصة أن التقارير العالمية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين قد بدأت في الحديث حول انتكاسة غير طبيعية تتعرض لها الديمقراطية على المستوى العالمي، الأمر الذي مثل تحد حقيقي لحقل العلوم السياسية الذي ظل مجبول لسنين طويلة بعقيدته التي تتمحور حول أن الديمقراطية هي مركز الكون السياسي، حيث لم يوجد تنميط علمي

منهجي ولا أبعاد مقبولة عالميا لأشكال حكم أخرى، إذ لا وجود إلا للديمقراطية، تحريفها أو غيابها (أندرسون، 2016، صفحة 59)

لهذا ولوهلة ما على إثر اندلاع الاحتجاجات في تونس ومصر، ساد احتفاء كبير بإمكانية وصول الديمقراطية إلى الدولتين ومنهما إلى باقي الدول العربية، خاصة وأنها قد أنهت في أيام معدودات حالة الاستمرار لرأسي النظام السياسي في البلدين، ليزدهر الحديث حينها بين مختلف الفاعلين السياسيين من القوى المحتجة ومن شاركوهم في لحظة نجاحهم الأولى، على حتمية التأسيس والبناء الجديد لنظام حكم ديمقراطي مؤسساتي، من شأنه أن يضمن مجموعة الحقوق التي من المفترض أنها من نصيب المواطن العربي، بموجب ما تنص عليه المواثيق الدولية وما تكفله الدساتير الوطنية، فرغم أن مسار العملية كانت كل الدلائل والوقائع تشير إلى تميزه بالتعقيد والصعوبة، إلا أن سقف الطموحات حوله كان مرتفعا جدا.

المؤكد أيضا أن الحراك الاحتجاجي في تونس كما في مصر قد مثل حالة فريدة من نوعها إذا صح التعبير، فالعالم كان معتادا على نمط معين من الحركات الاحتجاجية السياسية التي تتطلب في العادة كاريزما وبنية تحتية سياسية، إلا أن الماحدث في تونس ثم مصر بدرجة أوضح كانت حركة احتجاجية ذات طبيعية ثورية دون قيادة أو رأس، لا بشكل شخصي، جماعي أو حتى طلائعي حركي، لقد كان جليا غياب ذلك الطابع الهرمي الهيكلي، الذي لطالما ميز الثورات والاحتجاجات الجماهرية في تجارب الدول عبر التاريخ، بالعكس من ذلك كانت الحركة الاحتجاجية هي نتيجة عمل جماعي لمجموعات ومنظمات، استغلت معرفتها الواسعة للتكنولوجيا الحديثة على غرار منصات التواصل الاجتماعي من أجل الحشد والتعبئة (شاهين، 2013)، إنها حركات تطالب بضرورة التغيير دون رأس ولا قيادة، لكن هذا لا يعني أنها عفوية، بل هي نتاج تراكمات ونضال ضد أنظمة الحكم التسلطي استمر لسنوات (حركة كفاية، 6 أبريل في مصر على سبيل المثال).

إن هذا التميز الذي فرضته احتجاجات الربيع العربي كنمط للتعبير عن الرفض والغضب الشعبي، حمل في طياته أسباب تواضع نتائجه، فغياب قيادة واضحة لهذه الاحتجاجات رغم أنها استطاعت أن تسقط رأس نظام الحكم، فإنها واجهت صعوبات جمة لما يتعلق الأمر بالتغيير، بعدما لم تتمكن من النفاذ والتحكم في العملية السياسية، بما يمكنها من إنجاز مشروع التغيير والتحول نحول الديمقراطية المنشود، فلما كانت الاحتجاجات في ذروتها الأولى كان الشباب هم من يحددون طابعها، شعاراتها وأهدافها، أين أرغموا النظام التسلطي بفضل سلوكهم السلمي ووضوح الشعارات التي كانوا

يرفعونها على عدم الاستخدام المفرط للعنف ضدهم – كانت هناك حالات عنف ضد المحتجين لكنها كانت نطاق محصور كنا قد تطرقنا لها سلفا –، إلا أن المأزق الذي وقع فيه الشباب بصفته نواة الحراك الاحتجاجي قد بدأ مباشرة إثر تنحي رأسي النظام السياسي في تونس ومصر، أين برزت لهم تحديات متعددة وأسئلة لم يخبروا كيفية التعامل معها سلفا، على غرار: كيف سيكون التعامل مع القوات المسلحة؟، وما هي الآليات والخطوات التي ينبغي السير عليها في المرحلة الانتقالية؟ (السيد، 2014، صفحة 331).

أمام هذا الواقع، ضاعت البوصلة بالنسبة لفئات الشعب المحتجة التي لا تتقن عدا الهتاف والصراخ، حيث لم تحسن استغلال جو الحرية المفاجئ لعدم امتلاكها برنامج مرحلي مدروس، على إثر هذا الاختلال برز نوع آخر من الاحتجاجات ذات المطالب الفئوية، لتحدث حالة من عدم الاستقرار السياسي ارتفع على إثرها مستوى الانفلات الأمني، فخلال العام 2012 على سبيل المثال أحصت مصر 851 وقفة احتجاجية، 561 حالة قطع طرق، 558 حالة تظاهر، 514 إضراب عن العمل، 500 حالة اعتصام، 163 حالة تجمهر، 140 مسيرة و26 حالة إغلاق لمقار حكومية، أما تونس وفي نفس السنة فشهدت قطاعات الصناعة والخدمات العامة من وسائل نقل إلى التجارة إضرابات ومظاهرات كبيرة خاصة تلك التي حدثت بين 27 نوفمبر و غرة ديسمبر 2012، بالإضافة لصدامات عنيفة في مدينة سليانة في الشمال الغربي للبلد خلفت 300 جريح، لقد احتج سكان المناطق المهمشة اقتصاديا بعنف.

في وسط هذا الوضع المبعثر برزت قوى من النظام السابق حاولت إدارة الوضع وفق رؤية محددة، إنها مؤسسة الجيش بكل تأكيد (بوذراع، 2017، صفحة 56)، المؤسسة التي وإن كان لها دور مفصلي في الحالة المصرية، فإن الأمر لم يكن ذات في تونس حيث اتجه الكثير ممن كانوا محسوبين على نظام الرئيسين "**بورقيبة**" و"**بن علي**" لإعادة تنظيم أنفسهم من أجل العودة لميدان السياسية الوطنية، مستغلين في ذلك حالة ضبابية الرؤية لدى القوى المحتجة.

لقد تراجع مع مرور الوقت صدى الاحتجاجات وصخبها لصالح العملية لسياسية، أين كانت الآمال معقودة على استغلال الظرف التاريخي من أجل تحقيق وثبة نحو الديمقراطية المنتظرة، أين اختلفت الأطراف والفواعل السياسية حول السبيل إلى ذلك، لكن استنادا للمجال الزمني للدراسة (2010 – 2014) والأهمية التي مازالت تتمتع بها ذات الفترة الزمنية، إذا أردنا فهم سيرورات احتجاجات الربيع العربي، نجاحاته وإخفاقاته، هل يمكننا التساؤل عن ما مستقبل الديمقراطية في دولتي تونس

ومصر كفكرة وعملية على أرض الواقع؟ وما هي الأحكام التي يمكن أن نطلقها على ما تحقق إثر احتجاجات الربيع العربي فيما يتعلق بمسألة التحول نحو الديمقراطية نجاحا أو فشلا؟.

تفاعلت الأسباب فيما بينها سياسية، اقتصادية واجتماعية لتنتج حراك احتجاجي في لحظة زمنية ظن فيها الكثير من المراقبين لشؤون المنطقة العربية، أنها ستعمل على كسر حالة الجمود التي ظلت المنطقة تعانيها بل أصبحت بمثابة متلازمة للسيرورة التاريخية للدول والشعوب العربية، فالمتابع لتسلسل الأحداث في دولتي الدراسة سيكتشف بصورة آلية وجود نقاط تشابه متعددة فيما يخص أسباب الاحتجاجات، لكن لما يتعلق الأمر بالمسارات والنتائج المحققة ستختلف لا محالة، كما سبق أن أشرنا إليه بكثير من التفصيل.

استطاعت القوى السياسية في تونس أن تدخل الطابع المؤسساتي للعملية والصراع السياسي فيما بينها، فمن انتخابات مجلس تأسيس، إلى إجراء انتخابات رئاسية ونيابية العام 2014 مرورا بعملية كتابة الدستور وتعقيداتها، تحقق ذلك لما قدمت الأطراف السياسية شيء من التنازلات (حركة النهضة كمثال)، بهدف إرساء تقاليد سياسية سيكون من شأنها التأسيس مستقبلا لعملية سياسية ديمقراطية متفق عليها تحضى بقبول واسع لدى الشعب والفواعل السياسية على حد سواء، لم يكن ذلك بالأمر السهل على إثر التعقيدات التي شهدتها عملية كتابة الدستور والاستقطاب السياسي الحاد الذي ميز الحياة التونسية في تلك الفترة، لهذا لا يمكن الجزم بنجاح التجربة التونسية حاليا فالأمر يحتاج لسنوات طويلة ليعتاد خلالها الفاعلين السياسيين على قواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة.

اختلف الأمر في مصر فقد انتكست العملية الديمقراطية الفتية جدا ليعود الجيش مجددا لواجهة الحياة السياسية منتصف العام 2013، أين بدأ الحديث بشكل مؤكد وحتمي عن حالة من الإخفاق الديمقراطي، الذي شكل منعرجا حاسما ليس في فشل أي إمكانية لإحداث الانتقال الديمقراطي المنشود في مصر فقط بل في كامل المنطقة العربية، إذا سلمنا بالفرضية القائلة "أن أي نجاح لهذا الانتقال في مصر قد يشجع باقي دول المنطقة العربية على محاكاته ولو بشكل تدريجي"، بالنظر إلى مكانة مصر في الخارطة والنظام الإقليمي العربيين.

لقد برر بعض الباحثين أسباب هذا الفشل، أو حتى صعوبة عملية الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر من المفترض أن يكون أكثر ديمقراطية من سلفه بالنظر إلى تجربة الربيع، في خمسة نقاط أساسية هي (زيادة، 2018):

أ – عدم مساعدة النظام القديم النظام الجديد على الولادة، حيث لعبت بقاياه دور المعرقل لعملية التغيير، فلم تبرز "الطاولة المستديرة" كما كان عليه الحال في دول أوربا الشرقية بداية تسعينات القرن العشرين، والتي كان لها دور في دفع عملية التحول بما أنها توفر المجال الطبيعي للمفاوضات السياسية بين القوى المتصارعة، هنا قد تستثنى الحالة التونسية التي شهدت حوار بين الفرقاء السياسيين العام 2013، أثمر إنهاء حالة الانسداد السياسي التي عرقلة ميلاد الدستور الجديد للبلاد.

ب – دور مؤسسة الجيش وموقفها من عملية التحول ككل، فكلما كان الجيش على قدر كبير من الاحترافية والمهنية مبتعدا عن الحياة السياسية كان دوره ميسرا لعملية التحول، هذا يتضح بجلاء من حالتي الدراسة.

ج – حجم الطبقة الوسطى ودورها، فكلما كبرت حجما كان التحول نحو الديمقراطية سهلا وميسرا.

د – العامل الخارجي والتأثير الدولي، لقد تطرقنا سلفا لذات النقطة لما اعتبرنا أن القوى الدولية دائما ما كان همها كيفية الحفاظ على تدفق مصالحها من المنطقة العربية، فإن لم تكن تعادي تجربة التحول نحو الديمقراطية لم تعمل على دعمها بالموارد والتأثير السياسي اللازم، كما فعلت في مناطق أخرى من العالم أثناء ما عرف بالموجة الثالثة، كما أثبتت الأحداث عن وجود دعم للقوى المعادية للديمقراطية في تونس ومصر من قبل قوى لإقليمية معينة ترى في إمكانية نجاح التجربتين تهديدا مباشرا لأنظمتها السياسية.

هـ – غياب كامل لدور المنظمات الإقليمية، على غرار ما فعله الاتحاد الأوربي الذي أسس لمبادئ وشروط وجب توافرها لدى دول أوربا الشرقية الراغبة في الحصول على عضويته، كما حدث سابقا مع إسبانيا، البرتغال واليونان، التي اشترط عليها إرساء قواعد الديمقراطية من مشاركة تنافس واعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، إلى جانب حكم القانون، شفافية ومساءلة، هذا الدور لم تقم به جامعة الدول العربية التي تحولت إلى منظمة أوتوقراطية غير ذات فائدة.

لقد أثبتت التجربة العربية بين أن الديمقراطية في هذا الجزء من العالم لن تأتي كنتيجة لانتفاضات تطيح بالحكام التسلطيين لتمكن الجماهير من إقامة مؤسسات ديمقراطية، كما أغفل المحتجون في لحظات حماسهم الثوري، حقيقة وجود مؤسسات تابعة للأنظمة السياسية المحتج ضدها لا يمكن بالمرة اعتبارها مجرد صفر، هنا بالتأكيد الحديث يتمحور حول الجيوش، لذا فمستقبل الديمقراطية إذا ما أريد تحقيقها على أرض الواقع لن يكون إلا عبر عملية تطورية أكثر منها ثورية، أين بإمكان النخب

التسلطية أن تدعم سرعة الإصلاح، أي أن تأتي الديمقراطية من فوق، فالثورات عادة ما تنتج ثورات مضادة أو تخلق أنظمة حكم الحزب الواحد(Masoud, 2015, p. 83) .

يبدو أن معظم المواطنين في تونس ومصر قد رأوا أن الاحتجاجات قد تمحورت حول الحكم الأفضل والاقتصاد بدلا من الديمقراطية في حد ذاتها، حيث اعتقد الكثيرين منهم أن سقوط أنظمة الحكم التسلطي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين سريع لشروط الحياة اقتصاديا واجتماعيا، وهذا ما لم يتحقق، حيث أصبح التونسيين أكثر قلقا بشأن الجوانب السلبية للديمقراطية، وتزايد القلق لديهم أيضا حول قضية جوهرية مفادها أنه حتى لو كانت الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم عموما، فهل ستكون بمثابة الشكل المناسب لبلدهم، في المقابل لم تتغير مواقف المصريين تجاه الديمقراطية بل ألقوا باللوم على جماعة الإخوان المسلمين وحركات الإسلام السياسي عموما، فيما يتعلق بالمشاكل التي شهدتها بلادهم حتى منتصف العام 2013، ولم يحملوا الديمقراطية أي مسؤولية على ذلك، هذا ما توصل إليه الباروميتر العربي في تقريره للعام 2014 (Robbins, 2015, pp. 86 – 87).

إن التجربة الديمقراطية الفتية لما بعد احتجاجات الربيع العربي، قد فشلت في مصر لكنها في المقابل شهدت تطورا حثيثا على بساطته في تونس، فرغم التعقيدات التي أحدثتها المراحل الانتقالية في البلدين، فإن المواطنين بصفة عامة قد حافظوا على إيمانهم وآمالهم في وجود ديمقراطية حقيقية مستقبلا، كما أن التجربة التونسية في حالة رسوخها وهذا المرجح على أقل تقدير لاعتبارات عدة منها ابتعاد مؤسسة الجيش عن الفعل السياسي، المستوى التعليمي المرتفع للفرد التونسي وابتعاد تونس عن ساحة التجاذبات الدولية في المنطقة العربية، قد تفتح المجال لمحاولة المحاكاة أو التقليد في دول أخرى، رغم أن الكثير من المتغيرات التي تميز الدول العربية تونس قد تجعل الأمر شبه مستحيل.

لذا الديمقراطية كواقع تبقى مستبعدة من المنطقة العربية إلى إشعار آخر، لذا على مختلف الفاعلين السياسيين أن يعوا جيدا أن الديمقراطية لا تنتجها الحركات الاحتجاجية ذات الصبغة الثورية، التي من المفترض أن تنتهي لما يتم إسقاط الطغمة الحاكمة التسلطية، ليتم فيما بعد ذلك الاستثمار في تلك اللحظة الحاسمة لتحويل تلك الروح الثورية الممتلئة بالحماس نحو مباشرة البناء المؤسساتي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود مشروع بديل ينافس مشروع من يعادون الديمقراطية، وأن يتم الاتفاق على أن ميدان الحسم الحقيقي بين المتنافسين والمتصارعين على السلطة السياسية ليس الشارع بل المؤسسات المتفق عليها، مادام أن الاحتكام إلى الشارع سيكون سببا في اتساع الفجوة الفاصلة بين الفاعلين السياسيين على اختلافهم، وسببا في حالة من اللااستقرار.

تراجع زخم الاحتجاجات الشعبية مفسحة المجال أمام العمل السياسي الذي كان من المفترض أن يرسي فاعليه شكل نظام سياسي ديمقراطي جديد، إلا أن تعقيدات كبيرة قد أثرت على تحقيق هذا الهدف، جعلت من نتائجه المحققة تختلف بشكل جذري بين الحالتين التونسية والمصرية، لذا في ختام هذا الفصل يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- المسار الذي اتفقت عليه القوى السياسية التونسية بأولوية انتخاب جمعية تأسيسية لكتابة الدستور قبل الانتخابات برلمانية ورئاسية، كان الأسلم والأضمن رغم التعقيدات التي اكتنفته، عكس الحالة المصرية التي فرضت فيها جماعة الإخوان المسلمين بصفتها الفاعل الأكثر قوة في الساحة السياسية آنذاك، الذهاب لانتخابات برلمانية ثم رئاسية، قبل كتابة الدستور.
- كان للصراع الأيديولوجي حضوره وتأثيره على مسار الأحداث، ذلك الصراع التقليدي بين الإسلاميين والقوى العلمانية، فحتى إن كان تأثيره معطل لسيرورة كتابة الدستور في تونس، فإنه في مصر قد دفع بمعارضي الرئيس "**مرسي**" للاستعانة بمؤسسة الجيش لإنهاء حكمه، فكان له بذلك دور مفصلي في إفشال التجربة الديمقراطية الفتية في البلد.
- امتدادات الدولة العميقة كان دورها مهم ومحدد لما آلت عليه الأمور في كلتا الحالتين، وإن كانت تبدو جلية في الحالة المصرية، الدولة العميقة ومكوناتها كانت موطأ قدم للنظام السياسي التسلطي الذي اعتقدت المحتجين في لحظة زمنية أنهم استطاعوا إنهاء وجوده.
- التحديات التي ميزة المراحل الانتقالية في تونس ومصر على تنوعها وتعددها، كانت يجب أن تفرض على من تولوا السلطة التوجه نحو إيجاد حلول لها، عوض السعي إلى إحكام السيطرة على مؤسسات الدولة، واستعداء باقي القوى السياسية على حساب السعي لتوحيد الرؤى حول كيفية تحديد القواعد التي من المفروض أن تحكم الحياة السياسية الجديدة بشكل متفق عليه.
- أن المؤسسة العسكرية كان لها دورا محدد، لدى استوجب على الحكام المدنيين أن لا يستعدونها بمحاولة لعزلها بشكل متسرع عن مشهد سياسي كانت من مكوناته لسنوات طويلة، فالأمر يحتاج لقوانين وإجراءات تتطلب فترة زمنية طويلة من كي تتحقق في الواقع.
- رغم انتكاس التجربة الديمقراطية المصري، وتواضع ما حققته التجربة التونسية حتى العام 2014، إلا أن الشعوب العربية لا تزال على قناعة بأن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم، بقي فقط أن تقتنع أنها لن تكون كنتاج عمل ثوري بل هي يجب أن تكون نتاج عملية تطورية لضمان ترسيخها وقوتها.

الـخـاتـمـة

الاحتجاج بشكل فردي أو ضمن جماعة كان ولا زال إحدى طرق التعبير عن الرفض للوضع القائم، ومحاولة لتنبيه من يقوم على شؤون الدولة والمجتمع بوجود خلل ما، وسعي أو رغبة لإصلاحه أو حتى طموح بتغيير جزئي أو كلي للوضع القائم وتراكماته، هذا الفهم البسيط للفعل الاحتجاجي ينفي بالضرورة وصفه بالفعل العفوي، فالدارس له سيكتشف امتدادات أسبابه في التاريخ، لذا فالاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية في إطار ما درج على تسميته بأحداث الربيع العربي، لن تخرج عن هذا الفهم على بساطته ووضوحه، حيث لطالما كان الاحتجاج على الظروف سعيا لتحسين الواقع المعاش، على ارتباط وثيق بالتطورات التاريخية والسياسية الدولة العربية قبل وبعد تأسيس دولة الاستقلال العربية، أين عبرت الشعوب العربية غضبها ورفضها لمختلف السياسات التي باشرتها حكومات دولها، والتي انعكست بالضرورة سلبا على حياتها اليومية.

تعددت الاحتجاجات على مدار التاريخ السياسي العربي الحديث، حيث غلبت المطالب السوسيو – اقتصادية على المطلب السياسي لاعتبارات عدة، وحتى لما أصبحت الديمقراطية قيمة عالمية ونظام حكم حداثي بامتياز، ظلت المطالبة بها منحصرة على نطاق ضيق وموضوع نقاش أكاديمي نخبوي بالضرورة، وحلم بعيد المنال والتحقق بالنسبة للمواطن العادي، هذا الأخير لطالما أكدت عمليات استطلاع الرأي في المنطق العربية أنه مصدق لفكرة أن الديمقراطية بالرغم من مساوئها كنظام حكم، إلا أنها تبقى أحسنها مقارنة بالأنظمة التسلطية المستمر في الزمان والمكان في كل الدول العربية، حتى مع وجود بعض مظاهر الديمقراطية بصورة شكلية على غرار الانتخابات.

وفق ما سبق، فإن اندلاع احتجاجات الربيع العربي ذات يوم من شهر ديسمبر 2010، في شكل انفجار تاريخي مثل لاحقا منعطف هام في تاريخ المنطقة ككل، فأقل شيء أنه كسر حاجز الصمت الشعبي العربي في مقابل أنظمة حكم تسلطي استمر وجودها أساسا عبر ممارسة القمع وسياسات التخويف من التغيير، فبدأت الاحتجاجات في تونس وانتقلت بعدها لدول عربية أخرى بشكل جسد بوضوح نموذج نظرية الدومينو أو الانتشار، فكانت دولة مصر محطتها الثانية.

احتجاجات حكمتها أسباب عدة وشعور بالإحباط لدى المواطن العربي وصل مداه الأقصى، دفعه للربط بين ما يعانيه من صعوبات في حياته اليومية ومن كان السبب المباشر في ذلك، إنه النظام السياسي للبلد المستمر من دون تغيير، فكانت المطالب الشعبية حين اتساع رقعة الاحتجاجات واضحة، مطالبة بالإصلاح ومجابهة ظاهرة الفساد التي رسخ لوجودها وانتشارها النظام نفسه، وتحملت تبعاتها السلبية فئات واسعة من الشعب العربي، قبل أن يتطور المطلب العام للحراك الاحتجاجي أمام تعنت ذات

النظام، أين نادت الشعب المحتج بضرورة رحيله وتغييره بشكل نهائي، فكانت اللحظة التي ازدهر فيها الحديث عربيا عن الديمقراطية وضرورة إرساء معالمها على أرض الواقع عبر التأسيس لنظام حكم ديمقراطي بديل لنظام الحكم التسلطي الذي تم إسقاط رأسيه بشكل سريع ومفاجئ في تونس ومصر.

فلما كان موضوع بحثنا عن دور هذا الحراك الاحتجاجي ضمن مسارات التحول نحو الديمقراطية في دول الربيع العربي، فإننا نخلص إلى مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- أن الحركات الاجتماعية وسلوكها الاحتجاجي، هي تعبير صريح عن الغضب والرفض الشعبي للواقع القائم بمختلف تجلياته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، فلطالما عبر الإنسان عبر التاريخ عن عدم قبوله للواقع وسلبياته، محاولات التنبيه وجلب اهتمام وإدراك من هم في الحكم لحجم معاناته من الاختلالات التي تجعل من حياته صعبة.
- تثبت الوقائع والتجارب أن الفعل الاحتجاجي لا ينفي عنه ممارسة العنف، حتى إن كان في منطلقه سلمي، كما ينفي عنه وصف العفوية، فما قد يدفع البشر للاحتجاج أفراد أو جماعات عادة هو تلك تراكمات الماضي التي يكون سببها في أحيان كثيرة فشل سياسات النخب الحاكمة.
- أن الديمقراطية اليوم أصبحت قيمة عالمية عابرة للمنظومات الثقافية المتباينة، الأمر الذي جعل منها مطلبا شعبيا في مختلف جهات العالم، ففي حين نجحت شعوب في إرساء معالم نظم حكم ديمقراطية، فشلت أخرى في ذلك أمام استمرار سيطرة نظم الحكم التسلطية لأسباب متعددة، فشلت حتى النماذج النظرية التي حاولت تفسير سيرورات التحول نحو الديمقراطي في تفسيرها والتعامل معها، فبعد أن توطدت الديمقراطية في الكثير من الدول، كانت المنطقة العربية حتى نهاية العام 2010 تجسد حالة استثناء غريبة لما يتعلق الأمر بالديمقراطية تعددت التفسيرات حولها.
- الإنسان العربي لطالما مارس الاحتجاج وتكتل ضمن جماعات للدفاع عن مصالحه واحتياجاته محاولا تغيير واقعه سواء كان ذلك إبان فترة السيطرة الاستعمارية، أو حتى بعد إعلان قيام دولة الاستقلال، التي سيطرة عليها وحكمتها نخبة منحت لنفسها الحق في ذلك بموجب إنجازاتها التاريخية، خلال فترة النضال ضد السيطرة الاستعمارية، كما منعت في أحيان كثيرة حق المشاركة في الحياة السياسية بالنسبة لباقي فئات المجتمع، الأمر الذي بلور مع مرور الوقت مطلبا سياسيا بامتياز لدى المواطن العربي.
- ليست هي وحدها الأسباب السياسية بالضرورة التي فجرت احتجاجات الربيع العربي، بل هناك تفاعل كبير بين مجموعة أخرى من الأسباب السوسيو – اقتصادية التي دفعت بالمواطن العربي

للاحتجاج ضد حكامه، للمطالبة بالكرامة أولا واحترام وجوده كإنسان ثانيا، جسد ذلك في الشعارات التي رفعها المحتجون طيلة أيام الاحتجاجات على غرار "عيش، حرية، كرامة انسانية".

- رغم أن قوى الحراك الاحتجاجي من فئات قد تمكنت من إسقاط رأسي نظام الحكم بفضل الموقف التاريخي مؤسسة الجيش في تونس كما في مصر، الجيش الذي اختار ممثلا في نخبة قيادته الوقوف إلى جانب الشعب، أين اختارت التخلي عن رأس النظام السياسي حفاظا على وحدة الوطن، فإن ما يعاب على هذه القوى من الشعب بعد لحظة النصر الأولية، أنها افتقرت لبرنامج وتصور سياسي للمرحلة الجديدة التي مكنت لفواعل جديدة كان لهم الحضور والمشروع السياسي على إثر وجودها طوال سنوات، إلا أن تصدرها للمشهد السياسي في هذه المرحلة الجديدة وليس بالضرورة أنها ستعمل على تحقيق مطالب الحراك الاحتجاجي، أي أن دور قوى الاحتجاج الشعبية انحسر دورها كثيرا بعد إسقاط رأسي النظام في تونس كما في مصر.
- ليس من السهل الحديث عن تحول حقيقي نحو الديمقراطية، مع إهمال مكانة ودور المؤسسة العسكرية في كلتا حالتي الدراسة، فحتى إن كان دورها قد انتهى بانسحاب الرئيس "**بن علي**" في تونس، وذلك لأسباب عدة تعود لتاريخ علاقة المؤسسة مع المشهر السياسي العام الذي ابتعدت عنه كثيرا، فإن ذات المؤسسة في مصر كان لها الدور المفصلي فيما آلت إليه التجربة الديمقراطية في البلد بعد احتجاجات الربيع العربي، فهي الطرف الأقوى في مقابل باقي مؤسسات النظام السياسي المصري أو حتى مختلف الفاعلين السياسيين الآخرين، حيث في لحظة ما تخلت عن رأس النظام (**الرئيس مبارك**)، وهي التي سلمت الحكم لمدنيين (جماعة الإخوان المسلمين)، وهي أيضا التي أستعين بها "ظاهريا" مجددا من قبل من عارض حكم الإخوان المسلمين لإنهاء حكمهم ، ثم العودة مجددا لحكم مصر في أعقاب ذلك، فلطالما كان تاريخ مصر السياسي الحديث هو تاريخ حكم العسكر للبلد.
- ليس وحدها مؤسسة الجيش ودورها السياسي هو عامل الهدم الوحيد لأي تجربة تحول نحو الديمقراطية بل هناك تحديات كبرى من شأنها أن تجعل من هذه التجربة تمر عبر مسارات معقدة، هنا نستذكر تراث نظام الحكم التسلطي وامتداداته العميقة ضمن مؤسسات الدولة، وقدرة هذا التراث على تعطيل العملية عندما تهدد تدفق مصالحه، نفس المنطق أيضا ينطبق على القوى الدولية التي حتى إن شجعت الديمقراطية في دول الربيع العربي، فإنها لم تعمل على دعمها كما

فعلت في مناطق أخرى من العالم، فمصالحها في المنطقة قد تهددها الديمقراطية إن تم ترسيخها، هذا إن لم تدعم فواعل سياسية تتعارض أجنداتهم والمطالب الشعبية بالتغيير الكلي.

- على الشعوب العربية أن تعي جيدا بأن الديمقراطية لن تتحقق بالفعل الاحتجاجي الثوري، حيث من المفروض أن ينتهي ذات الفعل بمجرد إنهاء وجود الطغمة الحاكمة، والانتقال السريع نحو الاستثمار في تلك اللحظة التاريخية لما توفره من حرية مفاجئة، لطرح البديل الحقيقي لشكل نظام الحكم والنضال من أجل التمكين له عبر أدوات حسم الصراع السياسي أي الانتخابات، والعمل على جعل النظام الديمقراطي نتاج عملية تطورية تراكمية تم الاتفاق عليه بين النخب المعتدلة في المعارضة، ونظرائهم ممن كانوا في نظام الحكم خلال العهد التسلطي، هؤلاء على وجه التحديد من ستقع على عاتقهم المساعدة في ولادة هذا النظام والتوطين له في الواقع، فالثورة كما أثبتت التجارب التاريخي المقارنة أنها لا تنتج إلا ثورة مضادة مهمتها هي الانقلاب على أي تجربة ديمقراطية.

بعد هذا العرض لموجز النتائج التي توصلنا إليها، سيكون علينا مناقشة الفرضيات التي قمنا بصياغتها على شكل إجابات أولية للإشكالية الرئيسة للبحث، يكون ذلك على الشكل التالي:

الفرضية الأولى: التي جاء نصها كما يلي " **الزخم الكبير الذي رافق الاحتجاجات الشعبية في دول الربيع العربي كان سببا مباشرا في دفع النخب الحاكمة لاتخاذ قرار التغيير السياسي المفضي إلى بناء النظام الديمقراطي الجديد**"، يمكن القول أن احتجاجات الربيع العربي بشكل عام وفي تونس ومصر تحديدا قد استطاعت أن تخلق زخما حقيقيان أعاد للواجهة النقاشات حول ضرورة مباشرة مسارات التحول نحو الديمقراطية، لكن في المقابل لم تتمكن الاحتجاجات الشعبية في دفع النخب الحاكمة لمباشرة هذه المسارات، عندما رفضت التنازل عن السلطة، لولا الموقف الذي اتخذته مؤسسة الجيش في البلدية عندما وقفت إلى جانب الجماهير المحتجة في الشوارع على حساب رأسي النظام السياسي مفضلة دفعهما إلى التنازل عن السلطة، لأسباب متعددة في الحالتين ناقشناها سلفا.

الفرضية الثانية: التي كان نصها كما يلي " **كلما كان للمؤسسة العسكرية حضور في المشهد السياسي طول فترات زمنية طوية، كان من الصعب التأسيس لنظم حكم ديمقراطية في دول الربيع العربي إن لم يتم تحييدها وضمان السيطرة عليها**"، لقد أثبتت التجربة المصرية هنا حقيقة الافتراض من أن مؤسسة الجيش النافذة في الحياة السياسية للبلد، لن تسمح بقيام نظام ديمقراطي حقيقي إذا تعارض هذا النظام الجديد ومصالحها التاريخية، فالموروثات التاريخية لمؤسسة الجيش المصري دفعته للتدخل وتعطيل

العملية الديمقراطية التي انطلقت عقب تنحي الرئيس "**مبارك**"، لم ترضى أو تتقبل نخبة الجيش المصري فكرة أن يحكم البلد رئيس من خارج المؤسسة نفسها، كما لم تتقبل فكرة ممارسة السلطة المدنية عليها، أو حتى مواجهتها لمؤسسات الدولة المنتخبة بطريقة تعبر عن الإرادة الشعبية، لقد كان ذلك بالنسبة لها خروج عن المنطق الذي حكم النظام السياسي المصري منذ العام 1952، أما في تونس فقد كان الأمر مختلف تماما فالجيش الذي لطالما وصف بالجمهوري والمهني فضل التراجع بعد أن كان لتدخله دورا مفصليا في إنهاء حكم الرئيس "**بن علي**"، ليفسح المجال إمام العمل السياسي المدني الذي سمح إلى حد بعد في إنجاح مسارات التحول نحو الديمقراطية حتى مع وجود عثرات كثيرة من شأنها تعطيلها.

لقد مثلت احتجاجات الربيع ا لعربي فرصة حقيقة لمباشرة تحول حقيقي نحو الديمقراطية، لكن لم يكن الأمر بالسهولة المتوقعة، نجحت تونس إلى حد ما في ذلك، وفشلت مصر وانتكست مجددا، لكن الثابت أن الماحدث قد كسر حاجز الصمت الشعبي، كما أحيا الأمل لدى فئات واسعة من مواطني الدول العربية للنضال من أجل الديمقراطية والسعي نحو دفع النخب الحاكمة للتسليم بهذه الحقيقة، لكن مع ضرورة الوعي بأن الاحتجاج في الشارع لا يؤسس للديمقراطية.

من خلال كل ما سبق، بإمكان الباحث في موضوع الحركات الاحتجاجية ودورها في عملية التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية عامة وفي دولتي تونس ومصر بعد العام 2011، أن يوفر للباحث أو المهتم بذات الموضوع توجيهات حقيقية تتجسد من خلال مجموعة من **التوصيات**، يمكن اجمالها في ما يلي:

- ضرورة التمييز بين المفاهيم المتداخلة عند البحث والتحري في موضوع الماحدث عربيا ضمن سياقات الربيع العربي، مفاهيم كالثورة، الاحتجاج، الحراك السياسي، يجب الحسم فيها قبل الخوض في متابعة السيرورة التاريخية للماحدث وتداعياته في الحاضر والمستقبل، سواء تعلق الأمر بدول بعينها باعتبارها نماذج للدراسة، أو بالمنطقة العربية عامة، فالقول أن الماحدث العام 2011 هو "ثورة" قد يدفع نحو التساؤل عن طبيعة البعد الأيديولوجي للموضوع برمته بأحداثه وفواعله ونتائجه.
- الاهتمام أكثر بما يتعلق بتطوير مجهود نظري الخاص بموضوع الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المنطقة العربية، بسبب الضعف الجلي في ذلك، والاعتماد الكلي على ما تقدمه المنظومة الأكاديمية الغربية، ففهم أسباب تبلور هذه الحركات وطبيعة مطالبها وعلاقتها بالمجتمع

من جهة والدولة من جهة أخرى، هي مهمة بحثية من الضروري على الباحثين العرب تحملها والعمل عليها، لبناء نموذج نظري تفسيري عربي.

- أن الدراسات التي تهتم بموضوع التحول الديمقراطي وجب عليها تسليط الدور على أدوار مختلف الفاعلين في العملية السياسية، لاستكشاف أهميتها وطبيعة دورها المعطل أو الدافع نحو إنجاح مسارات التحول، هذا ما قد يمكن الباحث في بناء نموذج تفسيري خاص بالمنطقة العربية، دون العودة الدائمة لما تقدمه الأدبيات الغربية حول الموضوع، والتي غالبا ما قد تفشل في تفسير وفهم، والأكثر من ذلك التنبؤ في الكثير من حيثيات العملية السياسية العربية، والدليل على ذلك فشل الدوائر الأكاديمية الغربية والعربية على قلتها على حد سواء، في التنبؤ بوقوع حركات احتجاجية ذات مطالب سياسية في مقدمتها المطالبة صراحة بإسقاط أنظمة الحكم المستمرة لعقود من الزمن.
- وجب التأكيد على أن عملية بناء الديمقراطية في البلدان التي تعرف مسارات انتقالية، هي عملية معقدة تتداخل فيها مجموعة من المتغيرات، لذا وجب على النخب السياسية في المنطقة العربية عامة والمواطنين على حد سواء، أن يترسخ لديهم فهم مفاده أن التحول نحو الديمقراطية لا يحدث فجأة بشكل مباشر وسريع، بل إنه نتاج سيرورة تطورات تاريخية سياسية واقتصادية واجتماعية، وتداخل أدوار مجموعة الفاعلين وخيارات القوى السياسية عندما يتعلق الأمر بقدرتها على المساومة وإدارتها السياسية.

من خلال مجموعة التوصيات التي أوردناها خاصة تلك الموجهة للباحثين، وجب التنويه أن موضوع بحثنا مازال يخفي في طياته الكثير من النقاط التي تمثل آفاقا للموضوع وجب توسيع البحث فيها مستقبلا، خاصة أن موضوع التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ذاته يمكن تجزئته لمواضيع بحث فرعية، بحيث يعالج كل موضوع على حدا إحدى تلك الجزئيات.

من هذه المواضيع البحثية التي يمكن الاشتغال عليها، ما تعلق بدراسة مختلف أسباب العجز الديمقراطي في المنطقة العربية، وفهم هذه الأسباب بما يتوافق وخصوصيات دول المنطقة، فهذا مهم أيضا لمواجهة سطوة التفسيرات الغربية التي حاولت في مرحلة ما ربط حالة العجز الديمقراطي المستمرة بالتقاليد السياسية الموروثة من التاريخ السياسي الإسلامي، فلكل مجتمع ودولة خصوصيات وتاريخ تطور يختلف لا محالة في منظومته عن المنظومة الحضارية الغربية، التي استطاعت أن تبني نظم حكم ديمقراطية كنتيجة طبيعة للسيرورة التاريخية لهذه المجتمعات، خاصة منها ما تعلق بالبعد الاقتصادي

ومستويات التنمية وفق النموذج اللبرالي الغربي الذي لطالما تم ربطه بالديمقراطية حسب ما قدمه رواد مدخل التحديث منذ أول محاولة صاغها "**سيمور مارتن ليبست**".

على صعيد آخر يبرز موضوع الدراسة في طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في الأنظمة السياسية العربية، ودور مؤسسة الجيش العربية في الحياة السياسية باعتبارها فاعل محدد بالنظر إلى تاريخه، كموضوع يفرض أجندته في كل مرة يتم فيها الحديث عن مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وبالرغم من وجود اهتمام متزايد بالموضوع، فإن ضرورة التركيز عليه تفرض نفسها، من أجل اكتساب فهم حقيقي حول هذه العلاقة، وبلورة استراتيجيات من شأنها أن تساعد النخب السياسية العربية على بناء جيش ديمقراطي، يأخذ في الابتعاد شيء فشيء عن لعب دور سياسي.

لذا سيمثل هذا البحث بموضوعه خطوة أولى من أجل تطويره مستقبلا، ولما لا جعله مشروع بحثي يتوسع ليشمل دول عربية أخرى، مع إشراك باحثين من مختلف الحقول البحثية التي تتقاطع في موضوع الاحتجاج والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية من علم السياسة إلى علم الاجتماع، مرورا بعلوم الاقتصاد والنفس، الأنثروبولوجيا والتاريخ والفلسفة، بالنظر لتداخل العديد من القضايا كما أسلفنا الذكر في ما عكفنا على أنجازه من بحث حول الموضوع ضمن أطروحة نيل شهادة الدكتوراه.

قـائـمـة الـمـراجـع

- **باللغة العربية**

1 . الإبراهيم. ب. (سبتمبر, 2015). الإخوان المسلمين والحالة الثورية. المستقبل العربي (439)، الصفحات 136 - 145.

2 . إبراهيم. س. (2002). مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (الصفحات 403 - 431). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3 . إبراهيم. س. (ماي, 2012). عوامل قيام الثورات العربية. المستقبل العربي (399)، الصفحات 126 - 136.

4 أبو المجد. أ. (جويلية, 1971). تطورات الحركة الطلابية المغربية. أنفاس ، 02 (02)، الصفحات 07 - 14.

5 . أبو غزالة. هـ وآخرون. (2013). المرأة العربية والديمقراطية. القاهرة: منظمة المرأة العربية.

6 . أحمد إبراهيم. هـ. (1 أكتوبر, 2012). دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات دراسة حالة حركة كفاية - 6 أفريل -. تاريخ الاسترداد 18 أوت, 2016، من الحوار المتمدن: http://bit.ly/2MiKRZI

7 . أحمد تهامي. ع. (أكتوبر, 2011). لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟ السياسة الدولية ، 46.

8 . أحمد عبد العال. م ج. (03 جويلية, 2014). دور الحركات الشبابية في التعبئة الجماهيرية. تاريخ الاسترداد 01 جويلية , 2018، من المركز الديمقراطي العربي: https://bit.ly/2KlByza

9 . أحمد محمد. هـ. (2014). الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة. دراسات دولية ، 02 (58)، الصفحات 19 - 48.

10 . أحمد. أ. (2016). قراءة نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

11 . أشتي. ف. (2014). الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية. في: عمر الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (الصفحات 87 - 133). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

12 . الأشقر. ج. (2016). انتكاسة الانتفاضات العربية: أعراض مرضية. (ترجمة، عمر الشافي) بيروت: دار الساقي.

13 . أفاية. م ن. (أفريل, 2012). القوى الاجتماعية للثورة. المستقبل العربي (398)، الصفحات 124 - 142.

14 . الأفندي. ع . (2002). الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع. في: الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي (الصفحات 13 – 53). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

15 . الأقدحي. هـ. (2011). الحركات العرقية المعاصرة. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

16 . آلخوند. م. (2004). التاريخية الجغرافية: الجزء السابع. بيروت: الشركة العالمية للموسوعات.

17 . آلخوند. م. (2004). الموسوعة التاريخية الجغرافية: الجزء الثامن عشر. بيروت: الشركة العالمية للموسوعات.

18 . أندرسون. ل. (2016). ثرات السلطوية وتغيير النظام: نحو فهم الانتقال السياسي في الوطن العربي. في: فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي (الصفحات 51 – 66). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

19 . أنيليس. هـ ب. (2012). دليل المنظمات غير الحكومية. واشنطن: مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية.

20 . أوتاي. م. (ماي, 2008). دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: إعادة المصداقية. تاريخ الاسترداد 08 مارس, 2018، من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://bit.ly/39rEnAg

21 . أويصال. أ. (2012). صعود تركيا ... والربيع العربي. تأليف والربيع العربي"، في: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير: التقرير الاستراتيجي التاسع (الصفحات 295 – 311). الرياض : مجلة البيان.

22 . أوين. ر . (2014). الحكام العرب: مراحل الصعود والسقوط (الإصدار 2). (ترجمة، سعيد محمد الحسينية) بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

23 . أيوب. م. (2016). تركيا وإيران وعصر الانتفاضات العربية. في: فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد:الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي (الصفحات 359 – 372). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

24 . بابا عربي. م. (جوان, 2013). محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي. دفاتر السياسة والقانون (09)، الصفحات 233 – 248.

25 . باحوط. ج، و كاماك. ب. (2019). الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل. تأليف آفاق عربية: مخاطر ومسارات نحو التجديد (الصفحات 23 – 53). بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

26 . بارني. ز. (2017). كيف تستجيب الجيوش إلى الثورات؟ ولماذا؟ (ترجمة، عبد الرحمن عياش) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

27 . بان. أ. (2014). الإخوان المسلمون: اغتيال حلم الخلافة. تأليف تقييم حكم الإخوان في مصر. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

28 . البدوي . إ، و سمير المقدسي. (فيفري, 2011). تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. المستقبل العربي (384)، الصفحات 85 - 100.

29 . بدوي. م م. (جويلية, 1997). مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع. دراسات مستقبلية (3)، الصفحات 35 - 80.

30 . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011). ، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما. المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: القاهرة.

31 . بشارة. ع. (2016 أ). ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة الدراسات.

32 . بشارة. ع. (2016 ب). الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وسيرورتها من خلال يومياتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

33 . بشارة. ع. (2016 ج). ثورة مصر الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

34 . بشارة. ع. (2017). الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

35 . البطمة. س. (2007). سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسات العامة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

36 . بلخوجة. ط. (1999). الحبيب بورقيبة: مسيرة زعيم. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

37 . بلقزيز. ع. (2000). الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والممكنات. في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (الصفحات 135 - 154). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

38 . بهاء الدين شعبان. أ. (2012). صراع الطبقات في مصر المعاصرة: مقدمات ثورة 25 يناير 2011. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

39 . البوبكري. ع. (شتاء, 2013). ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس. تبين (03)، الصفحات 75 - 86.

40 . بوذراع. أ. (أكتوبر, 2017). فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية (11)، الصفحات 51 - 64.

41 . بيات. آ. (2014). الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط. (ترجمة، أحمد زايد) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

42 . البياتي. ب خ. (2014). الإعلام الجديد: الدولة الافتراضية الجديدة. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

43 . بيرطار. س، و لوينثال. أ. (2016). تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين. القاهرة: دار الشروق.

44 . بينين. ج. (جوان, 2012). صعود عمال مصر. تاريخ الاسترداد 21 جوان, 2018، من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: https://bit.ly/39t4B5o

45 . التايب. ع. (2012). الخلفية الاقتصادية والاجتماعية في تونس: قراءة سوسيولوجية. في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (الصفحات 57 – 85). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

46 . التايب. ع. (2012). قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

47 . تورين. آ. (1998). نقد الحداثة. (ترجمة، أنور مغيث) القاهرة : المشروع القومي للترجمة.

48 . تورين. آ. (2000). ما الديمقراطية. (ترجمة، عبود كاسوحة) دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

49 . تورين. آ. (2011). براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. (ترجمة، جورج سليمان) بيروت: المنظمة االعربية للت.رجمة.

50 . تيلي. ت . (2005). الحركات الاجتماعية. (ترجمة،ربيع وهبة) القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

51 . جابي. ن. (ربيع, 2011). الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل. المجلة العربية للعلوم السياسية (30)، الصفحات 09 – 74.

52 . جامعة الملك عبد العزيز. (2006). نحو مجتمع المعرفة: الإصدار الثالث عشر مكافحة الفقر. جدة: مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز.

53 . جبنون. ن. (2012). دور الجيش في الثورة التونسي. في: الثورة التونسي: الأسباب، السياقات والتحديات (الصفحات 325 – 350). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

54 . جليل هاشم. ن، طعمة. أ ز. (جانفي, 2015). الموقف العربي من الثورات العربية (ليبيا، مصر وسوريا نموذجا). سياسات عربية (12)، الصفحات 112 – 126.

55 . الجمعاوي. أ. (2015). الحكومة الائتلافية في تونس: قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

56 . الجمهورية التونسية. (10 ماي, 2011 ب). المرسوم 35 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011، المتضمن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. الرائد الرسمي (33).

57 . الجمهورية التونسية. (2012). تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات. تونس: الجمهورية التونسية.

58 . الجمهورية التونسية. (25 مارس, 2011 أ). في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس التأسيس في تونس مثلا. الرائد (20).

59 . الجناني. ع. (2013). الدولة الريعية والدكتاتورية. بغداد: دراسات عراقية.

60 . جيبال. ك، سالون. ت. (2014). مصر التحرير: ميلاد ثورة. (ترجمة، عصام عبد ربه حسين) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

61 . حداد. م. (2005). نظرية تحليلية لحجم القوى العالمية العربية وآفاق تطويرها. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 21 (01).

62 . حدوق. و. (2012). الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية. في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (الصفحات 87 – 115). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السيات.

63 . حسن دخيل. م. (2014). أنظمة الحكم في الوطن العربي. بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.

64 . حمزاوي. ع. (2011). تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي. في: أزمة الدولة العربية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

65 . الحناشي. ع . (صيف, 2012). مراجعة كتاب الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية (01)، الصفحات 275 – 282.

66 . الحناشي. ع. (2012). الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها. في: ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات (الصفحات 183 – 248). الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات.

67 . الحوراني ,م .ع .(2012) .الاستبعاد الجماعي والثورات الشعبية .المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية .(02) 05 ,

68 . حيدر. ع. (2011). الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة. تأليف كتاب دراسات 2011 (الصفحات 117 – 120). الناصرة: دراسات المركز العربي للحقوق والسياسات.

69 . الحيدري. إ . (27 أكتوبر, 2010). النظام الأبوي وتأثيره على العائلة والمجتمع والسلطة. تاريخ الاسترداد 30 جانفي, 2018، من إيلاف: https://bit.ly/2Ka2EyD

70 . الحيدري. إ. (جويلية, 2016). الهيمنة الأبوية الذكورية في المجتمع والسلطة. مجلة الجديد (18)، الصفحات 14 - 18.

71 . خضر. ب. (ماي, 2013). الإتحاد الأوربي والربيع العربي. سياسات عربية (02)، الصفحات 05 - 13.

72 . خليل. م. (جوان, 2012). تركيا وثورات الربيع العربي. تاريخ الاسترداد 24 نوفمبر , 2018، من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: https://bit.ly/2KP1YQm

73 . الخواجة. م ي. (24 أفريل, 2015). التحليل السوسيولوجي للحركات الدينية. تاريخ الاسترداد 10 فيفري, 2018، من مؤسسة مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث: https://bit.ly/2H3cWCY

74 . الخولاني. م م . (2012). البطالة في مصر. Mansoura Journal of Agricultural Economics and Social Sciences ، 31 (06)، الصفحات 949 - 957.

75 . خير. أ. (د س ن). بيبليوغرافيا الحركات الاجتماعية في مصر. تاريخ الاسترداد 1 جويلية, 2018، من مؤسسة فريديريش ناومن: https://bit.ly/2KkR2gW

76 . د كورز.أ . (2018). هدم الجسور أم بناؤها؟: المقاربة الأمنية للديمقراطية في مصر وتونس. في: الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

77 . دبيش. أ، و نسيمة أوكيل. (شتاء, 2014). الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط. بحوث اقتصادية عربية (65)، الصفحات 157 - 172.

78 . ربيعة. ع. (د س ن). التجربة الموؤودة: الحياة الديمقراطية في البحرين. د م ن.

79 . الرداوي. ر. (2017). الدستور التونسي: النص وإمكانية التطبيق. في: تونس: الانتقال الديمقراطي العسير (الصفحات 24 - 60). القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان.

80 . الرديسي. ح، و رحاب بوخيايطة. (23 أوت, 2018). التحول السياسي في تونس 2011-2014: المسار والرهانات. تاريخ الاسترداد 03 مارس, 2019، من مبادرة الإصلاح العربي: http://bit.ly/2KmkFxT

81 . الرفاعي. م. (سبتمبر, 2019). الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات. المجلة العربية للإدارة ، 39 (03)، الصفحات 39 - 54.

82 زرنوقة. م. (جريف, 2012). أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية. المجلة العربية للعلوم السياسية (36)، الصفحات 117 - 131.

83 . زغدود. ج. (جوان, 2018). عالمية النص القانوني لحقوق الإنسان أم عولمة الأيديولوجية (قراءة في نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان). مجلة العلوم الإنسانية ، أ (49)، الصفحات 119 - 131.

84 . زكي. م. (1993). اللبرالية المستبدة. القاهرد: سينا للنشر.

85 . زهران. ج، ع. (2012). الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر. تأليف الثورة المصرية: الدوافع، الاتجاهات والتحديات (الصفحات 131 - 156). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

86 . زهران. ف. (2008). الحركات الاجتماعية الجديدة. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

87 . زيادة. ر. (02 ماي, 2018). فشل الربيع العربي في الانتقال الديمقراطي. تاريخ الاسترداد 23 ديسمبر, 2019، من العربي الجديد: http://bit.ly/2Q8jnbi

88 . الزيدي. م. (ماي, 2015). محاولات الإصلاح السياسي في السعودية. المستقبل العربي (435)، الصفحات 42 - 60.

89 . سالادان. ج، و آخرون. (2017). الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط. تاريخ الاسترداد 22 نوفمبر, 2018، من مؤسسة راند: https://bit.ly/2QfOEKy

90 . سامح. ف . (2007). الحكم الرشيد. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

91 . السرجاني. ر. (2011). قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011. القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة.

92 . السعداوي. ع. (2011). مفهوم الحزب الديمقراطي: دراسة في المحددات والمعايير. في: 86 .

93 . الكواري. خ، و السعداوي. ع، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الاحزاب في البلدان العربية (الصفحات 53 - 93). بيروت: مركز دراسات الوحجة العربية.

94 . سعدي. م. (جانفي, 2014). إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهانته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة. سياسات عربية (24)، الصفحات 63 - 79.

95 . سكوفغارد. ج، و سين. ب . (2014). الشريعة وحقوق الإنسان، وكل ما هو أحسن. كزبنهاغن: المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

96 . سليمان. ه. (2015). العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

97 . سليمان. ه. (2017). التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

98 . سورنسن. غ. (2015). الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير. (ترجمة، عفاف البطاينة) الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

99 . سوليه. ر. (2013). سقوط الفرعون: ثمانية عشر يوما غيرت وجه مصر. (ترجمة، ناصر الطناني) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

100 . السيد. ر. (2014). التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحضر وأحلام التغيير أربعة سنوات من الربيع العربي. تأليف التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربعة سنوات من الربيع العربي (الصفحات 329 - 340). بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

101 . السيد. م ك. (ربيع, 2001). تحول ديمقراطي بطيء. مجلة الديمقراطية (2).

102 . سيرا. ن. (2016). الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة. (ترجمة، وفيقة مهدي) بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

103 . شارب. ج. (2003). من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. (ترجمة، خالد دار عمر) بوسطن: مؤسسة ألبرت أينشتاين.

104 . شاهين. ع. (31 أوت, 2013). محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية: حالة مصر. ورقة بحثية مقدمة للقاء السنوي الواحد والعشرون للجماعة العربية للديمقراطية . أوكسفورد، جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة.

105 . شرابي. هـ. (1993). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (الإصدار 02). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

106 . شلبي. ع. (جوان, 2016). التدخلات الخارجي بالثورة المصرية. دفاتر السياسة والقانون (15)، الصفحات 546 - 568.

107 . الشوبكي. ع وآخرون. (2014). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

108 . الشوبكي. ع. (فيفري, 2011). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين). المستقبل العربي (384)، الصفحات 101 - 114.

109 . الشوبكي. ع. (فيفري, 2011). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين). المستقبل العربي (384)، الصفحات 101 - 114.

110 . شومبيتر. ج. (2011). الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية. (حيدر حاج إسماعيل، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

111 . الشيباني دغمان. أ. (فيفري, 2014). الأحزاب السياسية: التفاتة سوسيولوجية. المجلة الجامعة ، 01 (16)، الصفحات 05 - 32.

112 . الشيخ داود. ع. (2003). الفساد والإصلاح: دراسة. دمشق: مشروات إتحاد الكتاب العرب.

113 . الشيخ. ن. (2012). الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية. تأليف الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير: التقرير الإستراتيجي التاسع (الصفحات 275 - 291). الرياض: مجلة البيان.

114 . صابر حوحو. أ. (مارس, 2010). مبادئ ومقومات الديمقراطية. المفكر (05)، الصفحات 319 - 341.

115 . الصافي. م. (جانفي, 2017). ملامح من النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني. المستقبل العربي (455)، الصفحات 100 - 119.

116 . صايغ. ي. (أوت, 2012). فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر. تاريخ الاسترداد 14 جويلية, 2019، من مركز كارنيغي للسلام الدولي: http://bit.ly/2YEqn0P

117 . صديقي. أ. (2011). تونس: ثورة مواطنة "ثورة بلا رأس". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

118 . صليبي . غ. (2017). الحركة النقابية العربية. بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية ببيروت.

119 . صندوق النقد العربي. (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

120 . طرشونة. ل. (2012). منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل الثورة 14 كانون الثاني / يناير.في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (الصفحات 31 - 56). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

121 . عادل عبد الكريم. أ، و آخرون. (2013). حرب اللاعنف: الخيار الثالث. (3، المحرر) لندن: أكاديمية التغيير.

122 . عادل. م . (2018). فقد الديمقراطية. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي لآي سي.

123 . عاصي. ج. (2006). نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول. رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

124 . عباش. ع. (جانفي, 2017). الاتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة: جدلية الفعل النقابي والسياسي. (01)، الصفحات 172 - 185.

125 . عبد السلام. ر. (مارس, 2010). في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية، الحالة التونسية نموذجا. المستقل العربي (373)، الصفحات 171 - 185.

126 . عبد الفتاح. ب. (سبتمبر, 2013). بين يناير 2011 ويوليو 2013: جيش مصر في قلب العاصفة. سياسات عربية (04)، الصفحات 78 - 84.

127 . عبد اللطيف. أ. (2012). الإسلاميون والثورة. في: الثورة المصرية: الدوافع، الاتجاهات والتحديات (الصفحات 217 - 256). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

128 . عبد المحسن خليل. ع. (07 ماي, 2011). الحركات الاجتماعية في الوطن العربي. تاريخ الاسترداد 20 جانفي, 2018، من https://bit.ly/2GMMjC6

129 . عبد المطلب الحسيني. ص. (2017). الوعي السياسي في الريف المصري. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

130 . عبد ربه. أ. (خريف, 2013). العلاقات المدنية العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية. عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية (06)، الصفحات 145 - 166.

131 . العجاتي. م. (2014). الحركات لاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور. في: عمرو الشوبكي، الحكات الاحتجاجية في الوطن العربي (الصفحات 209 - 259). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

132 . عزام. م. (ماي, 2012). المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية. تاريخ الاسترداد 02 أفريل , 2019، من شتاتام هاوس: http://bit.ly/2IX5VVB

133 . العطري. ع. (13 شتاء, 2011). سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. إضافات ، الصفحات 17 - 31.

134 . العطري. ع. (2008). الحركات الاحتجاجية في المغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي. الرباط: دفاتر وجهة نظر.

135 . عفيف. ق. (2003). المجتمع الأبوي والانتقال إلى الحداثة. في: أحمد عبد الحليم عطية، نقد المجتمع الأبوي: قراءة في أعمال هشام شرابي (الصفحات 205 - 212). القاهرة: الإتحاد العربي للجمعيات الفلسفية.

136 . عفيفي. م. (08 أفريل, 2014). تاريخ حافل: الحركة الطلابية والوطنية المصرية. تاريخ الاسترداد 03 فيفري , 2018، من المركز العربي للبحوث والبحوث: https://bit.ly/2q6Q63p

137 . علي الصغير. ع. (2014). الثورة التونسية في عامها الثالث. تأليف علي خليفة الكواري، و

138 . عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية المتعثرة: مسارات التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

139 . علي شاهين. ع. (2014). حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية (حالة مصر). في: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

140 . العلي. ز. (جانفي, 2018). دستور تونس سياق تحليلي. سياسات عربية (18)، الصفحات 119 - 131.

141 . العمري. ع. (2016). المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

142 . العناني. خ . (2018). الحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية: محددات النجاح والفشل دراسة مقارنة بين حالتي مصر وتونس. في: الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآللاته (الصفحات 707 – 734). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

143 . عواد. ه. (سبتمبر, 2013). من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو. سياسات عربية (04)، الصفحات 31 – 40.

144 . عودة. ج. (2014). سقوط دورة الإخوان. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.

145 . العوضي. ه. (جويلية, 2013). الإسلاميون في السلطة: حالة مصر. المستقبل العربي (413)، الصفحات 27 – 41.

146 . عيادي. إ. (جوان, 2017). الموقف الصيني والإسرائيلي من قضايا التحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط. مجلة العلوم السياسية والقانون (03)، الصفحات 38 – 64.

147 . غبيني. ع . (جوان, 2018). مقاربة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية للشباب في العالم العربي. مجلة العلوم الاجتماعية (04)، الصفحات 95 – 100.

148 . غريغوري غوز الثالث. ف. (أكتوبر, 2011). لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية. المستقبل العربي (392)، الصفحات 147 – 154.

149 . غيروال. ش. (24 فيفري, 2016). ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر, 2018، من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://bit.ly/2zTbltL

150 . الفرشيشي. و. (جويلية, 2013). المحامي(ة) المناصر (ة) للقضايا الاجتماعية في تونس قبل الثورة وبعدها: ولوج اللعبة الإعلامية والقاضي لم يعد خصما. المفكرة القانونية (10)، الصفحات 18 – 19.

151 . فهمي. أ. (2013). مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها ومشكلاتها وسيناريوهات المستقبل. الرياض: البيان مركز البحوث والدراسات.

152 . فوت. ر. (1998). النسوية والمواطنة. (ترجمة، أيمن بكر، سمر الشيشكيلي) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

153 . فوران. ج. (2007). مستقبل الثورات. (ترجمة، تانيا بشارة) بيروت: دار الفرابي.

154 . فوزي. س. (أوت, 2013). الجماعة المعزولة. المجلة (1586).

155 . قريبع. ب، و جورجيا ديباولي. (2014). واقع النوع الاجتماعي في تونس. تاريخ الاسترداد 28 أوت, 2018، من https://bit.ly/2PhGv41

156 . القصاص. ه ب. (2014). دور الحركات الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي بالعالم العربي: دراسة مقارنة للتجربتين التونسية والمصرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة . القاهرة، مصر: معهد البحوث والدراسات السياسية.

157 . القلالي. م، و الطاهر بن يوسف. (2012). القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قائد السبسي نمودجا. تونس: مكتبة فن الطبيعة.

158 . قنديل. ح. (2012). العودة إلى ظهر حصان: الجيش بين ثورتين. تأليف بهجة قرني، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها (الصفحات 217 – 247). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

159 . كاتوس. م ، كرم. ك. (2010). العودة إلى الأحزاب: المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

160 . كاضم. ن. (ربيع, 2013). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: دراسة نقدية. تبين (04)، الصفحات 235 – 246.

161 . كامل محمد الخزرجي. ت .(2004) .النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة .عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

162 . كامل. ع. (2013). النساء والثورة. في: منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر: المساهمات والتحديات. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

163 . كرعود. أ. (2013). تونس: ثورة الحرية والكرامة. في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد – دراسات حالات – (الصفحات 29 – 52). بيروت: دار شرق الكتاب للنشر.

164 . الكيالي. ع. (1979). الموسوعة السياسية الجزء الثاني. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

165 . كيه كومار. و، بارتكوفيسكي. ف. (2010). النظرية النسوية مقتطفات مختارة. عمار: الأهلية للنشر والتوزيع.

166 . لبيض. س. (2009). الإسلام، العروبة، التونسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

167 . اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. (2016). مصر: موجز قطري. أديسا بابا: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

168 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2005). الحركات النسائية في العالم العربي. نيويورك: الأمم المتحدة.

169 . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2014). الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير. بيروت: الأمم المتحدة.

170 . اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأمن. (2012). تعميق الديمقراطية: إستراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم . ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، مؤسسة كوفي عنان.

171 . لوبون. غ. (2015). سيكولوجية الجماهير. (ترجمة، قسم الترجمة بمؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة) القاهرة: مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة.

172 . لوتسكي. ف. (2007). تاريخ الاقطار العربية الحديث (الإصدار 09). (ترجمة، فارس غصوب) بيروت: دار الفرابي.

173 . لوميل. ي. (2008). الطبقات الاجتماعية. (ترجمة، جورجيت حداد) بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.

174 . ليلى. ع. (2012). لماذا قامت الثورة المصرية؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع. في: الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات (الصفحات 50 - 62). الدوحة: المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات.

175 . ماضي. ع. (2015). العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة. مصر: دار البشير للثقافة والعلوم.

176 . ماضي. ع. (جانفي, 2016). تحولات الثورة المصرية في خمسة سنوات. سياسات عربية (18)، الصفحات 18 - 40.

178 . مبادرة الإصلاح العربي ، و للبحوث السياسية المسحية المركز الفلسطيني. (أوت, 2014).

179 . مقياس الديمقراطية العربي 4. تاريخ الاسترداد 04 جانفي, 2018، من المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: http://bit.ly/39b4nRM

180 . مبادرة الإصلاح العربي، و للبحوث السياسية والمسحية المركز الفلسطيني. (15 جوان, 2017). مقياس الديمقراطية العربي 5. تاريخ الاسترداد 25 ديسمبر, 2017، من مبادرة الإصلاح العربي: http://bit.ly/2ShlJWW

181 . مجاهدي. م. (جانفي - جوان, 2012). الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات. إنسانيات (55 - 56)، الصفحات 67 - 81.

182 . مجموعة مؤلفين .(2005) .دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في الدفاع عن القيم وتأطير الدولة الجزائرية الفتية .الجزائر :المجلس الأعلى للغة العربية.

183. محمد الخطيب. س. (2011). حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية: في اثنين وعشرين دولة عربية دراسة مقارنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

184 . محمد سليم. ج. (جانفي, 2012). العجز الديمقراطي: أزمة النظم السياسية اللبرالية في العالم الجديد. السياسة الدولية (187).

185 . محمود مجاهد السيد. ع. (خريف - شتاء, 2015). انعكاسات السياسات الحكومية في مصر على مشكلة الفقر. بحوث اقتصادية عربية (72 - 73)، الصفحات 59 - 78.

186 . محمود مصطفى. ن. (2014). الثورات العربي تفي النظام الدولي. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

187 . محيو. س. (أكتوبر, 2012). روسيا والربيع العربي: الثوابت والمتغيرات. المستقبل العربي (405)، الصفحات 113 - 127.

188 . المختار. ع. (جانفي, 2018). في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس التأسيس في تونس مثلا. سياسات عربية (30)، الصفحات 40 - 47.

189 . المرابطي. إ. (جانفي, 2018). أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي. اتجاهات سياسية (02)، الصفحات 70 - 80.

190 . المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح. (2013). المجتمع المدني في العالم العربي: التطور، الإطار القانوني، والأدوار. تاريخ الاسترداد 30 جانفي, 2018، من المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح: https://bit.ly/2UmkTc4

191 . مركز الزيتونة للدراسات والاستشراف. (2012). الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

192 . مركز كارتر. (2012 أ). انتخابات المجلس الوطني التاسيس في تونس: 23 أكتوبر 2011 التقرير النهائي . أطلنطا: مركز كارتر.

193 . مركز كارتر. (2012). التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011 – 2012. أطلنطا: مركز كارتر

194 . مركز كارتر. (د س ن). الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس: التقرير النهائي . أطلنطا: مركز كارتر.

195 . مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2015). ثورة يناير: مطالب الشعب وتقاعس الدولة. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير القمي.

196 . مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2016). الحركان الشبابية: أسباب التراجع بعد الظهور بقوة. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.

197 . مساعيد. ف. (أفريل, 2011). التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة. دفاتر السياسة والقانون .

198 . مطاوع. م. (أوت, 2014). الغرب وقضايا الشرق الأوسط من "حرب العراق" إلى ثورات "الربيع العربي": الوقائع والتفسيرات. المستقبل (426)، الصفحات 41 - 54.

199 . معزوز. ع. (2012). هشام شرابي ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي.

200 . المعشر. م. (ديسمبر, 2017). آمال وليدة: الانتفاضات العربية ربما تكون قد بدأت مسارا طويلا للتحول في المنطقة. التمويل والتنمية ، 54 (04)، الصفحات 10 - 13.

201 . المعهد الانتخابي للديمقراطية في إفريقيا. (2012). تقرير بعثة متابعة الانتخابات: مصر. جوهانسبورج: المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة.

202 . المغيربي. م. (2006). الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات. في: يوسف محمد الصواني، و كمال المنوفي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (الصفحات 61 - 101). القاهرة: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

203 . المناصرة. ع. (د س ن). المسألة الامازيغية في الجزائر والمغرب. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.

204 . المنصر. ع . (2012). الاتحاد العام التونسي للشغل : جدلية السياسي والاجتماعي. في: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (الصفحات 271 - 297). الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات.

205. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. (2011). الإجماع الدولي: العناصر الأساسية للديمقراطية. برلين: المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.

206 . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2017). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس: مرصد الأليسكو - قطاع التربية.

207 . منظمة العفو الدولية. (2011). تونس في خضم ثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة. المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية.

208 . مهني. م. (جوان, 2011). الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث: الأبوية البورقيبية مثالا. دفاتر السياسة والقانة (05)، الصفحات 313 - 328.

209 . المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. (نوفمبر, 2012). اختيار أعضاء الهيئة التأسيسية: تجارب مقارنة ودروس مستفادة. تاريخ الاسترداد 08 أوت, 2019، من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: http://bit.ly/2Z0kpaF

210 . مؤسسة فريديريش أيبرت. (2014). الدستور التونسي تحت المجهر. تونس: مؤسسة فريديريش أيبرت.

211 . موسى بدوي. أ. (2013). تحولات الطبقة الوسطى في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

212 . موسى بدوي. أ. (30 نوفمبر, 2014). الديمقراطية الناقصة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية. تاريخ الاسترداد 24 مارس, 2019، من المركز العربي للبحوث والدراسات: http://bit.ly/2RQs8X0

213 . ميللر. ل، و مارتيني. ج. (أفريل, 2013). بناء الديمقراطية على انقاض السلطوية في العالم العربي: موجز ورشة عمل. تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر, 2019، من مؤسسة راند: :[http://bit.ly/2tYylmx

214 . ميلر. ل، مارتيني. ج. (2013). التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم. سانتا مونيكا: مؤسسة راند لأبحاث الدفاع الوطني.

215 . ناش. ك. (2013). السوسيولوجيا المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. (ترجمة، حيدر حاج إسماعيل) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

216 . ناصوري. أ. (2008). النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 24 (02)، الصفحات 345 - 398.

217 . نجيب. م. (1984). كنت رئيسا لمصر. القاهرة : المكتب المصري الحديث.

218 . النور. ص. (سبتمبر, 2015). الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون. المستقبل العربي (427)، الصفحات 28 - 43.

219 . نورالدين. ب .(2018) . الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء . تلمسان :النشر الجامعي الجديد.

220 . نوير. ع. (شتاء, 2008). الحركات الاجتماعية والسياسية: دراسة نظرية. شؤون اجتماعية ، 25 (100).

221 . هكو. أ. (فيفري, 2015). مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية. المستقبل العربي (432)، الصفحات 21 - 33.

222 . هلال. ع، و وآخرون. (1983). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

223 . هنتغتون. ص. (1993). الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة، عبد الوهاب علوب) الكويت: دار سعاد الصباح.

224 . الهندي. ر. (21 سبتمبر, 2016). التعليم والتنمية. تاريخ الاسترداد 19 أفريل, 2018، من الوطن: https://bit.ly/2J8wTp9

225 . الهيئة العامة للاستعلامات. (نوفمبر, 2013). أنور السادات. مجلة إفريقيا قارتنا (08)، الصفحات 04 - 05.

226 . الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. (2015). تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014. تونس: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

227 . وهبة. ر، و شكلا. ج. (بلا تاريخ). الحركات الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 2016 أوت, 22، من شبكة حقوق الأرض والسكن: http://bit.ly/2rftCRE

- **باللغات الأجنبية**

أولا: باللغة الفرنسية:

1 . Iris, i. (2010). L'Année stratégique 2010 Analyse des enjeux internationaux. Paris: Èditions dalloz.

2 . Muller, J.-M. (2005). Dictionnaire de la non – violence. Paris: les éditions du relié.

3 . Nachi, M. (2014). Révolution et transition démocratique en Tunisie. L'invention d'un nouveau compromis politique ? Dans Múnera Ruiz Múnera

4 . R, & Matthieu de Nanteuil, La vulnérabilité du monde: Démocraties et violences à l'heure de la globalisation (pp. 207-221). Louvain-La-Neuve: Presses Universitaires de Louvain.

5 . Thiébault, J.-L. (2008, Mars). Lipset et les conditions de la démocratie. Revue internationale de politique comparée , 15, pp. 389 - 409.

ثانيا: بالغة الانجليزية:

1 . Abbas and others, T. (2015). Regional results middle east & north africa : Govermental defonce anti-curruption index. UK: Transparency international.

2 . Bates, R., & Others. (2006, July). Democratic Transitions. American Journal of Political Science, 50(3), pp. 551-569.

3 . Brown, N. J. (2013, October). Egypt's faild transition. Jornal of democracy , 23 (04), pp. 45 -58

4 . Carothers, T. (2002, Jaunuary). The end of transition paradigm. Jornal of democracy , 13 (01), pp. 05 - 21.

5 . Diamond, L. (2010, January). Why there not arab democracies. Jornal of democracy , pp. 93 - 104.

6 . Diamond, L., & other. (2014, January). Reconsidering the transition paradigm. Jornal of democracy , 25 (01), pp. 86 - 100.

7 . Diani, M. (1992, february). the concept of social movement. The sociological review , 40 (1), pp. 1 - 24.

8 . Diani, M., & Bison, I. (2004). Organizations, Coalitions, and movements. Theory and society , 33, pp. 281 - 309.

9 . Economist Intelligence unit. (2019). Democracy index 2018 : Me too ?. London : The economist Intelligence unit Ltd.

10 . Economist intelligence unit. Democracy index 2010 : democracy in retreat. (2010). Consulted march 14, 2018, In Economist intelligence unit: https://bit.ly/2r6HYQZ

11 . Ekundayo, W. (2017, May). Good Governance Theory and the Quest for Good Governance in Nigeria. International Journal of Humanities and Social Science, 7(5), pp. 154 - 161.

12 . EL tantawy, N., & Wiest, J. B. (2011, May). Socail media in the egyptian revolution : reconsidring resource molbilization theory. International jornal of communication .

13 . Freedom House. (2019). Freedom in the world 2019. Washington: freedom House.

14 . Guo, S., & Stradiotto, G. (2014). Democratic Transitions: Modes and Outcomes. New York: outledge.

15 . Gurr, T. R. (1970). why men rebel. United state of america: Princton university press.

16 . High commissioner for human rights, O. o. (2007). Good governance practices for the protection of human rights. NewYork: United nations.

17 . Kedourie, E. (1992). democracy and arab political calture. Washington DC: The institute for near east policy.

18 . Kelly, N., & Ashiagbor, S. (2011). Political parties and democracy in theoretical and practical perspectives : parliamentary groups. Washington DC: National democratic institute

19 . Masoud, T. (2015, January). Has the door closed on arab democracy? Jornal of democracy , 26 (01), pp. 74 - 87.

20 . Ottaway, M. (2012, June 13). Egypt: Death of the Constituent Assembly? Consulted August 08, 2019, In Carnigie endowment for international peace: https://bit.ly/2UxU0lu

21 . Robbins, M. (2015, October). Pepoel still want democracy. Jornal of democracy , 26 (04), pp. 80 - 89.

22 . Rustow, D. A. (1970, April). Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model. Comparative Politics , 02 (03), pp. 373 - 363.

23 . Skovajsa, M. (2018). Introduction to the Symposium Remembering Prague Spring 1968. Sociologický časopis/Czech Sociological Review , 54 (03), pp. 401 - 405.

24 . Smelser, N. J., & Others. (1998, july 20). social movement. Consulted july 18, 2016, In Encyclopedia Britannica: http://bit.ly/36UXbqS

25 . Stepan, A., & Robertson, G. B. (2003, July). An "arab" more than "muslim" electoral gap. Jornal of democracy , 14 (03), pp. 30 - 40.

26 . Thomas, A. (2014, Summer). Beyond transition paradigm: Aresearch agenda for authoritarian consolidation. Demokratizatisiya , 22 (03), pp. 471 - 494.

27 . Viterna, J., & Others. (2015, Spring). Reclaiming the “Third Sector” from “Civil Society”. A New Agenda for Development Studies, 1(1), pp. 173 - 207.

28 . Way, L. (2011, October). Comparing the arab revolts : The lesssons of 1989. Jornal of democracy , 22 (04), pp. 13 - 23.

29 . Weir, L. (1993, Spring). Limitations of new social Movements analysis. Studies In Political Economy (40).

الـمـلاحـق

نقاش العلاقات المدنية – العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالتي تونس ومصر (2011 – 2014)

Descussion of Civil-Military Relations Within The Process of Democratization in The Arab Spring contries : The cases of Tunisia and Egypt (2011 – 2014)

الأمين كرواز

جامعة قسنطينة 03، الجزائر، ker-amine@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020/09/02 تاريخ القبول: 2020/01/14 تاريخ النشر: 2020/07/01

ملخص:

يتناول المقال بالدراسة والتحليل موضوع العلاقات المدنية - العسكرية خلال المراحل الانتقالية في دول الربيع العربي، وتأثيرها على عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث سيكون من الصعب التحكم في نخبة مؤسسة الجيش وضمان السيطرة المدنية عليها من أجل نجاح فرص التحول نحو الديمقراطية، بالنظر لدورها المهم في الحياة السياسية لهذه الدول طوال عقود من الزمن، كما أن الجيش يعتبر أكثر القوى المتنافسة على السلطة السياسية تنظيما، الأمر الذي مكنه من بناء الدولة الحديثة في الكثير من الأحيان، والتأسيس لأنظمة حكم تسلطية استمرت لسنوات طويلا، لذا سيكون من الأهمية إعادة طرح النقاش حول الدور السياسي لنخبة الجيش في دولتي تونس ومصر منذ العام 2011.

الكلمات المفتاحية: *الحكم المدني؛ الجيش؛ الديمقراطية؛ تونس؛ مصر.*

Abstract:

The article examines the subject of civil-military relations during the transitional periods in the arab spring countries, and its impact on the democratization . Where It will be difficult to control the army elite and ensure civil control over it, to success of democratization, because of its important role in the political life, In these countries the army is the most organized forces among the competitors for political power, this matter enabled him to build the state in many cases, and authoritarian regimes that lasted for many years, so it will be important to re-debate the political role of the army elite in Tunisia and Egypt since 2011.

Keywords: *Civil Goverance; Army; Democracy; Tunisia; Egypt.*

* المؤلف المرسل: الأمين كرواز. ker-amine@hotmail.fr

مقدمة:

بالعودة إلى التاريخ وتجارب الدول، على وجه التحديد إبان ما يصطلح عليه أكاديميا بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي(1974) ، يمكن التثبت من افتراض مفاده أنه كلما زاد تدخل مؤسسة العسكر في الحياة السياسية، كلما تضاءلت فرص بناء نظام ديمقراطي ثابت، فإن كان من الطبيعي أن يكون للعسكر أدوار سياسية نظرا لحجم القوة التي يمتلكونها، فمن غير الطبيعي أن تتمكن السلطة المدنية من إخضاع العسكر وإنجاح مسارات التحول نحو الديمقراطية، ذلك لن يتحقق بالسهولة، إذا لم تتوفر مؤسسات سياسية مدنية قوية تحوز القدرة على إبعاد العسكر والحيلولة دون تدخلهم في الحياة السياسية الوطنية، وجعلهم مؤسسة وطنية على قدر كبير من الاحتراف مهمتها الأولى صيانة وضمان أمن وسلامة حدود الدولة.

في الدول العربية عموما، كان لمؤسسة العسكر حضور قوي في الحياة السياسية الوطنية، ففي كثير من الحالات سبق تأسيس الجيش تأسيس دولة الاستقلال، فالمقاومة "المسلحة" للاستعمار ستستعمل كمصدر لإضفاء الشرعية حضور الجيش في السياسية، وتولي قياداته (نخبته) شؤون السلطة السياسية في كثير من الأحيان، قيادات متشبعة بقيم الطاعة والخضوع التي تعتبر من مرتكزات التنظيم في مؤسسة الجيش، ملغية بذلك أي إمكانية لنمو طبيعي لقيم التسامح والتفاوض من أجل التوصل إلى الحلول والتداول بشكل سلمي ودوري على السلطة كما تفترض ذلك الديمقراطية كقيمة ومنهج حياة، إن مثل هذه القناعات تبرر حالة العجز الديمقراطي الذي طال دول المنطقة العربية على الأقل حتى ديسمبر من العالم 2010.

لقد تم النظر لاحتجاجات الربيع العربي بأنها تعبير صريح لحالة الغضب والرفض الشعبي لأي دعوة أو منح فرصة لاستمرار نظم حكم تسلطية دام حكمها لعقود من الزمن كان على رأسها قيادات من منتسبي وقادة مؤسسة الجيش، كما أن احتجاجات الربيع العربي مهما كانت درجة العنف التي بلغتها فقد تم النظر له بأنها فرصة تاريخية لاستبدال هذه الأنظمة التسلطية بأخرى من المفروض أن تكون أكثر ديمقراطية، غير أنه ولأسباب كثيرة بعد أن تم إسقاط رأسي النظام في كل من تونس ومصر في لحظة عنفوان صاحبها التهليل والقبول الشعبي دون شرط لمؤسسة الجيش بوصفها مؤسسة وطنية، لم يخطر لدى القوى المحتج فكرة عن كيفية التعامل مع هذا المؤسسة، إلا أنه وبعد فترة الهدوء التي أعقبت هذه اللحظة التاريخية سيتم إعادة طرح التساؤلات التالية: **كيف سيؤثر نمط العلاقات المدنية - العسكرية في تونس ومصر على مشروع البناء الديمقراطي بعد احتجاجات الربيع العربي بين العامين 2011 و2014؟**

1 - حظوة مؤسسة الجيش ضمن نموذج التحول الديمقراطي

يتأسس نموذج التحول الديمقراطي على مجموعة افتراضات مفادها (Carothers 2002, P. 07):

- ✓ أن أي بلد يبتعد عن ما يمكن اعتباره حكما دكتاتوريا، هو بلد يمر بمرحلة انتقالية، بالتالي يندرج ضمن نموذج التحول.
- ✓ الديمقراطية تمر عبر مراحل، أولها مرحلة الهيجان الديمقراطي، الذي يسبب تصدع وانهيار نظم الحكم الدكتاتورية، بالتالي ظهور دمقراطيات جديدة، أما آخرها فحدوث الترسيخ Consolidation للديمقراطية.
- ✓ الدور الحاسم للانتخابات، الأمر الذي يبرر المساعدات الدولية في نشر الديمقراطية التي ركزت على عمليات الانتخاب فقط.

- ✓ أن الظروف الكامنة في بلدان الانتقال، ليست محددة لنتائج عمليات التحول.
- ✓ الديمقراطية التي يجري بناؤها ستقود لتأسيس دولة متماسكة، على اعتبار أن مسار الديمقراطية سيستدعي إعادة تأسيس بعض مؤسسات الدولة (برلمان، قضاء، جيش، ...)، فالدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية هي دول غير وظيفية بشكل كبير Nonfunctional.

إذن، إن التحول نحو الديمقراطية يعني حدوث تغيير على مستوى النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى ديمقراطية عبر مسار تدريجي، حيث تشهد المجتمعات مجموعة من التعديلات تشمل المؤسسات السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، بنية السلطة التشريعية، نمط الثقافة السياسية وشرعية السلطة السياسية (هلال وآخرون 2011، ص .ص.9-10)، كما ستطال هذه التعديلات مؤسسة الجيش باعتبارها واحدة من أهم مؤسسات الدولة الحديثة، حيث تبرز أهميتها ضمن مساقات عمليات التحول لمكانة المرموقة خلال مراحل حكم النظام غير الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بكونها المسيطرة على عملية الحكم في شكل نظام عسكري، أو كانت بمثابة سند بالنسبة للنظام التسلطي يعتمد عليها في ضمان استمراره ومجابهة أي معارضة، يتم ذلك عبر ضمان ولاء نخبها بالضرورة (فهمي، ص. 3).

فإن علمنا أن عمليات التحول نحو الديمقراطية تمر عبر ثلاثة مراحل كبرى، أولها انهيار النظام التسلطي وآخرها توطيد وترسيخ النظام الديمقراطي الجديد، فإن المرحلتين تتوسطهما مرحلة التأسيس لقواعد وإجراءات سياسية جديدة تحكم النظام السياسي الجديد، من أهم هذه الإجراءات أمرين هامين يتصلان بمؤسسة الجيش هما:

- تحديد طبيعة الأدوار المنوطة بمؤسسة الجيش ضمن النظام الديمقراطي والاتفاق حولها.
- تحديد طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين في هذه المرحلة الجديدة.

فإن كانت الأدوار التي ستمنح لمؤسسة الجيش ستنحصر في ضمان سلامة الحدود والدفاع عن الوطن، فإن طبيعة العلاقة التي ستربطها بالمؤسسات المدنية المنتخبة تعد عاملا محددا في دعم عملية التحول الديمقراطي على حد تعبير "لاري دايموند Larry Daimand"(عبد الله 2004، ص. 38)، فالسبيل لنجاح أي عملية تحول ديمقراطي تقتضي العمل على إخراج العسكر من السلطة والحد من تدخلهم بها، حتى إن تم الأمر فذلك لا يضمن استقرار النظام الديمقراطي الجديد فالمخاطر والتهديدات ستظل قائمة حوله، مخاطر مصدرها العسكر أنفسهم الذين قد يلجئون للانقلاب على هذا النظام الجديد أو إضعافه ومحاولة إفشاله، فالنظام الجديد يهدد المصالح التي كان يحصل عليها العسكر إبان النظام السابق، لذا سيكون إبعاد العسكر عن السياسية عمل معقد على مراحل زمنية يتم فيها إعادة صياغة نمط العلاقات المدنية - العسكرية وإرساء حقيقي للسيطرة الكاملة للمؤسسات المنتخبة على نظيرتها غير المنتخبة على غرار مؤسسة الجيش(ماضي جانفي 2017، ص. 08).

إن أنماط تدخل العسكريين في السلطة تتعدد لكنها تشترك في تأسيس أو دعم وجود واستمرار نظام تسلطي، فقد تتولى المؤسسة العسكرية ممارسة الحكم كما كان الحال في كثير من دول أمريكا اللاتينية قبل مباشرتها لعملية التحول الديمقراطي إبان الموجة الثالثة منه - يتميز هذا النمط بتعدد الانقلابات العسكرية -، أو قد يكون تدخل الجيش في السلطة عبر مجموعة من الجنرالات على نموذج بعد الدول الآسيوية، أو قد يسيطر الجيش على الدولة والمجتمع مؤسسا لحكم شمولي عسكري، على غرار الحالة الإسبانية إبان حكم

"فرانشيسكو فرنكو Francisco Franco 1936 – 1975"(ماضي، ص. 9)، هذا ما جعل كثير من الباحثين استنادا لتجارب دول عبر العالم يحددون مجموعة استراتيجيات لكيفية إبعاد العسكر عن السلطة قبل أن تتم إعادة النظر في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية التي يعد الاتفاق حولها صمام أمان لدعم النظام الديمقراطي واستقراره، فقد يكون خروج العسكر من الحكم كنتيجة لتبلور قناعة مفادها صعوبة استمرارهم في السلطة جراء تورطهم في انتهاكات لحقوق الإنسان، قضايا فساد، ضعف أو انهيار مصادر الشرعية التي أسسوا عليها حكمهم أو تهديدهم للأمن والسلم الإقليميين - يمكن الاستشهاد هنا بالحالة البرازيلية- أو قد يتم استبعادهم عبر اتفاق وطني بموجبه يتم الانتقال وخروج العسكر من السلطة - على غرار الحالة الإسبانية -، أو كنتيجة لنجاح اقتصادي لم يصاحبه توزيع عادل للثروة وميلاد قوى تدفع نحو التغيير - حالة كوريا الجنوبية -، أو حالة فشل تدفع نحو الثورة والاحتجاج ضدهم ،أو بفعل الضغط الممارس عليهم من قبل القوى الدولية بعد انتفاء الحاجة إليهم (ماضي، ص.ص. 12 - 22.).

2 - **تحليل العلاقات المدنية – العسكرية: محاولات الضبط النظري**

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تزايد مطرد في عدد الدول حديثة الاستقلال، سيصبح موضوع العلاقة بين المدنيين والعسكر واحد من أهم فروع البحث العلمي لدى حقوق علمية متداخلة فيما بينها هي علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري، تبلور هذا الحقل العلمي كان الهدف الأساسي منه ضمان المنظومة الحضارية الغربية لقيم الديمقراطية التي تستلزم عدم تدخل الجيش في مسائل السياسة باعتبارها من اختصاص المدنيين المنتخبين من قبل الشعب بالتالي ضمان التوصل إلى صيغة متوازنة بين الأدوار المنوطة بالطرفين شرط أن تخضع مؤسسة الجيش لسيطرة المدنيين ومؤسساتهم المنتخبة (سليمان 2015، ص. 19).

من حيث المعنى والدلالة فإن العلاقات الدنية - العسكرية حسب "أديدجي إيبو Adidji Ebo" فإنها تشير إلى شبكة العلاقات الموجودة بين الجيش والمجتمع الذي يشتغل ضمنه كونه جزء منه، حيث تتضمن هذه العلاقات جميع جوانب دور الجيش (باعتباره مؤسسة مهنية، سياسية، اجتماعية واقتصادية) في كامل مناورات الحياة الوطنية، كما تتضمن العلاقات المدنية - العسكرية قضايا تتعلق بموقف العسكر من المجتمع المدني، وتصورات هذا الأخير ومواقفه تجاه العسكر ودور القوات المسلحة فيما يتعلق بالدولة (Ebo 2005, P. 02).

استنادا لهذا الفهم ستتحدد العلاقات المدنية- العسكرية وفق تصورين كبيرين، إما وجود حالة من السيطرة المدنية على القوات المسلحة، حيث تعني السيطرة المدنية هنا(سليمان، ص. 24 – 25):

- ✓ أن النخبة السياسية بفضل الشرعية الانتخابية هي صاحبة القرار في كافة المجالات بما فيها شؤون الدفاع والقوات المسلحة.
- ✓ السلطات المدنية المنتخبة هي المنشئة للإطار القانوني الذي تخضع له المؤسسة العسكرية ما يجعلها خاضعة للدستور.
- ✓ ممارسة المؤسسات السياسية المنتخبة لمهمة الإشراف والرقابة على القوات المسلحة خاصة ما تعلق بشؤون الميزانية (وجود لجنة الدفاع بالبرلمان).
- ✓ أن يكون ولاء مؤسسة الجيش للدولة لا لجماعات أو أفراد.
- ✓ عدم تدخل المدنيين في التنظيمات والقوانين التي تحكم عمل مؤسسة الجيش.

- ✓ يتولى منصبي القائد الأعلى للجيش ووزير الدفاع لشخص مدني له حق التعيين في المناصب العسكرية ومضطلع على المعلومات المتعلقة بها.
- ✓ استقلالية العسكر باتخاذ القرار في الشؤون العسكرية الصرفة.
- ✓ وجود قنوات لمشاركة العسكريين في الحياة السياسية بصفتهم مدنيين لا يمثلون مؤسسة الجيش.

في المقابل من السيطرة المدنية على القوات المسلحة كركيزة للنظام الديمقراطي، تقع في دول أخرى ما يعرف بحالة العسكرة أو سيطرة الطبقة العسكرية وقيمها على المجتمع، أين يتم الاستئثار بحصة غير متناسبة من مقدرات وموارد المجتمع (عبد ربه 2015، ص .23)، عادة ما ترتبط هذه الحالة بوجود نظام سياسي استبدادي سببه العسكرة المفرطة وطغيان مؤسسة الجيش على الحياة السياسية حسب دراسة أجراها "فاينر Finer".

فعلى مدار أزيد من ستة عقود من الزمن من بداية تبلور حقل الدراسة العلمية حول العلاقات المدنية - العسكرية ومنذ الكتاب الرائد لـ"صامويل هنتغتون Sammuel Huntington" المعنون بالجندي والدولة The soldier and the state العام 1957، وكتاب "موريس يانوفيتس Morris Janoowitz" الموسوم "الجندي المحترف The professional soldier" العام 1960، أنتج لنا هذا الحقل المعرفي مقاربات نظرية تضمنت تصورات حول الطبيعة التي من المفترض أن تكون عليها العلاقة بين المدنية – العسكرية.

أ – نظرية الانفصال Separation Theory

برزت خلال عقد الخمسينات من القرن العشرين، تركز على التهديد الذي قد يجسده العسكر على حكومات دولهم، حيث لن تتمكن أي دولة من التأسيس لنظام حكم ديمقراطي ما لم يتم الفصل الصارم بين السلطة المدنية والجيش، هذا الأخير من المفترض أن يخضع لسيطرة السلطة المدنية، هنا يرى"هنتغتون" أن الدولة تتطلب وجود فريق من ضباط الجيش "المحترفين" لديهم اعتقاد راسخ مفاده " أنهم ملتزمين أخلاقيا بإخضاع أنفسهم للسيطرة المدنية رغم امتلاكهم القدرة على التهديد باستخدام العنف" (Anderson 1998, P.P. 9 – 10)، هذا النمط من العلاقة بين المدنيين والعسكريين المرتكز على السيطرة المدنية حسبه مرتبط بكون "العسكرية" مهنة تتأسس على مجموعة قيم ومبادئ تمنع المنتسبين إليها التدخل في السياسة.

من أجل إخضاع العسكر للسلطة المدنية اقترح "هنتغتون" وغريمه "يانوفيتس" ما اسموه بالسيطرة الموضوعية Objictive control، والسيطرة الذاتية subjictive control، تعنى الأولى ترك الجيش دون تدخل من السلطة المدنية لضمان احترافيته وتنميتها باعتبارها أحسن خيار للحيلولة دون تدخل العسكر في شؤون السياسة، أما الثانية التي يوصي بها "يانوفيتس" فتعني دمج الجيش في الحياة المدنية بغرض ردعه عن التدخل في الحياة السياسية (عبد ربه، ص 20)، على أن تتحقق السيطرة الموضوعية مع وجود مؤسسة عسكرية محترفة، عندها يسمح للجيش كونه أداة للدولة بأن يدير شؤونه وفق قدر معين من "الحكم الذاتي" مقابل عدم تدخله في السياسية، أما السيطرة الذاتية فتتحقق عبر أدوات قانونية ومؤسساتية إلى جانب خفض ميزانية الجيش و تحديد حجمها وإسناد بعض العمليات التي هي عادة من مهام المدنيين إليه (Anderson, P.P. 11 – 12).

وفق هذا التصور الذي قدمه الرواد الأوائل لنظرية الانفصال فقد تم النظر لمؤسسة العسكر بأنها قوة تمثل الشر بالنسبة للحياة المدنية ومسارات بناء الدولة الديمقراطية لذا وجبت السيطرة عليها.

آخرين من رواد نظرية الانفصال على غرار "هارولد ترونكيناس Hrold Trinkunas" الذي يرى أن السيطرة المدنية لن تتحقق إلا لما يتمكن من يتولون السيطرة المدنية إحكام سيطرتهم على كل ما هو عسكري، هذه السيطرة كلما زادت زاد بالمقال اهتمام العسكر بمهامهم الرئيسية المتصلة بالإعداد للحرب، في المقابل كلما زاد تدخل العسكر في مسائل أخرى بخلاف الدفاع الخارجي والتي حددها "ترينكوناس" بالأمن الداخلي، السياسات العامة واختيار القادة، كلما كانت مؤسسة العسكر أكثر تهديدا على اختصاصات الدولة وإمكانية إرساء الديمقراطية (عبد ربه، ص. 32).

انتقدت نظرية الانفصال لتوافقها والنموذج الغربي الديمقراطي لطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، ما أدى إلى فشلها في تفسير مثل هذه العلاقات في دول أخرى غير غربية وأقل ديمقراطية، بسبب إهمالها للجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، التاريخية والثقافية لهذه الدول، والكيفية التي نشأت بها هذه الدول وأيضا دور الجيش في هذه العملية ككل، بالإضافة إلى السياق التاريخي الذي نشأ فيه حقل البحث في العلاقات المدنية العسكرية خلال حقبة الحرب الباردة، إن "هنتغتون" بوصفه عالما محافظا حاول عبر تسويقه لفكرة احترافية الجيش أراد حماية الجيش الأمريكي وهو في مواجهات مباشرة مع الجيش السوفياتي آنذاك من إمكانية تأثره بالقيم ومرتكزات اللبرالية الأمريكية (الحرية، التسامح، الفردية ...) التي تتباين والقيم التي تحكم الجيش (روح الجماعة، الطاعة، التنظيم ...)، إن هم "هنتغتون" هو ضمان تفوق الجيش الأمريكي دون أن يؤثر اللبراليين في مهنيته (بشارة، 2017، ص. 25).

ب – نظرية التوافق Concordance Theory

استهدف روادها على غرار "ربيكا شيف Rebbeca L. Shiff" علاج نقطتي ضعف تضمنتهما نظرية الفاصل جعلتها غير ذات جدوى عند الحديث عن العلاقات المدنية العسكرية في دول غير غربية، نقطتي الضعف هي (Shiff 2009, P. 33):

– التركيز على تطبيق الفصل بين المؤسسات المدنية ومؤسسة الجيش كما نص عليه الدستور الأمريكي أو كما هو واقع في تجارب الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

– التحليل المؤسسي الذي هو محور نظرية الفصل حيث لم يأخذ بعين الاعتبار الظروف الثقافية والتاريخية التي قد تشجع أو تثبط حالة الانفصال المدني العسكري.

يرى أنصار نظرية التوافق النموذج الأمريكي للفصل هو نتاج تجربة تاريخية وثقافية لا تتشابه وتجارب الدول الأخرى، فالظروف التاريخية والخبرات الثقافية مهمة في النقاشات حول العلاقة المدنية - العسكرية، الأمر الذي يجعلها علاقات متعددة لا علاقة نمطية واحدة مرتكزة على الفصل بين الطرفين، فليس على الدول النامية أن تتبنى النموذج الأمريكي – الغربي، ففي ظل ظروف ثقافية معينة قد تكون المؤسسات المدنية أو فكرة "المدنية الغربية" غير مناسبة، لدى يجب على هذه الدول أن تستحدث اتفاق حول دور الجيش بين أطراف ثلاثة "شركاء" هم: الجيش، النخبة السياسية والمواطنين، يكون هدفه بناء علاقة تعاونية قد تنطوي على الانفصال لكنها لا تتطلبه بالضرورة(Shiff, P. 32)، هذا الاتفاق يكون حول (عبد ربه، ص.ص. 39 – 41):

- **التركيبة الاجتماعية لضباط الجيش:** تتحدد بفعل الظروف والسياقات التاريخية الخاصة بكل دولة، فحتى إن كانت التركيبة الاجتماعية لضباط جيوش الدولة الديمقراطية تجسد الاختلافات الموجودة في الدولة عموما، فإن ذلك ليس بالأمر الهام لتحقيق التوافق.

- **عملية صنع القرار السياسي:** أي وجود توافق حول ماهية العملية السياسية المثلى التي بموجبها تتم تلبية متطلبات الجيش عبر برلمان، مجلس الوزراء أو حتى لجنة مشتركة بين المدنيين والعسكريين، فعملية صنع القرار السياسي لا تتطلب شكلا معينا من أشكال الحكومة.

- **آلية اختيار جنود وضباط الجيش:** أي كيفية الالتحاق بالخدمة العسكرية إجباريا أو عن قناعة، فتنمية الإحساس بالتضحية المرتبط بطبيعة الخدمة العسكرية ذاتها بالنسبة للمواطنين كفيل بأن يحدث توافق حول كيفية الالتحاق بها ومتطلباتها وكذا تكوينها الاجتماعي، فالإجبار لا يساعد على إنجاح التوافق عادة.

- **النمط العسكري:** أي كل ما يتصل بالعناصر البشرية والثقافية للقوات المسلحة، على غرار الزي العسكري الالتزام به وتقديره، الروح والعقيدة القتالية وما يؤمن الناس بشأنها، إن النمط العسكري يرسم الحدود بين المؤسسة العسكرية وبقية المجتمع، فهو الذي يميز أعضاء النخبة الواحدة شكلا وأسلوبا عن النخب الأخرى.

من هذا المنطلق ستحقق نظرية التوافق شيئين اثنين، أولهما شرح الظروف المؤسساتية والثقافية التي من شأنها التأثير في علاقات الجيش مع النخب السياسية والمجتمع، ثانيهما التنبؤ بأنه في حالة حدوث اتفاق بين الشركاء الثلاثة حول المؤشرات الأربعة، فإن ذلك سيقلل احتمالات وقوع تدخل لنخبة الجيش في الحياة السياسية (Shiff, P. 33).

ج – نظرية التنافس المدني العسكري Civil Military Competition Theory

صاغها "أوريل كرواسون Aurel Croissant" و"ديفيد كوهين David kuehn" لتحليل العلاقات المدنية - العسكرية في الديمقراطيات الجديدة، حيث يتنافس الطرفان بغية السيطرة على مجالات خمس لصنع القرار هي: تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني والتنظيم العسكري، حيث لن تتحقق سيطرة النخبة المدنية على نخبة الجيش المنافسة لها إلا عبر إحكامها السيطرة على المجالات الخمسة السابقة الذكر، وتحكمها الكامل في عملية اتخاذ القرار في كافة هذه المجالات، نجاح النخبة المدنية في تحقيق هدف السيطرة ومأسستها، متوقف على قدرتها في تطوير استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى لتأسيس مؤسسات هدفها الحد من النشاطات السياسية للجيش المنافس قوي للنخب المدنية، حيث يحاول الجيش تقويض محاولات السيطرة المدنية عيه عبر تقييد سلطة المدنيين بقواعد دستورية خاصة لما يتعلق الأمر بعملية اتخاذ القرار، فلطالما كان للجيش امتيازات وحصانات دستورية تمكنهمن فعل ذلك، أو قد يتحدى السلطات المدنية عبر التهديد بالتدخل المباشر أو التدخل فعليا عبر انقلاب عسكري ينهي الحكم المدني بشكل نهائي (عبد ربه، ص .ص.47 – 48).

يقترح كل من "كرواسون" و"كوهين" استراتيجيات تمكن النخب المدنية فرض سيطرتها على الجيش ونخبته، منها على سبيل المثال الاسترضاء، الرصد والمتابعة، اختيار أفراد القوات المسلحة بناء على الانتماء أو الولاء، التنشئة السياسية للجيش، مكافأة الامتثال ومعاقبة عدم الطاعة (عبد ربه،ص. 48).

3 - الجيوش والسياسة في تونس ومصر: البدايات والسيرورات ضمن احتجاجات الربيع العربي

لطالما اعتبرت الجيوش العربية فاعلا في السياسة تم النظر إلى ذلك وفق منطق الاستيلاء المباشر على السلطة السياسية، أين تم توظيف الجيش طوال عقود من الزمن في انقلابات كثيرة، لتمر بذلك العلاقات المدنية - العسكرية في المنطقة العربية ككل بمرحلتين هما (جبنون 2012، ص. 329):

- أولى امتدت بين خمسينات وستينات القرن العشرين كان فيها الجيش منافسا حقيقيا لحكومات غير ديمقراطية.
- ثانية استمرت حتى القرن الواحد والعشرين خلال هذه الفترة ستؤذي الجيوش دور الحامي للأنظمة التسلطية.

اجتهد الكثيرين في تفسير هذا الارتباط بين مؤسسة الجيش والسياسة في الكثير من الدول العربية ، حيث اعتبر البعض أن ذلك راجع لطبيعة الثقافة السياسية بالنسبة لهذه الدول، أين عادوا إلى التاريخ ليقولوا أن التقليد الإسلامي هو الذي يضع الأساس لهذا الارتباط الوثيق بين المحاربين والسياسيين، أما آخرون فرأوا أن التطورات الاجتماعية والتفكك الذي طال النظام الأسري التقليدي أحدث فجوات سياسية تم ملؤها بنوع من البيروقراطية بسبب ضعف شكل الحكم، ولما كانت البيروقراطية العسكرية هي الأقوى فقد ملأت هذا الفراغ، هذا التفسير صاغه " هنتغتون "، و "عاموس بيرلموتر Amos Perlmutter"، أما آخرين فقد اعتبروا أن خلال سعي الدول العربية للحصول على "الحداثة" كان العسكر هم الأكثر تأهيلا مقارنة مع الجماعات الأخرى لتولي المناصب القيادية بالنظر إلى مستويات تعليمهم وتنظيمهم، لتكن بذلك النخبة العسكرية بمثابة الطبقة الوسطى الجديدة في الكثير من المجتمعات العربية (الأيوبي 2010، ص.ص . 513 – 515).

من جهة أخرى قدم "نزيه الأيوبي" في عمله الضخم المعنون بـ " تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"، تفسيرا اقتصاديا لظاهرة تدخل الجيوش العربية في السياسة، حيث اعتبر أن مستويات الإنفاق العسكري المرتفعة مقارنة مع مستويات الإنفاق الاقتصادية والاجتماعية حتى مع انحسار التهديدات العسكرية المباشرة أو تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، قد جعلت من غالبية الجيوش العربية مؤسسات صامتة منغلقة على نفسها مع استحالت إصلاحها وإخضاعها للرقابة المؤسسية والمساءلة لما يتعلق الأمر بسياساتها في مجالي الدفاع والإنفاق، فالمعلومات حولها غالبا ما تكون غير متاحة (سعدي 2017، ص .64).

بالحديث عن حالتي الدراسة، فقد عرف عن الجيش التونسي أنه جيش مهني جراء الإهمال المتعمد له، في المقابل دعم النظام السياسي أجهزة الاستخبارات والأمن الداخلي التي فاقت مؤسسة الجيش عددا وعدة، لقد ورث "بن علي" الذي انقلب على سلفه "بورقيبة" العام 1987 موقفه ونظرته من مؤسسة الجيش، "بورقيبة" الذي عمد إلى تهميش الجيش لضمان عدم انقلابه وتجنب تكرار تجارب بعض الدول العربية خلال الخمسينات من القرن العشرين، ساعده في ذلك أن الجيش التونسي قد تم تأسيسه غداة الاستقلال العام 1956، صحيح أن "بن علي" قد مكن لكثير من ضباط الجيش في بداية حكمه لتولي مناصب مهمة كانت تقليديا من نصيب المدنيين، لكن ما فتئ أن أهمله على حساب المؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بعد اتهام أطراف منافسة من الحزب الحاكم "التجمع الدستوري الديمقراطي" المتوجسين خيفة من صعود قوة

الجيش، قادة الجيش بالتحالف مع الإسلاميين لقلب نظام الحكم (1991)، لذا لطالما كان الجيش التونسي الصامت الأكبر جيش وطني دون ميراث من الحقبة الاستعمارية يمنحه الشرعية لأداء دور سياسي، ولا دعم من النظام السياسي يزيد من قوته ومكانته في الحياة السياسية، زيادة على تعداده الضئيل حوالي 40.5 ألف فرد (https://bit.ly/2zTbltL).

أما في مصر فإن دور الجيش في الحياة السياسية كبير، الجيش البالغ تعداده أزيد من 500 ألف فرد جعل من انجازاته مبررا لتسلم السلطة في مرحلة معينة من تاريخ مصر الحديث،كما يمكن تبرير هذا الدور بتنافسه المؤسسي على النفوذ مع جهاز الاستخبارات ووزارة الداخلية، لقد كان من مصلحة مؤسسة الرئاسة في مصر أن تخضع الجيش لها (بشارة، ص.27) ، لاسيما أن من توالوا على حكم مصر منذ ثورة العام 1952 حتى العام 2011 قد تدرجوا في مختلف رتب مؤسسة الجيش المصري (جماع عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك).

إن مصر لم تعرف منذ العام 1952 حكما مدنيا فالنظام السياسي بعد هذا التاريخ كان بشكل أساسي "بريتوري" بمعنى "أنه نظام يكون فيه لنخبة الجيش دورا حاسما، فهم أطراف رئيسية أو مهيمنة عبر ممارسة الحكم الفعلي أو من خلال تهديدهم باستخدام القوة"، أما عن مصدر شرعية بالنسبة للجيش المصري فقد تعددت طوال الستة عقود التي تلت ثورة العام 1952، بين الاستدلال بدورها في عملية التغيير الاجتماعي والحرب ضد "إسرائيل" في عهد "جمال عبد الناصر"، إلى حماية النظام بعد التراجع الذي طال مصدري الشرعية السابقين بفعل التوجهات الأيديولوجية في عهد الرئيس "أنور السادات" وتوقيع معاهدة السلام مع "إسرائيل" العام 1979، ليستقر دورها في حماية النظام طوال سنوات حكم الرئيس "حسني مبارك" (سليمان، ص 47 – 48)، ما جعل لمؤسسة الجيش المؤسسة فاعلية وقدرة تنظيمية كبيرة مقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى.

بالعودة للتاريخ كان الأمر مفاجئ أن ينتشر الجيش التونسي بتاريخ 10 جانفي 2011، مشكلا درعا بشريا بين قوات الأمن والجماعات المحتجة في الشارع، حيث رفض قائد أركانه الجنرال "رشيد عمار" في تلك الفترة أوامر الرئيس "بن علي" ، مصدرا أمرا مكتوبا بعدم إطلاق النار على المتظاهرين إلا بعد استشارة القيادة العسكرية، إن وقوف الجيش لصف الحركة الاحتجاجية وحماية المواطنين من عنف قوات الأمن والحرس الوطني، كان سببه قناعة قياداته بأن لا مصلحة في بقاء "بن علي"، الذي جعل من الجيش "الصامت الأكبر" طيلة فترة حكمه عبر منحها ميزانية ضئيلة وتهميشها لحساب قوات الأمن والحرس الوطني ، فعدم انشغال الجيش التونسي بالسياسة أبعد عنه شبهة الفساد وأشعر المواطنين بالاطمئنان بمجرد نزول قواته للشارع أين استقبلوها بالورود، لقد حمى الجيش التونسي "الثورة" على حد تعبير قائد أركانه الجنرال "رشيد عمار" (بارني 2017 ص.233)، إن عدم ارتباط مؤسسة الجيش في تونس بمصير الحاكم المستبد وتجاوزه بسهولة، مرده أيضا إلى عدم تطويره لمصالح تجارية عميقة ومصالح خاصة يعني استمرارها ضمان بقاء شخص الحاكم (https://bit.ly/2zTbltL).

في مصر، فقد دعم قادة الجيش مطالب المحتجين لكن ليس بنفس وضوح وصراحة الجيش التونسي، بل أخضع موقفه هذا لحسابات حكمتها الرغبة في تعزيز موقعهم في السلطة، لقد اعتبروا أن تزايد الفوضى بسبب سياسة الجزرة والعصا التي اعتمدها "مبارك" قبل تنحي ستضر بشرعيته ونفوذه لدى الجماهير

المرحبة به في الشارع، لذا ستحسم قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار عدم دعم الرئيس "مبارك" والوقوف إلى جانب المحتجين (بارني، ص.ص. 235 – 236).

إن عدم تضامن مؤسسة الجيش مع رأس النظام السياسي في كل من تونس ومصر، كان حاسما في النتيجة التي حققتها الحركة الاحتجاجية بإنهاء حكم رئيسين بفرار الأول وتنحي الثاني بشكل مفاجئ، فإن كان تهميش الجيش في تونس طوال عقود من الزمن مبررا مقبولا لدعمه مطالب المحتجين على حساب استمرار حكم "بن علي"، فإن الجيش في مصر لطالما كان داعما لنظام "مبارك" بالتالي وقوفه ضده من الصعب فهمه، فنظام "مبارك" قد مكن الجيش من بناء اقتصاد خاص به تذهب إيراداته الكبيرة إلى حساباته البنكية ما زاده استقلالية عن النظام السياسي، غير أن موقف الجيش المصري هذا يمكن رده إلى (بارني، ص. 239):

- ✓ كون قطاع كبير منه يمثل جزء هام من المجتمع المصري بمختلف خلفياته الاجتماعية، فكان الخوف من عدم طاعة المجندين الأوامر بمواجهة المتظاهرين هو ما حكم موقف القيادة من الجماهير المحتجة.
- ✓ احتقار النخبة العسكرية لـ "جمال مبارك" المرشح المحتمل لخلافة أبيه.
- ✓ القلق المتزايد من تصاعد المد الإسلاميين وتفاقم المشاكل الاقتصادية خاصة في العقد الأخير لحكم "مبارك".
- ✓ تزايد الشعور لدى الجنود بعدم السعادة جراء ميل النظام لدعم قطاعي الشرطة والأمن وتزايد نفوذ وزارة الداخلية.

مثلما كان عليه الحال في تونس، استقبل المصريين نزول وحدات للجيش إلى شوارع العاصمة القاهرة،بالورود مرددين شعار "الجيش والشعب يد واحدة"، لقد كان لديهم اعتقاد بأن الجيش سيحميهم ويدعم مطالبهم، اعتبر الجيش في تلك اللحظة التاريخية في تونس ومصر أن تدخله ضروري لحماية الدولة، والحيلولة دون تحول الاحتجاجات "السلمية" إلى ممارسات عنيفة تقود لتمزيق وحدة الوطن، فكان الأجدر التخلي عن رأس النظام السياسي.

4 - حدود العلاقات المدنية - العسكرية وفرص بناء النظام الديمقراطي في تونس ومصر بعد العام 2011: ماذا بعد؟

النتيجة التي حققتها احتجاجات الربيع العربي في تونس ومصر بإنهاء حكم " بن علي" و"مبارك"، وموقف مؤسسة الجيش في كلتا الدولتين من الحراك الاحتجاجي ومساندته على حساب دعم استمرار النظام السياسي مكان موقفا فاصلا ومهما، لكنه لم ينهي النقاش حول الدور السياسي للجيش وطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية في مرحلة جديدة من تاريخ الدولتين تم نظر لها على أنها تمثل نقطة تحول نحو النظام الديمقراطي المنشود، هذا النظام الذي لن تتحقق أركانه ما لم يتم تحديد دور الجيش باعتباره مؤسسة تابعة للدولة مهمتها الدفاع عن الوطن، رد العدوان الخارجي وضمان سلامة المواطنين من أي تهديد، فدمقرطة الجيوش كمرحلة مهمة من مراحل بناء الديمقراطية في أي دولة قد تدوم لسنوات، كما أن موقف الجيش من طبيعة هذا النظام الجديد ستمثل نقطة مهمة في إنجاحا مسارات بنائه بالأساس.

في تونس بعد أن انحاز الجيش لمطالب الجماهير المحتجة على حساب "بن علي"، أصبح السؤال في هذه الفترة من تاريخ تونس هل سيعود الجيش ليتخذ وضع المراقب من جديد؟، في مقابل الدعوات الموجهة له بعد 14 جانفي 2011 كي يلعب دورا أكبر ل استقرار البلاد (https://bit.ly/2B7vayZ)، لذا ستتدعم مكانة الجيش في الحياة السياسية التونسية خلال المرحلة الانتقالية بإعادة إحياء منصب رئيس الأركان الذي سيتولاه الجنرال "رشيد عمار" بعد أن أهمل تعيينه عمدا منذ 1991، بالإضافة إلى تعيين عسكريين لرئاسة الأمن الوطني، الحرس الوطني والجمارك، وتعيين سبعة ضباط جيش في منصب المحافظ، الأمر الذي لم يحدث في تونس منذ 1991 أيضا، لقد ارتقى الجنرال "رشيد عمار" إلى حد ما بالمكانة السياسية للجيش خاصة وأنه كان يسيطر عليه بصورة شخصية شبيهة لما كان يفعله "بن علي" خلال حكمه (https://bit.ly/2zTbltL).

بعد انتخابات الجمعية التأسيسية في أكتوبر 2011 واقتسام السلطة بين الفاعلين السياسيين الجدد، ستصعب إمكانية السيطرة الشخصية على الجيش كما كان عليه الحال في عهد "بن علي" بسبب طبيعة نظامه الرئاسي، ورغم الخلافات التي كان أطرافها "منصف المرزوقي" بصفته رئيس للجمهورية من جهة، و"حمادي الجبال" كرئيس للوزراء والجنرال "رشيد عمار"، فإن الجيش التونسي الذي نقل السلطة إلى هيئات مدنية لإدارة شؤون المرحلة الانتقالية قد تحاشى التورط في أمور السياسية مباشرة لعقيدة الجمهورية القوية التي تقضي بالخضوع إلى السلطات المدنية الشرعية، لكن هذا لا يعني أنه لن يكون له دور ولو بصورة استشارية في كل ما يتصل بالسياسات الحكومية ذات العلاقة بالأمن القومي، كما أن وجود تيار إسلامي في صفوفه لن يبقيه بمعزل عن الصراعات السياسية والأيديولوجية في المجتمع التونسي، بالتالي في غياب أي دور سياسي صريح له من الممكن أن يؤدي دور الموازن بين التيارات المتنافسة الجمهوري – العلماني" الذي تقوى بعد فوز حزب "نداء تونس" بقيادة "الباجي قائد السبسي" بانتخابات رئاسة البلاد العام (2014) والإسلاميين بتيارهم القوي "حركة النهضة"(https://bit.ly/2aoZb2O).

محاولة لمأسسة دور الجيش التونسي نص الفصلين 17 و18 من دستور 2014 على أن الدولة هي من تحتكر إنشاء القوات المسلحة، وأن الجيش الوطني هو جيش جمهوري، وقوة عسكرية مسلحة قائمة على الانضباط، مؤلفة ومنظمة هيكليا طبق القانون، يضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، وهو ملزم بالحياد التام، ويدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون (الجمهورية التونسية 2014، ص.5)، كان النقص الواضح في ذات الدستور غياب إطار قانوني ينظم عمل أجهزة الاستخبارات ومراقبتها، فعملها ظل يحضى بدرجات تعتيم عالية، حيث لم يأتي على ذكر أجهزة الاستخبارات، ليتم استدراك هذا النقص بموجب الأمر رقم 2408 لعام 2014 الذي يقضي باستحداث وكالة الاستخبارات والأمن للدفاع وإلحاقها بوزارة الدفاع (غي 2015، ص.14)، تعطل ذلك حتى العام 2017.

أما في مصر بعد تنحي "مبارك" بتاريخ 11 فيفري 2011 سيتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمور إدارة البلاد، لاقى ذلك قبولا واسعا بين أطياف الجماعات المحتجة التي رددت طوال أيام الاحتجاج شعار "الشعب والجيش يد واحدة"، لقد مهدت نهاية حكم "مبارك" لدور جديد ستلعبه المؤسسة العسكرية، إنه دور الحاكم السياسي لا الحاكم العسكري، دور جديد ومختلف تماما رسمت ملامحه حاجات المرحلة الجديدة، وأيضا طبيعة الجيش المصري وخبرته التاريخية من جانب آخر(الشرقاوي 2012، ص. 459)، لقد نظر للمجلس العسكري برئاسة المشير"محمد حسين طنطاوي" بأنه حامي الإنجاز التاريخي لثورة 25 يناير.

حالة الود بين المجلس العسكري الجماعات المحتجة في الشوارع ستنقلب إلى حالة صدام في ظرف وجيز، فلما كان العسكر يظنون أن مبادئ "الثورة" كما يسميها المحتجين قد تحققت بتنحي "مبارك"، فإن هؤلاء يرون أن الجيش لم يسعى لتحقيق كامل مطالبهم، حتى لما أخضع رموز من النظام السابق للمحاكمة على رأسهم الرئيس "مبارك"، إن موقف الجيش السلبي من مطلب قوى الاحتجاج سببه خوف الجيش على مصالحه التي بناها طوال عقود طويلة إن تولى مدنيين شؤون الحكم، يتضح ذلك فيما منحته "وثيقة السلمي" في نوفمبر 2011 من صلاحيات للقوات المسلحة وصفت بكونها فوق الدستور(سليمان، ص 57)، الوثيقة التي رفضتها أطياف واسعة ما أحدث صدامات عنيفة بين قوى الجيش والمحتجين سقط إثرها ضحايا نتيجة اللجوء للعنف المسلح من قبل قوات الشرطة العسكرية (عبد ربه،2013، ص. 150).

يعد تولي "محمد مرسي" رئاسة الدولة عقب الانتخابات الرئاسية لـ 2012، نقطة تحول في تاريخ النظام السياسي المصري الذي درج على إدارته من قبل شخصية قادمة من المؤسسة العسكرية (عبد الناصر، السادات، مبارك)، سيحاول الرئيس الجديد زيادة القبول الشعبي له عبر إحالة المشير "طنطاوي" والكثير من أعضاء المجلس العسكري إلى التقاعد لحصر الدور السياسي لمؤسسة الجيش مع بداية عهد جديد للحكم المدني، خاصة وأن ديباجة دستور 2012 قد اعتبرت أن الجيش هي مؤسسة وطنية محايدة لا تتدخل في الشأن السياسي (سليمان، ص62)، غير أن هذا الواقع لم يستمر لتوترت العلاقة بين "مرسي" والقوى السياسية الأخرى لأسباب متعددة، ما جعل الجيش يتدخل مجددا بوصف القوة الأكثر تنظيما في البلاد، ليتم الانقلاب على الرئيس المنتخب وعزله في جويلية 2013، لقد فسر هذا باستجابة الجيش ووزير الدفاع حينها "عبد الفتاح السيسي" لمطالب الجماهير والحيلولة دون تحول حالة الغضب ضد "مرسي" إلى صدام قد يمزق وحدة الدولة، لكن الحقيقة أن طبيعة الجيش المصري ودوره في الحياة السياسية منذ العام 1952وتحوله إلى واحد من أركان الدولة العميقة المغيبة خلال فترة حكم الرئيس "مرسي"، الدولة العميقة التي لم يتم حل أركانها بعد تنحي الرئيس"مبارك"، هي التي أعادته إلى صدارة الواجهة السياسية بتولي شخصية عسكرية المشير "السيسي" مقاليد الحكم منذ العام 2014.

الخاتمة

بينت دراسة أن العلاقات المدنية – العسكرية في دولتي الربيع العربي تونس ومصر كانت عامل محدد في نجاح، فشل أو تعثر عملية التحول الديمقراطي في كلا البلدين خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، حيث لا يمكن إهمال هذه المؤسسة لم يتعلق الأمر بتغيرات سياسية من شأنها أن تشمل بنية نظام الحكم بسبب تاريخها ومكانتها في الدولة والمجتمع، كم خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج هي:

- ✓ الديمقراطية نظام حكم تنشده الكثير من الدول والشعوب عبر العالم بالأخص الدول العربية التي منح التاريخ شعوبها فرصة هامة لبلورة مشروع ديمقراطي مع اندلاع احتجاجات الربيع العربي العام 2011، كما أنها لن تتحقق دون تجاوز للدور المفصلي للجيش في السياسة.
- ✓ أن التدخل الجيش في السياسة من عدمه في تونس ومصر مرتبط بميراثه التاريخي المتعلق بالسيرورات التي تأسس عبرها وموروثاته الثقافية، هذا ينسجم مع الطرح الذي قدمته نظرية التوافق إلى حد بعيد.

- ✓ تسرع الرئيس "مرسي" في مصر لما حيد قيادات المجلس العسكري (2012)، وظنه أنه بهذا قد أحكم سيطرته على الجيش المصري متناسيا أن الجيش له مصالح لن تسمح نخبته أن تهدد، فإبعاد العسكر عن المجال السياسي ليس سهلا خاصة في تلك الحالات التي كان للجيش حضوة مميزة في التاريخ السياسي للبلد ففي مصر كان الجيش سابق التأسيس على الجمهورية.
- ✓ استقرار التجربة الديمقراطية في تونس رغم العثرات أحد أهم أسبابه عدم وجود دور سياسي واضح للجيش على غرار الحالة المصرية.
- ✓ السيطرة على الجيش تتجاوز الإجراءات القانونية إلى العمل على تغيير الأنماط الثقافية وإلغاء التراكمات التاريخية التي جعلت من الجيش القوة السياسية الوحيدة في مجتمعه، لدى ستأخذ عملية دمقرطة الجيوش العربية خاصة في مصر سنوات طويلة في حالة توفر الإرادة لتحقيق ذلك، الإرادة المغيبة حاليا بعد أن عاد العسكر للحكم هناك ممثلا في شخص "السيسي".

قائمة المراجع:

1 - الأيوبي، نزيه نصيف. (2010). ترجمة: أمجد حسين، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

2 - الجمهورية التونسية. (2014). دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص.

3 - الشرقاوي، باكينام. (2012). المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا، في ، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

4 - بارني، زولتان. (2017). ترجمة: عبد الرحمن عياش، كيف تستجيب الجيوش إلى الثورات؟ ولماذا؟، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

5 - بشارة، عزمي. (2017). الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

6 - جبنون، نورالدين. (2012). دور الجيش في الثورة التونسية، في، الثورة التونسية: الأسباب، السياقات والتحديات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7 - هلال، علي الدين وآخرون. (1983). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

8 - ماضي، عبد الفتاح (2017). الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟. سياسات عربية. العدد 24.

9 - سليمان، هاني. (2015). العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

10 - سعدي، محمد (2017). إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهانته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة. سياسات عربية، العدد 24.

11 - عبد الله، شادية فتحي إبراهيم. (2004). الاتجاهات المعاصرة لدراسة النظرية الديمقراطية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

12 - عبد ربه، أحمد. (2015). العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي: دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة، في: حمدي عبد الرحمن محررا، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، قطر: منتدى العلاقات العربية الإفريقية.

13 - عبد ربه، أحمد (2013). العلاقات المدنية – العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية. عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 6.

14 - فهمي، جورج. (2011). التحول الديمقراطي في مصر: بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش، مصر: منتدى البدائل العربي للسياسات، روافد للنشر والتوزيع.

15 - صايغ، يزيد، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية، على الرابط التالي: [https://bit.ly/2aoZb2O]، تاريخ التصفح: 28 جانفي 2019.

16 - صايغ، يزيد العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية،على الرابط التالي: [https://bit.ly/2aoZb2O]، تاريخ التصفح: 28 جانفي 2019.

17 - غي، سيسيل. (2015). دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

18 - غيروال، شارل، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، على الرابط التالي:[https ://bit.ly/2zTbltL]، تاريخ التصفح: 15 نوفمبر 2018.

19 - Anderson, M john(1998). Civil military relations and concordance theory : A case stady of argentina, Master these on art in national security affairs, California: Naval postgraduat school.

20 - Carothers, Tomas (2002). The end of transition paradigm, Jornal of democracy, Vol 13, Issue 1.

21 - Ebo, Adideji (2005). Toward a code of conduct for armed security forces in africa : Opportunities and challenges , Policy paper, Geneva: geneve center for the democratic control of armed forces.

22 - Shiff, L. Rebbeca. (2009). The Military and Domestic Politics : A concordance theory of civil – military relations, New York/ Routledge Taylor &Francis Group.

El Amin Kerouaz

The role of protest movements in the paths of democratization in the Arab Spring countries Tunisia and Egypt as a model (2010-2014)

A Thesis Submitted for The PhD Degree

In political science

Abstract

The importance of the subject of study lies in trying to understand that decisive historical moment, when the events witnessed by many Arab countries in the context of what became known in the media and academic institutions of the Arab Spring formed the opportunity that the Arab peoples waited for to bring about political changes that would succeed in ending the rule of authoritarian regimes. It continued for years in managing the affairs of the Arab state in general, and in Tunisia and Egypt specifically, the two countries that will represent the two models in our research project, due to the presence of several similar variables between the two countries.

By using a number of scientific approaches, "historical, comparative, and case study," the study seeks to answer the text of the study's problem, which is: To what extent have the protest movements in the Arab Spring countries - Tunisia and Egypt - been able to harm an important role in the process of real political change Conducive to the transition towards democracy in exchange for the challenges posed by the transitional stages?

The answer will make us explore a set of results, foremost of which is the nature of the impasse in which the protest movements have fallen in both Tunisia and Egypt, and it will also show us that the task of establishing the features of a democratic system of government is a complex task that needs to go through stages and with the participation of a large group of actors, at the forefront of which is the military establishment. . We will also conclude that the success or failure in this is governed by several variables. Perhaps the most prominent results of the study are that popular protests will not suffice, regardless of the level of their spread on the ground or the degree of their revolution, in order to succeed in producing those expected vibrations that are supposed to end with the overthrow of an authoritarian regime and its replacement with another that is supposed to be democratic, unless it includes a rupture with the historical process. That made this system authoritarian and established multi-level relationships both horizontally and vertically to make the possibility of its demolition extremely important.

Key words: Protest Movements, Arab Spring, Democracy, Tunisia, Egypt**.**

Supervisor: Prof. Dr.: Riadh Bouriche University of Constantine3

2022 - 2021